كفاية المنتهى فى شرح كفاية المبتدى من علم الصرف للامام البركوى رحمه الله



انجمن تفتيش ومعاينه اعضاى كرامندن فضيلتلو سليمان سرى افندى طرفندن تأليف اولنان اشبو كتاب مطبعۀ عامره‌يه ترك واهدا اولنمشدر

معارف نظارت جليله‌سنك (٧٧١) نومرو و (٢٨) شعبان (١٣١٢) و (١١) شباط (١٣١٠) تاريخلى رخصتنامه‌سيله طبع اولنمشدر



Sirri, Sulayman ..

_ ١ Kifayat al-muntahi

prefter 4p.

١٨ فهرست كفاية المنتهى شرح كفاية المبتدى من علم الصرف للامام البركوى

مم
م

صدور عظامدن ارامل وايتام رئيسى سماحتلو قصيده‌جى زاده السيد سليمان سرى افندى حضرتلرينك تقريض بليغلريدر

باسمه سبحانه وتعالى شانه عماشأنه

نحمده حمداً يليق بكبريائه * ونصلى على افضل انبيائه * وعلى حماة الدين واوليائه * وبعد * فلما سرحت طرف الطرف فى مسرح ذلك الشرح حرفا بحرف ألفيته مجموعا جامعا معاودر الا معابل ديباجالم تنسج على منواله فكم به من واله تحلى به رسالة الكفاية من الصرف للعالم العامل الربانى والنحرير المدقق الصمدانى الشهير بين العامة بالامام البركوى نورالله مضجعه واسكنه بحبوحة جنانه بحث لاتعارض مسائله ولاينقض دلائله ولايمنع مقدماته * فهو من غياهب الشكوك والاوهام نجاة وسائر الشروح دونه بضاعة مزجاة * فلله در مؤلف اجاد فى مؤلفه غاية الاجادة ومصنف افاد فى مصنفه نهاية الافادة * وهو الاريب الاديب النجيب الاوحدى المولى المحقق اللوذعى سليمان سرى افندى ايچ ايلى شكرالله سعيه واحسنه رعيه * واناله مافى نفسه وجعل يومه خيرا من امسه

استانبول پايه‌لولرندن اوقاف همايون مجلس اداره رئيسى فضيلتلو السيد محمد عاطف بك افندى حضرتلرينك تقريض بليغلريدر

(بسم الله الرحمن الرحيم)

يامن صرف قلوبنا نحو اقتطاف أثمار العلوم العربية * وجعل افعالنا سالمة عن الاعتلالات المخالفة لقياس الشريعة النبوية * افتح لنا ابواب هدايتك الكافية * وهب لنا كفاية من عنايتك الشافية * حتى نحمدك حمداً تصح به نواقص الافعال * ويتضاعف به ثواب الاعمال * ونصلى ونسلم على نبيك المفرد من بين جمع المرسلين والمخاطب بكلمة (وما ارسلناك الا رحمة للعالمين) وعلى آله واصحابه الذين ادغموا لجام الاسلام فى افواه الانام * اما بعد * فلما تأملت رياض هذا الكتاب بامعان الانظار * وتلذذت باستشمام روائح ازهاره التى هى نتائج الافكار * وهو المنسوب الى الاخ الفاضل اللبيب * والاستاذ الكامل الاريب * السابق فى مضمار العلوم والمعارف * والحائز لافنان اللطائف * مولانا سليمان السرى اكرمه الله تعالى بلطفه الخفى والجلى * وجدتها مزينة باشجار التحقيق * وجارية فيها انهار التدقيق * يوجد فيها المقصود من أثمار التصريف * فى كل غدو ورواح * وترتاح بلفيفات اغصان اشجارها ارواح الكملة من غير حاجة الى مراح * فلله دره حيث انبت فيها ماخفى من اسرار العربية * واودع فى زهراتها ما اودع من فوائح روائح الادبية * جعل الله جنان جنانه محفوفة بازهار التوفيق * ولازال منبع فضله مورداً لعطشان العلم الذين يردون من كل فج عميق * والحمد لله اولا وآخراً * والصلوة على سيد المرسلين طراً وعلى آله الكرام الى قيام الساعة وساعة القيام

صدور عظامدن مجلس مشايخ ناظرى وانجمن تدقيق مؤلفات شرعيه رئيسى سماحتلو
السيد حاجى توفيق افندى حضرتلرينك تقريض بليغلريدر

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

الحمد لله الواجب الوجود * المنزه عن الاشكال والحدود * والصلوة والسلام على محمد صاحب الآيات البينات * والسر السارى فى جميع الاسماء والصفات * وعلى آله واصحابه لهم الفضل والدرجات العاليات * وبعد * فانى لما نظرت فى هذه المجلة المسماة (بكفاية المنتهى على كفاية المبتدى) المنسوبة الى الفاضل الزكى والنحرير الوفى محمود زمانه ومحسود أو انه المتحلى بالحلية الناجية * المتجلى بالمعارف النامية * الشيخ سليمان السرى قدس الله اسراره * وكثر رزقه وطول اعماره * وجدتها كتابا كريما فيه آيات بينات من الفضائل * ومؤلفا عظيما بتحقيقات مدققات بالبراهين والدلائل * تشتاق نفوس الافاضل لحسن مراها الوسيم * واذا روح نسيم فيها ترتاح انفاسهم بشم ذلك النسيم * جمع فيها فرائد المعانى الجليلة وفوائد المبانى الجميلة واودع فيها ما اودع من نفائس الافكار وجواهر الابكار كأنها احسن كوكب درى فى السماء نور على نور يهدى بنورها الطلاب الى مايشاء فصل فيها كل شئ تفصيلا جعل الله سعيه مشكوراً

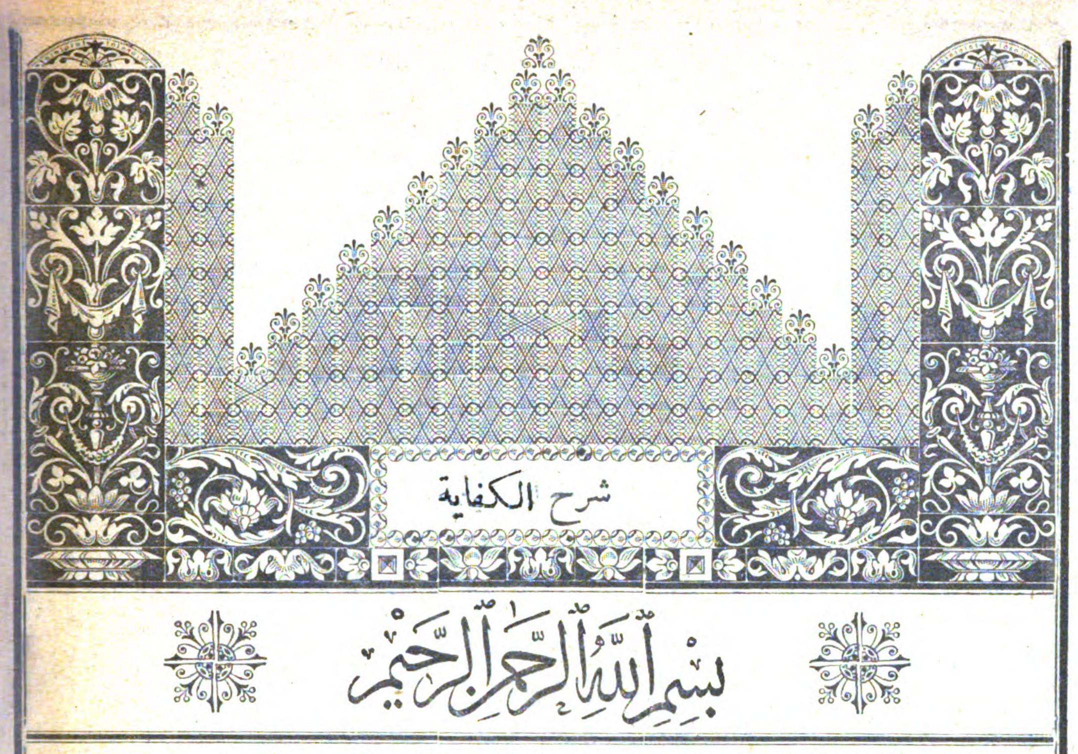
صدور عظامدن درس وكيلى سماحتلو احمد عاصم افندى حضرتلرينك
تقريض بليغلريدر

لما سرحت الطرف فى افنان هذه الاوراق ألفيتها واردة فى الايضاح على انها تعطى كل ذى حق حقه فلله در الجامع حيث وشح فى البيان بما لابد منه للاصاغر والاكابر
وفى الزوايا خفايا وفى الرجال بقايا فلمثله فليعمل العاملون

اجلهٔ علماء عظام واعزهٔ مشایخ کرامدان حاجی بشیر اغا درکاه شریفی پوست نشینی رشادتلو عبدالله افندی حضرتلرینک تقریض بلیغلریدر

بسم الله الرحمن الرحیم

حمدا لك اللهم مصرف القلوب صرف قلوبنا نحو ادراك حقایق کفایة المبتدی فی البدایة وشکرا لك اللهم محول اللسان حول لساننا الی صواب المنطق والبیان الذی یفصح عن دقایق کفایة المنتهی فی النهایة ونصلی علی من الذی نوره مصدر الانوار والموجودات * وجسمه مدینة العلم ومنبع الفیوضات واسمائه انهر العلوم والعرفان وخلقه الشریفة القرآن وعلی آله واصحابه الذین تخلقوا باخلاقه النبویة وتنوروا بانواره المصطفویة رضی عنهم رب البریة * وبعد * لما جرت علی یم کفایة المبتدی فلك الانظار * وغاصت فی قعرها غواص الافکار * ووجدت مجری لسبعة انهار کل منها ینطوی علی مباحث ومسائل لا یدرکه السائل الا بوسائل للعلامة البرکوی وعلی شرحها المسمی (بکفایة المنتهی) الذی هو کالبحر لا یصل السباح الی مأخذ درره ولا ینتهی یالیت ان یؤخذ منه اللؤلؤ والمرجان کانه یأخذ منه بمداس ولا جان لانه باکورة الخواطر وقارورة المفاخر فحق ان یقال فیه کم ترك الاوائل للاواخر نرجو من الله ان ینفع به الاذکیاء ویفطن به الاغبیاء حتی یغتنم منه الفقراء والاغنیاء وهو للعالم الزکی البارع والفطین الالمعی المتبارع المسمی بسلیمان سری وفقه الله فی الجهر والسر رأیناه اقوی وسیلة لاستکناهها واوفی مزیلة لاشتباهها فنرجو ان یکون مغنیا عن غیره لاشتماله علی نکات الدرر فی غوره وروحا للمراح و موضحا لا یحتاج الی الایضاح والرسوخ فیه هو عین الفلاح ومن داوی به الامراض یشفیه عن العلل والاعراض وهو لا یحتاج الی شافیة ابن الحاجب لصعوبة الوصول الیها من کثرة الحواجب فقال لسان حالنا فی تصدیق مقالنا بعد نثر المنشور ونشر المنثور نظما موزونا ووزنا منظوما ترغیبا للطالبین وتشویقا للراغبین (نظام) شرح علی متن الصراط المستقیم * لابد من مر علیه عن جحیم حتی ینال الخلد والروضات * والحور واللذات فی الجنات * شرح لصدر الطالب الزکی * یسهل الوصل علی الغبی * یحل العقد من اللسان * یفقه الاقوال بالبیان * فی فن صرف صارف اللغات * الی اشتقاق جار بالهیأت * باب لکل العلم والفنون * یخلص الجاهل عن جنون * شارحه السری قدامره * فالان للطلاب قدابره * نرجو من الله الشکور القادر * ان یشکر السعی لهذا الزابر * ولنا وللاباء والاجداد * الناشرین العلم فی البلاد * والمؤمنین والمؤمنات الامة * الله نرجو منه کشف الغمة * آمین ختم للدعاء والنظم * والحمد لله ومسك فی الختم الداعی الحقیر عبدالله فیضی الانصاری الموشی جری هذا المقال علی اللسان باستانبول فی جوار السلطان بایزید ولی خفی عنه الرب الباری فی سنة ثلثمائة بعد الالف من هجرة من له الشرف



بسم الله الرحمن الرحيم

حامدا لمن كان كفاية فى البداية والنهاية بتصريف اقوالنا من لفيف المثال والنقصان ❁ ومصليا على من بعث هداية فى الغباية والغواية بتصحيح اجوف اعمالنا من ادغام همزات الشيطان ❁ ومترضيا لمن صار عناية فى الوقاية والحماية باعلاء اصل واحد الى امثلة مختلفة لتحصيل النجاة من شرار الطغيان ❁ وبعد ❁ فلما عدا زمان غروس اشجار الاعمار * وبدأ وان انكشاف ازهار الافكار ❁ ودنى تجلى جمال عروس الاثمار ❁ غلا عيون الخواطر غليان البحور والانهار * مصادفا لزمان من ملك ازمة العدل والاحسان بما آربها واعاد شموس العلوم والعرفان بعد الافول من مغاربها * واحيى دوارس المدارس بعد الاندارس بمطالبها * وبذل فى ذلك جهدا يشهد به كل اناس بمشاربها * وافاض عليها ماء الحياة فطفق يفور بعد ان غار اوكاد يغور ❁ ملك ملك رقاب الامم بالهمم وخليفة زين الخلافة بالكرم ❁ كرم العالم بل عالم الكرم مبسوط الطافه لجميع الامم ❁ حارث بذور سرور الدارين ❁ وارث بدور نور الحرمين ❁ تزهرت فى عصره رياض العلوم وتبسمت ❁ وتغرد بلابلها على افنان الفنون وترنمت ❁ حيث غرس الاراضى الموات اشجار الحياة فأظهرت دررا ❁ وانشأ فى بحار المعارف الجوارى المنشآت فاترعت غررا ❁ خليفة كاسمه الممدوح حميد ❁ سر الخلافة جدا فيه مزيد ❁ محب العلماء ومرب الفضلاء مركز دوائر الصلحاء السلطان الغازى المجاهد فى سبيل الله (عبد الحميد خان) ايد الله سرير سلطنته مدا مديدا * وصير رماح شوكته سدا سديدا * وجعل اعداد عمره واقباله عن حد الاحصاء امدا بعيدا * وجميع ايام شوكته عيدا سعيدا * حيث شيد اساس دوائر الفنون والعلوم * وايد اصول اقتطاف نتايج العقول والفهوم ❁ بمن هو مجمع بحرى المنقول والمعقول ومنبع نهرى الفروع والاصول ❁ افضل افاخم الوزراء واعلم اعاظم الوكلاء مازال موفقا لاجراء امور العباد على وفق مايراد بل فوق مايعتاد الوزير المفخم والدستور المكرم ناظر المعارف العمومية السيد احمد زهدى باشا وفقه الله فى الدارين لما يشاء * اللهم اجعل سلسلة انسابه باقية الى يوم الجزاء وفضلاء الاقطار وعلماء الامصار والاعصار * سارعوا بتشمير ساق الاقتدار الى اظهار بضايع صنايع الافكار * وانشار

(بدايع)

بد... الرسائل والاسفار * حتى امتلئت خزائن كتب الآثار فخالج ببالى الكليل وفؤادى العليل
الكـ... من كؤس هذه الانهار * والاغتراف من كنوزهذه الاسرار * وكان يعوقنى عن ذلك ملاحظة
ح... من عدم الاقتدار * فاذا سمعت هاتفا ينادينى ان قد * جاء سليمان نملة يوم العرض * بنصف
ج... فيها * ترنمت بفصيح القول واعتذرت * ان الهدايا بقدر مهديها * وانا مشتغل بمذاكرة المخلصين
مر... انام بحال لا اجد فيه وقتا انام لاسيما بمتن متين كانه كوكب درى يوقد من شجرة العرفان اولوحة
لط... توجد من الواح البيان آفاقها مقصورة باليواقيت والمرجان * وسطوح أوراقها مركوزة بدرر
ج...ر السطور * وسطور سطوحها مكنوزة بغرر كواهر الزهور * اسس بنيانها على سبعة انهار * مسبوقة
ب...فجر منها تلك الانهار * ولو مازج البحر قطرة منها لزالت ملوحته * وصفى كدورته بالاشتهار * فكيف
لا... فانها منسوبة الى من هو فى زمانه ابن مالك بل هو امام همام افضل المحققين وقدوة المدققين غرة
الم... الدين بالاقتدار * عونه موقوف على اللهيف وغوثه مصروف للضعيف ينابيع الفصاحة تنفجر من
انا... وربيع البلاغة تضحك عن فواصله حقيق بأن يقال فى شانه ان طلبت كريما فى جوده تموت قبل وجوده
اواديبا فى اخلاقه تفوت ولم تلاقه آثار * نم الاسحار على صفحات الاشجار اطيب من أوان الورد فى الايام
وابهج من نور البدر فى الظلام بل هى ملح الارض اذا فسدت وعمارة الدنيا حين خربت ولذا اجتمعت الاهواء
المتفرقة على محبتها والفت الاراء المتشتتة على مودتها ومن محاسنه انه يوجز فلا يخل ويطنب فلا يمل واذا عبر
خبروا اذا انشى وشى واذا اوجزا عجز تاهت به الايام وباهت فى يمينه الاقلام العريف بالامام البركوى
بين الخواص والعوام افاض الله سجال فيوضاته على الانام فلاجرم اشتاق قلبى حول اشجارها وساق ميلى
نحوانهارها راجيا باستشمام ازهارها ولكن لم اصل دليلا يقيد بحقايقها ورسيلا يفيد بدقايقها وان جدت
بالوصول لم الاق سوى الملول سنح لى ان اكون دليلا لمن جاء بعدى من الاخوان * على قدر ماوقفت عليه
من نكات افكار ذوى البصائر والعرفان * بفكر الفاتر ونظر القاصر مستفيضا من فيوضات الملك القادر بتدارك
مجموعة موسومة (بكفاية المنتهى على كفاية المبتدى) التزاما فيها بما هو ايسر من الطرايق واحترازا عما هو
اعسر من الزوائد وادراجا لما هو اهم نفعا واعم جدا من الفوائد كى يسهل فهمه ويعم نفعه فباشرت بضبط
مااطلعت عليه من تنبيهات الثقات وتوجيهات النقات فى صورة حاصرة بجميع الاحتمالات حين التدريس
على قدر من مقدمات تلك الآيات فنلت بعطف عاطف بالفاعلى ماحاولته من الدلائل المسبوقة من آثار
الكملة المهرة فأجابنى القلم بان قدا نقضى الوطر فى هذه الحالات ولكن ساق السائق السابق عنان العناية
الى جانب الاتمام حتى تنال عناية من نال من حظ هذا المقام فان وقع فى حيز القبول كما هو المأمول فهو من
لطفهم العميم وعرفهم القديم وان اعرض عنه فمن نكد الجد السقيم وان عطفوا اليه طرف عين عاد عينا
بلامين والاصار تربا ولو تبرا بلاشين ونسأل الله بلطفه القديم وكرمه العميم الانتفاع بها كما انتفع بأصلها
ومن خلص الاخوان عدم التجاوز عما يطلعون عليه من خطأ النسيان وغلط الانسان فانهما مرفوعان
من امة من هو حبيب الملك المنان كما نقل عن باعث اللطف والاحسان لكونهما من خصائص الانسان معترفا
بقلة البضاعة وندرة الصناعة لاسيما فى مثل هذا الميدان ولذا يعترض من لم يتصف بالانصاف وهو خير
الاوصاف بأنه فى كون الاشتغال لمثله بمثله من الفظاعة ومن الله الهادى الموفق الهداية والتوفيق
وهو نعم المولى ونعم الرفيق * لما كان من دأب المصنفين ان يذكروا فى ابتداء كتبهم سبعة اشياء ثلاثة منها

واجبة الاستعمال وهي البسملة والحمدلة والصلولة واربعة منها جائزة الاستعمال وهي اسم الكتاب وفنه وتعداد فصوله وتبيين الغرض منه ولكن المراد من الوجوب ههنا الوجوب العادي فلا يرد انه لوكانت تلك الثلاثة واجبة الاستعمال يلزم كون من ترك واحدا منها وان هضما لنفسه مستحقا للذم والعقاب لان هذا من احكام الوجوب الشرعي الذي هو استحقاق الفاعل للمدح والثواب والتارك للذم والعقام كالصلوة والزكوة والحج لا من احكام الوجوب العقلي الذي هو اضطرار الفاعل في الفعل مطلقا بحيث لا يمكن من الترك بناء على استلزامه محالا كاستعمال الالة عند ارادة ما لا يمكن حصوله الا بها ولا من احكام الوجوب العادي ايضا وهو ما اتفقوا عليه واجتمعوا على فعله او تركه فيفعلون او يتركون دائما او كثيرا كما هو المقصود ههنا فصدر الفاضل المصنف المتصف بأحسن الوصف بما هو واجب الاستعمال فقال (بسم الله الرحمن الرحيم) جريا على تلك العادة السنية والطريقة العلية واقتداء لما تجلى عليه الكتاب المبين وامتثالا بما نطق به سيد المرسلين بقوله كل امرى ذي بال لم يبدأ فيه بسم الله فهو ابتر رواه ابوداود وابن ماجة عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنهم اجمعين وبقوله عليه السلام اول ما كتب القلم بسم الله الرحمن الرحيم فاذا كتبتم كتابا فاكتبوها اوله وهي مفتاح كل كتاب انزل كما بين في ضوء الانوار شرح المنار واتباعا بما جرى عليه السلف الصالحون • الاسم مأخوذ من السمو بضم السين والميم وتشديد الواو مصدر سما يسمو كعلا يعلو علوا لفظا ومعنى ولا بد من كون المشتق منه لفظا دالا على معنى مغاير لمعنى المشتق على ما سيجيء في بحث الاشتقاق واما الاصل في حق الاعلال فلا يلزم ان يكون لفظا دالا على معنى مستعمل فيه ولذا يقال اصل اسم سمو بكسر السين او ضمه وسكون الميم مع انه ليس بمستعمل ولا له معنى ومن لم يفهم هذه الدقيقة قال في قولهم مأخوذ من السمو بكسر السين وسكون الميم على ما في منافع الاخيار هذا عند البصريين لكون جمعه على اسماء وجمع الجمع على الاسامي كالمصابيح كما في القاموس وتصغيره سمي ومصدره تسمية ومضارعه يسمي ومرته سموة فان هذه الكلمات مما يرد الكلمات الى اصولها على ما سيجيء في باب الناقص فأصله عندهم سمو بكسر السين او ضمه وسكون الميم مثل حل جمعه احال كفعل جمعه افعال وناقص واوي فحذف آخره لا لعلة قياسية بل لمجرد التخفيف لكثرة الاستعمال ولذا دار الاعراب على آخر ما بقي بعد الحذف رفعا ونصبا وجرا لكون المحذوف على غير القياس في حكم المعدوم فيكون ما بقي بعد الحذف محلا للاعراب • ثم اجتلبت همزة الوصل ليمكن الابتداء لان السين اسكنت بعد حذف الواو تعادلا لان الواو لما حذفت بقي حرفان الاول متحرك والثاني ساكن ولما جرى الاعراب على الثاني وجب تسكين الاول المتحرك ليحصل الاعتدال اذ بدوران الحركة الاعرابية على آخر ما بقي حصل الثقلة فبتسكين الاول يحصل الخفة فتكون معادلة للثقلة الحاصلة في الثاني فصار اسم ثم بوصل الباء الجارة واضافة اللفظة الجلالة كان بسم الله • واما عند الكوفيين فمثال واوي مأخوذ من الوسم بمعنى العلامة لوضعه لما يعلم به المسمى فأصله عندهم وسم فحذفت الواو مشاكلة لمضارعه فبقي اوله ساكنا فاجتلبت همزة الوصل ليمكن الابتداء فصار اسما فبالجر والاضافة صار باسم الله • فمذهب البصريين من حيث اللفظ اصح وافصح لما مر من ورود جمعه على الاسماء والاسامي دون الاوسام وغيره مما ذكر آنفا • ومذهب الكوفيين من جهة المعنى اقوى لكونه بمعنى العلامة لان الاسم انما يوضع لما يعلم به المسمى وهذا معنى العلامة اي الوسم وثمرة الخلاف بينهما على ما بينه بعض الفضلاء انه على تقدير كونه من السمو بمعنى العلو والارتفاع يلزم ان يكون علوه اي اسمه تعالى ثابتا في الازل لا بتأثير الخلق فيه وعلى تقدير كونه من الوسم يلزم عكسه فتدبر * فان قلت لم لم يقل بالله مع ان المراد من الاسم ههنا هو لفظة الله * قلت انما لم يقل هكذا فرقا بين اليمين والتيمن (الله) اعلم ان اسماء

الله تعالى كلها مشتقة بالاتفاق الالفظة الله فانهـا اختلف فيها بأنها علم او اسم اوصفة ومشتقة اوغير مشتقة ❊ فعند الخليل واحد ومن تبعهما وعند اكثر الاصوليين والفقهاء انها علم لذات الواجب الوجود المستجمع لجميع الصفات الكمالية ليست بمشتقة لانها لوكانت مشتقة لكانت كلية فلايكون قولنا لااله الا الله مفيد اللتوحيد ❊ ويجاب بأن افادته التوحيد لوضعه لها فى العرف الشرعى فلاينافى كونه كليا بالوضع الاصلى ولانه ورد فى القرآن * هل تعلم له سميا * فان هذا الاستفهام للانكار اى لايطلق اسمه تعالى على احد غيره تعالى ❊ وقال بعضهم الاظهر انها وصف فى الاصل لكنها لما غلب استعمالها على الذات الواجب الوجود المعبود بالحق ولم يستعمل فى غيره تعالى صارت كالعلم له تعالى لاالعلم الموضوع لانه انما يوضع لشئ بملاحظة جميع مشخصاته وهى لاتتصور فى حقه تعالى ❊ والجواب ان كان الواضع هو الله تعالى كما هو المختار فذاته معلوم له تعالى بجميع مشخصاته فلااشكال وان كان غيره تعالى فالعلم بصفاته يكفى فى ملاحظة الموضوع له ❊ وقال بعضهم انها مشتقة لكنهم اختلفوا فى اشتقاقها فقال فرقة منهم انها مشتقة من اله الالهة مهموز الفاء اى عبد عبادة بمعنى المعبود بالحق ❊ وقال بعضهم انهـا مشتقة منه كذلك بمعنى سكن اليه لان الارواح سكن الى معرفته والقلوب تطمئن وقال بعضهم بمعنى فزع وقال الاخر من اله الفصيل اذا ولع بأمه فعلى كلها اصلها اله لحذفت الهمزة على غير القياس فلذا عوض عنهـا الالف واللام لان ماحذف قياسا فى حكم المثبت فلايعوض عنه شئ لعدم جواز اجتماع العوض والمعوض عنه ولهذا يصح ان يقال ياالله بالقطع لتمحض اللام لمجرد العوض لئلايجتمع اداتين للتعريف منها ومن حرف النداء فصار الاله فاجتمع حرفان من جنس واحد اوليهمـا ساكنة والثانية متحركة فادغمت الاولى فى الثانية فصار الله فيكون التزام الادغام قياسا لسقوط الهمزة على غير القياس وهو فى حكم المعدوم كما سبق بخلاف حذفهـا مع نقل حركتها الى اللام قياسا اذ يكون التزام الادغام حينئذ على غير قيـاس لكون المحذوف قياسا فى حكم المثبت فلايكون اللامان المتجانسان مجتمعين فى كلمة واحدة من كل وجه لكون الهمزة المقـدرة فاصلة بينهما هذا عند العلامة الزمخشرى ❊ والفرقة الثانية على انها مشتقة من وله فى الشئ اذا تحير فيه وتخبط عقله مثال واوى لان العقول تحيرت فى معرفة ذاته العليـاء اذ كل مايتخيله الانسـان ويتصوره فهو على خلافه فعلى هذا اصله ولاه قلبت الواو همزة لاستثقال الكسرة عليها فصـار اله ثم فعل به مافعل آنفا فصار الله * وقال الفرقة الثالثة انها مشتقة من لاه يلوه بمعنى احتجب ومعنى كونه تعالى محتجبا انه تعالى بكنه صمدانيته محتجب عن العقول والادراك لانه محجوب لان المحجوب مقهور وهو حال العبد والله تعالى قاهر فوق عباده * اومنه ايضا لكنه بمعنى الارتفـاع لكونه تعالى مرتفعا عن مشـابهة الممكنات ومناسبة المحدثات لان الواجب الوجود والكامل لذاته ليس الاهو فحينئذ اصله لاه فزيد الالف واللام ثم ادغم اللام فصـار الله ❊ ولما كانت اللفظة الجلالة دالة على الالوهية الدالة على العظمة والكبرياء المستلزمة للقهر والغلبة توهم انه تعالى متصف بصفة الجلال دون الجمال فذكر بعدها مايدل على الجمال متعددا اعنى الرحمن والرحيم ليدل على انه رحمته تعالى مسبوقة على غضبه فلايرد بأن ذكر الرحمن الرحيم بعد ذكر لفظة الجلالة مستدرك لانها اسم لذات الواجب الوجود المستجمع لجميع الصفات الكمالية فعلى هذا تفيد معناها (الرحمن الرحيم) المشهور انهما صفتان مشبهتان من رحم بالكسر بعد جعله لازما بالنقل الى رحم بالضم فلايرد ان الصفة المشبهة لاتبنى الا من اللازم والرحمة من رحم بالكسر متعد مثل رحم الله فلانا قيل والتحقيق انهما مبالغتا اسم الفاعل ومعناهما واحد اى ذو الرحمة الكثيرة وهى فى اللغة رقة القلب * فان قلت ان معنى رقة القلب تأثره عن حال الغير فعلى هذا لايصح اطلاقهما على الله تعالى لانه تعالى منزه عن

القلب فضلاً عن تأثره قلت اطلاقهما على الله تعالى باعتبار الغايات المترتبة على المبادى وهى الاحسان يعنى مجاز مرسل بذكر السبب وارادة المسبب لان من رق قلبه فقيرا يعين ويحسن اليه فالعناية والاحسان مسببتان مترتبتان على الرحمة التى هى السبب لان اسماءه تعالى واوصافه انما تؤخذان باعتبار الغايات التى هى الافعال دون المبادى التى هى الانفعال ؛ وقيل قدم الرحمن على الرحيم لكون الرحمن ابلغ من الرحيم لدلالة زيادة الحرف على زيادة المعنى ولذا يقال يارحمن الدنيا لعمومه للمؤمنين والكافرين ورحيم الاخرة لخصوصه بالمؤمنين * اويقال رحمن الدنيا والاخرة بعموم الرحمن بهما ورحيم الاخرة لختصاصها فقط اوللترقى من الادنى الى الاعلى لان نعم الدنيا دنية لزوالها والاخرة سنية لبقائها ودوامها اولتقدم الدنيا فى الحال يعنى ان الرحمة المدلول عليها بالرحمن موجودة فى الدنيا والرحمة المدلول عليها بالرحيم موجودة فى الاخرة والدنيا مقدمة على الاخرة فالرحمة الموجودة فيها ايضا متقدمة على الرحمة الموجودة فى الاخرة لاستلزام تقدم الظرف تقدم المظروف بلاشبهة فلاشك ان اللفظ الدال على ماهو المقدم مقدم على الدال على ماهو المؤخر وهو الرحيم لكن ينتقض بما ورد عنه عليه السلام فى الدعاء يارحيم الدنيا ورحمن الاخرة فتأمل * ولما عمل بما ورد فى حق البسملة شرع بالعمل فى الحمدلة فقال (الحمدلله) اداء لحق شئ مما وجب عليه من شكر نعمائه التى موفقيته لتأليف هذه الرسالة اثر من آثارها وامتثالا بقوله عليه السلام كل امر ذى بال لم يبدأ بالحمدلة فهو اجزم مرويا عن ابى داود عن ابى هريرة رضى الله تعالى عنهما ؛ وماوقع من التعارض بين حديثى الابتداء ظاهرا فمدفوع بأن يحمل الابتداء فى حديث البسملة على الحقيقى وفى الحمدلة على الاضافى اوالعرفى الممتد الى المقصود لان الابتداء بمعنى التصدير اى جعل الشئ فى صدر الشئ على ثلاثة اقسام الاول الابتدائى الحقيقى وهو جعل شئ فى اول شئ بالنسبة الى جميع ماسواه كالابتداء بالبسملة ههنا * والثانى الاضافى وهو جعل الشئ فى صدر الشئ بالنسبة الى بعض ماعداه كالابتداء بالحمدلة * والثالث العرفى وهو جعل الشئ فى الصدر الممتد الى المقصود على ماهو الشايع * والحمد اصله حمدت حمدا اواحمد حمدا فحذف الفعل لدلالة المصدر عليه ثم عدل من النصب الى الرفع ليدل على الدوام والثبات فادخل الالف واللام عليه للجنس اوالاستغراق فسقط التنوين لكونهما ضدين لدلالة الالف واللام على التعريف والتنوين على التنكير فصار الحمد وهو فى اللغة الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل قصدا مطلقا وفى الاصطلاح فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما وهذا معنى الشكر لغة وهو فى الاصطلاح صرف العبد جميع ما انعم الله الى ماخلق له فمورد الحمد اخص لانه هو اللسان وحده ومتعلقه اعم يعم النعمة وغيرها ومورد الشكر اعم يعم اللسان والجوارح والاعتقاد ومتعلقه اخص لانه هو النعمة لكن العموم والخصوص بينهما من وجه كما بين فى مثل هذا المقام (رب العالمين) اى مالكهم ومبلغهم الى الكمال شيئا فشيئا حينا فحينا لان الرب فى الاصل مصدر من رب يرب فهو رب بمعنى ربب يربب تربية ابدلت الباء الثانية والثالثة ياء لثقل التضعيف مع تعذر الادغام كما فى تقضى البازى فيكون بمعنى التربية وهى تبليغ الشئ الى كماله آنا فآنا شيأ فشيئا فالمصدر اسم معنى لايصح اطلاقه على الذات حقيقة الالقصد المبالغة مثل رجل عدل اى عادل فيكون الوصف له تعالى به مبنيا على المبالغة على ماقاله الفاضل الكرمانى فى العجائب ويجئ بمعنى المالك والمصلح والسيد والمعبود فان حمل على المالك يعم الموجودات وان حمل على المصلح خرجت الاعراض لانها لاتقبل الاصلاح بل يصلح بها وان حمل على السيد يختص بالعقلاء وان حمل على المعبود يختص بالمكلفين وهذا اخص المحامل والاول اعمها وهو المراد ههنا كما اشرنا اليه * والعالمين جمع العالم وهو اسم لما يعلم به كالخاتم اسم لما يختم به والقالب اسم لما يقلب به ثم كثر استعماله فيما يعلم به الصانع وهو ما

سواه تعالى من الجواهر والاعراض لدلالتهما على وجوده تعالى كدلالة البناء على البانى والدخان على النار اصله علم بفتح اللام بمعنى العلامة اى مايعلم به الشئ فاشبع فتحة اللام فصار عالم وانما جمعه مع اصالة الافراد فى العالم ومع ان اللام التعريف يفيد الشمول القليل والكثير لايضاح شموله على ماتحته من الاجناس المختلفة * فان قيل ان الجمع بالواو اوالياء مع النون مشروط بكونه صفة للعقلاء اوفى حكمها وهو اعلام العقلاء والعالم اسم ليس بصفه فضلا عن كونه صفة للعقلاء * قلت ان العالم اسم كما عرفته لكنه يشابه الصفات من حيث كونه موضوعا للذات مع ملاحظة معنى قائم به وهو كونه بحيث يعلم به الصانع اوتغليبا للعقلاء على غيرهم لشرفهم وفضلهم بالعلم والعقل * اوان العالم اسم لذوى العلم من الملائكة والانس والجن وعالم كل منها ولايقال عالم زيد وعالم عمرو ونحوهما واطلاقه على غيرهم من الحيوانات والجمادات على طريق الاستتباع * ولما كان اجل النعم الواصلة الى العباد هو دين الاسلام لكونه سببا لنيل النعيم الدائم بل لسعادة الدارين وذلك بتوسط النبى عليه السلام صار الدعاء له عليه السلام عقيب الثناء عليه تعالى اهم فقال (والصلوة والسلام) اظهارا لنعم النبى عليه السلام بهدايته الى الصراط المستقيم وامتثالا لحديث النبى عليه السلام مرويا عن ابى هريرة رضى الله تعالى عنه وهو قوله عليه السلام من صلى على مرة واحدة صلى الله تعالى عليه عشر صلوات وحط عنه عشر خطيئات ورفع له عشر درجات كما فى الجامع الصغير للسيوطى * واختلفوا فيها فقال بعضهم انها مصدر من صلى يصلى تصلية من باب التفعيل على غير قياس لان قياس مصدره تصلية وهى مهجورة لم تسمع ويؤيده مافى القاموس صلى صلوة لاتصلية دعاء لكن يرده ماانشده الثعلب بيت * تركت القيان وعزف القيان * وارمنت تصلية وابتهالا * قال والتصلية من الصلوة والابتهال من الدعاء وكذا ذكر الزوزنى التصلية فى مصادره وقال بعضهم انها اسم مصدر وفى القهستانى الصلوة اسم من التصلية وكلاهما مستعملان بخلاف الصلوة بمعنى اداء الاركان فان مصدره اعنى التصلية لم يستعمل كما ذكره الجوهرى فظهر منه ان فى مهجورية التصلية اختلافا كما ان فى مصدرية الصلوة اختلافا كذا فى الرد المحتار وفى انوار التنزيل الصلوة على زنة فعلة بالفتح فانقلب واوها الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وكتبت بالواو على لفظ المفخم الا اذا اضيفت اوثنيت فتكتب بالالف فيقال صلاتك اوصلاتان وفى نتايج الافكار على متن المصنف رحمه الله تعالى المسمى بالاظهار الصلوة فى اللغة الدعاء اوالتعظيم تتنوع بالاضافة الى محلها على ثلاثة انواع تنوع الجنس بالفصول ولذا قيل الصلوة من الله تعالى الرحمة اى الاحسان اوارادة الاحسان لاستحالة معناها الذى هو رقة القلب على الرب سبحانه وتعالى كما سبق تفصيله ومن الملائكة الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء ثم نقلت فى عرف الشرع من احد المعنيين الى العبادة المخصوصة لتضمنها اياه لكن المراد ههنا المعنى اللغوى المتنوع على الانواع الثلاثة * والسلام اسم من التسليم اى جعله الله تعالى آمنا وسالما من جميع المكاره (على محمد) فان قلت قد عرفت آنفا ان الصلوة بمعنى الدعاء وهو اذا استعمل بعلى يكون للمضرة وباللام للمنفعة فكيف يصح استعماله بعلى ههنا قلت ان الصلوة ههنا متضمنة بمعنى النازلة تقديره الصلوة نازلة على محمد وان هذا الاستعمال مختص بلفظ الدعاء ولذا قال الله تعالى * ان الله وملائكته يصلون على النبى ياايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما * لكن الاصح ان على ههنا مستعمل بمعنى اللام لان الاول مستلزم للتقدير والاصل عدمه والثانى للتخصيص والاصل عمومه وهكذا يقال فى مثل هذا المقام فتأمل * ومحمد اسم مفعول من التحميد فى الاصل يقال لمن كثر خصاله الحميدة واخلاقه الجميلة لكون بنائه للتكثير ثم جعل علما لافضل المخلوقات لكثرة خصاله الحميدة كما اخبرها الله تعالى بقوله وانك لعلى خلق

عظيم وكذا * وما ارسلناك الا رحمة للعالمين (وآله) وهو جمع فى المعنى مفرد فى اللفظ واختلف فى اصله قال صاحب الكشاف اصله اهل لان تصغيره اهيل قلبت الهاء همزة لتقاربهما مخرجا كما قلبت الهمزة هاء فى هراق اصله اراق فصار ءاءل ثم قلبت الهمزة الثانية الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها فصار آل هذا عند البصريين * وقال الكسائى اصله اءول بهمزتين قلبت الثانية الفا لما مر فصار ماصار وقيل اصله اول لان الانسان يؤل الى اهله قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار آل فاختر ماشئت ولك الخيار * وهو يطلق بالاشتراك اللفظى على ثلاثة معان احدها الجند والاتباع نحو آل فرعون وثانيها النفس نحو آل موسى وآل هرون اى انفسهما وثالثها اهل البيت خاصة نحو آل محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وفى المجامع انه يطلق على اثنى عشر معنى كما فى القاموس لكن قال بعضهم منهم فخر الاسلام آل الرسول عليه السلام من هو على دينه وملته فى عصره وفى سائر الاعصار الى يوم القيامة سواء كان له نسب اليه عليه السلام اولم يكن ومن لم يكن على دينه وملته فليس من آله وان كان له نسب اليه عليه السلام فابو لهب وابو جهل ليسا من آله عليه السلام ولا من اهله وهذا اصح كما قال الله تعالى فى ابن نوح عليه السلام * انه ليس من اهلك * لما نادى ربه وقال * ان ابنى من اهلى * فنفى كونه من اهل نوح عليه السلام مع انه ابنه خلق من مائه لعدم اتباعه لدين ابيه نوح عليه السلام فتأمل ٣ وقال بعضهم انه مختص بالاشراف فان قلت فعلى هذا فكيف يصح ان يقال آل فرعون قلت اطلاقه عليه باعتبار الشرف الدنيوى فقط او على سبيل التهكم والاستهزاء وايضا خص بالعقلاء فلا يقال آل الاسلام وآل الاستانبول وفى الكليات ان الآل عرفا هم المؤمنون من هذه الامة او الفقهاء العالمون فلا يقال على المقلدين وآل النبى عليه السلام من جهة النسب اولاد على وعقيل والعباس ومن جهة الدين كل مؤمن تقى كذا اجاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حين سئل عن الآل قوله (اجمعين) جمع اجمع يؤكد بها الواحد والجمع باختلاف الصيغ مثل اخذ المال اجمع واشتريت الجارية جمعاء وجاءنى القوم اجمعون والنساء جمع وههنا تأكيد لدفع توهم التجوز بذكر الكل وارادة الجزء (وبعد) اى بعد الفراغ عن البسملة والحمدلة والصلولة (ف) اقول اواعلم (ان كل كلمة) اى اللفظ الموضوع لمعنى مفرد من الاسم والفعل دون الحرف لانه لايبحث عنه فى هذا الفن خصوصا فى هذا الكتاب على ماستطلع عليه من تقييده بقوله الاشتقاقية فان هذا الفن علم التصريف وهو يطلق على معنيين * احدهما مايبحث فيه عن الموزونات النوعية اعنى الامثلة المختلفة باعتبار اشتقاقها من اصل واحد ويسمى علم الاشتقاق ويعرف بأنه علم بتحويل اصل واحد الى امثلة مختلفة لمعان مقصودة لاتحصل الابها * وثانيهما مايبحث فيه عن القواعد الوزنية للوصول الى المعانى الموزونية ويسمى علم الاوزان ويعرف بأنه علم باصول يعرف بها احوال ابنية الكلم التى ليست باعراب والمراد بأبنية الكلم هى الالفاظ باعتبار حروفها وحركاتها وسكناتها الموضوعة لها باعتبار كونها مادة للكلمة وبالاحوال العوارض التى تلحقها لذاتها اما لحاجة معنوية وهى افادتها المعنى المقصود والبحث عنها هو المقصود الاصلى بالنسبة الى اللفظية ككونها تثنية اوجمعا اومصغرا اومنسوبا اومصدرا اوماضيا اوغيرها من المشتقات واما لحاجة لفظية كتخفيف الهمزة والاعلال والادغام والامالة وكونها مقصورة اوممدودة الى غير ذلك من المغيرات وتلك الاحوال سواء كانت لحاجة معنوية اولفظية تسمى مغيرات قياسية ومعروضاتها اعنى ابنية الكلم تسمى موضوعة نوعية فظهر من هذا ان البحث فى علم الصرف مقصور على شيئين الموضوعة النوعية والمغيرات القياسية وعلم منه ايضا ان لابحث عن الحرف فيه لانه لايجرى فيه شئ من هذه الاحكام المذكورة فان قلت ان الحرف ايضا يجرى فيه الاشتقاق مثل سوفت ولوليت ولاليت من سوف ولولا ولا لاقلت سيجئ جوابه

قريبا ان شاء الله تعالى فى بيان الاشتقاق ولما كانت الاولى اعنى الموضوعات النوعية مستلزمة لبعض انواع الثانية ومدار المعرفة بعضها الاخر فانا انما عرفنا ان كال وقال وقام مغير كيل وقول وقوم لعلمنا بان البناء الموضوع بالنوع لماضى الثلاثى متحرك العين ولسهولة معرفتها للمبتدى بخلاف الثانية يقتصر عليها فى الرسائل كما فى الامثلة المختلفة * وايضا لما كانت تلك الاولى متنوعة باعتبار الاشتقاق على نوعين اشتقاقية وهى ما يدل اما على حدث فقط كنصر مصدرا او مع غيره مثل نصر ينصر ناصر وغيرها من المشتقات وغير اشتقاقية وهى ما لا يدل على ذلك مثل المصغر والمنسوب والاول اعنى المشتق لكونه اكثر عددا واستعمالا وفائدة خصصه فى هذه المجلة المبجلة ولذا قيد الكلمة بقوله (اشتقاقية) اى منسوبة الى الاشتقاق سواء كانت مشتقا منها او مشتقة فخرج ما ذكر من المصغر والمنسوب لتركهما كليا تسهيلا للمبتدى مع كثرة التغير فيهما والاشتقاق فى اللغة اخذ شق الشئ فبناؤه للاتخاذ مثل اشتوى فلان اى اتخذ الشوى واختبز اى اخذ الخبز وفى الاصطلاح من المشترك اللفظى بين العلمى والعملى اما العلمى فهو ان تعرف بين اللفظين تناسبا فى اللفظ والمعنى بتغيير ما والمراد بالمعنى احد مدلولاته الثلاثة مطابقيا او تضمنيا او التزاميا واما العملى فهو رد لفظ الى لفظ آخر بتغيير ما مع التناسب بينهما فى اللفظ والمعنى ايضا وكل منهما على ثلاثة اقسام فى المشهور * الاول صغير وهو ان يكون بينهما تناسب فى الحروف والترتيب كاشتقاق نصر ينصر ناصر منصور من النصرة عند البصريين او من نصر ماضيا عند الكوفيين على ما سيجئ تفصيله ان شاء الله تعالى علما وعملا * والثانى كبير وهو ان يكون بينهما تناسب فى الحروف فقط مع المعنى دون الترتيب علما وعملا ايضا كاشتقاق جبذ بتقديم الباء من الجذب بتأخيرها فان كليهما بمعنى واحد * الثالث اكبر وهو ان يكون بينهما تناسب فى المخارج كذلك كاشتقاق نعق بالعين فى الوسط من النهق بالهاء فيه والنعق صوت الغراب والنهق صوت الحمار يقال نعق الغراب اذا صاح من باب علم وضرب ونهق الحمار ايضا اذا صاح من ذينك البابين وقال بعضهم انه اربعة اقسام اصغر صغير كبير اكبر الثلاثة الاول ما سبق والرابع اعنى الاكبر تقليب اللفظ المركب من الحروف الى انقلاباته المحتملة مثلا اللفظ المركب من الكاف واللام والميم يقبل ستة انقلابات مثل كلم كمل ملك مكل لمك لكم * والاشتقاق باعتبار المشتق منه قسمان اما محقق ان كان من مصدر محقق كالامثلة السابقة واما مقدر ان كان من مصدر مقدر مثل اشتقاق آخر اسم فاعل وآخر اسم تفضيل فانهما من اخر يأخر آخورا بمعنى التأخر ولم يثبت هذا الثلاثى من العرب ولم يسمع بل قدر ثبوته بالاقتضاء وباعتبار المأخذ ايضا قسمان فان كان مأخذه مفردا فاشتقاقه غير منحوت كاشتقاق ضرب من الضرب ويشترط فيه حفظ حروف الاصول بتمامها لفظا او حكما وان يكون المشتق مستعملا فلذا يقال ان الداخل مشتق من دخل يدخل ولم يقل من الدخول للاشارة الى ان حروف الاصول الدال والخاء واللام والواو ليست منها وانها محفوظة بتمامها فالمراد انه مشتق من مصدر دخل يدخل على مذهب المنصور هكذا فى الحواشى الشريفية على الكشاف وان كان المأخذ مركبا وكلاما فاشتقاق منحوت وذلك بأن يؤخذ من الكلام بعض حروفه دون البعض ويرتب منه كلمة ويحصل المشتق ليفيد التكلم بالكلام وحكايته وذلك يأتى من باب دحرج كاشتقاق بسملة وحمدلة وصلولة وسبحلة ونحوها من بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله والصلوة والسلام وسبحان الله والحمد لله ولا اله الخ * والاشتقاق لا بد له من اركان يحصل منها وهى اربعة المشتق والمشتق منه والمناسبة بينهما فى اللفظ والمعنى ومغايرة ما ثم اختلف فى ان الاشتقاق هل يجرى فى الاعيان كما يجرى فى الاحداث ام لا فجوزه بعضهم مثل تحجر واستحجر وتجسم وتجوهر من الحجر والجسم والجوهر لاشتراك المشتق والمشتق منه فى اللفظ والمعنى مع الزيادة

فان معنى تحجر مثلا صار كالحجر ولم يجوز بعضهم واختلف ايضا فى انه هل يجرى فى الحرف ام لا فجوزه بعضهم مثل سوفت فلانا اى قلت له سوف افعله وكذا سألتك حاجة فلوليتنى اى قلت لى لولا وكذا لاليتنى اى قلت لى لا لا فان هذه الكلمات مشتقات من سوف ولو لا ولا لا وبعضهم لم يجوزوا لان الصرفيين اتفقوا على ان الاصل فى الاشتقاق المصدر وهم البصريون اوالفعل الماضى وهم الكوفيون على ماسيجئ التصريح من المصنف رحمه الله مع التفصيل بأدلة الطرفين منا قريبا ان شاء الله تعالى ولا قائل بالثالث هذا ماوعدته آنفا فى جواب السؤال بجريان الاشتقاق فى الحرف واشارة الى هذا خصصنا الكلمة فيما سبق بالاسم والفعل دون الحرف بسبب تقييدها بالاشتقاقية هذا * ثم اعلم ان الموضوعة النوعية باعتبار المادة قسمان لانها (ان تجرد) اى خلا (ماضيه) لاغيره من المشتقاق كالمضارع والمصدر وغيرهما لانه لايصلح ان يكون معيارا لعدم التجرد عن الزوائد فالضمير راجع الى الكلمة والتذكير باعتبار المضاف اى ماضى كل كلمة وقيل باعتبار كونها لفظا اوفعلا او اسما اومشتقا اومشتقا منه لانها هى المقصودة ولفظ كل لمجرد احاطة الافراد (المفرد) لاتثنيته ولاجمعه لماذكر (المذكر) لاالمؤنث لان فيه علامة التأنيث وهى من الزوائد (الغائب) لاالمخاطب ولاالمتكلم مطلقا لعدم تجردهما عن علامة الخطاب والتكلم (عن حرف زائد) عليه سواء للالحاق اوالتضعيف اوغيرهما (يسمى) ذلك القسم من الكلمة فى اصطلاح الصرفيين (مجردا) لتجرده عن الزيادة (و) كذا يسمى (اصليا) لكون جميع حروفه اصليا مثل نصر ودحرج وكذا سائر مشتقاتهما باعتبارهما مثل ينصر وناصر ويدحرج ومدحرج وان اشتمل عليها من الياء والالف والميم لانه لوسئل ان مدحرج اوينصر هل هما مجردان ام مزيدان يقال انهما من المجرد لكون ماضيهما مجردين (وان) لم يتجرد ذلك الماضى عنه بل (اشتمل عليه) اى على حرف زائد (يسمى) ذلك القسم منها (مزيدا فيه) اسم مفعول من الزيادة من باب ضرب تستعمل متعدية ولازمة اما متعدية فمثل زاد الله خيرا كما قال الشاعر * يزيدك وجهه حسنا * اذا مازدته نظرا * وكذا فى قوله تعالى * زادته ايمانا * متعديا الى مفعولين واما لازمة فمثل زاد الشئ يزيد زيدا وزيادة لان لغته واحدة تجئ متعدية ولازمة من باب واحد كما فيما نحن فيه وقد تجئ من بابين من احدهما متعدية ومن الاخر لازمة مثل الحزن بضم الحاء مصدر من باب نصر يقال حزنه الامر حزنا اذا جعله حزينا والحزن بالفتحتين ايضا مصدر يقال حزن الرجل حزنا اذا صار حزينا من باب علم فمن الاول قوله تعالى * لايحزنهم الفزع الاكبر * ومن الثانى قوله تعالى * ولاهم يحزنون وكذا فى الحديث الشريف من شرب الخمر فى الدنيا ثم لم يتب بها حرمها فى الاخرة وفى الحديث الاخر من ضيع سنتى حرمت عليه شفاعتى فان حرمها فى الاول من باب نصر متعد وحرمت فى الثانى من باب علم لازم ومانحن فيه لازم ولذا اتى فى اسم المفعول بحرف الجر وهو فيه لان اسم المفعول مشتق من المجهول وهو لايجئ من اللازم الا بواسطة حرف الجر لاقتضاء المجهول اقامة المفعول مقام الفاعل المتروك على ماسيجئ فى بحثه فأصله مزيود نقلت حركة الياء الى الزاى لكونها حرفا صحيحا ساكنا فى ماقبل الياء المتحرك فاجتمع ساكنان من الياء وواو المفعول ثم حذفت الياء فصار مزود ثم بدلت ضمة الزاى كسرة لتدل على الياء المحذوفة فقلبت واو المفعول ياء لسكونها وانكسار ماقبلها فصار مزيدا فمدت الياء على حالها لسكونها وتجانس حركة ماقبلها فصار مزيدا ثم اوصل بفى مع الضمير لماذكر فصار مزيدا فيه (و) ايضا يسمى ذلك القسم (ذا زيادة) لتصاحبه حرفا زائدا على الاصل مثل اخرج وتدحرج بزيادة الهمزة فى الاول والتاء فى الثانى (والمجرد) المذكور من الكلمة ايضا قسمان اما ثلاثى اورباعى لان حروف الاصول للفعل لايكون اقل من الثلاثة ولا

اكثر من الاربعة اما عدم كونه اقل من الثلاثة فلان الاصل فى كل فعل ان يكون على ثلاثة احرف حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يفصل به بين المبتدأ به و بين الموقوف عليه اذ يجب ان يكون المبتدأ به متحركا لتعذر الابتداء بالساكن ويجب ايضا ان يكون الموقوف عليه ساكنا لانه لا يوقف على الحركة فى عرفهم فلما تنافيا فى الصفة من الحركة والسكون كرهوا مقارنتهما ففصلوا بينهما حرف * فان قلت لا يدفع المنافات بهذا المتوسط فانه حرف ايضا لا يخلو عن الحركة والسكون فان كان ساكنا ينافى المتحرك وان متحركا ينافى الساكن فالتنافى باق قلت نعم لكنه لما جاز الحركة والسكون على المتوسط من حيث هو متوسط لم يجب واحد منهما بخصوصه فلم يتحقق التنافى واما عدم كونه اكثر من الاربعة فلكثرة استعمال الفعل مع ثقلة معنه لدلالته على الحدث وزمانه وكذا لفظه لاقتضائه الفاعل ابدا وكذا المفعول والغاية والمكان والزمان فى البعض ولانه فرع الاسم ولو جوز الزيادة على الاربعة لزم مساواة الفرع على الاصل ولان الغرض من الزيادة على الثلاثة التوسع فى الكلام وهو حاصل بالرباعى ولانه يتصل به الضمير المرفوع فيصير كالجزء منه بدليل اسكان ماقبله فيكون الخماسى منه كالسداسى فى الاسم وهو غير جائز لئلا يتوهم انه كلمتان لما مر من الاصل المذكور فظهر من هذا البيان ان المجرد قسمان ثلاثى ورباعى لا غير فأراد المصنف رحمه الله تعالى رحمة واسعة بيانهما فقال (ان كان ماضيه المفرد المذكر الغائب) فائدة القيودات بالماضى والمفرد والمذكر والغائب ظاهرة مما سبق (على ثلاثة احرف يسمى) ذلك القسم منه (ثلاثيا) اى منسوبا الى الثلاث بالضم وهو من الاعداد التوزيعية التى تدل على التكرار فيكون المعنى منسوبا الى ثلاث ثلاث بفتح الثاء وهو غير صحيح اجيب بأنه مجاز مرسل بعلاقة الاطلاق والتقييد او الكلية والجزئية لان من معنى ثلاث هو الثلاثة المقيدة بمثلها . ويحتمل ان يكون حقيقة لكونه اسما لكلمات متعددة ركبت من الحروف الثلاثة لا لكل واحد منها . ويحتمل ان يكون مجرد اصطلاح ونسبة لفظية كالكرسى ولا مشاحة فى الاصطلاح اوانه منسوب الى الثلاث بالضم من غير اعتبار التكرار على مذهب سيبويه فلا يخالف ولا يحكم بالشذوذ اقول بعون الله تعالى انه منسوب الى ثلاثة من الاعداد الاصلية اسما للثلاث لما اريد نسبته اليه زيد فى آخره ياء مشددة بعد حذف التاء لكون النسبة مغيرة ثم بدل فتحة الثاء الثانية كسرة ليصح بناء الياء ثم بدلت فتحة الثاء الاولى ضمة لتدل على نقله من الاسمية الى الوصفية فصار ثلاثيا وهكذا رباعيا وخماسيا وسداسيا (مجردا) اى يسمى ذلك القسم منه ثلاثيا مجردا لتجرده عن الزوائد فمجردا صفة لثلاثيا فان قلت انه اسم مفعول من التجريد وهو ان ينزع من امر ذى صفة امر آخر مماثل له وذلك يقتضى سبقة وجود الزيادة قبل التجريد مع ان الثلاثى ماكان حروفه الاصلية على ثلاثة احرف بحيث لا زيادة فيه فكيف يصح كونه صفة به قلت ان التجريد ههنا بمعنى التجرد والخلو اى ثلاثيا متجردا وخاليا عن الزيادة وهو لا يقتضى ذلك او مبنى على تنزيل الامكان منزلة الوجود كما قيل فلان ضيق فم البئر وسبحان الذى صغر جسم البعوض وكبر جسم الفيل وكذا الحال فى الرباعى المجرد مثل نصر وقتل وكتب فانها عبارة عن ثلاثة احرف كلها اصلية وكذا فروعات هذه الكلمات من المضارع واسم الفاعل والمفعول فتأمل هذا القسم الاول من المجرد فأراد بيان القسم الثانى من المجرد فقال (وان كان) ذلك الماضى (على اربعة احرف) جميعها اصلية (يسمى) ذلك القسم منه فى الاصطلاح (رباعيا مجردا) لما ذكر فى الثلاثى ولما قضى الوطر فى القسم المجرد اراد بيان القسم المشتمل على الزوائد فقال (والمزيد فيه) ايضا قسمان لانه (ان زيد فيه) اى فى المزيد فيه حرف او حرفان او ثلاثة احرف (على الثلاثى) المجرد (يسمى) ذلك القسم ايضا (مزيد الثلاثى) بطريق

الاضافة اما تسميته مزيدا فلاشتماله على حرف زائد واما مزيد الثلاثى فلوقوع الزيادة على الثلاثى (و) يسمى (ثلاثيا مزيدا فيه) بتركيب الوصفى ترادفاله مثل اكرم وانكسر واستخرج وغيرها (وان زيد) ذلك الزائد (فيه) اى فى ذلك المزيد فيه (على الرباعى) المجرد (يسمى) هذا القسم منه (مزيد الرباعى) لماذكر فى مزيد الثلاثى (و) كذا (رباعيا مزيدا فيه) ايضا لكون الزيادة فى هذا القسم على الرباعى مثل تدحرج واقشعر واحرنجم * ولما فرغ من تقسيم الكلمة الاشتقاقية باعتبار مادتها الاصلية اصالة وزيادة شرع فى تقسيمها ايضا باعتبار سلامتها وغير سلامتها فقال (كل) واحد (من هذه الاربعة) المذكورة من الثلاثى المجرد والمزيد فيه والرباعى المجرد والمزيد فيه ينقسم الى قسمين لانه (ان سلمت حروفه الاصول) التى تقابل الفاء والعين واللام فى الوزن وانما قيد الحروف بالاصول ليخرج عن حد السالم مثل مست وظلت بحذف احد حرفى التضعيف فانه غير سالم لوجود التضعيف فى الاصل و كذا مثل بع وقل وامثالهما وليدخل مثل اكرم وقاتل واحمر واعشوشب مع وجود الهمزة والالف والتضعيف والواو لكونها غير اصلية لان الزائد لم يخرج الفعل عن كونه سالما لان السالم ماسلم من الاعلال والتغيير فان سلمت اصوله المعتبرة (عن الهمزة) بأن لم يكن حرف من حروفه الاصلية همزة (و) كذا من (التضعيف وهو) اى التضعيف فى اصطلاحهم عبارة عن (كون العين واللام) اى الحرف المقابل بهما من الاصول فى الوزن هذا فى الثلاثى المجرد اوالفاء مع اللام الاولى والعين مع اللام الثانية فى الرباعى المجرد (من جنس واحد) مثل مد وغض مشددة وزلزل على قول * فيدخل فيه مثل تمطى وتقضى البازى وامليت لان اصلهن تمطط وتقضض واملت من المطط والقضض والملال * واعلم ان اعتبار خلو الكلمة منهما فى السلامة مع انهما حرفان صحيحان فلترتب اكثر احكام المعتل من الحذف والابدال عليهما لان الهمزة تخفف بخمسة طرائق اما بالقلب اوالحذف اوبجعلها بين بين اوبالادغام اوبالتسكين على ماسيجئ من المصنف رحمه الله تعالى فى بحث المهموز * فتخفيفها بالقلب واوا اذا كانت ساكنة وماقبلها مضموما مثل اومن اوياء اذا كانت ساكنة وماقبلها مكسورا مثل ايمان اوالفا اذا كان ماقبلها مفتوحا مثل آمن * واما بالحذف ففيما كانت متحركة وماقبلها ساكنة باعطاء حركتها الى ماقبلها ثم الحذف للالتقاء مثل وسل القرية ومسلة اذ اصلهما واسئل القرية ومسئلة وكذا غيرهما من الطرق الخمس وكذلك التضعيف يخفف اما بالقلب كما فى امليت وتمطى وتقضى وكذا فى الرباعى المجرد تلفيت فى تلففت ودهديت فى دهدهت وصهصيت فى صهصهت اوبالحذف كما فى مست وظلت كقوله تعالى فظلتم تفكهون كما قال السيد السند قدس سره فى شرح الزنجانى * اعلم ان الحرف الصحيح فى المضاعف يلحقه التغيير من الابدال والحذف والاسكان كما يلحق بحرف العلة فى المعتلات اما الابدال الملحق بالمضاعف فكقولهم امليت بمعنى امللت * فان قيل لم الحق الابدال به فما فائدته فاذا الحق فلم خص باللام الثانية واذا خص باللام الثانية فلم خص بالياء قلنا اما الابدال فلدفع ثقل التضعيف واما تخصيص اللام الثانية بالابدال فلان الثقل انما نشأ منه فهو احرى بالابدال ولكون الثانية لام الفعل وهو محل التغيير والعوارض والحذف والابدال نوع من التغيير فالاخر اولى به * واما تخصيص الابدال بالياء فلكونها اقرب الحروف الى اللام فى المخرج * واما الحذف الملحق بالمضاعف فنحو مست وظلت واحست فان اصلهن مسست وظللت واحسست فحذف منها احدى حرفى التضعيف لانه اجتمع المثلان فى كل واحد منها ولم يمكن الادغام لسكون مثل الثانى بواسطة اتصال الضمير وهو اصلى فالادغام ممتنع فحذف احدها للتخفيف لان الحذف يفيد التخفيف كما ان الادغام يفيده هذا وانما قدمهما على حرف العلة لكون كل منهما حرفا صحيحا فى نفسهما اومشابها له فى التصرف وقلة

(التغير)

التغير (و) كذا ان سلمت من حروف العلة وهى الواو والالف والياء) ويقال لهذه الثلاثة حروف اللين ايضا اذا كانت ساكنة مثل قول وبيع مصدرين وحروف المد ايضا اذا كانت ساكنة متجانسة حركة ماقبلها مثل قيل ويغزو فكل حرف اللين والمد حرف علة دون العكس لان المتحرك حرف علة ايضا مثل وعد ويسر وكذا كل حرف مد حرف لين دون العكس والالف لاتكون اصلا فى الفعل والاسم المتمكن بل توجد اما زائدة كالف ناصر او منقلبة عن حرف مثل قال وكال وآمن على ماسيجئ من المصنف رحمه الله تعالى فى الباب الرابع ❁ انما سميت هذه الحروف بالعلة لان العليل لايتلفظ الا بها عند الانين نحو واى ولهذا اضافوا هذه الحروف بالعلة لان من عادتهم ان يضافوا شيئا الى الشئ لادنى ملابسة والاحسن فى الوجه مانقله الاطوى من الحاشية وهو انما سمى هذه الحروف علة لكثرة تغيراتها من نقص اوزيادة اوقلب اوابدال كان العلة ايضا تارة تنقص وتارة تبدل بالصحة وتارة بعلة اخرى ولان هذه الحروف توجد فى جميع انواع الكلمة اما فى الاسم فمثل مالى وثوب وبيت وفى الافعال فمثل قال ويقول ويكيل وفى الحرف فمثل ماولووكى وكذلك العلة توجد فى جميع انواع المخلوقات (يسمى) كل واحد منها فى اصطلاح ارباب هذا الفن (سالما) لسلامة حروف الاصول مما ذكر (وصحيحا) اى يسمى ايضا صحيحا لعدم تغيرها ❁ وانما خصصنا التسمية باصطلاح ارباب هذا الفن لان السالم عند النحويين ماسلم آخره مطلقا عن حرف العلة فقط سواء وجدت فى غير الاخر اولا والمهموز والتضعيف ايضا داخلان فى السالم فيكون بينهما عموما وخصوصا من وجه باعتبارين ❁ الاول بالنسبة الى السالم والثانى الى غيره اما الاول فضرب مثلا سالم عندهما واسلنقى سالم عند البصريين فقط ووعد سالم عند النحويين فقط واما الثانى فرمى غير سالم عندهما ويسر ووعد غير سالم عند البصريين واسلنقى غير سالم عند النحويين فقط ❁ وقد يفرق بين الصحيح والسالم بأن الصحيح ماليس احد اصوله حرف علة وان وجد فيه الهمزة والتضعيف فيكون السالم اخص مطلقا اذ كل سالم صحيح دون العكس لكن تفسير المصنف رحمه الله تعالى بقوله وصحيحا يومى الى عدم الفرق بينهما عنده وقوله فى الآتى سالما دون التعقيب بالصحيح يشعر الفرق فيكون فى قوليه فى السابق واللاحق اشارة الى المذهبين اوالثانى من قبيل الاكتفاء اعتمادا على استلزام الاخص بالاعم (والا) اى وان لم تسلم تلك الحروف الاصول عن المذكورات (يسمى) كل واحد منها (غير سالم) لعدم السلامة منها مثل وعد وقال وغزا واخذ ومد ووسوس واتصل واتسر ونحوها (ف) اذا ضرب الاثنين اعنى السالم وغير السالم بالاربعة من مجرد الثلاثى والرباعى ومزيد بهما يكون (المجموع) لحصل (ثمانية) اقسام (تسمى) تلك الثمانية عندهم (اقساما ثمانية) لانها اما (ثلاثى مجرد) مثل نصر فانه ثلاثى لكونه على ثلاثة احرف ومجرد لكون جميع حروفه اصلية اى خالية عن الزيادة لماذكر وسالم لكونه خاليا عن الهمزة والتضعيف والعلة واما (ثلاثى مجرد غير سالم) مثل قال فانه من ثلاثى مجرد لماذكر لكنه غير سالم لكونه اجوف وان كان عند النحاة سالما واما (ثلاثى مزيد فيه سالم) مثل اخرج واعشوشب واجلوذ واحرنجم فان اصولهن خرج وعشب وجلذ وحرجم والكل ثلاثى مجرد سالم ومازيد فيه ايضا سالم واما (ثلاثى مزيد فيه غير سالم) مثل اقام واتصل واستوعد فان اصلهن قوم واقوم اجوفا ووصل ووعد مثالين واما (رباعى مجرد سالم) مثل دحرج فانه رباعى لكونه على اربعة احرف اصول ومجرد لتجرده عن الزيادة وسالم لسلامته عن المذكورات واما (رباعى مجرد غير سالم) مثل وسوس فانه رباعى مجرد لما مر وغير سالم لكونه مضاعفا ومعتلا واما (رباعى مزيد فيه سالم) مثل تدحرج لكون اصله

دحرج رباعيا مجردا سالما واشتمل على الزيادة واما (رباعى مزيد فيه غير سالم) مثل توسوس فان اصله وسوس مضاعف ومعتل وزيد عليه تاء (ف) اذا علمت هذا ظهر لك ان (كل كلمة) اشتقاقية اسما كانت اوفعلا اوصفة اومصدرا اومشتقاتها (لاتخلو من احد هذه الاقسام الثمانية) المذكورة فانها لوخلت من المغيرات لتدخل فى السالم والافى غير السالم ولاواسطة بينهما حتى دخلت فيها (ولا يجتمع اثنان منها) اى من تلك الاقسام الثمانية (فى كلمة) واحدة لان كلا منها ضد للاخر والضدان لايجتمعان فاكان سالما لايكون غير سالم وكذا ماكان مجردا لايكون مزيدا وبالعكس * ولما فرغ من بيان تقسيم الكلمة الاشتقاقية باعتبار مادتها الاصلية وباعتبار سلامتها وغير سلامتها اراد تقسيم غير السالم فقال (ثم) اى بعدما اى بعدما علمت انقسام الكلمة بالاعتبارات المذكورة اعلم ان (غير السالم) منها وهو مالم يسلم حروفه الاصول عن الهمزة والتضعيف والعلة بأن يكون احد اصوله اواكثرها منها (ان كان احد) حروف (اصوله) اى اصول غير السالم سواء كان فاء اوعينا اولاما (همزة يسمى) هذا القسم عندهم (مهموزا) وهو فى اللغة اسم مفعول من همز يهمز همزة فهو هامز ومهموز * والهمز له معان عصر الشئ بيده يقال همزت الشئ بيدى من باب نصر وضرب وكذا همزه اذا كسره اوضغطه وهمزه اذا نخسه وهمزه اذا دفعه وهمزه اذا ضربه وهمزه اذا عضه وبمعنى ايراد الهمزة فى الكلام يقال همزت الكلام فالهمز والمراد ههنا هذا المعنى الاخير وهو ثلاثة اقسام مهموز الفاء مثل اخذ ومهموز العين مثل سأل ومهموز اللام مثل قرأ * ثم اعلم ان الهمزة لاتقع فى الفعل الا كثر من واحدة لشدتها وثقلها ومن ثمه يعرض عليها مايعرض على حروف العلة من التغيرات كالقلب والحذف والاسكان للتخفيف على ماسيجئ فى بابه ولذا عدها بعضهم من حروف العلة والا فالهمزة من حرف الصحيح فى نفسها على مابين فى محله (وان كان عينه) اى عين فعل غير السالم (ولامه) اى لام فعله (من جنس واحد يسمى) ذلك القسم منه (مضاعفا) وهو اسم مفعول من ضاعف يضاعف وله فى الاصطلاح معنيان الاول اعم وهو ان يجتمع الحرفان المتماثلان اوالمتقاربان فى كلمة اوكلمتين والثانى اخص وهو ماذكره المصنف رحمه الله تعالى مثل مد فان اصله مدد فعينه ولامه من جنس واحد وهو الدال * فان قلت ان الدال مماثل للدال لامجانس فكيف يصح ان يقال انهما من جنس واحد لان المتجانسين والمتماثلين والمتقاربين كل منها غير الاخر لان المتماثلين هما المتحدان مخرجا وصفة كالدال مع الدال كما ههنا والمتجانسين هما المتقاربان فى المخرج الكلى اوفى الصفة كالدال والسين مخرجا وكالتاء والثاء المتقاربين صفة كما قال المرعشى فى الجهد قلت التعبير عن المتماثلين بالمتجانسين مبنى على اصطلاح الصرفيين ولا مشاحة فى الاصطلاح اومبنى على المسامحة (وان كان احد اصوله) اى احد اصول غير السالم سواء كان فاء اولاما اوكليهما اوالكل (حرف علة يسمى) ذلك القسم منه (معتلا) اسم فاعل من اعتل اى مريض بمعنى ذى مرض وتغير مثل والسماء منفطر اواسم مفعول منه وعلى هذا فان كان ذلك الاحد من الاصول (فاء) اى حرفا مقابلا بالفاء فى الوزن (يسمى) ذلك المعتل (مثالا) لمماثلة ماضيه بالصحيح فى عدم الاعلال اوفى تحمل الحركات مثل وعد بفتح الواو معلوما ووعد بالضم مجهولا ووعد بالكسر مصدرا كعلم (ومعتل الفاء) اى يسمى معتل الفاء ايضا لكون فائه حرف علة مثل وعد ويسر (وان كان) ذلك الاحد من الاصول (عينا) اى حرفا مقابلا بالعين فى الوزن (يسمى) ذلك القسم من المعتل (اجوف) لوقوع العلة فى وسطه الذى هو بمنزلة الجوف من الحيوان لان الجوف من الشئ وسطه مثل قال وكال ويقال له

(ايضا)

ايضا ذو الثلاثة لصيرورته على ثلاثة احرف فى المتكلم مثل قلت وبعت على ما قال الفاضل الزنجانى وهو المشهور وسيجئ التفصيل فى بابه ان شاء الله تعالى (و) كذلك يسمى ذلك (معتل العين) لكون عينه اى المقابل اليها فى الوزن حرف علة (وان كان) ذلك الاحد (لاما) اى حرفا مقابلا بلام الفعل (يسمى ناقصا) لنقصانه فى الاخر اما حركة كما فى حالة الرفع مثل يغزو ويرمى ويخشى او حرفا كما فى حالة الجزم نحو لم يغز ولم يرم ولم يخش فتأمل (و) يسمى (معتل اللام) ايضا لكون العلة مقابلة باللام فى الوزن وكذا يقال ذو الاربعة لكون ماضيه على اربعة احرف فى المتكلم والخطاب مثل غزوت لكن هذا مبنى على جعل الضمير المرفوع المتصل بالفعل جزأ منه لشدة الاتصال لفظا ومعنى وحكما على ما سيجئ تفصيله فى بيان عدم جواز اجتماع اربع الحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ان شاء الله تعالى (وان كان الاثنان من اصوله) اى من اصول المعتل سواء كان الفاء مع العين او العين مع اللام او الفاء مع اللام (حرفى علة يسمى) ذلك القسم (لفيفا) اى ملفوفا فعيل بمعنى المفعول بمعنى المجتمع لاجتماع حرفى العلة فيه اذ يقال للمجتمعين من قبائل شتى لفيفا كما فى قوله تعالى * وجئنا بكم لفيفا * اى مجتمعين ومختلطين او لانضمام حرفى العلة بالحرف الصحيح بمعنى الملفوف ايضا ومنه اللفافة وقيل انه مأخوذ من اللف بمعنى الخلط فسمى به لاختلاط حرف العلة بالحرف الصحيح فتأمل * وهو قسمان مقرون وهو ما كان فاؤه وعينه او عينه ولامه او الكل حرف علة فالاحتمال العقلى يقتضى ان يكون انواع المقرون ستة عشر نوعا لانه اما ان يكون عينه واوا ولامه ياء مثل طوى * او عينه ولامه واوين مثل قوة * او ياءين مثل حى وهذه الثلاثة توجد فى الاسماء والافعال * وفاؤه وعينه ولامه واوات مثل ووو اسم واو * او ياآت مثل ىىى اسم ياء ولا يوجدان فى غيرهما * او فاؤه واو وعينه ياء مثل ويل * او بالعكس مثل يوم وهما لا يوجدان فى الافعال فالاول اسم لكلمة العذاب والثانى اسم للزمان * او كلاهما واوان مثل اول على مذهب من قال اصله وول * او ياآن * مثل ييم * او العين ياء واللام واو مثل ميو * او الفاء والعين واوان واللام ياء مثل ووى * او الفاء واللام واو والعين ياء مثل ويو * او بالعكس مثل يوى * او الفاء ياء والعين واللام واو مثل يوو * او بالعكس مثل وىى * او الفاء والعين ياآن واللام واو مثل ييو فالثمانية الاخر احتمالى عقلى صرف لا وجود لها * ومفروق وهو ما كان فاؤه ولامه حرفى علة فالاحتمال العقلى يقتضى ان يكون اربعة اقسام لانه اما ان يكون فاؤه ولامه واوين او ياءين او الفاء واو واللام ياء او بالعكس فالاول والرابع لم يوجد فى كلامهم وكذا الثانى الا يدى بمعنى انعم والمستعمل هو الثالث مثل وقى يقى وولى يلى فيكون مجموع الاحتمال العقلى مفروقا او مقرونا عشرون فتأمل فتح الله عليك ولما كان هذا اقساما لغير السالم اعتبر فيه وجود الهمزة والتضعيف وحرف العلة (فصار المجموع) الحصل (ستة) اقسام وجه الانحصار فيها ان الاصول اما ان يوجد فيها حرف العلة او الهمزة ام لا فان وجد حرف العلة فاما متعددا او واحدا فالاول لفيف والثانى اما ان يكون فاء فهو المثال او عينا فهو الاجوف او لاما فهو الناقص وما يوجد به الهمزة فهو المهموز وما لا يوجد فيه احدهما فاما ان يكون عينه ولامه من جنس واحد اولا فالاول مضاعف والثانى السالم وهو ليس مما نحن فيه فيصير المجموع ستة (فبانضمام السالم) وهو ما سلم اصوله عن الهمزة والتضعيف والعلة الى تلك الاقسام الستة (يصير) مجموع الاقسام (سبعة تسمى) تلك السبعة عند الصرفيين (اقساما سبعة) لكونه سبعة اقسام فى التعداد الاول منها (صحيح) مثل نصر وقاتل واحمر واعشوشب واجلوذ ودحرج والثانى (مهموز) مثل

مز و سأل و قرأ والثالث (مضاعف) مثل مدّ و عدّ مددن و ظللت و امليت و مست والرابع (مثال)
نحو وعد و يسر والخامس (الاجوف) مثل قال و كال والسادس (ناقص) مثل غزا و رمى والسابع
(لفيف) مثل وقى و طوى و يجمعها هذا البيت * صحيحست و مثالست و مضاعف * لفيف و ناقص و مهموز
واجوف * (و كل) واحد من (كلمة) اشتقاقية (لايخلو ايضا) اى كما لايخلو من الاقسام الثمانية
كذلك لايخلو (من هذه الاقسام) المسماة عندهم بالاقسام (السبعة) كما ذكر آنفا من وجه الانحصار
(ولكن) الفرق بينهما انه (يجوز اجتماع اثنين منها) اى من المذكورة من غير السالم (فى كلمة) واحدة
لان السالم لايجتمع بأحد منها للتباين بينهما فالمضاعف مثلا يجتمع مع مهموز الفاء مثل ام و كذا المثال مع مهموز
العين مثل وأر و مع مهموز اللام مثل وءاء و مع المضاعف مثل ود و كذا المهموز مع الاجوف مثل اب
و مهموز العين مع الناقص مثل رأى و الفيف المفروق مثل وأى و كذا مهموز الفاء مع اللفيف المقرون مثل
اوى * فيقال مهموز الفاء المضاعف فى الاول و معتل الفاء المهموز العين او اللام فى الثانى و الثالث وهكذا
و تقدم احد الاسمين على الآخر فى التعبير جائز * ولما اراد تقسيم الكلمة باعتبار الصيغة فقال (ثم) اى بعدما
علمت انقسامات الكلمة بالاعتبارات المذكورة الى الاقسام المسبوقة فاعلم ايضا (ان الكلمة) الاشتقاقية
انما اظهر موقع المضمر لسبق المرجع تنبيها الى المغايرة الاعتبارية بين تقسيماتها (اربعة انواع) النوع
الاول منها (فعل) و هو بكسر الفاء اسم للحدث و بالفتح مصدر فعل يفعل من باب فتح و كذا فى القاموس
الفعل بالكسر حركة الانسان او كناية عن كل عمل متعمد و بالفتح مصدر فعل كمنع و فى الاصطلاح
مادل على معنى فى نفسه مقترن بأحد الازمنة الثلاثة من الماضى و الحال و الاستقبال مثل فعل يفعل و غيرهما
من المشتقات و النوع الثانى من الانواع الاربعة للكلمة (صفة) و هو فى الاصل مصدر وصفت الشيء
اذا ذكرته بمعان فيه اصله وصف حذفت الواو مشاكلة للمضارع فحرك الصاد بالكسر بناء على اصالة
الكسرة فى تحريك الساكن ليمكن الابتداء و زيد فى آخره تاء عوضا عن الواو المحذوفة فصار صفة
و فى الاصطلاح عبارة عن كل امر زائد على الذات يفهم فى ضمن فهم الذات ثبوتا او سلبا لكن المراد ههنا
الصفة الصرفية المشتقة من الفعل و الاسم المبهم المأخوذ مع بعض الصفات و النوع الثالث (مصدر)
و هو فى اللغة اسم مكان من صدر يصدر مثل كتب يكتب اى موضع الصدور و يحتمل ان يكون
مصدرا ميميا منه بمعنى الصدور او الصادر او المصدور منه على اختلاف ستطلع عليه ان شاء الله تعالى
و فى الاصطلاح هو الاسم الذى اشتق منه الفعل عند البصريين او الذى اشتق من الفعل عند الكوفيين
لكن المراد منه ههنا مايطلق عليه لفظ المصدر لشموله على الانواع الخمسة للمصدر و الرابع (اسم)
و هو فى اللغة اما مأخوذ من السمو بمعنى العلو و الارتفاع او من الوسم بمعنى العلامة وقد سبق
تفصيله فى البسملة و فى الاصطلاح مادل على معنى مستقل فى نفسه غير مقترن بأحد الازمنة الثلاثة
(والفعل) الاصطلاحى (خمسة) اقسام على مقتضى ترتيبه رحمه الله تعالى الاول (ماضى) و هو
فى اللغة اسم فاعل من مضى يمضى من باب ضرب يضرب بمعنى السابق و فى الاصطلاح مادل بصيغته على زمان قبل
زمان اخبارك مثل كتب الى كتبنا معلوما او مجهولا و الثانى (مضارع) و هو اسم فاعل من المضارعة بمعنى
المشابهة لمشابهته باسم الفاعل لفظا و معنى و استعمالا * اما لفظا فلموازنتهما فى الحركات و السكنات مثل ضارب
و يضرب و مدحرج و يدحرج * و اما معنى فلافادتهما الشيوع و الخصوص * و اما استعمالا فلوقوع كل منهما
صفة للنكرة مثل رجل ضارب او يضرب و لدخول لام الابتداء عليهما مثل ان زيدا لضارب او ليضرب

(سيجىء)

سيجئ التفصيل فى بحثه ان شاء الله تعالى وفى الاصطلاح مازيد فيه حرف من حروف اتين زائد على الماضى بقصد المضارعة مثل يكتب الى نكتب معلوما او مجهولا الثالث (امر) غائبا كان اوحاضرا وهو ما يطلب به الفعل من الفاعل الغائب او الحاضر فالاول للاول والثانى للثانى مثل ليكتب الى ليكتبن واكتب الى اكتبن والرابع (نهى) غائبا كان اوحاضرا ايضا وهو مايطلب به ترك الفعل عن الفاعل كذلك مثل لايكتب ولاتكتب معلوما او مجهولا والخامس (فعل التعجب) وهوماوضع لانشاء التعجب والتعجب انفعال النفس عند ادراك الامور الغريبة مثل ما اكتبه واكتب به الى ما اكتبنا واكتب بنا ولم يجعل الجحدين والنفيين اقساما مستقلة لدخوليهما فى المضارع لانه لايعتبر تغير الاواخر فى علم الصرف بل هو بحث نحوى وكذا تغير المعنى لانه عارض بالحروف ولو اعتبر التغير فالمغيرات كثير مثل ان وكى واذن ناصبات وان وغيرها جازمة فيكون الاقسام كثيرة مع ان تقليل الاقسام لازم لتسهيل الضبط ولكن لما غير الامر والنهى من الاخبار الى الانشاء وهذا التغيير عظيم مع كثرة استعمالهما لكونهما مناطى التكليف ومع امتزاج حرفيهما بهما فلا يوجدان فى غيرهما ولانفراقهما لم يرض ادخالهما فيه ايضا بل جعلهما قسما مستقلا على مابين فى محله (والصفة اربعة) الاول (اسم الفاعل) لما علمت ان المرام من الصفة ههنا الصفة الصرفية بمعنى ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها وهو اسم مشتق من معلوم المضارع لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث مثل كاتب الى كواتب والثانى (اسم مفعول) وهو مااشتق من مجهول المضارع لمن وقع عليه الفعل مثل مكتوب الى مكاتب والثالث (صفة مشبهة) وهى مااشتق من فعل لازم بمعنى الثبوت وصيغتها سماعية كثيرة الاوزن افعل فانه قياس مثل احمر واعور وابلج والرابع (اسم تفضيل) وهو مااشتق من يفعل للزيادة على الغير مثل اكتب الى كتب (والمصدر) قد سبق تعريفه (خمسة) اقسام الاول (مصدر مؤكد غير ميمى) وهو مادل على حدث فقط بغير ميم زائدة فى اوله مثل كتابة والثانى (مصدر ميمى) وهو مادل على حدث فقط بميم زائدة فى اوله مثل مكتب والثالث (بناء مرة) وهو مادل على حدث وكميته مثل كتبة والرابع (بناء نوع) وهو مادل على حدث وكيفيته مثل كتبة بكسر الكاف والخامس (مبالغة مصدر) وهو مادل على كثرة الحدث مثل تَكْتاب وكِتّيبى بمعنى كثير الكتابة (والاسم اربعة) اقسام الاول (اسم مكان) وهو اسم مشتق من يفعل لمكان وقع فيه الفعل مثل مكتب الى مكاتب والثانى (اسم زمان) وهو اسم مشتق من يفعل لزمان وقع فيه الفعل مثل مكتب الى مكاتب ايضا والثالث (اسم آلة) وهو اسم مشتق من يفعل للآلة مثل مكتب بكسر الميم الى مكاتب والرابع (اسم فعل) وهو اسم على وزن فعال بمعنى الامر المخاطب المعلوم مع المبالغة ولايبنى الا من الثلاثى المجرد المتصرف التام مثل نزال بمعنى انزل (ف) على هذا التفصيل يكون (المجموع ثمانية عشر) مثالا (يسمى) ذلك المجموع عندهم (امثلة مختلفة) الامثلة جمع المثال وهو المصدر من المماثلة بمعنى المشابهة او الهيئة والصيغة للشئ وفى العرف الذى يذكر لايضاح القاعدة الكلية وايصالها الى فهم المستفيدين لكن المراد ههنا موادا الكلمة من حيث يلاحظ معها الهيئة التى تعرض لها من الحركات والسكنات بتقديم بعضها على بعض وتأخيره عنه ❁ واعلم ان الجمع قسمان جمع قلة وهو الذى يستعمل فيما دون العشرة وجمع الكثرة وهو الذى يستعمل فيما فوق العشرة يعنى ان الاول يطلق على الثلاثة الى العشرة من غير قرينة ولايطلق على مافوق العشرة بدون القرينة بخلاف الثانى فانه يستعمل ايضا فيما دون العشرة الى الثلاثة وكذا فيما فوقها الى مالانهاية له بلا بينة على ماقاله صاحب الترجيح ❁ واوزان القلة على ماذهب اليه الجمهور ستة افعل افعال افعلة فعلة

و كل جمع مصحح مذكرا كان اومؤنثا مثل فاعلون فاعلات و زاد الفراء فعلة بالفتحات و بعضهم افعلا بكسر العين كالاسخياء و الكوفيون فعلا بضم الفاء و كسرها كالظرفاء و النعماء و الجمع الكثرة ماعدا هذه الاوزان ٭ فان قلت ان الامثلة جمع القلة على وزن افعلة و قد علمت انها تستعمل فيما تحت العشرة و المذكور ههنا زائد على العشرة فيكون المقام مقام الكثرة لا القلة قلت كل منهما يستعمل فى موضع الآخر عند القرينة وانما اتى بالقلة فى موضع الكثرة هضما لنفسه بأن يقال ان المعلوم المستفاد من هذه الرسالة قليلة بالنسبة الى سائر الكتب ٭ و المختلفة ضد المتفقة و المطردة اى مغايرة كل منها بالاخرى فى الهيئة و ان كان متحدا و مطردا فى المادة الاصلية وهى (ماضى مضارع امر نهى فعل تعجب اسم فاعل اسم مفعول صفة مشبهة افعل تفضيل مصدر مؤكد غير ميمى مصدر بناء مرة بناء نوع مبالغة مصدر اسم مكان اسم آلة اسم فعل) قد سبق تعريف كل منها مع امثلتها منا آنفا و سيجئ تفصيل كل منها ايضا ان شاء الله تعالى (ف) ظهر من هذا التفصيل و التعداد و التكرار ان (كل كلمة) اشتقاقية مطلقة (لا يخلو من احد هذه الاقسام الثمانية عشرة) كما لا يخلو من الاقسام الثمانية و السبعة المذكورتين قبل هذا (و لا يجتمع اثنان منها) اى من تلك الثمانية عشرة (فى كلمة) واحدة منها ايضا و (واحدة منها) اى من تلك الثمانية عشرة هذا ابتداء الكلام (اصل) خبر لقوله واحدة و هو اسفل الشئ ٭ و يطلق على الراجح بالنسبة الى المرجوح و على القانون و القاعدة المناسبة المنطبقة على الجزئيات و على الدليل بالنسبة الى المدلول و على المحتاج اليه كما يقال الاصل فى الحيوان الغذاء و على ماهو الاولى كما يقال الاصل فى الانسان هو العلم اى الاولى و الاحرى بالانسان هو العلم دون الجهل و على ما يبتنى عليه الغير و هو المراد ههنا لان الفروعات تبتنى على الاصول (فى الاشتقاق) قد سبق تفصيل الاشتقاق منا لكن المراد من الاشتقاق ههنا هو الصغير فقط (و الوضع) و هو تعيين اللفظ بازاء المعنى و قد يعرف بتخصيص شئ بشئ متى اطلق او احس الشئ الاول فهم منه الثانى كالضرب مثلا فانه متى اطلق او احس فهم منه الحدث المخصوص ٭ و هو على نوعين الاول شخصى سماعى و هو تعيين لفظ معين بنفسه و مادته و صورته الجزئيتين للدلالة على معنى كنصر مصدرا فان مادته مع صورته المخصوصة دالة على الحدث لا مطلقا بل الحدث المخصوص و هو النصرة و ليست المادة مستقلة فى الدلالة بل بشرط الصورة اى الهيئة على ان يكون تلك الهيئة شطرا على رأى او شرطا على رأى آخر و الا لدل عليه كل من الصورة الجزئية المأخوذة منها مثل صنر و صرن و رصن فان كلا منها مركب من مادة النون و الصاد و الراء و لا يدل على ذلك الحدث غير ما كان على صورة نصر بتقديم النون ثم الصاد ثم الراء فعلم منه انه موضوع بمادته و هيئته معا او بمادته بشرط الهيئة ٭ و العلم الباحث منه يسمى علم اللغة فهو علم يبحث فيه عن احوال جواهر المفردات من حيث معانيها الاصلية ٭ و الثانى نوعى و قياسى و هو تعيين صورة كلية مفردة او مع جزئيها من المادة زائدة مأخوذة بالنوع بشرائط مخصوصة للدلالة على معنى فالاول كضرب فان صورته الكلية فى الفعل تدل على الزمان الماضى و الثانى كمضروب فان صورته مع الميم الزائدة فى اوله و الواو بعد عينه فى الصفات تدل على من وقع عليه الحدث و هذا هو المراد ههنا فالعلم الباحث من هذا النوع يسمى علم الصرف لكن ليس مقصورا عليه بل يبحث فيه ايضا عن المغيرات القياسية كما سبق مفصلا منا البحث عن الموضوعات النوعية و المغيرات القياسية (و باقيها) اى غير الواحدة من الاقسام الثمانية عشر (مأخوذ و مشتق منها) اى من هذه الواحدة (و ذلك الواحد) الذى هو الاصل فى الاشتقاق و الوضع (المصدر المؤكد) لا بناء المرة و لا النوع و لا المبالغة (غير الميمى) لا المصدر الميمى هذا (عند البصريين) من الصرفيين و هم الامام

(الخليل)

مصدر ميمى صح

الخليل وسيبويه ويونس والاخفش ومن تبعهم كما بين فى محله * ودلائلهم على اصالة دلالت المصدر كثيرة اما اولا فلان المصدر انما يدل على حدث فقط وهو الواحد والفعل يدل على الشيئين وهو الحدث والزمان ولا شبهة ان الواحد قبل المتعدد وكذا ما يدل على الواحد اعنى المصدر قبل ما يدل على المتعدد اعنى الفعل اجاب عن هذا الكوفيون بأنه يجوز ان يكون المصدر باعتبار مفهومه متقدما وباعتبار وضعه متأخرا مع ان البحث عن هذا ويمكن الرد من جانب البصريين بأن تقدم المصدر على الفعل بحسب المفهوم يستلزم تقدمه عليه بحسب الوضع ايضا ليوافق الوضع بالطبع * واما ثانيا فلان المصدر اسم اصدق تعريفه عليه يستقل بنفسه فى الافادة لكون التركيب من الاسمين مفيدا مثل زيد انسان والفعل ليس كذلك مثل ضرب ضرب بدون الاسم لانه محتاج الى الاسم فى الافادة ولا شك ان المحتاج اليه مقدم واصل للمحتاج ويجاب عنه ايضا من جانب الكوفيين بأن الاصالة فى الافادة عند التركيب لا يستلزم التقدم فى الوضع والكلام فيه ويمكن الرد ايضا بأن الكلمات انما توضع لاجل الافادة ولو وضع الافعال اولا بدون الافادة يكون لغوا فحينئذ يكون الافادة مستلزمة للوضع فيكون الاسم مقدما فى الوضع * واما ثالثا فلانه انما يقال له مصدر الان الاقسام الباقية تصدر عنه فان معنى المصدر الموضع الذى يصدر عنه الابل فان الضرب مثلا انما يسمى بالمصدر لكونه موضع صدور ضرب وغيره من المشتقات اما بالذات كما فى الماضى او بواسطة كما فى غيره فان المضارع مشتق من الماضى وهو من المصدر فيكون المضارع ايضا مشتقا من المصدر بواسطة الماضى وقس عليه غيره فيجاب عنه ايضا بأن باب المجاز مفتوح فلم لا يجوز ان يكون لفظ المصدر مصدرا ميميا بمعنى الصدور او الصادر كالمجاز بمعنى الجائز او بمعنى مصدرية كضرب الامير فعلى هذا يكون هذا الدليل دليلا لمذهب الكوفيين ويرد ايضا بأن المتبادر من اطلاق اللفظ معناه الحقيقى مهما امكن الحقيقة لا يصار الى المجاز لانه لا داعى اليه ههنا * واما رابعا فلان كل فرع يصاغ من اصل ينبغى ان يكون فى الفرع ما فى الاصل مع زيادة هى الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة فان معنى الباب فى الاول والخاتمية فى الثانى زائد على الاصل اعنى الساج والفضة وهكذا حال الفعل لانه فيه معنى المصدر وهو الحدث مع الزيادة وهو احد الازمنة الثلاثة الذى هو الغرض من وضع الفعل لانه يحصل نسبة الضرب الى الضارب كزيد مثلا فى قولك لزيد ضرب لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه اخصر فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر اى الحدث باعتبار الهيئة شرطا او شطرا وبصيغته على الزمان ويسمى هذا الدليل عندهم حجة قوية لكن يعارضها ما يقال من ان تجرد الفعل الماضى الثلاثى المفرد المذكر الغائب عن الزائد دائما واشتمال المصدر على الزيادة كثيرا مثل دخول وكتابة ومحمدة بزيادة الواو فى الاول والالف والتاء فى الثانى والميم مع التاء فى الثالث مع ان ماضى هذه المصادر دخل وكتب وحمد فيكون فى لفظ المصدر ما فى لفظ الفعل مع زيادة ومع ان الاشتقاق صفة اللفظ على ما عرفته من تعريفه علما وعملا فاعتبار حال اللفظ فى التجرد والزيادة اولى من اعتبار حال المعنى فيكون الفعل الماضى المفرد الغائب اصلا فى الاشتقاق والوضع لتقدمه لكونه مجردا وهو مقدم على الزائد لا محالة وهو ما ذهب اليه الكوفيون فياليت شعرى ما سبب تسمية هذه الحجة بالحجة القوية عند البصريين (و) ذلك الواحد الذى هو الاصل فى الاشتقاق والوضع (الفعل الماضى) لا المصدر كما قاله البصريون ولا المضارع ولا الامر ولا النهى فان هذه المذكورات مشتقة من الماضى مطلقا (المفرد المذكر الغائب) فائدة هذه القيودات غير خفية على من له مسكة

من الدراية (عند الكوفيين) من الصرفيين وهم الاماما المبرد والكسائي ومن تبعهما من الفراء والثعلب وغيرهما وتمسكهم في كون ذلك الماضي اصلا في الاشتقاق والوضع ان المصدر يعتل باعلال الفعل ويصح بصحته يعني ان اجرى الاعلال في الفعل كذلك يجري في المصدر والافلا الاترى انك تقول قام معتلا في الفعل وكذا في المصدر قيام معتلا بقلب الواو ياء لاعلاله في الفعل بالقلب الفا وتقول ايضا قاوم في الفعل بلا اعلال وكذا في المصدر مقاومة انما لم يعل فيه لعدم الاعلال في الفعل الماضي فيصح بصحته فيكون اعلال الفعل مدارا لاعلال المصدر فدارية فيه تدل على اصالة الفعل للمصدر واجيب عنه بأن اعلال المصدر باعلال الفعل يجوز ان يكون طلبا للمشاكلة اى الموافقة والاطراد في الاعلال بسبب المناسبة بينهما في اللفظ والمعنى لا للمدارية التي تدل على اصالته في الاشتقاق لانه قد يعل كل منهما بدون اعلال الآخر مثل رمى معتلا ورميا من غير اعلال في المصدر واعشوشب من غير اعلال في الماضي واعشيشابا معتلا في المصدر ولهم ادلة اخرى لكنها لا تسمن ولا تغني من جوع والعمدة ما سبق معارضا للحجة القوية للبصريين وقال بعضهم ان الحق ههنا ان النزاع بينهما لفظي لان اصالة المصدر عند البصريين باعتبار المفهوم اعني الحدث لكونه جنسا عاريا عن القيود احق بالاصالة ولا ينكره الكوفيون ايضا واصالة الماضي عند الكوفيين باعتبار الوزن فان ما وضع له اولا الماضي ثم المضارع ثم المصدر فاعتبر متأخرا لعدم اطراده ولا ينكره البصريون ايضا فحينئذ لا نزاع بين الفريقين حقيقة فتأمل (فهذه) التقسيمات التي فصلت (تقسيمات) للكلمة المذكورة بالاعتبارات المختلفة حال كونها على (ثلاث) اقسام وهى الاقسام الثمانية والسبعة والثمانية عشرة (متداخلة) بعضها في بعض آخر من غير منافاة فاذا سئل بأن كتب مثلا بأي شئ تقع من الاقسام الثمانية والسبعة والثمانية عشرة يجاب بأنه ثلاثي مجرد سالم من الاقسام الثمانية وصحيح من السبعة وماض من الثمانية عشرة وكذا اذا سئل ان وسوس أى شئ يقع من هذه الثلاثة يجاب بأنه رباعي مجرد غير سالم من الثمانية ومضاعف معتل من السبعة وماض من الثمانية عشرة وهكذا غيرهما مجردا او مزيدا (لابد) اى لازم البتة (من معرفتها) اى معرفة تلك التقسيمات الثلاث (لمن يريد تحصيل) علم (الصرف) قد سبق تعريفه مفصلا في بيان الكلمة الاشتقاقية لمناسبة فمن اراد فليراجع اليه ومن ثمرة التحصيل به (حتى اذا اورد عليه) اى اذا اورد من جانب السائل على ان من اراد التحصيل بأن يقال ان هذا الشئ اى (كلمة) هى من الاقسام المذكورة (يعرف) ذلك المريد المخاطب بالسؤال (انها) اى تلك الكلمة الواردة عليه من جانب السائل (من أى قسم من الاقسام الثمانية) بأن يقول انها من الثلاثي المجرد السالم ان كانت منه او المجرد الغير السالم ان كان منه ايضا او من الثلاثي المزيد فيه الغير السالم ان كان منه او من السالم ان كانت منه او من الرباعي المجرد السالم او من غير السالم او من غير الرباعي المزيد فيه السالم او من غيره فأى منها كانت تلك الكلمة الواردة عليه (ومن اى قسم) هى ايضا (من الاقسام السبعة) بأن يقول انها من الصحيح او المهموز او المضاعف او المثال او الاجوف او الناقص او اللفيف من أى منها كانت (ومن اى قسم من الاقسام الثمانية عشر) المسماة بالامثلة المختلفة ايضا فيكون ذلك المريد على بصيرة في تحصيله فيزداد سعيه جدا ونشاطا ولا يكون سعيه عبثا وضلالا ولما كان البحث في علم الصرف على ما سبق موقوفا على الشيئين الموضوعة النوعية القياسية بالاصالة والمغيرات القياسية التي هى الاقسام الستة المذكورة وكانت الاولى مستلزمة ومتضمنة لهذه ناسب ذكر الاول مندرجا فيها تلك الستة والاقسام الثمانية عشر ليسهل البحث عن الثاني اى المغيرات القياسية في غير السالم الذي هو مقسم لتلك الستة ولزم

(ايضا)

ل لكل من السبعة بابا مستقلا فقال (فكسرت) اى جعلت وجزأت (هذا الكتاب) المسمى
بتدى مشتملا ومحتويا (على سبعة ابواب) مفصلا فيها تلك الاقسام ❊ والابواب جمع باب اصله
قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ويجئ جمعه على آبوبة ايضا كأمثلة وتصغيره بويب
واسم لمدخل لمن دخل ومخرج لمن خرج وفى الاصطلاح يستعمل فيما يتوصل به الى المطلوب وقد
ر عنه بأنه نوع من المسائل التى يشتمل عليها الكتاب له نوع انقطاع عما قبله اعنى بمعنى النوع وهو المراد ههنا
فى قوله عليه السلام من خرج يطلب بابا من العلم اى نوعا ❊ والغرض من تفريق الكتاب بالابواب والفصول
والانواع والمرصد والمقصد ونحوها تنشيط للقلوب كما قاله صاحب الكشاف انما بوب المصنفون فى كل
كتبهم على ابواب موشحة الصدور بالتراجم لان القارئ اذا ختم بابا من الكتاب ثم شرع فى الآخر كان
نشط له ويزيد شوقه على الدرس والتحصيل بخلاف ما لو استمر على الكتاب بطوله لانه يوجب الملال
ولهذا كان القرآن العظيم الشان اسوارا واجزاء وعشورا واحزابا (اذكر) انا على صيغة المضارع
المتكلم من الذكر بكسر الذال لا من الذكر بالضم لانه قلبى (فى كل) واحد (منها) اى من تلك الابواب
السبعة (ماجاء منه) اى من كل منها (من الاقسام الثمانية والاقسام الثمانية عشر ان شاء الله تعالى) هذا
التعليق بمشية الله تعالى مربوط بقوله اذكر اى اذكر ان شاء الله تعالى ❊ ولما اراد تعداد الابواب اجمالا تسهيلا
للضبط وتشفيقا للطالب فقال (الباب الاول) من تلك الابواب المكسور عليها الكتاب كائن (فى) بيان
بناء (الصحيح الباب الثانى فى المهموز الباب الثالث فى المضاعف الباب الرابع فى المثال الباب الخامس
فى الاجوف الباب السادس فى الناقص الباب السابع فى اللفيف) قد سبق بيان كل منها اجمالا وسيجئ
تفصيلاتها ان شاء الله تعالى ولما فرغ من التعداد الاجمالى شرع فى التفصيل موافقا للترتيب ماذكر اجمالا فقال
(الباب الاول) من تلك الابواب السبعة المكسور عليها الكتاب ❊ اعلم ان الاول فى اللغة ضد الآخر
وفى الاصطلاح اسم للفرد السابق على الغير الغير المسبوق بالغير واختلفوا فى وزنه بأنه على وزن افعل ام
فوعل فذهب البصريون الى انه افعل لمجئ اولى فى مؤنثه واول بضم الهمزة وفتح الواو المخففة فى جمعه
المؤنث فحكموا فى كون وزنه افعل بالاشتقاق فعندهم الزائد هو الالف ❊ ثم اختلفوا ايضا على ثلاثة اقوال
الاول قول الجمهور منهم وهم على انه من تركيب وول لكن لم يستعمل هذا التركيب الا فى اول ومتصرفاته
ولذا قال فى انوار التنزيل لا فعل للاول لاجتماع الواوين واليه ذهب سيبويه فعلى هذا اصله اوول فاجتمع
فيه حرفان متجانسان اوليهما ساكنة فادغمت فى الثانية للتخفيف فصار اول ❊ والثانى مذهب البعض
من البصريين وهو انه من وأل بفتح الواو وسكون الهمزة معتل الفاء مهموز العين يقال وأل يئل وءلا ووؤلا
من باب ضرب بمعنى نجا لان النجاة فى السبق فعلى هذا اصله اوأل فخففت الهمزة التى هى عينه بأن ابدلت
واوا فاجتمع الواوان اوليهما ساكنة فادغمت فى الثانية فصار اول ❊ والثالث قول البعض الاخر منهم ايضا
وهو انه من اول مهموز الفاء ومعتل العين يقال آل يؤل اولا اى رجع لان كل شئ يرجع الى اوله فعلى هذا
اصله اأول قلبت الهمزة الثانية التى هى فاؤه واوا للتخفيف على خلاف القياس لان القياس فى تخفيفها
القلب الفا بأن نقلت حركتها الى الواو الساكنة فى الاول ثم حذفها وانما ذهب هؤلاء الى هذا لاستبعادهم
كون الفاء والعين من جنس واحد لعدم مجيئه فى الافعال ولذا اتفقوا على ان اللفيف المقرون ماكان عينه
ولامه حرفى علة كما سبق فى بحثه والصحيح هو المذهب الاول وهو مذهب الجمهور لموافقته بالقياس هذا
عند البصريين ❊ واما الكوفيون فذهبوا الى ان وزنه فوعل لان الواو تزاد كثيرا فى مثل هذا الوزن

بجوهر من الجهر و كوثر من الكثرة فحكموا بغلبة الزيادة لا بالاشتقاق كما حكم البصريه به كما عرفت
الكوفيون ايضا اختلفوا على ثلاثة اقوال * الاول انه من وأل بمعنى النجاة لما مر فى المذهب
من البصريين فزيدت الواو فصار ووأل كجوهر فقلبت الهمزة الى موضع الفاء والفاء الى موضع الهمزة
اوول فادغمت فصار اول * والثانى انه من اول فزيدت الواو فصار اوول فادغمت فصار اول * والثالث
انه من تركيب وول فزيدت الواو فصار ووول فقلبت الواو الاولى همزة فصار اوول فادغمت فصار
اول هذا تلخيص ما فى الحاشية الجديدة على عصام الفريدة ولما كان المقصود الاصلى فى الصرف البحث
عن احوال الابنية وكانت ابنية الصحيح تستحق بالتقديم لسلامتها عن التغييرات الكثيرة وكونها مقيسا
عليها لغيرها ولكون حفظها سهيلا عند المبتدى وللاشارة الى ان التعليم من الاسهل الى الاصعب انفع قدم
ابنية الصحيح على غيرها فقال (فى الصحيح) اى بيان بناء الصحيح وقال بعضهم فى وجه التقديم انما قدمه
لانه اراد الاخراج من البين لان مراده ههنا البحث عن الاعلال والادغام وهما يجريان فى غيره فيكون
ذكره ههنا استطراديا لينكشف اضداده به خذ ما صفا دع ما كدر ولكل وجهة هو موليها فاستبق السلامة
ولما توقف البحث عنه على تصوره اجمالا اراد تعريفه فقال (وهو) اى الصحيح عند الصرفيين (ما) كلمة
اشتقاقية لانها هى المقسم (سلمت حروفه) والضمير راجع الى ما باعتبار لفظه (الاصلية) لا الزائدة
فخرج بهذا القيد مثل مست وظلت بحذف احد حرفى التضعيف فانهما غير سالمين لوجود التضعيف
فان اصلها مسست وظللت وكذا مثل قل وبع وغيرهما ودخل فيه مثل اكرم واحمر واعشوشب
واقعنسس (التى تقابل بالفاء والعين واللام) فى الوزن سواء كان اللام ثانيا كما فى فعلل فى الرباعى
المجرد والمراد بالمقابلة الموازنة * وطريقها ان تقابل بحرف من الكلمة الموزونة فى الوزن بالفاء والعين
واللام مطلقا مثلا اذا قيل ان نصر على وزن فعل فالنون من نصر مقابل بالفاء من فعل والصاد بالعين
والراء باللام ولذا يقال بالنون من نصر فاء الفعل والصاد عينه والراء لامه وكذا دحرج على وزن فعلل
فالدال من دحرج مقابل بالفاء من فعلل والحاء بالعين والراء باللام الاولى والجيم باللام الثانية * وجحمرش
على وزن فعللل فعبر عن الجيم بالفاء وعن الحاء بالعين وعن الميم باللام الاولى وعن الراء باللام الثانية وعن
الشين باللام الثالثة لكن مخصوص بالاسماء * وانما يعبر عن الحرف الاول من الكلمة بالفاء وعن الثانى بالعين
وعن الثالث باللام وعما زاد باللام الثانية والثالثة تسمية لها بأسماء مقابلها وعن الزوائد بلفظها الا المتبدل
من تاء افتعل وتفعل وتفاعل على ما سيجئ احكامهن مستقلة من المصنف رحمه الله تعالى فانه يعبر عنه بالتاء
لا بما تلفظ به فى الحال فيقال وزن ادمع افتعل لا افدعل بالدال بدل التاء وكذا ادثر واذكر واثاقل فان وزن
ادثر تفعل ووزن اذكر افتعل ووزن اثاقل تفاعل لا افعل بتشديد الفاء والعين فى الاول وتشديد الفاء
فقط فى الثانى وافاعل ايضا فى الثالث * واعلم ان الفرق بين الفاء وبين الاول عموم من وجه لصدقهما على نون
نصر وصدق الاول فقط على همزة اكرم وصدق الفاء فقط على خاء استخرج وكذا بين الوسط والعين
لصدقهما على صاد نصر وصدق الوسط فقط على خاء استخرج وصدق العين فقط على رائه وكذا بين
الاخر ولام الفعل لصدقهما على راء نصر وصدق الاخر فقط على نون ناصرون وصدق لام الفعل على
رائه * وكذا بين الاول وعين الفعل لصدقهما على عين عدة وصاد صفة وافتراقهما ظاهر * وكذا بين لام
الفعل لصدقهما على همزة اشياء على قول من قال انه فى تقدير شيئاء كما فى شروح الشافية * واعلم انما قال تقابل
بالفاء والعين واللام لان الميزان الفارق بين الاصلى والزائد وكذا بين السالم وغير السالم هو المركب

من هذه الحروف في هذا الاصطلاح ويعبرون عنه بالوزن * فان قلت لم خصصوا هذه بالوزن قلت لاشتمالها على المخارج الكلية اعني الحلق والوسط والشفة لان الفاء شفوى والعين حلقى واللام بينهما وسطى * فان قلت ان علم كذلك مشتمل عليه فاوجه تخصيص الاول به قلت ان الاول اعنى فعل لكونه اعم يشمل جميع الافعال مثل فعل الكرم والضرب والنصرة ونحوها دون الثاني * فان قلت ان عمل كذلك اعم يشمل اليه قلت استعمال فعل كثير مع انه من باب فتح عينه مفتوح وعمل من باب علم عينه مكسور وهو ثقيل والكثرة توجب الخفة وهي في فعل لكونه مفتوح العين هذا فاحفظه * فظهر من هذا التفصيل ان الغرض من هذا الوزن ضبط الاصول والزوائد ويقال له وزن التصريفي لاوزن التصغيرى الذى يراد به ضبط الحركات والسكنات لاضبط الاصول والزوائد ويقال لهذا الوزن العروضي يقال ان مساجد على وزن فعالل ومصابيح على وزن فعاليل دون مفاعل ومفاعيل كما يقال هكذا في التصريفي * (من حروف العلة) وهي الواو والياء والالف قد سبق مناوجه تسمية هذه الحروف بالعلة وكذا الفرق بين العلة واللين والمد فمن اراد فليراجع اليه او ليصبر الى باب الرابع وكذا من (الهمزة والتضعيف) مثل اخذ وسأل وقرأ ومد ووسوس وفيه اشارة الى عدم الفرق بين الصحيح والسالم فتدبر (لابد) اى لازم البتة (اولا) اى قبل الشروع في المقصود الذى هو بيان احوال الاقسام السبعة التى كسر عليها الكتاب لمن يريد تحصيل الصرف (من معرفة الابواب) اى الاوزان النوعية المخصوصة بالكلمات العربية لكونها سماعية لايجوز استعمال كل كلمة من احدها بالقياس الى الاخر الا اذا سمع استعماله من بابه وكذا نقل كلمة من باب الى باب آخر بدون السماع من اهلها مع ان سماع عين الماضي والمضارع في الثلاثي المجرد واجب لعدم جريان القياس فيه فلزم بيانها قبله لكونها مابه التوصل الى المقصود فقال (وهى) اى تلك الابواب (احد واربعون) بمقتضى ترتيبه رحمه الله تعالى بالاستقراء (بابا) انما ذكره مفردا بعد ربط احد واربعون الى الضمير الراجع الى الابواب لدفع الابهام الناشئ من قاعدة كون الضمير عين المرجع والمرجع ههنا الابواب وهو جمع باب يحتمل استعماله بطريق الجمعية او بطريق الانفراد فان اعتبر طريق الجمعية يلزم ان يكون الابواب مائة وعشرين وثلاثة اوازيد منها فان اقل الجمع عند العربية ثلاثة فاذا ضرب الثلاثة المستفادة من جمعية الابواب بأحد واربعين هكذا ٤١ : ٣ = ١٢٣ يكون المجموع ثلاثة وعشرين مائة بابا هذا مبنى على اعتبار اقل مرتبة الجمع ولو اعتبر الزيادة لزاد الحاصل الى غير النهاية واذا اعتبر بطريق الانفراد يكون المجموع احد واربعين فاندفع ذلك الابهام بقوله بابا مفردا بأنه معتبر على سبيل الانفراد لان الاعداد تتبع بمفردات المعدودات (ستة) اى ستة ابواب من احد واربعين وهى اسم من الاعداد الاصلية اصله سدس بدليل مجئ جمعه على اسداس قلبت السين الثانية تاء لقربهما في صفة المهموسية فصار سدت ثم بدل الدال بالتاء ايضا لقربة مخرجيهما فصار ستت فادغمت الاولى في الثانية لكونهما من جنس واحد مع سكون الاولى فصار ست وزيد فى آخره تاء العددية فصار ستة (للثلاثى المجرد) قد سبق منا الاقوال المتعلقة بالثلاثى المجرد في المقدمة من اراد فليراجع اليها * فان قلت ان مقتضى العقل كون ابواب الثلاثى ستة وتسعين واربعة آلاف بل اربعة وثمانين وثلثمائة وستة عشرة الفا على تقدير اعتبار حال حرف المضارع لان تعدد الابواب باختلاف حال الكلمة من الحركة والسكون فالثلاثى مركب من ثلاثة احرف وكل منها اما متحرك اوساكن والحركة ثلاثة فتحة وكسرة وضمة فيكون لكل حرف منها اربعة احوال اما ساكن او مفتوح او مكسور او مضموم فاذا ضرب اربعة احوال

من الفاء بالاربعة من العين هكذا ٤ : ٤ = ١٦ يحصل ستة عشر حالا واذا ضرب اربعه احوال ال
فى الماضى بذلك الحصول اعنى الستة عشر ايضا هكذا ١٦ : ٤ = ٦٤ يحصل اربعة وستون حالا هذا
فى جانب الماضى وكذا فى جانب المضارع اربعة وستون فاذا ضرب احدهما بالاخر اعنى حال الماضى
بحال المضارع هكذا ٦٤ : ٦٤ = ٤٠٩٦ يكون المجموع الحصل ستة وتسعين واربعة آلاف واذا
ضرب اربعة احوال حرف المضارع فى جانب المضارع على تقدير الاعتبار بذلك الحصل هكذا
٤٠٩٦ : ٤ = ١٦٣٨٤ يكون المجموع الحصل اربعة وثمانين وثلثمائة وستة عشر الفا فاوجه الحصر
الى الستة قلت اعتبار الفاء واللام ساقطان اما الفاء فلانه مفتوح فى الماضى ابدا لتعذر الابتداء بالسكون
ولاستثقال الضمة والكسرة وفى المضارع ساكن ايضا لئلا يلزم اربع حركات متواليات فى كلمة واحدة
وتعين الفاء بالسكون لقربه مما لزمه ذلك التوالى وهو حرف المضارعة * واما اللام ففى الماضى مفتوح
وجوبا عند التجرد عن الضمائر المتصلة وفى المضارع مرفوع ايضا عند التجرد عن النواصب والجوازم
واو سلم فلا اعتبار بحال الاخر لكونه محل التغير وسكون العين ايضا ساقط اما فى الماضى فلدفع الالتباس
بالمصدر عند الوقف ولانه لو كان ساكنا لا يوجد الفرق بين الابواب لان الفارق بينها انما هو حركة
العين ويمكن ان يقال لئلا يلزم التقاء الساكنين عند اتصال الضمائر اليه لكن هذا الوجه لا يخلو
عن الدور * واما فى المضارع فلدفع التقاء الساكنين ايضا فان الفاء فيه ساكن لما مر وحال حرف
المضارعة غير معتبر لكونه زائدا فلم يبق مجال بالتعدد الا حركة العين فيهما والحركة ثلاثة كما سبق
آنفا فاذا اعتبر كل واحدة منها فى الماضى يحصل ثلاثة ابنية * وكذا فى المضارع ثلاثة ابنية فاذا
ضرب الثلاثة بالثلاثة يكون المجموع تسعة مثلا اذا كان عين الماضى مفتوحا فعين مضارعه اما
مضموم فهو الباب الاول اومكسور فهو الباب الثانى اومفتوح فهو الباب الرابع فى هذا الكتاب * وان
كان عين الماضى مكسورا فعين مضارعه امامفتوح فهو الباب الثالث اومضموم وهو الساقط لئلا يلزم
الخروج من الكسرة الى الضمة اومكسور فهو الباب السادس * وان كان عين الماضى مضموما فعين مضارعه
ايضا اما مضموم فهو الباب الخامس اومفتوح اومكسور وهما ساقطان لئلا يلزم النزول من الضمة
الى الكسرة وكذا الفتحة بعد الضمة ثقيل فاذا اسقط الثلاثة من التسعة يبقى الستة وهو المطلوب (وهو)
اى الثلاثى المجرد مطلقا فى اصطلاح الصرفيين (ما) كلمة اشتقاقية او بناء (كان ماضيه المفرد) لا تثنيته
ولا جمعه لعدم خلوهما من الزوائد (المذكر) لا المؤنث لما مر (الغائب) دون التكلم والخطاب لعدم
خلوهما ايضا عن علامة التكلم والخطاب مشتملا ومقصورا (على ثلاثة احرف) اصول وهو
الاصل فى الفعل لما مر فى بحث الكلمة الاشتقاقية * انما قدم الثلاثى على الرباعى ليوافق الوضع بالطبع
لكون الثلاثة مقدما على الاربعة طبعا (الاول) اى الباب الاول من الابواب الستة بقرينة المقسم
(فعل يفعل) اى مجموع موزونيهما وما يشتق منهما وما يشتقان منه معلوما او مجهولا انما اكتفى بالاول
لكون الامتياز بين الابواب به والمراد بموزونيهما ما كان على هيئتهما من غير تداخل اللغتين متشاركين
فى الاصول كما قاله المصنف رحمه الله تعالى فى الامعان فلا يرد عليه ان الباب الاول عبارة عن مجموع كلمات
متصرفة خالية عن ماض معلوم مضموم العين اومكسورها ومضارع معلوم مفتوح العين اومكسورها
وما يشتق منها وما يشتقان منه ومجهولهما وكان كل منهما مشاركا للاخر فى الاصول وكان المجموع
مشتملا على ماض مفتوح العين ومضارع مضموم العين من غير تداخل اللغتين فبيان الباب الاول بقوله

(فعل)

معل... عل غير صحيح ❊ قيل والتوجيه الاصوب ان يجعل مجموع فعل يفعل علما لذلك المجموع وكذا في البواقي فلا يحتاج الى التكلف المذكور (بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر) والغابر من الغبور وهو من الاضداد يطلق على الماضي والمضارع والمراد ههنا الثاني بقرينة المقابلة للماضي وقدم هذا الباب لكثرة لغاته ومعانيه ولكون عين مضارعه مضموما وعين الثاني مكسورا والضم اقوى منه ولكون الضم علويا والكسر سفليا والعلوي اشرف ولقصد التدريج في النزول من العلوي الى السفلي الذي هو الاصل لخفته فهو احق بالتقديم وبناؤه للتعدية غالبا (نحو نصر ينصر) فلان فلانا وقد يكون لازما نحو خرج يخرج فلان (و) الباب (الثاني) من تلك الابواب (فعل يفعل) تذكر ما سبق في الاول (بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع) قدمه على الثالث لكثرة لغاته ايضا واستعماله حتى نقل من الثعلب انه اذا اشكل عليك فعل ولم تدر من أي باب هو فاحمله على يفعل بالكسر فانه اصل الابواب فتأمل وبناء هذا الباب ايضا يكون للتعدية غالبا (نحو ضرب يضرب) زيدا عمروا وقد يكون لازما مثل جلس يجلس زيد (و) الباب (الثالث) منها (فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع) قدمه على الرابع لكون هذه الثلاثة واقعة على القياس المقابل بالشاذ فلا يضر سماعيته في نفسه وذلك القياس مخالفة حركة عين الماضي بحركة عين المضارع لتدل تلك المغايرة على المغايرة بينهما في المعنى اذ الماضي يدل على الزمان السابق والمضارع على اللاحق فاذا تغاير بينهما في اللفظ يكون لفظهما موافقا لمعناهما في المغايرة بينهما فيهما ولان هذه المغايرة هي الميزان الفارق بين الابواب أولكون هذه الثلاثة من دعايم الابواب والدعايم جمع دعامة وهي عمود البيت اى اصوله ❊ انما سمي هذه الثلاثة بدعايم الابواب لهذا الاختلاف في حركة عينيهما لدلالة هذا الاختلاف على اصلية هذه الابواب لما مر ومن قدم الرابع على الثالث اعني باب فتح على باب علم نظر الى المناسبة في كون عين ماضيه مفتوحا كالاول والثاني ولكل وجهة هو موليها خذ ماصفا دع ماكدر وبناء هذا الباب ايضا للتعدية غالبا (نحو علم يعلم) زيد عمروا فاضلا وقد يكون لازما نحو وجل زيد (و) الباب (الرابع فعل يفعل بفتح العين فيهما) اى في الماضي والمضارع قدمه لعلوية الفتح وخفته وبناؤه ايضا للتعدية غالبا (نحو فتح يفتح) زيد الباب وقد يكون لازما نحو ذهب زيد (وشرط فيه) اى في هذا الباب ان يكون (عينه اولامه) قيل ولم يشترط كون فائه لان التعريف انما يكون في العين واللام ولان المتكلم قوى في الابتداء ولزوال ثقل الفاء بسكونه في المضارع (حرفا من حروف الحلق) لانه قد عرفت آنفا ان القياس ان يكون بين الماضي والمضارع مغايرة في حركة عينيهما لما مر وهي مفقودة ههنا فالعدول عن ذلك لا يكون الا لتعذر فاذا كان عينه او لامه احدا من هذه الحروف يتعذر ذلك القياس فان هذه الحروف ثقيلة لخروجها من اقصى الحلق والضم والكسر ايضا ثقيلان فلو جمعا لاجتمع الثقيلان فجيء بالفتح في الماضي والمضارع ليكون خفة الفتح في مقابلة ثقلة هذه الحروف فيحصل الاعتدال وقد يعكس الاعتبار بأن يقال ان الباب بالفتح فيهما اخف كمال الخفة فلا يكون معادلا لاخواته من سائر الابواب فلذا اشترط كون هذه الحروف الثقيلة فيهما ليحصل التعادل فالحاصل ان ما يأتي من هذا الباب لا يكون الا في عينه اولامه حرف من هذه الحروف فليس كل ما كان في عينه اولامه احد من هذه الحروف يجيء من هذا الباب فلا يرد بأبى يأبى لانه شاذ ولذا استثناه المصنف رحمه الله تعالى بقوله الآتي الا ماشذ نحو ابى يأبى وكذا قلى يقلى وبقى يبقى وفنى يفنى فلغات طى غير فصيحة والفصيح ان قلى يقلى من باب ضرب يضرب فمين

مضارعه مكسورة وكذا بقى يبقى وفنى يفنى من باب علم يعلم فعين ماضيهما مكسورة لكن قبيلة طى قد فروا من كسرة عين المضارع فى الاول ومن كسرة عين الماضى فى الاخيرين الى الفتحة طلبا للخفة كما فروا من كل كسرة قبل ياء مفتوحة الى الفتحة ثم قلبوا الياء الفا وقالوا فى بنى على صيغة المجهول بنى وكذا ركن يركن فانه من اللغات المتداخلة يعنى ان ركن يركن بمعنى مال يميل كنصر ينصر لغة وركن يركن كعلم يعلم لغة فيه ايضا فأخذ الماضى من الاول والمضارع من الثانى فلا يقال ان دخل يدخل من باب نصر ونحت ينحت ونكح ينكح من باب علم ورجع يرجع وصح يصح وفرح يفرح من باب ضرب وبعد يبعد من باب حسن مع ان فى كل منها حرف من حروف الحلق فكيف يصح هذا الشرط لان كل ما كان فيه احد من هذه الحروف لا يلزم ان يكون هذا الباب كما اشرنا اليه آنفا لان من القاعدة المقررة ان وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط فوجود حرف الحلق فى هذه الكلمات لا يقتضى ان يكون كل منها من هذا الباب كالوضوء للصلوة فان وجود الوضوء لا يستلزم وجود الصلوة لوجوده بدونها والا فلا يكون شرطا بل يكون ركنا وعلة لان وجود العلة يستلزم وجود المعلول (وهى) اى حروف الحلق (ستة) قيل سبعة سابعها الالف لكن الجمهور لم يقولوا به قال المرعشى فى جهد المقال ان قلت قد وقع فى بعض الرسائل ان اقصى الحلق ينقسم الى ثلاثة مواضع يخرج من ثالثها الالف المدية قلت ما ذكروا فيها من الاقسام صحيح لكن جعل الموضع الثالث مخرج الالف المدية مجاز وانما هو مبدأ صوته والجمهور لما لم يقولوا بهذا المجاز بل جعلوا مخرج حروف المد جوف الحلق والفم سلكنا مسلكهم انتهى (الهمزة والهاء) هما من اقصى الحلق (والعين والحاء) المهملتان من اوسطها (والغين والخاء) المعجمتان من ابتداء الحلق ✽ وانما ذكر على هذا الترتيب لئلا يفصل بين المهملتين بالمعجمتين وبالعكس او ليوافق ترتيب المخارج او ليكون على السجع بأن يكون الوقف فى كل اثنين منها على الهمزة انما سميت بحروف الحلق لخروجهن من الحلق كما ظهر من البيان فكل ما عينه فى الماضى والمضارع مفتوح لا بد فى عينه او لامه من احد هذه الحروف (الا ماشذ نحو أبى يأبى) لانه قد جاء فى افصح المقال ٭ الا ابليس ابى واستكبر ٭ فى الماضى بفتح العين وكذا قوله تعالى ٭ ويأبى الله الا ان يتم نوره ✽ فى المضارع بالفتح ايضا مع ان ماجاء بفتح العين فيهما مشروط بأن يكون عينه اولامه احدا من حروف الحلق وهو مفقود فيه والقياس وجودها ✽ فان قلت ان ابى يأبى كيف يكون شاذا لان لامه حرف حلق اذ الالف من حروف الحلق ولذا فتح عينه قلت قد عرفت آنفا انها ليست منها على مذهب الجمهور والقياس مذهبها ولو سلم انها منها لكن لا يجب ان يكون الفتح لاجلها والا يلزم الدور لان وجود الالف موقوف على فتح العين لانها فى الاصل ياء قلبت الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فلو كان الفتح بسببها يلزم الدور لتوقف الفتح على الالف وهى على الفتح وهو الباطل وماقيل ههنا من ان ابى يأبى بمعنى امتنع وهو فرع منع وفيه حرف حلق فحمل عليه فضعيف لان وجود حرف الحلق فى لفظ معنى الكلمة لا يوجب ثقل تلك الكلمة على اللسان حتى يضطر الى ان يحمل على فرعه ويفتح لاجله ولما توجه الاشكال على ظاهر قوله وابى يأبى شاذ بأن يقال انه كيف يكون شاذا وهو قد ورد فى افصح الكلام وابلغ النظام بقوله تعالى الا ابليس ابى واستكبر ٭ فى الماضى ويأبى الله الا ان يتم نوره ٭ فى المضارع اراد ان يجاب عنه بأن يقال ان كونه شاذا مطلقا لا ينافى وقوعه فى افصح الكلام لان المراد من (الشاذ) ههنا (ماجاء على خلاف القياس) وهو بهذا المعنى لا ينافى للفصاحة بل المنافى اليها ماجاء على خلاف القياس والاستعمال معا لان الشاذ

ثلاثة اقسام* الاول ماجاء مخالفا للقياس دون الاستعمال كما ههنا و كذا مثل القود و الصيد و نحوها
قلب الواو والياء الفا* والثانى ماجاء مخالفا للاستعمال دون القياس مثل ضرب يضرب بضم العين
وفتحها فى المضارع وكسرها وضمها فى الماضى لان استعماله بالفتح فى الماضى والكسر فى المضارع فيكون
مخالفا للاستعمال دون القياس لانه هو المخالفة فى حركة العين بين الماضى والمضارع وهى موجودة
ههنا وهذ ان القسمان مقبولان لاينافى وقوعهما فى الكلام الفصيح فتأمل * والثالث ماجاء مخالفا
للقياس والاستعمال معا مثل قول و بيع ماضيين بلا قلب الواو والياء الفا* وكذا الحمد لله العلى الاجلل بلا ادغام
وكذا دخول لام التعريف على الفعل كقوله ويستخرج اليربوع من نافقائه * وجحره بالشيحة اليتقصع و هذا
القسم مردود ومانحن فيه اعنى ابى يأبى من القسم الاول لانه وان كان مخالفا للقياس لكنه موافق للاستعمال
وهو الشاذ الثابت عن الواضع وهو فى حكم المستثنيات فكأنه قيل القياس فى هذا هكذا الا فى هذه الصورة
فمخالفة الثابت عن الواضع للقياس لاينافى للفصاحة والبلاغة اذ المخالفة المنافية لها عند اهل البلاغه
هى المخالفة التى لم تثبت من الواضع فاحفظه فانه سينفع فى مواضع شتى (و) الباب (الخامس) منها
(فعل يفعل بضم العين فيهما) اى فى الماضى و المضارع فان قلت قد سبق آنفا ان القياس ان يكون حركة
عين الماضى مخالفة لحركة عين المضارع وهى غير متحققة ههنا ايضا فيلزم ان يكون هذا البـاب شاذا
لمخالفته لذلك القياس قلت وان كان استعمال هذا الباب مخالفا لذلك القياس لكنه موافق لقيـاس
آخر لان الضم ههنا جبر لنقصان شئ من معنى التعدية وهو ايضا قياس فيكون موافقا لهذا القياس
كما هو موافق للاستعمال فلايكون شاذا ولذا قدمه على الباب السادس مع ان بناءه يجئ متعديا ولازما
لكونه مبنيا على الشذوذ ماسنبيه ان شاء الله تعالى و بناء هذا الباب ليس الا لازما (نحو حسن يحسن)
زيد لكون هذا مختصا بأفعال الطبايع و النعوت وهى الافعال اللازمة الصادرة عن الطبيعـة التى
جبل عليها الانسان من غير دخل منه فيها كالحسن والقبح من الطبايع وكذا الصغر والكبر ونحوهما
والحسن له معنيان* الاول انه عبارة عن تناسب الاعضاء على ماينبغى وهو بهذا المعنى خلق لايمكن
استحصاله بالكسب هذا هو المشهور وكذا هو المراد ههنا ولايكون له تعلق بغير من صدر عـنه فلا
يقتضى متعلقا سوى الفاعل لكن فيه نظر على ماسمعته عن بعض الكرجية من انهم يربون اولادهم
فى حال الصباوة نطاقها واصابعها واعناقها بالقالب فعلى هذا يلزم ان يمكن استحصاله بالكسب*و الثانى
مايمكن اكتسابه بالزينة من صفاء اللون ولين البشرة ونحوهما بالمعالجة كما هو عادة اهل هذه البلدة
اعنى الاستانبول (و) الباب (السادس) منها (فعل يفعل بكسر العين فيهما) ولذا حكموا بأن هذا
الباب مبنى على الشذوذ لكونه مخالفا للقياس المذكور وهو المغايرة المذكورة بين حركة عينيهمـا
وبناؤه يكون متعديا غالبا (نحو حسب يحسب) زيد عمرا فاضلا وقد يكون لازما نحو ومق زيد ويجئ
هذا بالكسر فى الماضى كما فى قوله تعالى* ام حسب الذين يعملون السيئات* وبالفتح فى المضارع كما فى قوله
تعالى* يحسبون الاحزاب * وتحسبهم ايقاظا (وهذا الباب) المكسور عينه فيهما (لايجئ بالاصالة)
من الصحيح وغيره (الا)يجئ (من المعتل الفاء) ومن غيره بالفرعية والتبعية وماجاء اصالة من المعتل
الفاء (نحو ومق يمق) بكسر العين فيهما بمعنى الكون عاشقا (و) كذا (ورث يرث) بمعنى الوراثة
(وولى يلى) ايضا بمعنى العقب وكذا وثق يثق ثقة بمعنى الاعتماد ووفق يفق وفقة بمعنى المناسبة
وورع يرع رعة بمعنى الزهد وورم يرم رمة بمعنى التنفخ ، لما فرغ من بيان احد قسمى الاصلى

, تعـد د ابوابه فشرع فى قسمه الاخر فقال(و) باب (واحد) من ثلاث الابواب الاحد والاربعين موضـوع (للرباعى المجرد) عن الزوائد * فان قلت فما وجه الحصر فى الواحد والاحتمال العقلى مطلقا يقتضى ان يكون خمسة وستين الف وخمسمائة وست وثلاثين باب باعتبار الحركات والسكون فى الفاء والعين واللامين اذ يتصور فى كل منها اربعة احوال اما ساكن او مفتوح او مضموم او مكسور فاذا ضرب اربعة احوال من الفاء بالاربعة من العين فى الماضى هكذا ٤ × ٤ = ١٦ يحصل ستة عشر احتمالا واذا ضرب ذلك الحصل بأربعة احوال اللام الاولى هكذا ١٦ × ٤ = ٦٤ يحصل اربعة وستون حالا واذا ضرب ايضا ذلك الحصل بحال اللام الثانية هكذا ٦٤ × ٤ = ٢٥٦ يحصل ستة وخمسون ومأتان صورة هذا فى جانب الماضى وكذا فى جانب المضارع مثل هذا فاذا ضرب الحاصلين بالاخر هكذا ٢٥٦ × ٢٥٦ = ٦٥٥٣٦ يكون المجموع المحصل خمسة وستين الف وخمسمائة ست وثلاثين ولو اعتبر حال حرف المضارعة لبلغ الحاصل الى ٢٦٢١٤٤ اثنا وستين والفين واربعة واربعين ومائة احتمال قلت نعم الا ان الفاء فى الماضى لايكون الا مفتوحا كما سبق فى وجه انحصار الثلاثى وكذا اللام الثانية لكونه مبنيا على الفتح ولا يمكن سكون اللام الاولى لالتقاء الساكنين فى نحو دحرجت ودحرجن ولا احتمال للحركات الا بالفتح لخفتها وثقل الكلمة ولا احتمال ايضا لماعدا سكون العين لئلا يلزم توالى اربع حركات فى كلمة واحدة ولا اعتبار بحال حرف المضارعة لكونها زائدة فلم يبق للتعدد محل ولا مجال فانه انما يكون باختلاف الحركات كما فصل فيما سبق والفعل لكونه ثقيلا لما مر مرارا لم يجوزوا زيادة حروفه على الثلاثة الا بالتزام كون الحركة فتحة لخفتها هذا (وهو) اى الرباعى المجرد فى الاصطلاحهم سالما كان اوغير سالم (ما) اى كلمة اشتقاقية مطلقا او بناء (كان ماضيه المفرد المذكر الغائب) فائدة القيودات ظاهرة مما سبق (على اربعة احرف اصول) انما قيد بقوله اصول لئلا يشمل التعريف على مثل اكرم وحوقل مما كان احد حروفه الاربعة زائدا فان قلت لم لم يقيد به فى تعريف الثلاثى المجرد قلت لعدم الاحتياج اليه فيه اذ لا احتمال فيه بأن يكون احد اصوله زائدا لما فصل مناقى بيان الاصل فى بناء الفعل وكذا لايحتمل ان يكون زائدا على الاربعة فى الفعل اصولا لما مر فيه ايضا(وهو) اى ما كان ماضيه المذكور على اربعة احرف اصول باب (فعلل) انما لم يذكر وزن المضارع وكذا موزونه وكذا مصدرهما لعدم الاحتياج اليهما لحصول الفرق بدونهما عن الغير بالماضى فقط بخلاف الثلاثى المجرد وبناء هذا الباب يجئ متعديا (نحو دحرج) زيد الحجر ولذا جاء المجهول فى قوله تعالى *وزخرفت الارض* وقوله تعالى *واذا بعثر مافى القبوره وغيرهما ولازما نحو دربح زيد (وثلاثة) اى ثلاثة ابواب من احد واربعين (للرباعى المزيد فيه) انما قدم على مزيد الثلاثى ايضا لئلا يلزم الفصل بين الاصول والفروع فى الموضعين لان الفصل الواحد خير من الفصلين او لان مزيده قليل ومزيد الثلاثى كثير والقليل مقدم على الكثير(وهو) اى الرباعى المزيد فيه (ما) اى بناء او كلمة اشتقاقية (زاد) اى وقع الزيادة لانه يكون لازما ومتعديا كما سبق فى ابتداء الكتاب مفصلا وههنا لازم (فى ماضيه المفرد المذكر الغائب) وفائدة القيودات ايضا غير خفية (على الرباعى المجرد) وهو على نوعين بحسب الزيادة الواقعة فيه لان ثلاث الزيادة اما (حرف) واحد وهو النوع الاول وهو خماسى (او حرفان) وهو النوع الثانى منهما وهو سداسى ولم يزد ثلاثة احرف مع ان المحل قابلية الى الاربعة لكون الاصول اربعة احرف لعدم وجود ابنية الفعل زائدة على ستة احرف لئلا يخرج الكلمة عن حد

الاعتدال ولئلا يتوهم انها كلمتان فى صورة التركيب (وهو) اى المزيد على الرباعى المجرد وزن (تفعلل) وهوالنوع الاول ملابسا (بزيادة التاء) المفتوحة فى محل قريب (فى اوله نحو تدحرج) فان اصله دحرج والتاء زائدة ❊ انماقدم هذا النوع لكون زائده واحدا وهو مقدم على الاثنين طبعافيكون الوضع موافقا للطبع وبناؤه لمطاوعة فعلل نحو دحرجت الحجر فتدحرج (و) وزن (افعنلل) وهو من النوع الثانى اعنى السداسى المزيد على الرباعى (بزيادة الهمزة) المكسورة (فى اوله) ايضا (و) بزيادة (النون بعدالعين) اى بين العين واللام الاولى وبناؤه ايضا لمطاوعة فعلل نحو احرنجم يقال حرجمت الابل فاحرنجمت اذارددتها فارتد بعضها على بعض ويقال ايضا حرجم القوم اذا ازدحموا وقال الفراء المحرنجم العدد الكثير يقال احرنجم العدد الكثير كذا فى كتب اللغة على مابين فى شروح البناء ومن هذا الباب ايسناس وايلناال اصلهما اوسنوس واولنول من الوسواس والولوال قلبت الواو الاولى فيهما ياء لسكونها وانكسار ماقبلها ونقلت حركت الواو الثانية الى ماقبلها ثم قلبت الفالتحركها فى الاصل وانفتاح ماقبلها الان (و) وزن (افعلل) بسكون الفا وفتح العين واللام الاولى مخففة والاخيرة مشددة ملابسا (بزيادة الهمزة) ايضا (فى اوله وتكرير اللام مع الادغام) التكرير والتكرار ذكر الشئ بعد مرة اخرى يقال كررت الشئ تكريرا اوتكرارا بفتح التاء مصدر وبكسرها اسم على مافى مختار الصحاح فعلى هذا يكون الزائد هو الثانى ❊ والادغام فى اللغة الادخال والاخفاء يقال ادغمت اللجام فى الفرس اى ادخلته فى فيه وكذا ادغمت الكتاب فى كى اى اخفيته فيه ثم الادغام بالتخفيف افعال من عبارات الكوفيين وبالتشديد افتعال من عبارات البصريين والغرض منه التخفيف لكون التلفظ بمثلين مكررا ثقيلا على اللسان لمافيه من العود الى حرف بعد النطق به فاذا ادغم احدهما فى الاخر يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة فيسهل التلفظ بهما ويحصل الخفة المطلوبة ❊ وفى اصطلاح الصرفيين اسكان الحرف الاول من المتجانسين وادراجه فى الثانى وهو ثلاثة اقسام• واجبٌ مثل مد يمد• وجائزٌ مثل لم يمد• وممتنع مدد ن على ماسيجئ تفصيله منه رحمه الله تعالى فى الباب الثالث فالادغام ههنا واجب وبناء هذا الباب لمبالغة اللازم (نحو اقشعر) فانه يقال قشعر جلد الرجل اذا اضطرب وتحرك فى الجملة واقشعر اذا اضطرب مبالغة• القشعرة بمعنى الاضطراب والحركة كما قيل فى تفسير قوله تعالى تقشعر منه جلود الذين يخشون ربهم • اى تضطرب وكذا فى الحديث الشريف اذا اقشعر جلد العبد من خشية ربه تحاتت ذنوبه كما تحاتت عن الشجرة اليابسة ورقها• فعلم منه ان المعنى الحقيقى للاقشعرار هو الاضطراب والحركة كما فى التلخيص فاصله اقشعرر فنقلت حركة الراء الاولى الى ماقبلها اعنى العين الساكنة فصار اقشعرر بفتح العين وسكون الراء الاولى ثم ادغمت الراء فى الراء فصار اقشعر ❊ ومن هذا الباب بادر بتشديد الراء اصله ابودرمثل اقشعر قلبت الواو الفا بعد نقل حركتها الى ماقبلها لتحركها فى الاصل وانفتاح ماقبلها فى الحال ثم حذفت الهمزة لعدم الاحتياج اليها بعد نقل الحركة فصار بادر• ومصدره بادرة يقال اخشى عليك بادرته اى حدته وغضبه ❊ ولما فرغ من بيان الاصليين مزيلة بمزيد الرباعى لقصر ذيله وقلة بحثه اولما مر منا فى وجه التقديم اراد بيان مزيد الثلاثى المجرد مطلقا فقال (واحد وثلاثون) بابا من الابواب الاحد والاربعين وفى الامعان اعلم ان مزيد الثلاثى ثمانية وعشرون بابا سبعة منها ملحقة بدحرج وقدذكروسبعة ملحقة بتدحرج ولم يذكرها المصنف رحمه الله تعالى نحو تجورب وترهوك وتشيطن وتقلسى وتمسكن وتقلنس وتجلبب واثنان ملحقان لاحرنجم نحو اقعنسس واسلنقى واثنى عشر غير ملحق بشئ• واما مزيد

الرباعى فثلاثة فمجموع الابواب ثمانية وثلاثون بابا هذا فتأمل (للثلاثى المزيد فيه) اى المتفرع عليه اما بزيادة حرف واحد او حرفين او ثلاثة احرف فيكون انواع المزيدات ثلاثة (وهو) اى المزيد (ما) اى كلمة اشتقاقية او بناء (زاد فى ماضيه المفرد المذكر الغائب على الثلاثى المجرد حرف) واحد وهو النوع الاول (او) زاد فى ذلك الماضى (حرفان) وهو النوع الثانى (او) زاد (ثلاثة احرف) وهو النوع الثالث وكل واحد من هذه الانواع الثلاثة ضربان ملحق وغير ملحق لان الزيادة على الثلاثى اما لمجرد الحاق لفظ بلفظ آخر بأن لا تكون مطردة فى افادة المعنى او لقصد افادة زيادة المعنى مطردة * فالاول ملحق والثانى غير ملحق لان الفرق بينهما ان الزيادة فى غير الملحق لقصد افادة زيادة المعنى وفى الملحق لقصد موافقة لفظ بلفظ آخر فى الحركات والسكنات وعدد الحروف ليعامله معاملته فى جميع التصرفات لان الالحاق جعل مثال انقص مساويا لمثال ازيد منه بزيادة حرف او اكثر ليعامل معاملته فى جميع التصرفات وذلك قد يكون فى الفعل كما هو المراد ههنا وقد يكون فى الاسم مثلا اذا اريد الحاق قرد بجعفر يزاد فى آخره حرف وهو الدال فيصير قردد بمعنى المكان الغليظ مثل جعفر فيعامل معاملة جعفر فى التصغير والتكبير والجمع وغيرها فيقال قردد مثل جعفر وقرادد مثل جعافر وقراديد مثل جعافير وقريدد مثل جعيفر على ما سيجئ تفصيله ان شاء الله تعالى فيكون مجموع انواع الضربين ستة ثلاثة انواع للملحق وثلاثة انواع لغير الملحق * فالنوع الاول من الضرب الاول ما زيد فيه حرف واحد على الثلاثى المجرد للالحاق بالرباعى المجرد وهو ثمانية ابواب * وهى فوعل مثل حوقل وفيعل مثل بيطر وفعول مثل جهور وفعفل مثل زلزل وفعيل مثل شريف وفعنل مثل قلنس وفعلل مثل جلبب وفعلى مثل سلقى * والنوع الثانى منه ما زيد فيه حرفان على الثلاثى المجرد للالحاق بتدحرج وهو ايضا ثمانية ابواب وهى تمفعل مثل تمسكن وتفوعل مثل تجورب وتفيعل مثل تشيطن وتفعفل مثل تزلزل وتفعول مثل ترهوك وتفعنل مثل تقلنس وتفعلل مثل تجلبب وتفعلى مثل تسلقى * والنوع الثالث منه ما زيد فيه ثلاثة احرف على الثلاثى المجرد وهو ثلاثة ابواب اثنان منها للالحاق باحرنجم وهما افعنلل مثل اقعنسس وافعنلى مثل اسلنقى وواحد منها للالحاق باقشعر وهو افعأل مثل اطمأن * وكذا النوع الاول من الضرب الثانى ثلاثة ابواب وهى افعل مثل اكرم وفعل مثل فرح وفاعل مثل قاتل * والنوع الثانى منه خمسة ابواب وهى انفعل مثل انكسر وافتعل مثل اجتمع وتفعل مثل تكسر وتفاعل مثل تباعد وافعل مثل احمر * والنوع الثالث اربعة ابواب وهى استفعل مثل استخرج وافعوعل مثل اعشوشب وافعول مثل اجلوذ وافعال مثل احمار فالمجموع احد وثلاثون فأراد المصنف رحمه الله تعالى تفصيل كل منها بتقديم النوع الاول من الضرب الثانى لبساطته فقال (وثلاثة) ابواب (منها) اى من الاحد والثلاثين موضوع (للرباعى غير الملحق) باب من الابواب (وهو) اى ذلك الثلاثة للرباعى غير الملحق مجموع باب (افعل) وغيره من الآتى وهو متفرع على الثلاثى المجرد (بزيادة الهمزة) لقصد افادة زيادة المعنى وتلك الهمزة مفتوحة لكونها همزة قطع (فى اوله) اى قبل الفاء وبناؤه يكون متعديا (نحو اكرم) زيد عمرا ولازما نحو اصبح الرجل قدمه لكون الزيادة فى اوله وكثرة معانيه وقد يحذف همزته فى المضارع لئلا يجتمع همزتان فى المتكلم وحده لانه مستكره وفيما عداه اطراد اللباب وان لم يوجد ذلك واما قول الشاعر * فانه اهل لان يؤكرما * باثبات الهمزة فشاذ لاستعمال الاصل المرفوض لضرورة الشعر على ما فى الشافية وشروحها وباب (فعل بتكرير العين) اى بين العين واللام على ما ظهر من التعبير بالتكرير انما اختاره لكون الاخر بالزيادة انسب وجوز بعضهم كون

الزيادة بين الفاء والعين لكون الحكم بزيادة الساكن اولى وجوز سيبو به الوجهين (والاد غام) اى ادغام الاولى فى الثانية للتخفيف لكونهما متجانسين وبناؤه يكون للتكثير وهو قد يكون فى الفعل (نحو فرح) زيد هذا الفقير اوفى الفاعل نحو موت الكفار اوفى المفعول نحو قطع الغازى الاعداء وغلق زيد الابواب قدمه لكون الزيادة فيه من جنس الاصول والتزم الفتح فى الفاء والعين للخفة وباب (فاعل) وهو ايضا متفرع على الثلاثى المجرد (بزيادة الالف بين الفاء والعين) انما عين بالزيادة ذلك المحل لانه لو زيد فى اوله يلتبس بالباب الاول ولو زيد بين العين واللام يلتبس بمبالغة اسم الفاعل او جمع المكسر ولو زيد بالاخر يلتبس بالتثنية فتأمل وبناؤه يكون للمشاركة بين الاثنين (نحو قاتل) زيد عمرا وللواحد نحو قاتل الله الاعداء ولما كان كل واحد من النوعين الاولين من الضربين متحدين فى البناء لكون كل منهما رباعيا مزيدا على الثلاثى لم يناسب الفصل بينهما اراد اتصال بيان احدهما بالاخر فقال (وثمانية) ابواب من الاحد والثلاثين بالاستقراء (للملحق بالرباعى المجرد) اى لاتحاد مصدريهما فى الموازنة لان الالحاق جعل مثال ناقص مساويا وموازنا لمثال ازيد منه فى الحركات والسكنات وعدد الحروف وجميع التصرفات بزيادة حرف كما ههنا او اكثر كما فى اقعنسس واطمأن ولكن يجعل ذلك الزائد فى الملحق المزيد فيه مقابلا بالاصلى فى الملحق به ان كان مجردا كما ههنا وان كان ايضا مزيدا جئ بالزائد فى الملحق موضعه فى الملحق به ويكون تلك الزيادة لمجرد الموازنة ليعامل معاملته فى الاحكام العارضة له فى التصريف كالتصغير والتكبير والمصدر وغيرها ولذا لا يجوز الادغام مطلقا فى الملحقات ولا الاعلال فى غير الاخر لكونهما مبطلين للالحاق فلابد ان يكون الملحق موازنا ومماثلا بالملحق به وللاشارة الى هذا التفصيل اراد تفسير المراد من الالحاق فقال (اعنى) انا بالالحاق المستفاد من الملحق (ما) اى الثلاثى الذى (اريد) بالزيادة فيه (موازنته) اى موازنة ذلك الثلاثى (له) اى لذلك الرباعى المجرد فى الحركات والسكنات وعدد الحروف لما مر آنفا لان الموازنة وقوع الفاء من الملحق بمقابلة الفاء ايضا من الملحق به وكذا العين بالعين واللام باللام وان كان فى الملحق به حرف زائد فلابد من زيادته ايضا فى الملحق كتاء تجلبب الملحق بتدحرج لا لمجرد التوافق فى الحركات والسكنات ولذا حكم بالحاق اقعنسس بأحرنجم دون الحاق استخرج به مع انهما متحدان فى الحركات والسكنات وعدد الحروف لمخالفته فى مواضع الاصول والزيادة جميعا على ما سيجئ تفصيله فى بابه ان شاء الله تعالى ويمكن ان يكون وجه التفسير به دفع السؤال المقدر بناء على ان التفسير بكلمة اى لمجرد الايضاح والكشف وبمشتقات العناية كما ههنا والارادة والقصد لدفع السؤال وازالة التوهم وهو ههنا توهم ان الملحق من الالحاق وهو اذا كان من اللحاق بفتح اللام واللحق بفتحتين بمعنى الوصول والادراك الى شئ كما يقال لحقه ولحق به من باب علم اذا ادركه مع ان هذا المعنى وان كان ممكنا تطبيقه لكنه غير لايق ههنا بل المراد به ما بينه من الموازنة والفرق بين الاصل اى الملحق به والفرع اى الملحق ان الملحق يجب ان يكون فيه مازيد للالحاق دون الملحق به مثلا ان حوقل يجب فيه زيادة الواو بين الفاء والعين دون باب دحرج وكذا فى اقعنسس وغيره (وهو) اى المذكور من ذلك الثمانية بمجموع ما سيذكر من (فوعل) ملحقا بباب دحرج (بزيادة الواو بين الفاء والعين) ولذا قدمه على البواقى وان كان مشتركا فى محل الزيادة بما بعده لتقدم الواو طبعا وقوة على الياء وبناؤه للازم (نحو حوقل) زيد فان اصله حقل يقال حوقل فلان اذا هرم وضعف او كبر وفتر عن الجماع هذا معنى حوقل واما معنى حقل فهو بمعنى الزرع اذا انشعب ورقه قبل ان يغلظ ساقه والحقل ايضا

القراح الطيب على ماقي المختار فعلى هذا تكون الواو الزائدة للالحاق مفيـدة لمعنى لالمجرد الالحاق
فتأمل (وفيعل)ايضا (بزيادة الياء بين الفاء والعين) وهذاسبب التقديم على الثالث وان كان الزائد
ياءلانه موافق بالاول في محل الزيادة وان كان لتقدم الثالث على هـذا الباب ايضا وجه وهو كون
الزيادة فيه واوا وبناؤه للتعدية (نحو بيطر) زيد رجل الفرس اى شقه واصله بطر من بطرت الشئ
ابطره اذاشققته ولذا سمي البيطار كما قاله السيد عبدالله في شرح الشافية (وفعول بزيادة الواو بين
العين واللام) وسبب التقدم كون الزائدفيه واوا وكونه للالحاق متفقا عليه وكثرة استعماله وبناؤه
ايضا للتعدية (نحو جهور) زيد القرآن اى رفع صوته كذا في المختار وقيل للازم اى جهور في القرآن
اصله جهر ومعناهما واحد (وفعفل بتكرير الفاء بعدالعين) اى بين العين واللام وسبب التقدم كون
الزيادة من جنس الاصول وبناؤه للتعدية لمجئ مجهوله في قوله تعالى * اذا زلزلت الارض زلزالها *
(نحو زلزل) زيد الشجر اى حركه اصله زل هذا على مذهب الكوفيين اختاره لظهور الاشتقـاق
لانهم جوزوا تكرار الفاء وحده وقالوا ان زلزل من زل وصرصر من صر ودمدم من دم لان معناهما
متحدان لان زلزل وزل بمعنى حرك وكذا صر صر وصر بمعنى صوت ودمـدم ودم بمعنى اهلك
واما عندالبصريين فهو من المضاعف المجرد جميع حروفه اصلية لانه اوكرر قبل العين لزم الادغام وهو
متعذر لاستلزامه الابتداء بالساكن واوجئ بهمزة الوصل يلتبس بباب آخر وان كرر بعدالعين يلزم تكرار
الفصل بحرف اصلى ولم يثبت مثله في لغتهم كما بين في محله ومع هذا لايجئ من جميع اقسام الكلمة ولذا
قال و (هذا الباب) الذى الحق بدحرج بتكرير الفاء بعدالعين (مختص بالمضاعف) الثلاثى المختص بدعايم
الابواب بحسب الاستقراء * والمضاعف في الرباعي مطلقا ما كان فاؤه ولامه الاولى من جنس واحد وكذلك
عينه ولامه الثانية من جنس واحد ويسمى ايضا مطابقا بمعنى الموافقة تقول طابقت بين الشيئين اذا جعلته
على حد واحد وقد طوبق فيه الفاء واللام الاولى والعين مع اللام الثانية مثل زلزل انما لم يدغم لمنع
الفاصلة بين المتجانسين (وفعيل بزيادة الياء بين العين واللام) وسبب التقدم كون الزائد حرف علة
وبناؤه للازم (نحو شريف) الزرع اذا قطع شريافه اى ورقه اصله شرف (وفعنل بزيادة النون
بين العين واللام) وسبب التقدم كون محل الزيادة ونفسها مقدما وبناؤه للتعدية (نحو قلنس) زيد
القلنسوة كما يقال قلنسته اى البسته قلنسوة اصله قلس وهذا الباب مثل باب زلزل في الاختلاف بين
البصرية والكوفية على ماقاله الكفوى فعلى هذا يكون مبنيا على مذهب الكوفيين (وفعلل بتكرير
اللام) اى بزيادة حرف آخر من جنس لام فعله في آخره معينا بلا اختلاف لكون الاخر بالزيادة انسب
على مايشعره التعبير ايضا بالتكرير * وانما لم يعين بالتصريح ماهو الزيادة من اللامين لعدم احتمال الاول
بالزيادة ههنا لكونهما متحركين وسبب التقدم كون الزيادة من جنس الاصول وبناؤه للتعدية (نحو جلبب)
زيد مالا من الجلب على وزن الضرب والتعب يقال جلبه جلبا من باب نصر وضرب اذا ساقه من موضع
الى موضع آخر وكذا يقال ساق القوم اذا صاحوا وصوتوا وجلب لاهله اذا كسب وطلب واحتال
وكذا جلب على الفرس اذا زجره وجلب الدم اذا يبس وجلبت فلانا اذا توعدت بشر وجلب الجماعة
اذا جمعها وجلب الجراح اذا برأ وجلب الشئ جلبا اذا اجتمع وجلب عليه جلبا من باب نصر اذا جن عليه هكذا
في الاوقيانوس فعلى هذا يكون متعديا ولازما (وفعلى بزيادة الالف) المنقلبة عن الياء لتحركها وانفتاح ماقبلها
كما ينادي اليه كتابتها في صورة الياء فلا يرد المنع بأن هذا مناف لما هو المشهور بينهم من ان الالف لاتكون

للالحاق لسكونها دائما فلا توجد الموازنة فى صورة المتحركة وانما غير المصنف رحمه الله بالالف مع انها ياء فى الاصل لادراك المبتدى الذى الف هذه الرسالة له كما يفيده تسميتها بكفاية المبتدى والمبتدى لعدم ممارسته بقواعد الفن لايدرك الا مايراه والمرئى فى الكتابة هو الياء مع ان الكلمة المعتلة انما تستعمل بعد الاعلال فيكون الزائد بعد الاعلال هو الالف فكأنه نبه بأن آخر الكلمة الف وان كان ياء فى الاصل لانها لاتستعمل على اصلها بل تستعمل بعد الاعلال انما تكتب على صورة الاصل اعنى الياء ايذانا لاصله بأنه ياء ولذا يرجع اليه عند زوال فتح ماقبله وفى اتصال الضمائر المرفوعة مثل قمليت ويمكن ان يقال انه مبنى على مذهب من جوز زيادة الالف فى الاخر لان الاخر محل السكون والتغيير فلا يخل بالموازنة فى الالحاق ولذا جوزوا الاعلال فى الاخر من الملحق فافهم وبناؤه يكون للتعدية (نحو قلسى) زيد قلنسوة بمعنى لبس القلنسوة بفتح القاف وضم السين ولو ضم القاف وكسر السين يكون اسما لمايلبس على الرأس هذا فأصله قلس من القلس ❋ وهو بفتح القاف وسكون اللام يجئ لمعان ويجمع على قلوس يقال جروا السفينة بالقلس والسفن بالقلوس وهو حبل ضخم من ليف او خوص اوغيرهما ويعبر عنه فى التركى بهلاط وقيل ماخرج من الجوف ملء الفم اودونه وليس بقئ فان عاد فهو قئ كما ورد فى الحديث الشريف من قاء اوقلس فليتوضأ وبمعنى الطرب والتغنى يقال قلس المطرب اذا تغنى غناء جيدا من باب ضرب وبمعنى شرب النبيذ كثيرا يقال قلس الرجل اذا كثر شرب النبيذ ويقال قلس الكأس اذا قذفه امتلاء وكذا يقال قلس البحر بالماء اذا قذفه بالخارج ومنه يقال بحر قلاس كما فى الاوقيانوس ولما فرغ من بيان النوع الاول اعنى الرباعى المزيد على الثلاثى للالحاق بدحرج من الضرب الاول اراد الشروع فى بيان النوع الثانى الذى زيد فيه حرفان على الثلاثى المجرد من الضرب الثانى اعنى غير الملحق فقال (وخمسة) ابواب من الاحد والثلاثين للثلاثى المزيد فيه (للخماسى) اى لماكان ماضيه المفرد المذكر الغائب على خمسة احرف بزيادة حرفين على الثلاثى (غير الملحق) بشئ من الاشياء (وهو) اى الخماسى الذى لم يرد الحاقه بالزيادة فيه مجموع ماسيذكر من باب (انفعل بزيادة الهمزة) المكسورة لكونها همزة وصل (والنون) بعد الهمزة المذكورة (فى الاول) اى فى محل قريب من اوله فان اصله فعل وبناؤه للمطاوعة (نحو انقطع) كما يقال قطعت القلم فانقطع خاصة اعنى لايجئ لغير المطاوعة واللزوم بخلاف سائر الابواب التى يكون بناؤها للمطاوعة فانها يجوز ان يكون بناؤها متعديا مع كونه للمطاوعة لان المطاوعة لاتستلزم اللزوم بل هو من خصائص هذا الباب وكذا لايبنى هذا الباب الا من الفعل العلاجى الذى يتوقف حصوله على تحريك عضو من الاعضاء فلا يقال علمته فانعلم ❋ واما قولهم فانعدم فخطأ وسبب التقدم كون جميع الزوائد فى اوله (و) باب (افتعل بزيادة الهمزة) ايضا (فى الاول والتاء بين الفاء والعين) فان اصله فعل وسبب التقدم مناسبته للاول فى كون بنائه للمطاوعة (نحو اجتمع) يقال جمعت الابل فاجتمعت لكن غير مختص بالفعل العلاجى فانه يقال غممته فاغتم ❋ ويجئ لمعان أخر كالاتخاذ اى اتخاذ فاعله اصل الفعل مفعولا مثل اشتويت اى اخذت الشواء وزيادة المبالغة فى المعنى مثل اكتسب اى بالغ فى الكسب ويكون بمعنى فعل مثل جذب واجتذب بمعنى واحد وبمعنى تفاعل مثل اختصم واجتوروا اى تخاصم وتجاور وبمعنى تفعل مثل اجترع بمعنى تجرع وغير ذلك على مابين فى شروح البناء (و) باب (تفعل بزيادة التاء فى الاول) ايضا (وتكرير العين) اى ذكرها بعد مرة اخرى فيكون الزائد بين العين واللام على ماظهر من التعبير بالتكرير (مع الادغام) اى مع ادغام الاولى فى الثانية لكونهما متجانسين ومجتمعين فى محل واحد مع تحقق الشرط بلا مانع وسبب التقدم كون احد

الزوائد من جنس الاصول وبناؤه لمطاوعة فعل بتشديد العين سواء كان للتكثير (نحو تكسر) فانه يقال كسرت الزجاج فتكسر او للتعدية مع المطاوعة لعدم المنافاة بينهما كما سبق نحو علمته الفقه فتعلمه ﴿ وقد يجئ لمعان أخر كالنسبة مثل تقيسته اى نسبته الى القيس والتكلف نحو تعلمت العلم مسألة بعد مسألة واظهار ماليس فى نفسه مع طلب وجوده وبهذا يفرق عن التفاعل نحو تشجع وتحلم اى اظهر من نفسه الشجاعة والحلم وليسافيها (وتفاعل بزيادة التاء فى اوله والالف بين الفاء والعين) وبناؤه يكون للتشارك بين الاثنين فصاعدا فى اصل الفعل مع تساويهما فيه وبهذا يمتاز بناء هذا الباب عن بناء المفاعلة (نحو تباعد) زيد وعمرو فان البعد وهو اصل الفعل منسوب اليهما على سبيل التصريح بالفاعلية فيكون المعنى تشارك زيد وعمرو فى البعدية ولذا نقص هذا الباب مفعولا من باب المفاعلة فان كان لباب المفاعلة مفعولا واحدا مثل ضارب زيد عمرا كان تفاعل لازما مثل تضارب زيد وعمرو لكونهما فاعلين صراحة وان كان للمفاعلة مفعولين نحو جاذب زيد وعمرو الثوب كان لتفاعل مفعول واحد نحو تجاذب زيد وعمرو الثوب وما يكون بين الزيادة من الاثنين مثل تخاصم القوم ﴿ ويجئ لمعان أخر مثل توانيت بمعنى ونيت اى ضعفت وتباعدته اى باعدته ولارائة ماليس فى الواقع نحو تغافلت وتمارضت وتجاهلت اى اريت واظهرت الغفلة والمرض والجهل وليس لى واحد من هذه الافعال فى الواقع ولا اريد حصولهـا والاقوال المتعلقة بمصدرى هذين البابين سيجئ فى بحث المصدر وكذا الاحكام المختصة بهذه الابواب اعنى الافتعال والتفعل والتفاعل ايضا وسيجئ من المصنف رحمه الله تعالى فى ختام تقسيمات الكلمة اعنى فى آخر بحث الصحيح وقبيل المهموز بفصل مخصوص فى قوله شوق وهمة فلينظر اليه (وافعل بزيادة الهمزة) المكسورة ايضا (فى الاول وتكرير اللام) فى الاخر لكون الاخر بالزيادة انسب (مع الادغام) اى ادغام احد المكررين فى الاخر لكونهما متجانسين من غير محذور وبناؤه مختص لمبالغة الفعل اللازم (نحو احمر) طربوش زيد فانه لمبالغة حمر وهو لازم فما كان لمبالغة اللازم لازم فيكون بناء هذا الباب مختصا باللازم فعلى هذا يكون ما اشتهر فى دعاء الوضوء اللهم بيض وجهى بنورك يوم تبيض وجوه اوليائك ولا تسود وجهى بفتح التاء والواو وتشديد الدال من هذا الباب خطأ لكونه متعديا مع ان بناء هذا الباب لازم فالصواب ان يقرأ من باب التفعيل اعنى بضم التاء وفتح السين وكسر الواو وكذا تبيض ﴿ ثم احمر اصله احمرر فادغم الراء الاولى فى الثانية بعد سلب حركة الاولى لاجتماع الحرفين المتماثلين فصار احمر لكن يرد عليه ان ارعوى من هذا الباب ايضا فان اصله ارعوو من رعو بمعنى رجع وكف عن القبيح والجهل مع انه لم يدغم فكيف يصح قوله مع الادغام فأجيب عنه بأنه انما لم يدغم لانعدام الجنسية بعد قلب الواو الثانية ياء لوقوعهـا خامسة فى الكلمة ثم قلب الياء الفا لتحركهـا وانفتاح ماقبلها كما يشير اليها كتابتها فى صورة الياء على ماسيجئ من المصنف رحمه الله تعالى فى الباب السادس ﴿ فان قلت لم رجح الاعلال على الادغام مع انه ممكن ايضا بل له مقتضى قلت اعلم انه اذا اجتمع فى الكلمة مقتضيان مقتضى الاعلال وهو وقوع الواو خامسة وتحرك حرف العلة مع انفتاح ماقبلها ومقتضى الادغام وهو اجتماع الحرفين المتجانسين المتحركين او الاول ساكن والثانى متحرك او بالعكس لكن سكون الثانى عارض كما اجتمع ههنا يرجح مقتضى الاعلال على مقتضى الادغام لان الاعلال فى الاخر والادغام فى الوسط وما هو فى الاخر يقدم لكونه فى محل التغيير ولان الاعلال يجرى بمجرد النظر الى حرف واحد من حروف العلة حين تحقق شرطه والادغام لايجرى مالم ينظر الى حرفين فما هو يحصل بالواحد يرجح على ماحصل بالاثنين

(ولان)

[illegible]ض منهما التخفيف والفرق بين التخفيفين الحاصلين بهما لا ينكر فاحفظه فانه لازم لمن هو [illegible] لكن لا تخرج عن الخاطر باب اجلوذ ❁ ولما فرغ من بيان النوع الثانى من الضرب الثانى شرع [illegible]بيان النوع الثانى من الضرب الاول اعنى الملحق فقال (وثمانية) ابواب من الاحد والثلاثين كائن الملحق تدحرج) الذى زيد فيه حرف واحد على الرباعى المجرد والحاقها بزيادة حرفين على الثلاثى المجرد [illegible]حدهما للمطاوعة مع الالحاق والثانى لمجرد الالحاق غير باب تجورب فان فيه بحثا سيجئ ان شاء الله تعالى ❁ انما ذكرها بعد الخماسى لمزيد الثلاثى وقبل السداسى ايضا لمناسبتها بالخماسى فى كونها خماسيا ❁ قال فى روح الشروح انما لم يذكر المصنف رحمه الله تعالى ورضى الله تعالى عنه ملحقات تدحرج لعدم الاعتداد بها لقلة استعمالها اولان اكثرها من ملحقات دحرج والحاقها بتدحرج اعتبارى وهى على ماهو المشهور خمسة ثم عدها فيه بأنها تفوعل وتفيعل وتفعول وتمفعل وتفعلل ثم قال ويزاد عليها تفعلى وتفعنس نحو تقلسى وتقلنس بمعنى لبس القلنسوة كما يزاد على ملحقات دحرج قلنس بزيادة النون وزلزل من ملحقات دحرج على رأى الكوفيين فوزنه فعفل ومن الرباعى المجرد عند البصريين ومضاعف الرباعى فوزنه فعلل وتزلزل مزيد زلزل فوزنه اما تفعفل هذا على مذهب الكوفيين واما تفعلل هذا على مذهب البصريين اذ تكرير الفاء فى الاوزان غير معهود فتحمل على تكرير اللام فاذا عرفت هذا فاللايق له رحمه الله تعالى تركها كما تركها امامنا الاعظم وهمامنا الافخم رضى الله تعالى عنه فى المقصود لعدم الاعتداد بها مع ان اكثرها من ملحقات دحرج ولو سلم فالاولى ان يذكر ماهو المشهور وهو الخمسة المذكورة فذكر ماهو غير المشهور فى مثل هذه الرسالة الموجزة المرتبة للمبتدى الغير المقتدر بضبط ماهو المشهور المختصر فضلا عن المفصل لا يناسب بالمقام لكنه رحمه الله تعالى ادرج الجميع فيها استقصاء بالابواب واستيفاء لتمام فائدة المبتدى بذكر جميع الابواب المتداولة فى الالفاظ العربية لشدة لزومها لمن اراد تحصيل الصرف كما نبه عليه فى بداية الابواب بقوله لابد اولا من معرفة الابواب فلله دره ونفعنا الله بعلمه واعلى الله مقامه خصوصا من تركها هذا (وهو) اى المذكور الحاقه بتدحرج بمجموع ماسيذكر من (تمفعل بزيادة التاء) لافادة المطاوعة مع الالحاق (والميم) لمجرد الالحاق (فى الاول) اى فى محل قريب من اول الماضى المفرد الغائب للثلاثى المجرد (نحو تمسكن) تمسكنا اى اظهر الذل والحاجة ❁ قيل وينبغى ان يعلم ان تحقق الالحاق فى مثل تجلبب انما هو بتكرار الباء واما التاء انما دخلت لمعنى المطاوعة كما كانت كذلك فى تدحرج لان الالحاق لا يكون فى اول الكلمة وفى مثل تجورب وتشيطن بالواو والياء لما ذكرنا واما تحقق الالحاق فى تمسكن ففيه نظر واشكال ولذلك قال فى شرح الهادى انه شاذ وفى روح الشروح ان الالحاق فى تمسكن باعتبار ان ميم المسكنة عوض عن واو السكون فكان ميم تمسكن كالواو وقعت فى الوسط غير مفيدة للمعنى والافقد ذكروا ان الزائد للالحاق لا يكون فى اول الكلمة ولا يكون حرف تضعيف ولا الفا زائدة ولا يكون مطردا فى افادة المعنى حتى يحمل على الغرض اللفظى وهو الموازنة والضبط بالالحاق لعدم امكان حمله على الغرض المعنوى لعدم ظهور معانيه فعلى هذا يكون التاء للمطاوعة مع الالحاق والميم لمجرد الالحاق وهو لم يقع فى اول الكلمة فى الحقيقة لكونها عوضا عن الواو وهى فى وسط الكلمة فيكون الميم فى وسطها حكما واما التاء فلعدم كونها لمجرد الالحاق يجوز وقوعها ❁ وماقيل من ان مازيد للالحاق لا يكون فى اول الكلمة اى ما كان لمجرد الالحاق من غير افادة معنى آخر لا يكون

فى اول الكلمه واما ما زيد للالحاق مع افادة معنى آخر كالتاء ههنا فيجوز وقوعه فى اى محل من
فلايكون شاذا لكن فيه تأمل ولذا قال الرضى ان تمدرع بمعنى لبس المدرعة وهى قميص صغير ضيق
الكمين وتمسكن وتمندل اى مسح بيده المنديل وتمغفر لغة ردية قليلة الاستعمال والمشهور الفصيح تدرع
وتسكن وتندل وتغفر وانما قدمه لكون الزائد فى اوله لفظا (وتفوعل بزيادة التاء) ايضا (فى الاول و)
بزيادة (الواو بين الفاء والعين) لجرد الالحاق (نحو تجورب) اى لبس الجوارب هذا اعنى قوله
بزيادة الواو بين الفاء والعين كلام ظاهرى مبنى على ما هو المشهور من مسامحات الصرفيين والتحقيق ان تجورب
اصله جورب وهو رباعى مجرد وتلك الواو اصلية لا زائدة فان مصدره جوربة على وزن فعللة كدحرجة
وجورب معرب لما قالوا ان جمعه جواربة والهاء للعجمة ويجئ جمعه على جوارب ايضا مثل كيالج جمع
كيلج وهو الكيل فعلى هذا يكون من مزيد الرباعى المجرد من باب تدحرج لا ملحقا والا لكان اصله
جرب وهو ليس بصحيح اذ لا مناسبة بين الجرب والجورب لان الجرب بالفتحتين على وزن الطلب من باب
علم علة تحصل من هيجان الدم الفاسدة يقال جرب البعير اذا مرض بتلك العلة ويعبر عنها بالتركى اويوز
والجوارب بالواو لباس القدم المتخذ من الشعر او غيره يقال جوربته اى البسته الجوارب فتجورب مثل
تدحرج وجوربة مثل دحرجة على ما هو المبسوط فى كتب اللغة هذا ما وعدته سابقا وسبب التقدم
كون الزيادة واوا مع كونها بين الفاء والعين على مذاقه رحمه الله تعالى (وتفيعل بزيادة التاء فى الاول) لما مر
(والياء بين الفاء والعين) وسبب التقدم مناسبته للاول فى محل الزيادة (نحو تشيطن) اى تمرد وفى الامعان
تشيطن فلان اى فعل فعلا مكروها وفى الاساس تشيطن فلان اى صار كالشيطان فى تجاوز الحدود والتمرد
اذ يقال لكل متجاوز الحدو المتمرد شيطانا سواء كان جنيا او انسيا او سائر الحيوان وتقول العرب للحية شيطانا
والمشهور انه علم باطل الابليس عليه اللعنة وهو اما مأخوذ من شطن شطونا يقال شطن عنه اذا بعد فعلى هذا
معنى الشيطان بعيد فانه بعيد عن الفلاح كما نقل البيضاوى عن سيبويه فى تفسير قوله تعالى واذا خلوا الى
شياطينهم بأنه جعل تارة نونه اصلية على انه من شطن اذا بعد فانه بعيد عن الفلاح انتهى او مأخوذ من الشطن
بفتح الشين وسكون الطاء المهملة وهو الحبل المديد الطويل على رواية الخليل وعلى هذا معنى الشيطان فى الاصل
التمادى فى الطغيان الممتد الى العصيان فيكون مأخوذا من قولهم شيطن الرجل على ما فى الصحاح وغيره
والمصنف رحمه الله تعالى اعتبر هذين القولين لحكم بزيادة الياء وجعله من هذا الباب او مأخوذ من شاط
يشيط شيطا من الاجوف اليائى يقال شاط فلان اذا هلك والنون زائدة فيكون غير منصرف لكونه على
وزن فعلان وللالف والنون الزائدتين والعلمية وعلى هذا معنى الشيطان فى الاصل الهالك فى الدارين
او المبالغ فى اهلاك الغير فعلى هذا لا يكون مثالا لما نحن فيه لكون الياء اصلية فيكون على وزن تفعلن
وهو غير الثمانية المذكورة ههنا فيلزم ان يكون ابواب هذه الملحقات تسعة وكذا ابواب المزيد اثنى وثلاثين
بابا (وتفعفل بزيادة التاء فى الاول) ايضا (وتكرير الفاء بعد العين) اى بين العين واللام هذا ايضا
على مذهب الكوفيين المجوزين تكرار الفاء بعد العين واما على مذهب البصريين من باب تدحرج بزيادة
التاء فقط لكونه من الرباعى المجرد على ما عرفته مفصلا سابقا (نحو تزلزل) قدم فلان وسبب التقدم
سبب تقدم زلزل فيما سبق (وهذا الباب) الذى زيد التاء فى اوله مع تكرار الفاء بين العين واللام (مختص
بالمضاعف) اى لم يجئ غيره من هذا الباب بالاستقراء وان جاء المضاعف منه وغيره مثل زلزل كما سبق
والمراد من المضاعف ههنا قد سبق فى زلزل فمن اراد الاطلاع فعليه المراجعة (وتفعول بزيادة التاء

(فى الاول)

فى الاول والواو بين العين واللام نحو جهور) زيد القرآن اى رفع صوته فانه من جهر كما سبق فى جهور وانما لم يعل بقلب الواو الفا بعد نقل حركته الى ماقبله كما فى يخاف ويزال لئلا يبطل الالحاق لكونه فى غير الاخير وسبب التقدم كون الزيادة واوا لما مر (وتفعنل بزيادة التاء فى الاول والنون بين العين واللام) هذا من قسم غير المشهور من الملحقات (نحو تقلنس) اى لبس القلنسوة وقد سبق معناها فى باب قلنس وسبب التقدم تقدم الزيادة محلا (وتفعلل بزيادة التاء فى الاول وتكرير اللام) فى الاخر كما قال المصنف رحمه الله تعالى اول المكررين اذا كان متحركا فالزائد هو الثانى بلا خلاف (نحو تجلبب) اى جلبب فلان المال فتجلبب كما سبق معناها مفصلا فى جلبب وكذا يقال جلببته اى لبسته الجلباب يكون باعتبار المعنى متعديا الى المفعولين وباعتبار اللفظ الى واحد فتجلبب اى لبس الجلباب فهى من جهة المعنى متعد الى مفعول واحد لكون بنائها للمطاوعة وهذا من خاصتها (وتفعلى بزيادة التاء فى الاول والياء فى الاخر) لكنها تقلب الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها انما تكتب فى صورة الياء للدلالة على أصلها ولا يبطل الالحاق لكونه فى الاخر لانه محل التغيير اما عدم الادغام فى تجلبب فلكونه مبطلا مطلقا كما مر (نحو تقلسى) بقلب الياء الفا فى التلفظ وبناء هذه الابواب كلها للمطاوعة لكون التاء فى الكل للمطاوعة كما نص فى البناء فى ختام هذه الابواب المفصلة سوى الثلاثة المذكورة ههنا من تفعفل وتفعنل وتمفعل فان هذه الثلاثة لم تذكر فيه تنبيها على عدم اشتهارها بقوله ❊ اعلم ان حقيقة الالحاق فى هذه الملحقات انما هو بزيادة غير التاء مثلا الالحاق فى تجلبب بتكرار الباء والتاء انما دخلت بمعنى المطاوعة كما فى تدحرج لان الالحاق لايكون فى اول الكلمة بل فى وسطها او فى آخرها على ماصرح به فى شرح المفصل انتهى ❊ فان قلت قد عرفت سابقا ان الالحاق جعل مثال ناقص مساويا وموازنا لمثال ازيد منه بزيادة حرف او اكثر وذلك الجعل ههنا انما يحصل بزيادة التاء وغيرها معا لا بغيرها فقط وهو ظاهر فكيف يصح حكمه بأن الالحاق بزيادة غير التاء وبأن الالحاق لايكون فى اول الكلمة قلت مراده ان الزائد لمجرد الالحاق من غير افادة المعنى الاخر لايكون فى اول الكلمة وان الزائد لمجرد الالحاق ههنا غير التاء فان التاء ليست لمجرد الالحاق بل له وللمطاوعة ايضا وما زيد لمجرد الالحاق ليس فى اول هذه الملحقات بل فى وسطها او آخرها على مايشير اليه تعبيره بحقيقة الالحاق دون الالحاق مطلقا كما اشرنا اليه فى ابتداء البحث اى فى باب تمسكن ❊ ولما فرغ من بيان النوع الثانى من الضرب الاول شرع فى بيان النوع الثالث من الضرب الثانى اعنى غير الملحق فقال (واربعة) ابواب من الاحد والثلاثين لمزيد الثلاثى موضوع (للسداسى غير الملحق) بباب من الابواب بل زيد فيه ثلاثة احرف على الثلاثى المجرد لافادة المعنى مطردا (وهو) اى ذلك السداسى مجموع ماسيذكر من باب (استفعل بزيادة الهمزة والسين والتاء فى الاول) اى فى محل قريب من اول الماضى المفرد المذكر الغائب ويقال له باب الاستفعال وسبب التقدم كون جميع الزوائد فى الاول وبناؤه يكون للتعدية (نحو استخرج) زيد المسئلة ولازما نحو استحجر الطين اى تحول الطين الى الحجرية وقد يحذف تاؤه فى بعض المواضع نحو اسطاع يسطيع اصلهما استطاع يستطيع حذفت التاء للتخفيف هذا اذا كانت الهمزة مكسورة ❊ واما اذا كانت مفتوحة فلا يكونان من هذا الباب بل من باب الافعال ويكون السين زائدة اذ اصله اطاع زيدت السين على خلاف القياس ❊ وكذا استكان يجوز ان يكون من هذا الباب من الكون اى انتقل من كون الى كون ومن باب الافتعال من السكون فاشبعت فتحة عينه لحصل الالف كما فى قول الشاعر * وانت من الغوائل حين ترمى ❊ ومن ذم الرجال بمنتزاح ❊ اى انت بمنتزح بلا الف فاشبعت فتحة الزاى فصار بمنتزاح بالالف

فالاصل فيمانحن فيه استكن فاشبعت فتحة الكاف فصار استكان (و) باب (افعوعل بزيادة الهمزة في الاول والواو بعد العين وتكرير العين بعد الواو) بالاتفاق لانعدام سكون اللام هكذا قيل ويقال لهذا الباب باب الافعيعال بزيادة الالف قبل الاخر لزيادة الهمزة في اول ماضيه فانه قياس على ماسيجيئ في بيان اوزان المصدر وسبب التقدم كون احدى الزوائد من جنس الاصول وبناؤه لمبالغة اللازم (نحو اعشوشب) الارض فانه يقال عشب الارض اذانبت النبات في الجملة واعشوشب الارض اذانبت بالجملة مبالغة كثيرة ❊ فان قلت ان احلوليته بمعنى جعلته حلوا واعروريت الفرس بمعنى ركبته عريانا من هذا الباب وقد علمت انهما متعديان قلت انت علمت ايضا من تفسيرهما ان تعديتهما ليست لذاتيهما بل بتضمين معنى الجعل في الاول والركوب في الثاني فان قلت ان لفظيهما لكونهما متصلين بضمير المفعول يكونان متعديين لذاتيهما قلت انهما نادران لاثالث لهما والنادر في هذا الفن كالمعدوم كما قيل في شرح ميزان الادب (و) باب (افعوّل بزيادة الهمزة في الاول والواوين مع الادغام) اى ادغام الواوين لكونهمـا متجانسين في محل واحد اعني (بين العين واللام) وبناء هذا الباب ايضا لمبالغة اللازم (نحو اجلوذ) الابل اذا سارت سيرسرعة مبالغة فانه يقال جلذ الابل اذا سارت سيراسريعا في الجملة واجلوذ الابل اذا سارت زيادة سرعة فأصله جلذ زيد في اوله همزة وبين العين واللام واوان فصار اجلوذ اجلواذاً ❊ فان قلت قد سبق ان مقتضى الاعلال والادغام اذا اجتمعا يرجح الاول فلم لم يرجح في مصدر هذا الباب مقتضى الاعلال وهو قلب الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها بل رجح مقتضى الادغام قلت لمازيدت الواوان معا لم يبال بحركة الاولى فاستعد الادغام دفعة ولذا رجح ❊ وقد قيل بترجيح مقتضى الاعلال اجليواذا بقلب الواو ياء لما ذكر ❊ وقيل ايضا يجوز قلب الواوين في الكل لوقوعهما رابعة وخامسة مثل اجليذ بجليذ اجلياذا ونقل عن الصحاح اعلوطني بمعنى لزمني متعديا من هذا الباب نادرا (و) باب (افعالّ بزيادة الهمزة في الاول والالف بين العين واللام وتكرار اللام مع الادغام) لتحقق المثلين في محـل واحـد بزيادة مثل اللام في الاخر اتفاقا لان سكون الاول ههنا للادغام فلا يمشي دليل من ذهب الى زيادة الاولى في فعّل وتفعّل بتشديد العين فيهما لكون سكون الاولى فيهما لئلا يلزم توالي اربع حركات من اول الامر ❊ وسبب تأخر هذا الباب منها كون الزيادة في الاخر وعدم مجيئه من غير الالوان والعيوب وبناؤه ايضا لمبالغة اللازم كالافعلال من الخماسي الا ان بناء هذا الباب ابلغ منه (نحو احمارّ) طربوش زيد اذا احمر مبالغة بحيث لاحمرة فوقها فانه يقال حمر فلان اذا حصل له حمرة في الجملة واحمر فلان اذا حصل له زيادة حمرة لكن تكون فوقها زيادة حمرة واحمار فلان اذا حصل له حمرة بحيث لايتصور فوقها زيادة حمرة ولايوجد بناء غير هذا الباب حتى افاد زيادة مبالغة ❊ ومن هذا الباب ادهام يدهام ادهيماما اى اسواد يسواد اسويدادا كما قال الله تعالى مدهامتان اى مسوادتان من شدة الخضرة لان العرب تقول لكل احضر اسود فتأمل ❊ ولما فرغ من بيان النوع الثالث من الضرب الثاني وتعداد ابوابه اراد الشروع في بيان النوع الثالث من الضرب الاول اعني الملحق فقال (واثنان) بابا من الاحد والثلاثين كائنان (للملحق باحرنجم) مزيد الرباعي (وهما) اى ذلك البابان ماسيذكر من باب (افعنلل) ملحقا باحرنجم (بزيادة الهمزة في الاول) للوصل (و) زيادة (النون بعد العين) ليوافق زائدى الاصل لان الهمزة والنون في احرنجم ايضا زائدتان في مقابلة هاتين الزائدتين من مثلهما فالهمزة للوصل والنون للمطاوعة مع الالحاق (و) مازيد فيه لمجرد الالحاق انما هو (تكرير اللام) في الاخر بلاخلاف ايضا ويقال لهذا الباب باب الافعنلال وسبب التقديم كون احدى

(الزوائد)

الزوائد من جنس الاصول و بناؤه للمطاوعة بلا مطاوع بكسر الواو فلا ينافى لما فى بعض نسخ البناء من ان بناءه للّازم (نحو اقعنسس) الرجل اذا رجع و تخلف اى تأخر الى خلف من غير ملاحظة المؤخر بصيغة اسم الفاعل يعنى تأخر من غير مؤخر كما فى انكسر الاناء من غير ملاحظة الكاسر و فى بعض نسخ البناء ايضا المبالغة اللازم وهو غير صحيح للمغايرة بين معنى القعس و الاقعنساس لان معنى الاقعنساس الرجوع و التخلف الى خلف كما اشرناه آنفا و اما القعس بالفتحتين او بفتح القاف و كسر العين و كذا التقاعس بمعنى واحد يقال رجل قعس و متقاعس اذا ظهر بطنه و دخل صدره و هو ضد الاحدب يعبر عنه فى التركى بقامبر على مانقل عن الاصمعى وان امكن التصحيح على بيان الجاربردى فى شرح الشافية ❊ و انما لم يدغم مع تحقق المقتضى لئلا يبطل الالحاق لكونه مبطلا له مطلقا ❊ فان قلت حكم بالحاقه بأحرنجم فلم يحكم بالحاق استخرج به ايضا مع انه ايضا موافق له فى الحركات و السكنات و عدد الحروف و جميع التصرفات مثل احرنجم يحرنجم احرنجاما و كذا استخرج يستخرج استخراجا بلا فرق بينهما قلت ليس المراد بالالحاق مجرد التوافق فى المذكورات بل المراد به ان يكون ذلك الموافقة بحيث يقابل الفاء من الملحق بالفاء من الملحق به و كذا العين بالعين و اللام باللام فى الاصول و كذا فى الفروع بحيث اذا كان فى الملحق به حرف زائد فلابد من مماثلته فى الملحق فى ذلك الموضع وهذا شرط الالحاق و لذا لا يجوز فى الالحاق الادغام مطلقا و لا الاعلال فى غير الاخر وهذا الشرط مفقود فى استخرج اصولا و فروعا ❊ اما فى الاصول فلان الخاء فى استخرج فاؤه من اصوله و قد وقع فى مقابلة النون الزائدة من الملحق به اعنى احرنجم ❊ و اما فى الفروع فلان النون واقعة فى الملحق به بعد الفاء و العين وليس فى مقابلتها من استخرج مثلها مع ان وجودها فيه شرط و لذا حكم بالحاق اقعنسس باحرنجم دون استخرج فان الهمزة الزائدة من اقعنسس فى موقعها من احرنجم و كذا النون من اقعنسس فى مقابلتها من احرنجم لكونها بعد الفاء و العين فيهما (و) باب (افعنلى بزيادة الهمزة) للوصل (فى الاول و النون بين العين و اللام) اى بعد الفاء و العين ليوافق زيادة الاصل اى الملحق به فى الموضع لما مر من الشرط و لافادة المطاوعة ايضا (و الالف) المنقلبة من الياء بناء على جواز الاعلال فى الاخر لعدم كونه مبطلا للالحاق على ما سبق فى سلقى و هذا لمجرد الالحاق اعنى ان زيادة الهمزة للالحاق مع الوصل و كذا النون للالحاق مع افادة معنى المطاوعة و اما الالف فلمجرد الالحاق و الموافقة (فى الاخر) فيكون بناء هذا الباب ايضا للمطاوعة (نحو اسلنقى) يقال سلقيته فاسلنقى كما قال السيد عبد الله فى شرح الشافية يقال سلقيته اذا القيته على ظهره فاسلنقى الاسلنقاء كالاسلنقاء وزنا و معنى يقال لهذا الباب باب الافعنلال ❊ و فى الجنة انما قدم ملحقات دحرج على ملحقات تدحرج لتقدم دحرج على تدحرج و قدم ملحقات تدحرج على ملحقات احرنجم لكثرة ملحقات تدحرج و قدم ملحقات احرنجم على ملحق اقشعر لقلة ملحقه فتبصر فتح الله عليك (و) باب (واحد) منها كائن (الملحق اقشعر) بزيادة ثلاثة احرف على الثلاثى المجرد (نحو افعأل بزيادة الهمزة فى الاول) لما مر (و) همزة (اخرى بين العين و اللام و تكرير اللام مع الادغام نحو اطمأن) فان اصله طمن فالحق باقشعر بثلاث الزوائد قيل و الحق ان اصله رباعى مجرد و هو طمأن على وزن فعلل مثل دحرج و مصدره طمأنة كدحرجة و هو السكون ساكنا فيكون من باب اقشعر لا من ملحقه و كذا اشمأز يقال اشمأز الرجل اشمئزازا اذا انقبض اصله شمأز على ما فهم من كتب اللغة فالمانع من ان يكون مثل اطمأن و اشمأز اصلا و ما الداعى لكونهما ملحقين باقشعر على ان افعئلال مثل احيرار و يؤيده ما فى الاوقيانوس نقلا عن المصباح من ان الاصل فى باب اطمأن ان يكون بالالف مثل احار و اسواد لكن جعلو مهموزا اجتنابا عن الساكنين

وعند البعض اصله طأمن بتقديم الهمزة على الميم فأخر الهمزة عن الميم على غير القياس بدليل قولهم طأمن الرجل ظهره ويقال هذا باب الافعلال وهو آخر ماقال فيما لابد منه قبل المقصود انما ختم كلامه به اشارة الى ان من حصل مالابد له منه اطمأن قلبه ۞ فظهر ان مجموع الابواب احد واربعون ۞ وهي قسمان مجرد ومزيد ۞ فالمجرد ايضا قسمان ثلاثي وهو ستة ابواب ورباعي وهو باب واحد ۞ والمزيد ايضا قسمان مزيد الثلاثي ومزيد الرباعي ۞ ومزيد الثلاثي ايضا قسمان ملحق وغير ملحق ۞ فالملحق ثلاثة انواع رباعي وهو ثمانية ابواب لملحق دحرج ۞ وخماسي وهو ايضا ثمانية ابواب لملحق تدحرج ۞ وسداسي وهو ثلاثة ابواب اثنان لملحق احرنجم وواحد لملحق اقشعر ۞ وغير الملحق ايضا ثلاثة انواع رباعي وهو ثلاثة ابواب ۞ وخماسي وهو خمسة ابواب ۞ وسداسي وهو اربعة ابواب ۞ ومزيد الرباعي ايضا نوعان خماسي وهو باب واحد ۞ وسداسي وهو بابان فالمجموع احد واربعون وعلى ماسبق منا في باب تشيطن يحتمل ان يكون اثني واربعين بابا فتفطن فتح الله عليك ۞ ولما فرغ من بيان مالابد منه قبل الشروع في المقصود لمن اراد تحصيل الصرف شرع في بيان ماهو المقصود فقال

فصل

اى هذا فصل وهو في اللغة حاجز بين الشيئين وهو في الاصل مصدر بمعنى الفاصل يقال بينهما فصل اى فاصل حاجز وفي الاصطلاح علامة تفريق بين البحثين وقد يعرف بأنه طائفة من المسائل تغيرت احكام مابعدها بالنسبة الى ماقبلها غير مترجم بالباب والكتاب كما ههنا فان ماقبلها بيان لتقسيمات الكلمة الاشتقاقية بالاعتبارات المذكورة وتعداد الابواب ومابعدها بيان للافعال المشتقة غير مترجمة بالباب والكتاب وان ماقبلها مقدمة ومابعدها مقصود وقد يستعمل كل من الكتاب والفصل مكان الاخر وقد يكتفى بالفصول فينبغي ان يوصل بالباء الا ان المصنفين يجرونه مجرى الباب فيوصلونه بفي كما اوصل المصنف رحمه الله تعالى ههنا بقوله (في الافعال) وهي جمع فعل والكلام المتعلق بالفعل قد سبق في تقسيم الكلمة باعتبار الصيغة الى الاقسام الاربعة انما اتى بصيغة الجمع تنبيها على ان الكلام في الافراد وكذا في الاواتي واما اتيانه بجمع القلة لكون المقام مقام القلة على ماسبق في تقسيم الفعل الى خمسة اقسام والخمسة مقام القلة فأراد تفصيل تلك الاقسام فقال (اما الماضي) مصدرا بأما التفصيلية وهو في اللغة بمعنى السابق يقال مضى الشئ مضيا اذا ذهب من باب ضرب واما في الاصطلاح (فهو الفعل) يشمل جميع اقسام الفعل لانه جنس التعريف (الذى دل) بحسب الوضع لتبادره فلا ينتقض بمثل لم يضرب ولما يضرب وان ضربت ضربت وبئس ونعم ونحوها من صيغ العقود كاشتريت وبعت مما يصرف عن الزمان الاصلي لعارض لان دلالة لم يضرب ولما يضرب على الزمان الماضي ليست بوضعية بل عارضة بسبب لم ولما وكذا دلالة ان ضربت ضربت على الزمان الاستقبال بسبب ان من الكلمات الشرطية واما البواقي اعني بئس ونعم ونحوهما فكلها تدل بحسب الوضع على الزمان الماضي وتجردها عن الزمان عارض فلا اعتبار به لان المعتبر الدلالة الوضعية ملابسة (بصيغته) اى بهيئته فخرج مادل بحسب المادة مثل امس وماضي وسابق ونحوها فانها وان دلت على الزمان الماضي لكنها بمادتها لا بهيئتها وقد خرجت هذه الكلمات بجنس التعريف ايضا وهو قوله الفعل لان هذه الكلمات اسماء قال في حاشية الاطوى الصيغة والوزن يختصان في العرف بالصور الافرادية ولو حكما واما الهيئة والصورة فتعمان بها وللصورة التركيبية ويجئ التعبير بالثلاثة الاول في الكتاب هذا (على زمان) واقع (قبل زمان اخبارك) اى اقدم زمان اخبرت انت فيه

(وهو)

وهو الحال يعني المراد من القبلية القبلية بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم للزمان زمان ❁ واعلم ان الزمان عند المتكلمين امر موهوم اعتباري لا وجود له في الخارج ورسموه بأنه امر متجدد معلوم يقدر ويعين به امر متجدد مبهم آخر ازالة لابهامه مثلا اذا قيل متى جاء زيد يقال عند ابتدأنا بالدرس ان كان السائل عالما ومستحضرا بابتداء الدرس ولم يكن عالما بمجيئ زيد واذا قال غيره متى بدأ تم بالدرس يقال عند مجيئ زيد ان كان ذلك السائل عالما بمجيئ زيد دون الابتداء بالدرس فكان زمان مجيئ زيد عبارة عن وقت الابتداء بالدرس بالنسبة الى السائل الاول وزمان الابتداء عبارة عن وقت مجيئ زيد واما عند الحكماء فالمختار انه عبارة عن مقدار حركة فلك الاطلاس وهو موجود عندهم لانه من مقولة الكم التي هي قسم من المقولات العشرة الموجودة عندهم من الاعيان الخارجية وهو ثلاثة (ماضي) وهو ماذكره المصنف رحمه الله تعالى (ومستقبل) وهو الزمان الذي يترقب وجوده الموهوم بعد زمان التكلم (وحال) وهو اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة ولا تراخ كما يقال زيد يصلي في الحال مع ان بعض صلاته ماض وبعضها باقية فجعلوا الصلوة الواقعة في الآناة الكثيرة المتعاقبة واقعة في الحال والخطاب المستفاد من قوله اخبارك لغير معين ليعم كل مخاطب وان كان الاصل فيه ان يكون لمعين ❁ ولما كان الفعل اكثر افادة واوفر استعمالا في ذوي العقول فاشتدت الحاجة الى تصريفه ليفيد احوال فاعله مختصرا افرادا وتذكيرا ومعلوما وغيبة ومقابلاتها فان مدلوله الوضعي المادي عبارة عن الحدث فقط وهو جنس واحد لا يتصف بالمذكورات لكونها من احوال الفاعل لا من احواله مع ان الفرق بين تلك المذكورات اهم والزم وان امكن ذلك بانضمام الضمائر المنفصلة الى ذلك الفعل لكن لا يكون على طريق الاختصار مع انه ملتزم لكثرة استعماله فصرفوه باعتبار حال الفاعل فأراد المصنف رحمه الله تعالى بيان تصريفه وقال (ويصرف) اي يغير ذلك الماضي عن حال الى حال لكون الصرف عبارة عن التغيير (على ثلاثة عشر وجها) اي صيغة وصورة معلوما كان او مجهولا والاحتمال العقلي يقتضي ان يكون على ثمانية عشر وجها لان نسبة الفعل الى فاعله معتبرة في مدلوله واحوال الفاعل ثلاث لانه كان له دخل في حصول الكلام ووجوده بالفعل فاما ان يكون بطريق الصدور عنه فهو المتكلم واما بطريق الالقاء اليه فهو المخاطب وان لم يكن كذلك فهو الغائب بمعنى مالم يكن متكلما ومخاطبا لا بمعنى اللغوي فيشمل الحاضر الذي ليس بمتكلم ولا مخاطب وكل من هذه الثلاثة اما مفرد او تثنية اوجمع فيحصل من ضرب الثلاثة بالثلاثة تسعة احوال وكل واحد من هذه التسعة اما مذكر او مؤنث فاذا ضرب الاثنان بالتسعة يحصل ثمانية عشر وجها (ستة) اوجه منها كائنة (للغيبة) بالفتح ثلاثة للمذكر نحو علم علما علموا مفردا وتثنية وجمعا وثلاثة للمؤنث نحو علمت علمتا علمن ايضا وقد عرفت من التفصيل المذكور ان اطلاق الغائب والمتكلم والمخاطب وكذا الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث على الفعل باعتبار الفاعل المضمر في الحقيقة اذ كل من هذه المذكورات راجع اليه لما مر والفعل عبارة عن الحدث فقط ❁ وقدم الغيبة لكونه مجردا عن الزوائد في مفردها ومزيدا عليها وهو واصل بالنسبة الى المزيد او لكثرة امثلتها ثم المخاطب لكثرة مثلته واخر المتكلم لما ذكر ومن عكس الامر نظر الى ان المتكلم اصل في حصول الكلام ثم المخاطب اذ له دخل فيه ايضا واخر الغائب لعدم دخله ولكل وجهة هو موليها خذ ما صفا دع ما كدر والمصنف نظر الى الاول فقال (وخمسة) اوجه منها في الصورة كائنة (للخطاب باشتراك التثنية) بين المذكر والمؤنث حيث يقال فيهما علمتما للايجاز مع قلة استعمالهما بالنسبة الى المفرد والجمع اما الاول اعني قلتها بالنسبة الى المفرد فلاحتياج حصولها الى ضم احد المثلين الى الاخر بخلاف المفرد واما الثاني فلعدم الاتساع في التثنية

اذ لا تستعمل الا فى الاثنين فقط بخلاف الجمع فان صيغة قلته تستعمل فى الثلاثة الى العشرة وصيغة كثرته من الثلاثة الى غير النهاية والحاصل ان فى صيغة التثنية نوع حرج ليس فى الجمع وذلك الحرج فيها حصر المراد على فردين وفيه كلفة بينة بخلاف الجمع فان فيه ارسال المراد الى ماشاء ❁ ولما كان استعمال التثنية قليلا لم يبال بالالتباس فيها بخلاف المفرد والجمع ولانهم لما وضعوا لتثنية المذكر ومؤنثها ضميرا واحدا وهو انتما للايجاز وجب ان يكون لفظهما الظاهر ايضا واحدا مثل ضربتما وعلمتما ليوافق الظاهر بالضمير ❁ فان قلت فلم فرقوا بين تثنيتى الغائب والغائبة قلت لعدم امكان التسوية فيهما لوجود علامة التأنيث فى تثنية الغائبة فان قلت لما اشترك بينهما فى التثنية وجب ان يشترك بينهما ايضا فى الجمع فلم لم يشتركوا بينهما فيه قلت انما لم يشتركوا فيه ليكون اختلاف الصيغة دليلا على تفاوت معنى الجمع باعتبار قلة الافراد وكثرتها بخلاف التثنية فان مفهومها لا يتفاوت بالقلة والكثرة بل هو نص فى فردين على ماعرفته آنفا ومثاله ايضا ثلاثة للمذكر المخاطب مثل علمت علمتما علمتم افرادا وتثنية وجمعا وثلاثة للمؤنث مثل علمت علمتما علمتن ايضا والفرق بين مفرديهما بالحركة فان التاء مفتوحة فى المذكر ومكسورة فى المؤنث (واثنان) وجهان (للمتكلم) وحده مثل علمت بضم التاء او معه غيره مثل علمنا جعلوا الوجهين للمتكلم مع ان احدهما له ولغيره لكون ذلك الغير متكلما حكما حتى اذا قال واحد من الجماعة نضرب كان كما يقول كل واحد منها اضرب فيكون من باب التغليب ❁ وانما اكتفى بالوجهين فيه لانهم وضعوا للمفرد المذكر والمفرد المؤنث فى المتكلم ضميرا واحدا للايجاز وهو أنا ولتثنيتهما وجمعهما ايضا ضميرا واحدا آخر وهو نحن ولما كان ضمير المتكلم منحصرا فيهما لزم انحصار لفظهما الظاهر ايضا فى لفظين لكون الضمائر قائمة مقام الظواهر اولان المتكلم يرى فى اكثر الاحوال فيعلم انه مذكر او مؤنث ويعلم ايضا انه واحد او اكثر وكذا يعلم بصوته ولا يرد اشتباه الصوت لندرته لا يبتنى عليه الاحكام ولذا سقط اعتبار التذكير والتأنيث وكذا سقط فرق التثنية من الجمع لعدم وجود شرطهما وهو اتفاق الاسمين او الاسماء فى اللفظ مثلا اذا قلت نحن وأردت المثنى وقيل لك فصل مرادك قلت انا وفلان او أنا وانت أو انا وهو وتقول فى الجمع انا وزيد وعمرو وبكر وغيرها وليس كل فرد من هذه الافراد انا بخلاف تثانى الخطاب والغيبة وجمعهما فانه اذا قيل لك فصل انتما تقول انت يازيد وانت ياعمرو وكذا فى الجمع اذا قيل فصل انتم تقول انت يازيد وانت ياعمرو وانت يابكر وانت يافلان فكان التعبير عن كل واحد منها واحدا وهو قولك انت ❁ ولما لم يمكن وجود شرط المثنى والمجموع فى المتكلم سقط اعتبار التثنية والجمع فيه بل ارتجلوا للمثنى صيغة وشركوا معها الجمع فيها لعدم الالتباس بسبب القرائن المذكورة آنفا والا فقتضى الاحتمال العقلى ان يكون له ايضا ستة اوجه ثلاثة للمذكر وثلاثة للمؤنث فيصير مجموع الوجوه ثمانية عشرة لكن بسقوط الاربعة من المتكلم وهى التثنية مذكره ومؤنثه والمفرد والجمع مؤنثا على تقدير تذكيره ومذكرا على تقدير تأنيثه وواحد من الخطاب تثنية بقى ثلاثة عشر وجها وهو المطلوب ❁ فان قلت ان المشهور بينهم ان الامثلة المطردة للماضى اربعة عشر وجها فاوجه هذا قلت اعتبار اختلاف التثنية فى المخاطب تقديرا فان علمتما مثلا باعتبار كونه تثنية علمت بفتح التاء صيغة وباعتبار كونه تثنية علمت بكسرها صيغة اخرى تقديرا والتغاير التقديرى الاعتبارى كاف فى التعدد ❁ فان قلت فيلزم للمصنف رحمه الله تعالى ان يعتبر الوجوه اربعة عشر وجها قلت لكل وجهة هو موليها ❁ واعلم ايضا ان هذه المرجحات عبارة عن التناسبات العقلية لانها تعليلات بعد الوقوع لاستيناس المتعلم والا فالحاكم بجميع ذلك هو الواضع وهو الله تعالى على المذهب المختار مع ان اكثر دلائل هذا الفن مجوزة

تجويزا اقوى اوقويا اوضعيفا اواضعف واقلها موجبة فيجوز التخلف فى غير الموجبة فاذكر فى صورة الدليل خطابية مفيدة للظن مستخرجة بقوة القريحة وليست بقطعية مقيدة حتى لايضرها مايقتضى نقيضها من الاحتمالات العقلية الاخر فلا يرد ان المصنف رحمه الله تعالى لعدها ثلاثة عشر قد نقص * ولما فرغ من بيان تصريفه بالتعداد اراد الشروع فى بيان احوال أواخر بعض وجوه الماضى حركة وسكونا مع ان هذا مبنى على بناء الماضى اذ مالم يعرف ان الاصل فى آخره ماذا لم يتصور بيان سبب العدول عن ذلك الاصل فى بعض الوجوه لزم التعرض لبيان بنائه والا فليس البحث عنه من وظيفته فانه من وظائف النحاة ولذا قال (وآخره) اى آخر الماضى (مبنى) لفوات موجب الاعراب وهو توارد المعانى المختلفة الخفية من الفاعلية والمفعولية والاضافة فان الفعل لايقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا لكون هذه المذكورات من خواص الاسم كما بين فى النحو ولذا حكموا بأن الاصل فى الافعال كلها البناء واصل البناء ايضا السكون لانه ضد الاعراب كما ان الحركة ضد السكون والاصل فى الاعراب الحركة ليدل كل حركة على معنى من المعانى الموجبة للاعراب فأعطى السكون للبناء تحقيقا للتضاد بينهما * وانما اعرب من الافعال مااعرب كالمضارع لعارض وهو المشابهة التامة لما هو اصل فى الاعراب وهو اسم الفاعل على ماسيجئ تفصيله فى بحث المضارع (على الفتح) امالفظا نحو نصر او تقديرا مثل رمى عند التجرد عن الضمير المتحرك والواو ولانه مع الاول ساكن ومع الثانى مضموم ولذا سيشتنى بقوله الاعند اتصال واو الضمير اوتائه اونونه الخ وانما بنى على الحركة مع ان الاصل فى البناء السكون لمشابهته الناقصة للاسم وهى وقوعه موقعه فى كونه صفة للنكرة مثل هذا رجل ضرب عمرا اوضارب اوخبرا مثل زيد ضرب اوضارب او لمشابهته بالمضارع فى الوقوع شرطا اوجزاء مثل ان ضربت ضربت كالمضارع ولكن لما كانت مشابهة المضارع تامة بأن يشابه لفظا ومعنى واستعمالا كما سبق فى وجه التسمية بالمضارع فى تقسيم الفعل وسيجئ ايضا * وايضا اخذ اسم الفاعل منه العمل بأن يشترط فى عمله معنى الحال والاستقبال كان معربا والماضى بمشابهته الضعيفة استحق البناء على الحركة على خلاف الاصل * واما بناؤه على الفتح فلخفته وثقل الفعل لفظا ومعنى * امالفظا فلعدم جواز سكون عينه فى الثلاثى بالاصالة واما معنى فلدلالته على الحدث والزمان ونسبته الى الفاعل دائما والمنصوب اكثرا ولكون الفتح اخ السكون الذى هو اصل فى البناء بواسطة الالف لما تقرر من الالف مركب من فتحتين والالف اخ السكون فيكون بين الالف والسكون مناسبة لكون الفتحة جزء الالف وبواسطة الالف يكون بين الفتحة والسكون مناسبة ايضا فان السكون لازم الالف ابدا وكذا الفتحة لازمة لها ايضا لكونها جزأها بناء على ان الجزء لازم الكل فيكون بين الفتحة والسكون مناسبة بتلك الواسطة ولذا حيث تعذر السكون صير الى مايناسبه من الحركات عملا بالاصل بقدر الامكان اولانه لو بنى على الضم يجتمع الضمتان فى مضموم العين ولزم الخروج من الكسرة الى الضمة فى مكسور العين وكلاهما مستهجن ولو بنى على الكسرة يلزم اجتماع الكسرتين فى مكسور العين او النزول من الضمة العلوية الى الكسرة السفلية فى مضموم العين وهما ايضا مستكرهان فلم يبق مجال فى غير البناء على الفتح وهو المطلوب فى جميع الاحوال (الاعند اتصال واو الضمير) فى الجمع المذكر اليه (فيضم) اى فاذا اتصل اليه ذلك الضمير يبنى آخره على الضم مثل ضربوا وان كان القياس بناؤه على الفتح طلبا (للمجانسة) اى لمجانسة حركة آخره لواو الجمع لكونها متولدة عن الضمة تقتضى كون ماقبلها مضموما ولانه لو لم يضم فلا يخلو من ان يكون ساكنا اومكسورا اومفتوحا ولا سبيل الى الاول لانه يؤدى الى الحذف ائلا يلزم اجتماع الساكنين ولا الى الثانى والثالث لكونهما

مؤديان الى قلب الواو ياء فى الثانى والفا فى الثالث مع انه لايجوز قلب واو الجمع الى شئ لكونها علامة فاعل ❊ لايقال ان ماقبل ذلك الواو فى مثل رموا مبنى على الفتح مع اتصالها اليه لانا نقول ان الميم فيه ليست ماقبلها حقيقة وان كانت ماقبلها صورة لان اصله رميوا فاقبلها هو الياء المضمومة فأعل بمقتضى قاعدته صار رموا فيكون ماقبلها مضموما تقديرا واما انضمام ماقبلها فى رضوا وان لم يكن الضاد ماقبلها حقيقة كالميم فى رموا فلئلا يلزم الخروج من الكسرة التحقيقية الى الضمة التقديرية لان اصله رضيوا فبعد اسكان الياء لثقل الضمة عليها ثم حذفها لالتقاء الساكنين لزم الخروج المذكور فبدلت كسرة الضاد بالضمة ادفع ذلك المحذور لالانها ماقبل الواو حقيقة وانما اختير الضمة بالتبديل للمناسبة بالواو والا يندفع ذلك المحذور بتبديلها بالفتحة ايضا بخلاف رموا لان الفتحة فيه اصلية كما فى المراح وشروحه (اوتائه) اى عند اتصال تاء الضمير بالحركات الثلاث مثل ضربت تكلما وخطابا مذكرا اومؤنثا (او) عند اتصال (نونه) اى نون الضمير فى الجمع المؤنث غائبة اوخطابا مثل علمن وعلمتن (فيسكن آخره) اى فيبنى آخر الماضى فى هذين الصورتين على السكون (فرارا عن توالى اربع حركات فيما) اى فى لفظ (هو كالكلمة الواحدة) فى الصورة وان كان كلاما مستقلا فى الحقيقة ❊ انما اختير آخره بالسكون لكونه محل التغيير ولمجاورته لما لزم منه ذلك التوالى لكن لامطلقا بل فى صورة اتصال التاء يسكن بالضرورة وفى اتصال النون اطرادا للتاء لانه يمكن الخلاص عن تلك التوالى باسكان النون دون آخر الكلمة مثل ضربن بفتح الباء وسكون النون نعم فيلتبس الجمع بالمفرد الغائب المؤكد بالنون الخفيفة على مذهب من جوز تأكيد الماضى اذا كان بمعنى الطلب على ماسيجئ فى آخر الكتاب لكنه لايضر لكونه غير مذهب الجمهور (وهو) اى ماكان كالكلمة الواحدة اى فى حكم الكلمة الواحدة وان كان كلا مستقلا فى الاصل (الفعل مع ضمير الفاعل) مثل ضربت وضربن وضربتن فان التاء والنون وان كانتا كلمتين مستقلتين فى الحقيقة لكنهما لما كانتا ضميرى الفاعل للفعل كانتا بمنزلة الجزء من الفعل لشدة الاتصال ❊ والامتزاج بالفعل لفظا ومعنى وحكما امالفظا فظاهر واما معنى فلانه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل لاحتياج الفعل فى الافادة اليه ولاحتياج هذه الضمائر فى وجودها الى الفعل لكونها ضمائر متصلة غير مستقلة بالتلفظ بدون ما اتصل به ❊ واما حكما فبدليل وقوعه بين الكلمة المعربة وبين ماقام الحركة الاعرابية من الحروف وهى النون فى مثل يفعلان ويفعلون وتفعلين فان الالف والواو والياء ايضا من الضمائر المتصلة وقد وقعن بين الاعراب اعنى النون والمعرب اعنى الفعل اى يفعل فلو لم يسكن آخره عند اتصال هذه الضمائر يلزم ذلك التوالى والفرار عنه عند لازم (فانه) اى التوالى المذكور (فيه) اى فيما هو كالكلمة الواحدة (لايجوز) لئلا يلزم الثقل المستهجن (بخلاف) التوالى فى مثل (ضربك) فان التوالى فيه غير مستهجن لعدم كونه كالكلمة الواحدة (فان الكاف) فيه وان كان ضميرا متصلا ايضا الا انه (ضمير المفعول) فلا يكون الفعل به كالكلمة الواحدة لكون المفعول فضلة فى الكلام لتمامه بدونه فلا يكون بمنزلة الجزء منه بخلاف الفاعل وكذا لم يلزم ذلك التوالى فى مثل ضربتا مع حركة التاء لكون حركتها فيه فى حكم السكون لانها كانت فى الاصل ساكنة فانها علامة التأنيث فى الفعل وهى ساكنة مثل ضربت فحركت لالف التثنية لئلا يجتمع ساكنان فحركتها عارضة والعارض كالمعدوم فتكون فى حكم السكون ولذا تسقط الالف فى مثل رمتا وغزتا فان اصلهما رميتا وغزوتا قلبت الياء فى الاول والواو فى الثانى الفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما ثم حذفت لسكونها وسكون الياء لكون حركتها عارضة بسبب الف التثنية فان قلت ان هذه الحركة اذا حصلت لاجل الالف

(لاقتضائها)

لاقتضائها فتحة ماقبلها ولئلا يلزم الاجتماع المذكور تكون حركتها اصلية لاعارضة لان هذه الالف ضمير الفاعل وماجاء من الفاعل سواء كانت حركة كما ههنا اوسكونا كسكون واوغزون فى حكم الاصلى عندهم لان المراد بالسكون الاصلى مالايجوز تحريكه وبالحركة الاصلية مالايجوز اسكانه فعلى هذا تكون حركة هذه التاء اصلية لعدم جواز اسكانها ههنا والايلزم اجتماع الساكنين وهو غير جائز ولو سلم ان حركتها عارضة وهى فى حكم المعدوم كما قلتم ليلزم اجتماع الساكنين من التاء والالف فلم يحذف احدهما والحاصل لو اعتبر حركة التاء يلزم عدم حذف الالف المنقلبة فلم حذفتم ولو اعتبر انها ساكنة يلزم اجتماع ثلاث سواكن من الالف المنقلبة والتاء والف التثنية فلا يكفى حذف المنقلبة فقط فى دفع الاجتماع لبقاء الساكنين بعد حذفها من التاء والف التثنية وهو غير جائز ايضا والعمل بمقتضاهما ممتنع وبأحدهما ترجيح بلا مرجح ❊ قلت ان فى حركة هذه التاء اعتبارين اعتبار عدمها حكما لسكونها فى اصل الوضع لكونها علامة التأنيث فى الفعل واعتبار وجودها لفظا لوجودها فى اللفظ فحذفت الالف المنقلبة بالنظر الى سكونها فى الاصل لعدم المحذور فى حذفها وابقيت الالف والتاء بالنظر الى الثانى اى وجودها لفظا لعدم جواز حذف احدهما لان الالف علامة الفاعل والتاء علامة التأنيث وكلاهما لاتحذفان ❊ هذا اجمال مافصله المصنف رحمه الله تعالى فى امعان الانظار (وهذا الفرار) عن التوالى المذكور على صورة الضرورة كائن (فى الثلاثى) مطلقا مثل نصرن الى نصرنا (وخماسى اوله) اى الخماسى الذى كان فى اوله (همزة وصل) وهو ثلاثة ابواب انفعال وافتعال وافعلال مثل انكسرن واجتمعن واحمررن الى انكسرنا واجتمعنا واحمررنا (واسكن آخره) اى بنى آخر الماضى على السكون بلا ضرورة (فيما عداهما) اى فيما عدا الثلاثى والخماسى الذى فى أوله همزة وصل من الابواب (ايضا) اى كما اسكن فى ذلك الثلاثى والخماسى وان لم يلزم ذلك التوالى (اطراد اللباب) اى اتباعا لما اسكن آخره بالضرورة ليكون تصريف الابواب على نسق واحد مثل دحرجن وتعلمن واستخرجن وتدحرجن الى آخر وجوه التسعة فان هذه المذكورات لاضرورة فى اسكان أواخرها ولو حركت على الاصل لصح لعدم التوالى المهروب عنه لتحلل السكون بين حركاتها على ماهو الظاهر لمن كان الماهر (والحرف الرابع) من الماضى اصليا كان اومزيدا (ساكن فى جميع) ماجاء من ابواب (السداسى) ملحقا كان مثل نون اقعنسس واسلنقى وهمزة اطمأن فان اصله اطمأنن بسكون الهمزة وفتحة النون اوغير ملحق مثل خاء استخرج وواو اعشوشب وسواء كان مزيد الثلاثى كما مر اومزيد الرباعى مثل نون احرنجم لانه لو لم يسكن ذلك فيه لزم التوالى المذكور المهروب عنه ضرورة حركة ماقبله ومابعده حين الاتصال بضمير الفاعل لئلا يلزم اجتماع الساكنين (وكذا) اى كالحرف الرابع فيه (الحرف الثالث) مطلقا ساكن (فى خماسى) سواء كان مزيد الثلاثى اوالرباعى وسواء كان ملحقا اوغير ملحق كان فى (اوله تاء زائدة) وهو ايضا ثلاثة ابواب غير ملحق اثنان مزيد الثلاثى وهما تفعل وتفاعل وواحد مزيد الرباعى مثل تفعلل وثمانية ابواب من ملحقاته كسين تكسر والف تصالح وان كانت فى ذاتها ساكنة وحاء تدحرج ولام تجلبب وانما اسكن هذا لما مر من التوالى (واما الحرف الثانى فساكن فى الكل) اى فى جميع الابواب (الافى) ابواب (الثلاثى) فان الحرف الثانى فيها عين الفعل للكلمة وهو امامفتوح اومضموم اومكسور ولا احتمال بالسكون كما مر فى بحثه (و) كذا الحرف الثانى متحرك فى (الخماسى المذكور) آنفا يعنى مافى أوله تاء زائدة مثل كاف تكسر وصاد تصالح ودال تدحرج اماعدم السكون فى الثلاثى فظاهر واما فى ذلك الخماسى فلعدم الاحتياج اليه لسلامته

عن التوالي بحذف سكون الثالث بين الحركات * ولما فرغ من بيان الاحوال الشاملة للمعلوم والمجهول من الماضي اراد الشروع في بيان مايختص بأحدهما فقال (وعلامة المعلوم) اى مايعلم به الماضي المسند الى الفاعل لان العلامة في اللغة مايعلم به الشئ كالمنارة للمسجد والعمامة للمتسنن * وفي العرف تطلق على مايوجد في الشئ وفي غيره ويمتنع انفكاكه وتكون شاملة لجميع افراد ماكانت علامة له كما ههنا الوجودها في جميع افراد الماضي وبهذا تفرق عن الخاصة وقد عرفت سابقا ان اتصاف الفعل بالمعلومية والمجهولية والافراد والغيبة والتكلم ونحوها مجاز بل المتصف بها في الحقيقة هو الفاعل (فتح ما) اى فتح حرف عدا الساكن) من الحروف المتحركة من جميع الابواب المذكورة (الا) مستثنى (اولما) اى اول الماضي الذي كان (فيه) اى في اول ذلك الماضي (همزة وصل) حال كون ذلك الماضي (من) ابواب (الخماسي والسداسي) فان اول ذلك الماضي غير مفتوح (فانه) اى المذكور من الهمزة (تكسر في الابتداء) اى تكسر تلك الهمزة في حال الابتداء كما تسقط في حال الدرج لكونها زائدة للتوصل بها الى الابتداء بالكلام والاصل في الزيادة السكون على مذهب الجمهور والساكن اذا حرك حرك بالكسر اذ حركة الساكن حركة البناء والاصل في البناء السكون واقرب الحركات الى السكون الكسرة لكونها ابعد الحركات الاعرابية لعدم وجودها في الافعال اصلا وفي بعض الاسماء التي كانت غير منصرفة وهذا (في) الماضي (المعلوم) دون المجهول فانها مضمومة فيه على ماسيجئ * واعلم ان الهمزة الواقعة في اول الكلمات قسمان قسم همزة وصل وهي التي تسقط في حال الدرج من اللفظ الا همزة بالله وتكسر في حال الابتداء الا في مثل الرجل وايمن وانصر لما سيجئ وهي توجد في جميع اقسام الكلمة من الاسم والفعل والحرف الا في المضارع مطلقا وفي الماضي الثلاثي اذا كانت اصلية مثل اخذ وامر والرباعي المزيد على الثلاثي مثل اكرم فان هذه المذكورات همزة قطع * واما التي في الاسماء ايضا فنوعان سماعي وقياسي * فالسماعي في احد عشر اسما وهو ابن وابنت وابنم واسم واست واثنان واثنتان وامرأ وامرأة وايم الله وايمن الله * والقياسي في كل مصدر بعد الف فعل ماضيه اربعة احرف فصاعدا مثل انكسار واستخراج واسماء الموصولات كالذي والتي واللوائي واما التي في الافعال فالهمزة التي في افعال تلك المصادر ماضيا كانقطع واجتمع واستخرج ونحوها اوامرا كانكسر واستخرج وهمزة الامر من الثلاثي كاعلم وانصر وكل همزة زيدت في اول الكلمة بعد الاعلال لئلا يلزم الابتداء بالسكون كما في ادثر واناقل واطيروا طهر وازين * واما الهمزة التي في الحروف فالهمزة الداخلة على لام التعريف على مذهب سيبويه كما في الرجل لكون الهمزة عنده زائدة وحرف التعريف اللام وحدها لانهم اختلفوا في آلة التعريف * فذكر المبرد في كتابه الشافي ان حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وانما ضم اللام اليها لئلا يلتبس الف التعريف بألف الاستفهام فتكون الهمزة عنده للقطع واما سقوطها في الدرج فللتخفيف لكثرة استعمالها * وقال سيبويه حرف التعريف اللام وحدها والهمزة زائدة للوصل او الفرق بين اللام الجارة والابتداء وبين لام التعريف فتكون عنده همزة وصل لكونها زائدة واما فتحها في الابتداء فللتخفيف ايضا * وقال الخليل ال بكمالها آلة التعريف ثنائي مثل هل فتكون عنده للقطع كما عند المبرد واما سقوطها في الدرج فللتخفيف ايضا على مابين في الرضي مع ادلتهم فمن اراد الوقوف على تفصيلها فعليه المراجعة اليه * وقسم همزة قطع وهي التي تثبت في حال الدرج وينقطع في التلفظ بها مابعدها عما قبلها مثل اخذ احد بقطع الخاء المعجمة عن اللام في الاول والحاء المهملة في الثاني عن الذال المعجمة وهي فيما عدا المذكورات من مواضع همزة الوصل (و) من احكام همزة

(الوصل)

الوصل انها (تسقط فى) حال (الوصل) فيماعدا همزة يا الله من التلفظ فقط لحصول المقصود بدونها وهو الابتداء بالنطق لان همزة الوصل انما جيئت لامتناع النطق بالسكون امافى حالة الوصل فباتصالها الى ماقبلها استغنى عنها لحصول الابتداء بماقبلها فحذفت من التلفظ لامن الخط لئلا يلزم الالتباس فى بعض المواضع كأمر الحاضر من الثلاثى من اضرب فانها لوحذفت عنه يلتبس بالماضى من الثلاثى فلا يعلم انه ماض ام امر الحاضر وكذا بين الامر من الثلاثى مثل اعلم ومن باب التفعيل مثل علم فى الخط ولم يحذف مماعده اطرادا للباب ❊ واماحذفها من الخط ايضا فى بسم الله لكثرة استعمالها فى اكثر الاحوال المشروعة ولذا لم تحذف من الخط فى اقرأ باسم ربك لقلة الاستعمال ❊ وقال فى التفسير الكبير نقلا عن الخليل انما دخلت الالف فى بسم الله لتعذر الابتداء بالسين بعد حذف حركته فلما دخلت الباء على الاسم نابت عن الالف فسقطت ولم تسقط فى اقرأ باسم ربك لعدم نيابة الباء عنه فيه لامكان حذف الباء مع صحة المعنى فانك اذا قلت اقرأ اسم ربك يصح المعنى بخلاف بسم الله لعدم صحة المعنى فظهر الفرق بينهما انتهى ❊ واعترض عليه بأن هذا الفرق غير حاسم لمادة الشبهة قطعا فانهم ذكروا انه اذا اضيف لفظ الاسم الى غير الجلالة لاتسقط الهمزة من الخط مطلقا مثل باسم الرحمن وباسم الخالق وباسم الجليل ونحوها سواء نابت الباء اولا فالجواب الحاسم لمادة الشبهة ماذكرته من كثرة الاستعمال فى اكثر الاوقات عند اكثر الاحوال المشروعة واكثر كتابتها فان كثرة الاستعمال تحتاج الى التخفيف لاستلزام الكثرة بالثقلة وهو انما يحصل بالحذف (و) قد علم مماسبق ان علامة الماضى المعلوم فتح ماعدا الساكن (الاعين) فعل (بعض) الماضى من (الثلاثى) المجرد وهو ماجاء من باب علم وحسب وحسن فان عين ماجاء من الاولين مكسور ومن الاخر مضموم (و) الحال (قدمر) بيان ذلك البعض فى بحث ابواب الثلاثى المجرد من ان عين الماضى لايكون الامتحركا امابالفتحة فهو باب نصر وضرب وفتح واما بالكسرة فهو باب علم وحسب واما بالضمة فهو باب حسن هذا علامة الماضى المعلوم (وعلامة) الماضى (المجهول) اى مايعلم به المجهول وهو فعل غير صيغته بعد حذف فاعله لغرض من الاغراض المقتضية لحذفه كالاحتراز عن العبث بناء على الظاهر اوعدم تعلق الغرض لذكره اوصونه عن اللسان لتعظيمه اوصون اللسان عنه لتحقيره وخساسته مثل شتم الامر بصيغة المجهول اذا شتمه الحقير الغير الكفؤ اياه ونحوها ممامقرر فى علم المعانى واقيم مفعوله مقامه ويسمى ايضا المبنى للمفعول لكن كثر استعمال المجهول بين اهل الصرف واستعمال المبنى للمفعول بين اهل النحو ❊ فان قيل المفعول ضد الفاعل فى المعنى فكيف يجوز قيامه مقامه ورفعه ارتفاعه ❊ اقول ان للفعل طرفين طرف الصدور وهو الفاعل وطرف الوقوع وهو المفعول فهما متناسبان من حيث ان كل واحد منهما طرف للفعل وبهذه المناسبة جاز وقوعه مقامه (ضم ما) اى ضم حرف (فتح) ذلك الحرف فى المعلوم وهو ماعدا همزة الوصل من الحرف المتحرك (وكسر) اى ضم الحرف الذى كسر (فى) الماضى (المعلوم) وهو همزة الوصل من الخماسى والسداسى مثل همزة انكسر واستخرج فكلمة فى متعلقة بفتح وكسر على طريق التنازع فظهر من هذا ان علامة المجهول ضم ما فتح وكسر فى المعلوم من الحرف المتحرك (الاماقبل الاخير) اى لايضم الحرف الذى وقع فيماقبل الاخير من الكلمة (فانه) اى فان ذلك الحرف (يكسر) فى المجهول امالفظا مثل ضرب واكرم وانفرج به واستخرج بكسر الراء فى الكل اوتقديرا مثل مد واستمد واجر به فان اصلهن مدد واستمدد واجرر به بكسر ماقبل الاخير فى الكل ثم حذفت تلك الكسرة وادغمت فى الثانى وهكذا فى كل مضاعف مدغم (فى جميع الابواب) اى بكسر الحرف الذى وقع فيماقبل

الاخير فى مجهول جميع الكلمات المستعملة من جميع الابواب مثل نصر واكرم وانكسر به واستخرج ودحرج وتدحرج واحرنجم بكسر ماقبل الاخير فى الكل مع ضم ماعداه من المتحرك ❁ والسبب فى اختيار هذه العلامة فى المجهول ان هذا الوزن ثقيل فاختير لقليل الاستعمال لكون استعمال المجهول بالنسبة الى المعلوم قليلا وماكان استعماله قليلا يكون خفيفا فيكون ثقل الوزن معادلا لخفة الاستعمال ❁ او انه لما اريد جعله مجهولا لزم تغيير الصيغة حتى يفرق المعلوم من المجهول والاصل هو المعلوم ووزنه فعل بفتح الفاء والعين واللام فلما اريد جعله مجهولا غيروه الى فعل بضم الفاء وكسر ماقبل الاخير اى العين دون سائر الاوزان لان من ضرورة معنى الفعل مايقوم به وهو الفاعل فلما حذف ذلك الفاعل خيف ان يلحق فى الوهلة الاولى الى قسم الاسماء فجعل على وزن غريب لم يوجد فى الاسماء الانادرا كما ان معنى المجهول وهو اسناد الفعل الى المفعول بعد حذف فاعله غريب لان المعقول المتعارف اسناده الى ماصدر عنه وهو الفاعل فاذا جعل فى هذا الوزن الغريب يكون صيغته كمعناه فى الغرابة فيحصل التناسب بين اللفظ والمعنى ❁ وقيل انما غير صيغة الفعل بعد حذف فاعله لئلا يلتبس المفعول المرفوع لقيامه مقام الفاعل بالفاعل يعنى للفرق بين الفاعل والمفعول ❁ فان قلت لو كسر الاول وضم الثانى يحصل هذا الفرق والغرض قلت نعم لكن يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة وهو ثقيل دون العكس اى ضم الاول وكسر الثانى لانه طلب الخفة بعد الثقلة وهو اهون هذا فى الثلاثى المجرد وحمل عليه غيره فى جعل الاول مضموما وماقبل الاخير مكسورا ❁ فان قلت لم لم يكتف بضم الاول فقط لحصوله المغايرة المطلوبة به ايضا للفرق بين المعلوم والمجهول قلت نعم لكنه يلتبس مجهول الماضى بمجهول المضارع المتكلم فى باب الافعال نحو اكرم بضم الاول فلا يعلم انه مجهول متكلم المضارع او مجهول الماضى الغائب لان الاول مضموم فيهما ولا اعتبار بحركة اللام فان قلت فلم لم يكتف بكسر ماقبل الاخير فقط قلت لئلا يلتبس بالمعلوم فيما عينه مكسور مثل علم هذا القدر يكفى للاستيناس فمن اراد سببا آخر فليراجع الى المفصلات ❁ ولما قال المصنف رحمه الله تعالى سابقا وآخره مبنى على الفتح عند التجرد عن الضمائر المذكورة ورد عليه ان سلقى وتسلقى واسلنقى وغيرها مواض مجردة عن تلك الضمائر مع انها ليست مبنية على الفتح بل مبنية على السكون لان آخر هذه الكلمات الف وهى لاتقبل الحركة اراد ان يجيب عنه فقال (واصل سلقى وتسلقى واسلنقى) بالالف فى التلفظ فى الكل (سلقى واسلنقى وتسلقى بفتح الياء) فى الكل ايضا ثم قلبت الياء فى التلفظ الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فتكون فى الاصل مبنية على الفتح يعنى ان البناء على الفتح امالفظى كما سبق فى الامثلة المسبوقة او تقديرى كما ههنا (وحكمها) اى حكم المذكورات من هذه الكلمات الثلاث فى الاعلال وعدمه (حكم الناقص) فسلقى وتسلقى واسلنقى كرمى وغزا وعصى بالاعلال فى الكل بقلب اللام الفا وسلقيت وتسلقيت واسلنقيت كرميت وغزوت وعصيت بلا اعلال ايضا (وسيجئ) ذلك الحكم فى باب الناقص وهو الباب السادس فى هذا الكتاب ان شاء الله تعالى ❁ وكذا لما قال المصنف رحمه الله تعالى فى بيان علامة المعلوم والمجهول ان علامة المعلوم فى الماضى فتح ماقبل الاخير الابعض ابواب الثلاثى وعلامة المجهول كسر ماقبل الاخير ورد عليه فعلى هذا يلزم فيهما ان يكون ماقبل الاخير متحركا مع ان ماقبل الاخير من احمر واحمار واطمأن واقشعر ونحوها ساكن فأراد ايضا ان يجيب عنه فقال (واصل احمر واحمار واقشعر واطمأن) بسكون ماقبل الاخير فى الكل لكونها مدغمة ومشددة (احمرر واحمارر واقشعرر واطمأنن) بفك الادغام على الاصل (بفتح ماقبل الاخير فى الكل) من المذكورات كما يظهر فى الماضى عند اتصال الضمير المرفوع مثل احمررت

واحاررت واقشعررت واطمانت (وسكون العين والهمزة) اى بسكون الحرف الرابع (فى الاخيرين) اى اقشعرر واطمأن ❀ وهذا ايضا جواب عن سؤال مقدر ثالث تقديره انك قلت ايضا والحرف الرابع من السداسى ساكن فى جميع الابواب مع ان اقشعر واطمأن سداسيان والحرف الرابع وهو العين فى الاول والهمزة فى الثانى ليس بساكن بل متحرك فأجاب عنه بقوله وسكون العين والهمزة فى الاخير يعنى ان العين فى اقشعر والهمزة فى اطمأن ساكنان فى الاصل لحركتهما عارضة منقولة عما بعدهما للادغام والاعتبار بالاصل دون العارض لانه فى حكم المعدوم (وحكم جميعها) من المذكورات فى الاعلال والادغام (حكم المضاعف) اى كحكم المضاعف من وجوب الادغام او جوازه او امتناعه (وسيجئ) تفصيل ذلك الحكم فى بابه وهو الباب الثالث ❀ ولما فرغ من تفصيل ما يدل على الحدث الواقع فى الزمان السابق من اقسام الفعل شرع فى تفصيل ما يدل على الحدث الواقع فى الزمان اللاحق منها ايضا فقال مصدرا بأما التفصيلية (واما المضارع فهو) فى اللغة اسم فاعل من المضارعة بمعنى المشابهة انما سمى به ذلك القسم من الفعل لكونه مشابها الاسم الفاعل لفظا ومعنى واستعمالا ❀ اما لفظا فلموازنتهما فى الحركات والسكنات وعدد الحروف مثل ضارب و يضرب و مدحرج و يدحرج وهذه المشابهة توجد بينه و بين الماضى ايضا مثل ضارب ماضيا وضارب وانكسر ومنكسر واستخرج ومستخرج ولهذا بنى على الحركة مع اصالة السكون فى البناء ❀ واما معنى فلتبادر الفهم عند تجردهما عما يدل على الحال او الاستقبال الى الحال مثل زيد مصل او يصلى فان المفهوم منهما انه يصلى فى الحال ❀ واما استعمالا فلوقوع كل منهما صفة للنكرة مثل جاءنى رجل كاتب او يكتب ولدخول لام الابتداء عليهما مثل ان زيدا لكاتب او ليكتب ويمكن ان يناقش بأن اللام كما يدخل عليهما كذلك يدخل على الماضى كقوله تعالى ، ولو انهم قالوا سمعنا واطعنا واسمع وانظرنا لكان خيرا لهم ❀ وقوله تعالى ❀ ولو انهم فعلوا ما يوعظون به لكان خيرا لهم واشد تثبيتا واذا لآتيناهم من لدنا اجرا عظيما ولهديناهم صراطا مستقيما ❀ والجواب بعدم كون اللام للابتداء بل جواب لو نعم ان الوقوع صفة للنكرة مشترك ايضا بينه وبينهما نحو جاء رجل ضرب ويضرب او ضارب او لمشابهته لمطلق الاسم من حيث افادتهما العموم والخصوص فان هذا الفعل يشمل الحال والاستقبال عند التجرد عن القرائن الحالية والاستقبالية كما ان الاسم مثلا رجل يشمل لزيد وعمرو وبكر وغيرهم ويختص بأحد الزمانين مع القرينة مثل سيضرب وما يضرب كما ان الاسم مثلا الرجل يختص بواحد من افراد الرجل عند دخول لام التعريف عليه ومن جهة الاشتراك فكما ان لفظ العين مثلا مشترك بين الباصرة والجارية وغيرهما كذلك المضارع مشترك بين الحال والاستقبال على الاصح كما هو المختار عند المصنف رحمه الله تعالى ههنا ❀ ويسمى هذا الفعل ايضا مستقبلا بفتح الباء على المشهور والقياس كسرها لانه عبارة عن الزمان الآتى لان الاستقبال فى اللغة ضد الاستدبار وهو التوجه فالمستقبل فى اللغة ما يتوجه اليه فالقبلة فى قولنا زيد يستقبل القبلة هو المستقبل بالفتح لانه يتوجه اليه والمستقبل من الزمان هو الآتى منه لانه متوجه الى جانب الحال والماضى ايضا و يتوقع مجيئه فيليق ان يعبر عنه بصيغة الفاعل كالماضى وفى الاصطلاح انه (ما) اى فعل لكونه قسما من مطلق الفعل فهو ايضا فعل فعلى هذا يشمل جميع اقسام الفعل فلا يرد الاعتراض بمثل يزيد ويشكر ويعوق ويغوث على التعريف لكون هذه المذكورات اسماء لانها اعلام فخارجة عن المعرف (زيد فى اوله) اى فى محل قريب من اوله أو اول ماضيه اذا كان كلمة ما عبارة عن المضارع فلا يرد ايضا ان التعريف لا يصدق على شئ من صيغ المضارع لان الزوائد فى اول الماضى و بهذه الزوائد يكون مضارعا لا فى اول

المضارع واما اذا كان عبارة عن الماضي فلا حاجة الى تقدير شيء في تصحيح ارجاع الضمير الى ما ولا يرد
السؤال ايضا بما سبق من الامثلة لكونها غير مزيدة حين كونها اعلاما فخرج من التعريف ايضا (حرف
من حروف) بجمعها لفظ (أتين) او أنيت او نأتي يعني الهمزة والتاء والياء والنون مثل انصر وتنصر
وينصر وننصر فخرج ايضا مثل أخذ وترك ويسر ونصر لعدم كون الهمزة والتاء والياء والنون فيهن زائدة
فان قلت لم زيدت هذه الحروف في المضارع قلت للفرق بين ما يدل على الحال والاستقبال وهو المضارع وبين
ما يدل على الزمان الماضي وهو الماضي * فان قلت لم جعل هذا الفرق بالزيادة دون النقصان قلت هذا لا يصح
لانه على تقدير النقصان يصير اقل من القدر الصالح لابنية الفعل في الثلاثي لان المقدار الصالح لها كونها على
ثلاثة احرف كما سبق منا وجهه مفصلا في بيان الثلاثي وحمل عليه غيره من المزيدات ولم يعكس الامر اي
لم يحمل الثلاثي على المزيدات في الفرق المذكور لكون الثلاثي اصلا * فان قلت لم اختص المضارع بالزيادة
دون الماضي قلت لان الماضي اول فعل وضعه الواضع فلما ارادوا ان يضعوا فعلا آخر للدلالة على الحدث الواقع
في الزمان الاخر وضعوا صيغة المضارع وغيرها بالزيادة او لانه مؤخر بالزمان عن الماضي والمزيد عليه
سابق على المزيد فاعطى السابق اي المزيد عليه يعني مجرده للسابق وهو الماضي واللاحق اي المزيد للاحق
اي المضارع * فان قلت لم زيد في الاول دون الاخر مع ان محل التغيير بالزيادة والنقصان في الكلمة هو الاخر
قلت لئلا يلزم الالتباس بالصيغة الاخرى فانه بزيادة الالف في الاخر يلتبس بتثنية الماضي مثل نصرا
وبزيادة النون بجمع المؤنث مثل نصرن وبزيادة التاء بالمتكلم والمخاطب او المؤنثة الغائبة مثل نصرت
ولم يزد الياء وان لم يلزم ذلك الالتباس فيه اطرادا للباب وحملا للقليل على الكثير * فان قلت لم لم يزد بين الفاء
والعين او بين العين واللام قلت لئلا يلزم الالتباس ايضا لانه بزيادة الالف بين الفاء والعين يلتبس بفاعل وبزيادة
الياء بفيعل وبين العين واللام بفعال وفعيل وفي النون بفعنل والتاء وان لم يلزم ذلك الالتباس ايضا الا انها
لم تزد تبعا لاخويهما هذا وامثال هذه المذكورات من الاسئلة والاجوبة عبارة عن المناسبات العقلية
فالكل تعليلات بعد الوقوع والحاكم هو الواضع لا غيره وانما سودت بها الاوراق ههنا للاستيناس
وتشحيذ الاذهان راجيا بالذكر بالخير والا انما زيد هذه الحروف (للدلالة) اي لدلالة المزيد وهو المضارع
بهيئته الكلية الحاصلة بالاصول من حيث هي مدخول حروف اتين وهي وزن افعل وتفعل ويفعل ونفعل
وضعا (على) الحدث الواقع في الزمان (الحال والاستقبال) وعلى نسبة ذلك الحدث المدلول عليه
بمادته مع اعتبار الهيئة شطرا او شرطا كما سبق منا في بيان الوضع والاشتقاق في ذلك الزمان الى الفاعل
معينا او غير معين فلا يرد النقض بأسماء الافعال كأف بضم الهمزة بمعنى اتضجر وكذا لفظ المستقبل وغدو بعد
غدو الآن فان هذه المذكورات انما تدل على الزمان الحال والاستقبال بحسب المادة والاستعمال لا بحسب
وضع الهيئة مع ان المعتبر هذا * ولا يرد ايضا بمثل اكرم وتكسر وتباعد لان الهمزة في اكرم والتاء في تكسر
وتباعد لم تزادا للدلالة على الحال والاستقبال بل لمعنى آخر كالتعدية والمطاوعة ونحوهما * والغرض ههنا
من الزيادة الدلالة على الحال والاستقبال اما مشتركا بينهما بالوضع وهو المختار عند المصنف رحمه الله تعالى
على ما فهم من العبارة ههنا وكذا عند اكثر المحققين كابن الحاجب والزمخشري والتفتازاني والشريف
الجرجاني وغيرهم من الثقات فيجوز استعماله في الحال فقط اذا كان معه قرينة حالية كاللام نحو ان زيدا
ليضرب او الظرفية نحو فيه الآن يضرب وفي الاستقبال ايضا عند قرينة الاستقبالية من السين وسوف
ولن ولا والظرفية مثل سيضرب وسوف يضرب ولن يضرب ولا يضرب وغدا يضرب واما عند

عدم القرينة المخصصة لاحدهما فلا يجوز للسامع حمله على احد الزمانين قطعا لاحتمال غيره او حقيقة في الحال و مجاز في الاستقبال على ماهو الراجح عند الرضي لوجهين ❊ احدهما انه اذا خلى من القرائن لا يحتمل الا على الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا لقرينة داعية وهذا شان الحقيقة والمجاز ❊ وثانيهما ان المناسب ان يكون للحال صيغة خاصة كالماضي والمستقبل ❊ او حقيقة في الاستقبال ومجاز في الحال بعنى عكس ما عند الرضي لخفأ الحال حتى اختلف العقلاء في وجودها فقال الحكماء ان الحال ليست بزمان موجود بل هي فصل مشترك بين الزمانين لانها لو كانت زمانا لكان التنصيف مثلا مثلثا ورد هذا بأن المراد من الحال ههنا غير ما اختلف الحكماء في كونه زمانا لان ما اختلفوا فيه ماهو على جنى الآن من الزمان سواء كان الان ايضا زمانا او حدا مشتركا بين الزمانين ومن ثمه تقول ان يصلي في قولك زيد يصلي حال مع ان بعض صلاته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الآنات الكثيرة واقعة في الحال فاحفظ هذا المقام على هذا البيان وكن من الشاكرين ❊ ولما كانت المخالفة بين صيغتي الماضي والمضارع واجبة وكانت ايضا نسبة الفعل الى الفاعل معتبرة في مدلوله لزم تصريفه بمقتضى حال الفاعل من التكلم والخطاب والغيبة والتذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع كما سبق فقسموا تلك الحروف على تلك الصيغة المتصرفة على مقتضى حال الفاعل على ما يقتضيه المناسبة بينهما فأراد المصنف رحمه الله تعالى بيانه فقال (الهمزة) الكائنة من حروف اتين عينت (للمتكلم وحده) لمناسبة كون الهمزة من مبدأ المخارج والمتكلم ايضا مبدأ الكلام لان من ابتدأ بتكلم الكلمة هو المتكلم فيوجد بين الهمزة والمتكلم مناسبة من حيث تعلق البداية بهما او للموافقة بينه وبين همزة انا المضمر تحته ليناسب ظاهره بضميره في الابتداء بالهمزة او لان المتكلم يحمل الكلام فالهمزة تناسب بحاله (و) كذا عينت (النون) من اتين (له) اى للمتكلم (مع غيره) لانه لما كان بين المتكلمين في الماضي فرق ارادوا ان يفرقوا بينهما ايضا في المضارع فزادوا النون لكونها علامة له ايضا في الماضي مثل نصرنا وللموافقة بين ظاهر اللفظ وضميره لان تحته ضمير مستتر وهو نحن بالنون في الابتداء ❊ وقيل في المراح لما عين الياء والتاء والهمزة لما يناسبها لم يبق شئ من حروف العلة والنون قريب من حروف العلة في خروجها من هواء الخيشوم وهي اقصى الانف وهواء الخيشوم الصوت الذي يخرج منه ويسمى غنة (و) كذا عينت (التاء للخطاب) سواء كان مذكرا او مؤنثا وسواء كان مفردا او تثنية او جمعا لكونها مبدلة عن الواو التي من منتهى المخارج لانها من خارج الشفة والمخاطب ايضا الذي ينتهي اليه الكلام فيكون بينهما مناسبة في الانتهاء (و) ايضا عينت تلك التاء (للغائبة المفردة ولمثناها) تبعا للخطاب لاستوائهما في الماضي في مجرد كون الزيادة تاء مثل نصرت بفتح التاء مخاطب وبالسكون غائبة وانما لم تسكن التاء في المضارع لضرورة الابتداء ولذا قيل هي ليست مبدلة عن الواو كتاء المخاطب بل هي تاء التأنيث الساكنة وقدمت في المضارع لئلا يلتبس بالماضي ولما قدمت لهذا حركت لئلا يلزم الابتداء بالساكن وفتحت اطرادا للامثلة ولخفتها ولم يجعل جمع الغائبة بالتاء لعدم الالتباس بينه وبين جمع المذكر لحصول الفرق بينهما بالواو في احدهما والنون في الاخر واختير النون في الجمع المؤنث لدلالتها على الجمع والتأنيث معا فلو جعل جمع الغائبة بالتاء ايضا يلزم اجتماع علامتي التأنيث (و) كذا عينت (الياء للغائب المذكر مفردا او مثنى او مجموعا) لكون الياء من وسط الفم والغائب ايضا في وسط الكلام الجاري بين المتكلم والمخاطب فيكون بينهما مناسبة في الوسط (و) كذا عينت تلك الياء ايضا (لجمع المؤنث الغائبة) لما مر آنفا لعدم الالتباس بينه وبين مذكره ولئلا يجتمع علامتان للتأنيث ❊ قيل واعترض عليه بأنه يستعمل في الله تعالى وهو ليس بغائب ولا مذكر ولا مؤنث تعالى الله عن هذه الاوصاف علوا كبيرا فالاولى ان يقال والياء لما عدا ذلك ❊ واجيب بأن المراد

بماد كر هو اللفظ مثلا اذا قيل الله يحكم بكذا فالله لفظ مذكر لعدم علامة التأنيث فيه وغائب لكونه اسم الظاهر اى ليس بمتكلم ولا مخاطب وهو المراد بالوصف بالمذكر والمؤنث والغائب ❊ ومما ينبغى ان يعلم ههنا ان هذه الحروف اعنى حروف أتين انما تزاد على الماضى وبها يصير مضارعا كما شرنا اليه فى التعريف وليس المشتق من الماضى هو صيغة المفرد المذكر الغائب فقط وباقى الصيغ مشتقة منها بل المفردات باسرها مأخوذة من الماضى ابتداء بزيادة هذه الحروف ثم التثانى والجموع مأخوذتان من مفرداتهما ولا يبعد ان يكون التاء التى فى الغائبة المفردة مبدلة من ياء الغيبة كما فى ثنتان فان اصله ثنيان بالياء فى العدد على ما بين فى شروح الامثلة وغيرها (ويصرف) اى يغير ذلك المضارع عن حاله كما سبق فى الماضى (على أحد عشر وجها) وان كان مقتضى القياس العقلى مطلقا كونه على ثمانية عشر وجها للمامر ومقتضى القياس على الماضى ثلاثة عشر وجها الا انه سقط سبعة اوجه من القياس الاول او الوجهان من القياس الثانى (باشتراك) صيغة (مفرد الغائبة والمخاطب) فى اللفظ مثل هى تضرب وانت تضرب لاستوائهما فى الماضى فى نفس التاء مثل هى ضربت وانت ضربت لا فى حركتها وسكونها الا انها ساكنة فى الماضى ومتحركة فى المضارع لئلا يلزم الابتداء بالساكن لوقوعها ههنا فى اول الكلمة بخلافها فى الماضى لوقوعها فيه بالاخر والساكن فى الآخر جائز لعدم التعذر كما سبق آنفا (واشتراك) صيغة (تثنية الغائبة والمخاطب والمخاطبة) فى اللفظ ايضا مثل الامرأتان تضربان فى تثنية الغائبة وانتما اى رجلان او امرأتان تضربان ايضا على صيغة واحدة فى اللفظ اكتفاء لقلة استعمالها فلم يبال بالالتباس فيما قل استعماله او لاستعمالها بالقرينة المعينة حالية اومقالية كما ههنا وهى سبق المرجع فبقى ثلاثة للغائب مثل يضرب يضربان يضربون وواحدة للغائبة جمعا مثل يضربن وخمسة للمخاطب والمخاطبة مع الاشتراك فى المفردة الغائبة والتثنية مثل تضرب غائبة ومخاطبا وتضربان ايضا ومخاطبة وتضربون جمع مذكر للمخاطب وتضربين مفردة مخاطبة وتضربن جمع مخاطبة ووجهان للمتكلم وحده اومعه غيره مثل اضرب ونضرب فيكون المجموع احد عشر وجها مثل ينصر ينصران ينصرون ينصرن تنصر تنصران تنصرون تنصرن انصر ننصر هذا ❊ ومما ينبغى ان يعلم ههنا ان الياء فى مثل ينصر ينصران ينصرون علامة الغيبة والتذكير معا وفى ينصرن للغيبة فقط والنون فيه ضمير الفاعل مع الدلالة على التأنيث والجمع وكذا التاء فى مثل تنصر غائبة وتنصران غائبتين علامة للتأنيث مع الدلالة على الغيبة واما فى تنصر وتنصران تنصرون مخاطبا فعلامة الخطاب فقط وفى تنصرين وتنصران وتنصرن علامة للخطاب مع التأنيث والياء فى تنصرين والنون فى تنصرن ضمير الفاعل فقط ❊ وايضا ان التاء التى فى الخطاب مبدلة عن الواو لئلا يجتمع الواوات فيما جاء من المثال الولوى حين العطف مثل توءنس ووجل فان وجل من المثال الواوى فاذا زيدت واو الخطاب تكون ووجل ثم ادخل واو العطف يجتمع ثلاث واوات مثل ووجل كما فى المثال الذى اوردته وهو مستكره لاشتباهه بنباحة الكلب فوجب تبديلها بحرف آخر لدفع ذلك الاستكراه فابدلت بالتاء لكثرة تبديلها بها فى استعمالهم مثل تراث وتجاه وتقات فان اصل هذه الكلمات وراث ووجاه ووقات وحمل عليه غيره مما جاء من سائر الاقسام السبعة اطرادا للباب وان لم يلزم تلك الكراهة فيه فان قلت قد اجتمعت ثلاث الواوات فى قوله تعالى آووا ونصروا قلت ان ذلك الاستكراه فى صورة الاجتماع اذا كان فى كلمة واحدة لا فى الكلمتين فلا يرد الاشكال بمثل ذلك ولو سلم ان هذا الاجتماع لم يتحقق فى تلك الآية لانقطاع واو العطف عما قبلها بألف الجمع ولكون الثانية ساكنة يندفع الثقل بالادغام فى الوصل (ويسكن الفاء) اى فاء الفعل فى مثل يفعل وما يوازنه (فى الثلاثى فرارا) اى هربا (عن توالى

اربع حركات فى الكلمة الواحدة) مثل نون ينصرفانه مستهجن كما سبق فى بحث الماضى (وانما عين الفاء) اى فاء الفعل من الكلمة دون سائر الحرف (للتسكين) اى لان تجعل ساكنة (لقربه) اى لقرب الفاء (من حروف المضارعة التى لزم منها) اى من تلك الحروف المضارعة (توالى أربع حركات) فما كان ماهو اقرب اليها اولى من غيرها كلزوم الدية والقسامة لاقرب القريتين اللتين وجد القتيل بينهما كما فى الماضى ايضا مثل ضربت وضربن عند اتصال الضمير الا اذا عرض عليه مايوجب تحريكه كالنقل مثل يعد ويمر بحركة الميم فيهما مع انهما فاء الفعل واقرب الى حرف المضارعة فافهم (ولم يمكن اسكانها) اى اسكان حرف المضارعة التى لزم ذلك التوالى بسببها (لامتناع الابتداء بالساكن) على ماهو المشهور كما مر مرارا (وان كان فى اول الماضى همزة زائدة) لا أصلية لانها لو كانت اصلية لم تسقط مثل أخذ وأمر وأكل ويأخذ ويأمر ويأكل (تسقط) تلك الهمزة سواء كانت همزة وصل كاستخرج وانكسر او همزة قطع مثل اكرم اى تسقط الكل من اللفظ والخط (فى المضارع) مثل يستخرج وينكسر ويكرم * اما حذف همزة الوصل فللاستغناء عنها لحصول الابتداء بحرف المضارعة فان أصل استخرج مثلا خرج فزيدت السين والتاء فى اوله لنقله الى باب آخر لكن لما زيدت الحرف الاول ساكنا تعذر الابتداء فاجتلبت همزة للابتداء فصار استخرج ولما اريد اخذ الاستقبال زيدت حرف المضارعة على أصل الماضى وهو ماعدا الهمزة لعدم الاحتياج اليها بعد زيادة حرف المضارعة لحصول الابتداء بها لكونها متحركة فيكون مضارعه يستخرج بلا همزة وهكذا كل ما فى اوله همزة زائدة مثل انكسر ينكسر واجتمع يجتمع * واما تسمية السداسى لمثل استخرج والخماسى لمثل اجتمع وانكسر فللنظر الى ثبوت الهمزة فى الظاهر والا فالهمزة ليست جزأ من الفعل فى الحقيقة على مانقل فى شروح المراح هذا واما حذف همزة القطع فلئلا يجتمع الهمزتان فى اول المتكلم وحده لانه مستكره واما فى غير المتكلم فللاطراد عليه على ماسيجئ تفصيله فى بحث الامر (و) الحرف (الساكن) الواقع (فى الماضى) وهو الحرف الاخير عند اتصال الضمير ونونه فى الثلاثى مطلقا وفى الخماسى الذى فى اوله همزة وصل ضرورة وفى غيرهما اطرادا للباب والحرف الرابع فى جميع السداسى مطلقا والحرف الثالث فى الخماسى الذى فى اوله تاء زائدة والحرف الثانى فيما عدا الثلاثى والخماسى الذى اوله تاء زائدة كما سبق قريبا مفصلة مع اسبابها (باق على حالها) الاولى من السكون (فى مضارعه) اى فى مضارع ذلك الماضى مثل سين استخرج وخائه فانهما ساكنان فى الماضى والمضارع نحو استخرج يستخرج بسكونهما فيهما وقس عليه انكسر ينكسر واكرم يكرم * ولما فرغ من بيان الاحوال العارضة له بسبب التصريف شرع فى بيان الاحوال العارضة من جهة الفاعل فقال (وعلامة المعلوم) اى مايعلم به اسناد الفعل المضارع الى الفاعل المعلوم اثنان الاول (فتح حرف المضارعة) اى كونه مفتوحا فيه سواء كان فى الغائب او المخاطب او المتكلم مذكرا كان او مؤنثا مفردا او مثنى او مجموعا * انما اختير الفتحة لخفتها مع كثرة استعمال المعلوم او للموافقة بينه وبين الماضى او لانه لو لم يفتح فلا يخلوا ما ان يكسر او يضم او يسكن والكل ممنوع اما منع الكسر فلئلا يلتبس بلغة يعلم وتعلم واعلم ونعلم بكسر حرف المضارعة لانها ردية وكذا الضم فلئلا يلتبس بالمجهول اذا كان من باب علم وفتح ولم يعكس الامر لكثرة استعمال المعلوم بالنسبة اليه فلم يعط له ماهو اثقل الحركات اعنى الضمة واما السكون فلئلا يلزم الابتداء بالسكون فلزم ان يفتح بالضرورة فى جميع الابواب (الا فى) مضارع باب (الرباعى أى رباعى كان) ذلك الرباعى يعنى سواء كان مجردا او مزيدا واذا كان مزيدا سواء كان ملحقا او غير ملحق (فانها) اى فان حرف المضارعة (تضم فيه) اى فى جميع الرباعى مثل يدحرج ويكرم ويحوقل بضم حرف المضارعة

فى الكل فانها لو لم تضم فلا تخلو ايضا اما ان تفتح او تكسر او تسكن والكل لا يجوز ❁ اما عدم جواز الفتح فلئلا يلتبس مضارع افعل بمضارع الثلاثى من باب ضرب وحسب كيضرب ويحسب ولو فتح فى الرباعى ايضا لا يعرف انهما مضارع اضرب واحسب من الافعال او مضارع ضرب وحسب من الثلاثى وحمل على باب الافعال غيره من الرباعى اطراد اللباب ❁ واما عدم جواز الكسر فلئلا يلزم الثقل لان ثقلة الكسرة على الياء اثقل من ثقل الضم عليها بشهادة الذوق او لما مر من الالتباس بلغة ردية اولان الرباعى فرع الثلاثى وكذا الضم فرع الفتح فاعطى الفرع للفرع او لقلة استعمال الرباعى ❁ واما الفتح فى الخماسى والسداسى مع انهما ايضا فرعى الثلاثى واستعمالهما كاستعمال الرباعى فى القلة فلكثرة حروفهما ولو ضم فيهما ايضا يؤدى الى جمع الثقلين ودفع هذا الثقل لا يحصل الا بالفتح واما الضم فى يهريق فلكونه من الرباعى لا من الخماسى فان اصله يريق فالهاء زائدة على خلاف القياس ❁ واما عدم جواز السكون فظاهر فبان ان لا مساغ الا بالضم (و) الثانى من العلامتين لمعلوم المضارع (كسر ماقبل الآخر) فى المضارع من جميع الابواب (الا فيما) اى فى مضارع كان فى (اول ماضيه تاء زائدة) وهو أحد عشر بابا تفعل وتفاعل وتفعلل وثمانية ملحقات تدحرج (فتفتح) ماقبل الاخر فى ذلك المضارع (و) كذا لا تكسر ماقبل الاخر فى مضارع (بعض الثلاثى) بل تفتح فى باب علم وفتح وتضم فى باب نصر وحسن مثل يعلم ويفتح بفتح ماقبل الاخر فيهما وينصر ويحسن بضم ماقبل الاخر ايضا فيهما ❁ وانما يكسر ماقبل الاخر فى مضارع الثلاثى من باب ضرب وحسب فقط فظهر ان هذا القسم من العلامتين لمعلوم المضارع لا يشمل على جميع الابواب ايضا (وقدمر) اى والحال قد سبق بيان مافى اول ماضيه تاء زائدة وبعض الثلاثى من الابواب المستثنيات فى بحث الابواب الاحد والاربعين لمن اراد فليراجع اليه (وفتح ماعداهما) اى فتح ماعدا حرف المضارعة من الرباعى مطلقا وماقبل الاخر حال كون ذلك المستثنى بما عداهما من حروف الكلمة (غير الساكن) فان الحرف الساكن لا تفتح بل هو باق على السكون سواء كان معلوما او مجهولا (و) غير (اللام) اى لا تفتح لام الفعل من المضارع ايضا لانه مبنى على اقتضاء الدواعى سواء كان معلوما او مجهولا على ماسيجئ فى ختام هذا البحث بعد اسطر ❁ ولما فرغ من بيان مايعلم به معلوم المضارع شرع فى بيان مايعلم به المجهول فقال (وعلامة) المضارع (المجهول) اى مايعلم به المضارع الذى حذف فاعله واقيم مفعوله مقامه مع تغيير الصيغة (ضم حرف المضارعة) اى كونها مضمومة (وفتح ماعداه) اى فتح ماعدا حرف المضارعة فانه مضموم فى الكل (غير الساكن) اى الضم والفتح فى غير الحرف الذى هو ساكن فى المعلوم فانه لا فرق بين المعلوم والمجهول فى حال السكون فما هو ساكن فى المعلوم فهو ايضا ساكن فى المجهول فى جميع الابواب نحو يضرب بضم الياء وسكون الضاد الذى هو ساكن ايضا فى المعلوم وفتح الراء وهكذا غيره مما جاء من الثلاثى المجرد وغيره نحو يدحرج بضم الياء وفتح الدال وسكون الحاء الذى هو ايضا ساكن فى المعلوم وفتح الراء كالدال فانهما ماعدا حرف المضارعة والساكن من الرباعى المجرد وقس عليهما غيرهما من الخماسى والسداسى مطلقا ❁ فان قلت فعلى هذا يلتبس مجهول مضارع الثلاثى من اى باب كان بمجهول مضارع الرباعى من باب الافعال نحو يضرب بضم الياء وسكون الضاد وفتح ماعداهما غير اللام وهو الراء سواء كان من الاضراب او الضرب قلت يفرق بينهما بالفرق التقديرى لان الهمزة مقدرة فى مضارع الافعال بخلاف الثلاثى (و) هذه العلامة انما تعتبر فى غير (اللام) اى فى غير لام الفعل (واما اللام) اى لام فعل المضارع سواء كان معلوما او مجهولا (فتفتح عند اتصال الف الضمير) اى عند اتصال الف التثنية نحو ينصران ويكرمان وينكسران ويستخرجان

(ويدحرجان)

[ا]حان بفتح ماقبل الالف فى الكل لاقتضاء الالف فتحة ماقبلها للمجانسة لكونها متولدة منها (وتضم) [الم]ضارع (عند) اتصال (الواو) اى واو الضمير وهى واو الجمع المذكر لاقتضائها ضمة ماقبلها للمجانسة كما فى الماضى مثل ينصرون ويكرمون وينكرون بضم الراء فى الكل (وتكسر) تلك [اللا]م (عند) اتصال (الياء) الضمير عند جمهور اهل العربية وقال فى المراح وياء تضربين علامة الخطاب فقط [و]فاعله مستتر تحته استتارا لازما عند الاخفش وعند العامة ضمير بارز للفعل كواو يضربون وعين الياء عند [الع]امة الفاعل لمجيئه فى هذى امة الله للتأنيث اى علامة له فقط فلما احتيج الى ابراز ضميرى المؤنث ناسب ابراز [ما] كان علامة للتأنيث فى الاصل * واعترض عليه شارح الفلاح بأن مانقله المصنف عن الاخفش غير مطابق [ل]مذهبه اذ الياء فى تضربين عنده علامة التأنيث لا علامة الخطاب اذ علامة الخطاب التاء واستشهد بأن الرضى قال قال الاخفش ان الياء فى تضربين ليس بضمير بل حرف تأنيث كما فى قيل فى هذى امة الله فعلى هذا ظهر ان الياء ضمير فاعل المفرد المؤنث عند جمهور اهل العربية والتاء علامة الخطاب فقط * واما عند الاخفش فالياء علامة التأنيث فقط والتاء علامة الخطاب فقط ايضا وفاعله مستتر تحته وذلك الياء سواء كان علامة الفاعل كما هو عند الجمهور او علامة التأنيث كما عند الاخفش اذا اتصل بالمضارع تكسر ماقبله وعند اتصال الواو تضم وعند اتصال الالف تفتح (للمجانسة) اى لمجانسة كل من الالف والواو والياء بحركة ماقبلها اما اقتضاء الواو ضم ماقبلها والالف فتح ماقبلها للمجانسة فظاهر مما تقدم واما اقتضاء الياء كسرة ماقبلها للتجانس فلكونها متولدة من الكسرة كما ان الواو متولدة من الضمة والالف من الفتحة كما سبق مثل تضربين وتضربن وتستنصرين بكسر الراء التى قبل الياء فى الكل لاقتضاء الياء كسرتهن للمجانسة فظهر من هذا التقرير ان قوله للمجانسة علة لكل واحد من الثلاثة من الضم والفتح والكسر (وتسكن) تلك اللام (عند) اتصال (نون جمع المؤنث) غائبة ومخاطبة مثل ينصرن وتنصرن بسكون الراء فيهما (حملا) للمضارع (على الماضى) فى اسكان ماقبل نون جمع المؤنث لمشابهتها بنون نصرن فى كون كل منهما علامة جمع المؤنث ومتحدين فى جوهرهما وان لم يتحقق ههنا علة الاسكان وهى توالى اربع حركات والحق النون فى آخر المضارع اذا كان تثنية غائبا كان او مخاطبا مذكرا كان او مؤنثا مثل ينصران تنصران وجمعا ايضا مثل ينصرون وتنصرون ينصرن وتنصرن وواحدة مخاطبة مثل تنصرين علامة للرفع فيما عدا الجمع المؤنث لكون المضارع معربا بالوجود المقتضى للاعراب فيه وهو المشابهة التامة على ماسبق * ومرفوعا بعامل معنوى عند الجمهور اذا تجرد عن النواصب والجوازم اعنى وجب اعراب المضارع بالرفع عند التجرد عن النواصب والجوازم لوجود مقتضى الاعراب فيه والاصل فى الاعراب ان يكون بالحركات ولم يمكن ذلك الاعراب فى آخر التثنية والجمع وواحدة المخاطبة حقيقة بسبب اتصال الضمائر لها فانه كان آخر الفعل حينئذ بمنزلة وسط الكلمة وهو لا يكون محلا للاعراب لان محله آخر الكلمة ولان الضمائر اوجبت كون ماقبلها وهو آخر الكلمة على وجه واحد فماقبل الالف مفتوح ابدا اى سواء كان حالة الرفع او النصب او الجزم وماقبل الواو مضموم ابدا ايضا وماقبل الياء مكسور ايضا ولم يمكن ايضا ان يجعل هذه الضمائر حروف الاعراب لعدم كونها فى الحقيقة من نفس الكلمة ولو سلم يلزم حينئذ سقوطها فى حالة الجزم وتبديلها فى حالة النصب وكلاهما غير جائزين لكونها علامات الفاعل ولم يمكن ايضا اجراء حركة الاعرابية على هذه الضمائر لكونها اسماء فلا تعرب باعراب الفعل ولو سلم ايضا لا يجوز جعل كلمة موضعا لاعراب كلمة اخرى مع انها مبنية فلا تكون متعقب الاعراب ولان فيها مالا يقبل الحركة اصلا وهو الالف وفيها مايستثقل الحركة

عليه وهو الواو والياء فلزم العدول عن هذا الاصل وهو كون الاعراب بالحركة بأن يجعل اعر
هذه الكلمات بالحرف يقوم مقام الحركات في المفردات الخمس فوجدوا اولى الحروف بذلك
حروف المد واللين لكثرة دورها في الاستعمال لعدم خلو الكلمة عنها اوعن ابعاضها وهي الحركا
ولم يمكن زيادتها ههنا ايضا للزوم اجتماع الالفين او الواوين او اليائين مع التقاء الساكنين اذ الزائد ساكن
كالضمائر فاحتاجوا الى زيادة حرف يشابهها وهو النون لخروجها عن هواء الخيشوم كان حروف المد
كذلك فعلى هذا تكون النون عوضا عن الضمة ففي اى موضع تثبت الضمة كذلك تثبت هذه النون كما في حالة
الرفع وفي اى موضع تسقط الضمة تسقط النون ايضا كما في حالة الجزم والنصب ۞ انما اختصت النون بحالة
الرفع لكونها اول احوال الاعراب لكونه علامة الفاعل كما فصل في علم النحو فتأمل ۞ ومما ينبغي ان يعلم ههنا
ان تلك النون مكسورة في التثنى مثل ينصران وتنصران لانها في الاصل ساكنة والاصل في تحريك
الساكن هو الكسر كما يقال الساكن اذا حرك حرك بالكسر او لئلا يجتمع الفتحات اللفظية والتقديرية على
تقدير التحريك بالفتح او لتعادل ثقل الكسرة بخفة الالف وفتح ماقبلها ضرورة لما مر وفي الجمع المذكر مطلقا
مفتوحة لتعادل خفة الفتحة بثقلة الواو وضمة ماقبلها ايضا او لانها لو لم تفتح فيه لا تخلو اما ان يسكن او يضم
او يكسر ولا مساغ الى الاول لئلا يلزم التقاء الساكنين ولا الى الثاني لئلا يجتمع الضمتان ولا الى الثالث ايضا
لئلا يلزم النزول من الضمة الى الكسرة مثل ينصرون وتنصرون ۞ واما النون في الجمع المؤنث مطلقا مثل
ينصرن وتنصرن فضمير جمع المؤنث عند الجمهور لا علامة اعراب ولذا لم تسقط في حالة الجزم والنصب
مثل لم ينصرن ولن ينصرن ولم تنصرن ولن تنصرن كما في جمع مؤنث الماضي ولذلك بني على السكون لان
اعراب المضارع بالمشابهة لاسم الفاعل كما مر مرارا فحين دخل عليه نون جماعة النساء التي تختص بالفعل
رجح جانب الفعلية فزال المشابهة لفظا عند ذلك فرجع الى اصل بنائه وهو السكون على مااختاره
الزمخشري او لما لم يكن تلك النون في الماضي علامة للرفع بل للتأنيث لكون الماضي مبنيا ولم يكن فيه حروف
الاعراب البتة لم تكن ايضا في المضارع اى في مثل ينصرن وتنصرن علامة للرفع بل علامة جمع المؤنث بني
الفعل معها على السكون اما لمشابهته بفعلن من حيث ان كل واحد منهما في آخر فعل ضمير جماعة النساء
وان لا يجتمع فيه اربع حركات متواليات على مااختاره سيبويه فعلى كلا المذهبين تعذر فيه الاعراب لكون
آخره بمنزلة الوسط كما في بعلبك مع ان موضع الاعراب آخر الكلمة ۞ قيل ومن العرب من يقول انه معرب
لضعف علة البناء واعرابه تقديري للزوم السكون في محل الاعراب ولم يعوض النون من الاعراب خوفا
من اجتماع النونين (وترفع فيما عداها) اى فيما عدا الاربعة المذكورة من الالف والواو والياء والنون وهو
المفردات الخمس مثل ينصر وتنصر وتنصر وانصر وننصر لكونها معربة بالحركة مع الحذف لوجود
مقتضى الاعراب اعني المشابهة التامة للاسم فيهن سواء كانت معلومات او مجهولات (الا ان يدخلها)
اى الا ان يدخل اللام يعني المضارع بذكر الجزء وارادة الكل لان الناصب انما يدخل على المضارع لا على
اللام التي هي جزء من نفس الكلمة فيكون مجازا (ناصب) فانه اذا دخل على المضارع (فينصبها) اى
ينصب ذلك الناصب تلك اللام (وهو) اى الناصب اربعة احرف بالاستقراء الاول منها (ان) وهي
للمصدرية مثل ان تنصر ونحوه وعملها النصب لمشابهتها بأن المشددة مادة وتأويلا لان المشددة تعمل في الاسمين
لاصالتها وهذه تنصب فعلا واحدا لفرعيتها بتبديل الضمة فتحة في المفردات الخمس وسقوط النونات
التي هي علامة للرفع في التثني والجمع المذكر مطلقا على ماسبق مثل ان ينصرا ان تنصرا وان ينصروا

(وان تنصروا)

وان تنصروا وهى اصل والبواقى محمولة عليها للمناسبة فى افادة الاستقبال (و) الثانى (لن) وهى لتأكيد النفى فى الاستقبال نحو لن يندم من سعى لتحصيل العلم (و) الثالث (كى) وهى للتعليل مثل اخترت الغربة كى احصل العلم (و) الرابع (اذن) وهى للجواب بالقول والجزاء للفعل نحو قولك اذن تنجى لمن قال انا اتقى الله تعالى (و) ترفع فيما عداها الا ان يدخلها (جازم فيجزمها) اى يجزم لام المضارع بسقوط الحركة فى المفردات الخمس من غير الناقص واللفيف وسقوط الاخر فى الناقص واللفيف ونون الاعراب فى التثانى والجمع المذكر مطلقا على ماسيجئ امثلته منه رحمه الله تعالى (وهو) اى الجازم خمسة عشر كلمة منها (لم) وهى لمطلق النفى (ولما) وهى لاستغراق النفى ولهما اثران لفظى وهو سقوط حركة الاعرابية فى المفردات الخمس اذا كانت صحيحة العين واللام ومع العين اذا كانت معتلة العين صحيحة اللام وسقوط الاخر فى معتلة اللام مثل لم يضرب ولما يضرب ولم يقل ولما يقل ولم يغزو ولما يغزو ولم يرم ولما يرم ولم يطؤ ولما يطؤ ولم يشو ولما يشو وسقوط النون التى تقوم مقام الحركة الاعرابية فى التثانى والجموع وواحدة المخاطبة مثل لم ينصرا ولما ينصرا ولم يغزوا ولما يرميا ولم ينصروا ولم تنصروا ولم يغزوا ولم يرموا ولما ينصروا ولما تنصروا ولما يغزوا ولما ترموا ولم تنصرى ولم تغزوى ولم ترمي ❊ ومعنوى وهو نقل معنى المضارع الى الماضى ونفيه فيه فيكون مدخولهما مضارعا فى اللفظ وماضيا فى المعنى مثلا اذا قلت لم يضرب معناه لم يقع الضرب فى الزمان الماضى (وان) وهى للشرط والجزاء ولذا تجزم الفعلين مثل ان تضرب اضرب وان ترم ارم وهكذا حيثما وأين وأنى واذما واذا ما ومتى ومهما وما ومن وأى (ولام الامر) حاضرا كان او غائبا مثل لترم وليرم (ولاء النهى) ايضا مثل لا تعص ولا يعص بسقوط اللام وهى الياء فيهما علامة للجزم (وهما) اى الناصب والجازم (يسقطان النونات) التى تقوم مقام الحركة الاعرابية فى التثانى والجموع المذكر مطلقا على ما عرفته (الا نون جمع المؤنث) اى لا يسقط نون جمع المؤنث بالناصب والجازم لكونها ضمير فاعل جمع المؤنث كالواو فى الجمع المذكر وما كان هكذا لا يحذف بخلاف النونات السابقة فانها علامة الاعراب وهى تبدل بتبديل المقتضى دون علامة الفاعل ولذا اذا اتصل اليه يصير مبنيا على السكون حملا على الماضى على ما سبق تفصيله قريبا (نحو لم ينصر لم ينصرا لم ينصروا) لم تنصر لم تنصرا لم ينصرن لم تنصر لم تنصرا لم تنصروا لم تنصرى لم تنصرا لم تنصرن لم انصر لم ننصر بالسكون فى خمسة مواضع والسقوط فى سبعة مواضع وهى فيما عدا جمع المؤنثين علامة للجزم وكذا فى النصب مثل (لن ينصر لن ينصرا لن ينصروا) منتهيا (الى آخره) وهو لن تنصر لن تنصرا لن ينصرن لن تنصر لن تنصرا لن تنصروا لن تنصرى لن تنصرا لن تنصرن لن انصر لن ننصر لان هذه النونات اعراب رفع مع ان العامل يقتضى الجزم اذا كان جازما او النصب اذا كان ناصبا فالجزم انما يحصل بحذف الحركة فيما اعرابه بالحركة فيما عدا الناقص واللفيف وبحذف الاخر فيهما فى المفردات الخمس ❊ وبحذف النون فيما اعرابه بالنون وكذا النصب انما يحصل بتبديل الضمة بالفتحة فيما اعرابه بالحركة او باسقاط النون فيما اعرابه بالنون لكونها علامة اعراب الرفع وقس عليهما البواقى من الجوازم والنواصب ❊ ومما ينبغى ان يعلم ههنا وجه سقوط الاخر فى المعتل علامة للجزم انه لما كان عمل الجازم ان يحذف الاعراب فى الاخر والرفع فى المعتل محذوف للاستثقال قبل دخول الجازم فلما دخل الجازم لم يجد فى آخر الكلمة الاحرف العلة مشابهة الحركة لمناسبة التولد بينهما فحذفها بدل الحركة وقد لا يحذف فى الضرورة كقوله ❊ هجوت زبان ثم جئت معتذرا ❊ من هجو زبان لم تهجو ولم تدع ❊ باثبات الواو وكذا قوله ❊ الم يأتيك والانباء تنمى ❊ بما لاقت لبون بنى زياد ❊ باثبات الياء وقوله ❊ وتضحك منى شيخة عبشمية ❊ كأن لم ترى قبلى اسيرا يمانيا ❊ باثبات الالف والنكل شواذ ❊ ولما

فرغ من بيان المستقبل الاخبارى شرع فى بيان المستقبل الانشائى فقال مصدرا باماء التفصيلية (واما ا
وهو فى اللغة يطلق على الفعل والحال يقال امر فلان مستقيم اى فعله وحاله ومنه قوله تعالى وما امر فرعو
برشيد اى فعله وهو بهذا المعنى جامد لامصدر وجمعه امور وعلى مصدر امره بكذا من باب نصر اى قال
افعل كذا وجمعه أوامر وهو المراد ههنا وفى الاصطلاح ماذكره المصنف رحمه الله تعالى بقوله (فهو
اى الامر (ما) اى صيغة انشائية فيعم الامر والنهى والتعجب لان هذه الثلاثة من اقسام الانشائى فيكو
جنسا للتعريف (يطلب) استعلاء او تواضعا او استواء فيشمل اقسام الامر من الامر والدعاء والالتماس
فيخرج التعجب لكونه غير طلبى (به) اى بما الذى كانت عبارة عن الصيغة ههنا (الفعل) اى الاحداث والايجاد
فيخرج النهى لان المطلوب به ترك لافعله ❊ فان قلت فعلى هذا يلزم ان يكون مثل اترك نهيا لكون المطلوب به
ترك الفعل مع انه امر فينتقض التعريف قلت معنى الترك كف النفس عن فعل شئ وكف النفس ايضا فعل
من افعال النفس فيكون المطلوب به فعله اى احداث الترك (عن الفاعل) ان كان الفاعل غائبا فأمر غائب
وان حاضر الحاضر اى عن الفاعل الغائب او الحاضر المقتدر على ايجاد الحدث لانه لو لم يقتدر على ذلك لكان
الامر عبثا وتكليفا بما لايطاق كقولك ارفع هذا الجبل لواحد من الادمى انما لم يقيد الفاعل بالغيبة والخطاب ليم
كليهما وهذا تعريف للامر المعلوم ❊ واما تعريف المجهول فما يطلب به الفعل عن المفعول الغائب فى مجهول امر
الغائب او عن المفعول الحاضر فى مجهول امر الحاضر او يراد بالفاعل ههنا معناه الاصطلاحى وهو ما اسند اليه
عامله مقدما عليه لاما احدث الفعل بدلالة اطلاق الامر على الصيغة المأخوذة من قولهم مات فلان وطاب
الاحسان مت وطب فعلى هذا يتناول على مرفوع الفعل المبنى للفاعل اى المعلوم والمبنى للمفعول اى المجهول
فيشمل التعريف للمعلوم والمجهول هكذا قيل فتأمل (واما النهى) سواء كان غائبا او حاضرا (فهو) اى
النهى مطلقا (ما) اى صيغة ايضا التى (يطلب) ايضا (به) اى بما التى كانت عبارة عن الصيغة (ترك الفعل)
وكف النفس عنه (عن الفاعل) الغائب او الحاضر ايضا (وصيغتهما) اى صيغة الامر والنهى وهى
الهيئة الحاصلة من ترتيب الحروف مع الحركة والسكون التى يطلب بها الفعل او الترك (كصيغة المضارع
المجزوم) بلم ولما ونحوهما باسقاط الحركة فيما عدا معتل اللام او الاخر فيه فى المفردات الخمس والنون
فى التثانى والجموع المذكر والواحدة المخاطبة كما سبق بلا فرق ولذا عقب المضارع بهما وأخر التعجب (مزيدا)
اى حال كونه ذلك المضارع مزيدا (فى اوله) كلمة (لا فى النهى) مطلقا (نحو لاينصر) ولاتنصر
بسقوط الحركة علامة للجزم ويقال لهذه اللا لاء الجازمة ولاء الناهية مجازا لان الناهى هو المتكلم بواسطتها
والفرق بين اللاء الناهية والنافية ان الناهية لاتكون الا جازمة للمضارع بخلاف النافية اذ لاعمل لها فى الفعل
من حيث اللفظ ولان النافية لاطلب فيها بل هى لمجرد الاخبار عن ترك الفعل بخلاف الناهية لانها لطلب
الترك (ولام) جازمة (مكسورة) كلام الجارة (فى الامر الغائب نحو لينصر) انما زيدت اللام
فى النهى واللام فى الامر الغائبين لما سنذكره من آثارهما وانما خصصتا بالزيادة لكونهما من وسط المخارج
كما ان الغائب بين المتكلم والمخاطب فى الكلام واما فى نهى المخاطب وكذا فى مجهول امر الحاضر فللحمل على
الغائب لمناسبتهما فى العمل ولم يزد من حروف العلة مع انها اولى بالزيادة لئلا يجتمع حرفا علة وانما زيدتا
فى الاول مع ان محل الزيادة فى الكلمة هو الاخر لكونهما عاملتين ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وانما عملتا
الجزم لمشابهتهما بان الشرطية فى لزومهما بالمضارع ونقل معناه من الاخبار الى الانشاء كما ان كلمة ان تدخل
على المضارع وتنقل معناه من المجزوم الى المشكوك ولهما اثران لفظى وهو سقوط الحركة فى غير معتل

(اللام)

العين وسقوط العين مع الحركة فى معتل العين وسقوط الاخر فى معتل اللام فى المفردات الخمس مثل
نصر بحذف الحركة فقط وليقل بحذف العين والحركة معا وليرم بحذف الاخر فقط وسقوط نون الاعراب
فى التانى والجمع المذكر وواحدة المخاطبة ❊ ومعنوى وهو تخصيص المضارع بالاستقبال مع افادة الطلب
وانما كسرت اللام مع ان الاصل فى الحروف المعانية التى جاءت على حرف واحد ان تبنى على الفتحة التى هى
اخت السكون فرقا بينهما وبين اللام الابتدائية مثل ان زيدا ليضرب او لانها لما كانت عاملة مختصة بالفعل
شبهت باللام الجارة التى تعمل عملا مختصا بالاسم فى كون كل منهما مختصا بشئ او فى كون الجزم فى الافعال
بمنزلة الجر فى الاسماء وهى مكسورة فى الاسماء الظاهرة فكسرت تلك اللام كالجارة وقد تسكن بعد الواو
والفاء وثم نحو ولتأت طائفة لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا ❊ وهو مع الواو والفاء اكثر لان اتصالهما
بما بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد فصار ما مع اللام بعدهما وحروف المضارعة كالكلمة الواحدة
على وزن فخذ بسكون الخاء تخفيفا اصله فخذ بكسرها وهو عضو مخصوص ❊ واما ثم فلكون حروفها
اكثر من واحد لم يكن اتصالها بما بعدها بهذه المثابة الا انها حملت عليهما لكونها حرف عطف مثلهما على
مافصل فى شروح الامثلة (الاصيغة المخاطب من الامر المعلوم) وان كان الاصل فيه ايضا باللام بدلالة
مجهوله ولكون الطلب مدلول اللام فى الامر لزم وجود اللام فى الامر مطلقا الا انه لم يوجد فى امر
المخاطب المعلوم مثل انصر (فانه) اى المخاطب المعلوم (لماكثر استعماله) فى الالسنة (حذفوا اللام)
التى تفيد معنى الطلب للتخفيف لكون الحذف نوعا من الاختصار واذا حذف منسيا عند البصريين ولذا
كان عندهم مبنيا وموقوفا ومنويا عند الكوفيين ولذا كان عندهم معربا مجزوما بتلك اللام المقدرة او بالهمزة
فانها لما قامت مقام حرف المضارعة اعطى اثر علامتها وهو الاعراب للهمزة القائمة مقامها كما اعطى عمل
رب للفاء القائمة مقام رب بعد حذفها فى قول الشاعر ❊ فمثلك حبلى طرقت ومرضع ❊ فالهيتها عن ذى تمايم
محول ❊ فان قوله فمثلك مجرور بالفاء لقيامها مقام رب الذى هو حرف الجر فتأمل (ثم) اى بعد حذف اللام
حذفوا ايضا (حرف المضارعة) للفرق بينه وبين مخاطب المضارع لانه او لم يحذف فيه كما لم يحذف فى الامر
الغائب وجب زيادة اللام ايضا فى اوله لئلا يلتبس بالمضارع فيفوت الغرض وهو التخفيف ومع هذا
لو زيدت اللام يلتبس بأحد الامرين بالاخر فى بعض الصور كما اذا قلت لتضرب لم يعلم ان المأمور مخاطب
او غائب فوجب الحذف من أحدهما لئلا يلزم هذا الالتباس وعين المخاطب بالحذف لكثرة استعماله لان
المأمور المخاطب هو الواقع كثيرا واما الغائب فقليل ان يقع له امر ولما حذفتا بنى على تقدير حذف اللام
منسيا كما عند البصرية ولزوال المشابهة بالاسم بزوال حرف المضارعة التى شابه المضارع بها للاسم
فاعرب فرجع بعد حذفها الى أصله وهو البناء لاستلزام زوال العلة اعنى المشابهة زوال المعلول اعنى
الاعراب والا يلزم تخلف المعلول عن العلة التامة وهو محال فاذا عرفت هذا ظهر ان اصل انصر لتنصر
باللام عند الفريقين اتفاقا لانه هو القياس بشهادة ما ورد فى الحديث النبوى بقوله عليه السلام وبذلك
فلتفرحوا باثبات اللام وحرف المضارعة على الاصل مكان فافرحوا وايضا قد جاء فى الحديث الاخر
لتنهر ولو بشوكة وكذا قد جاء فى الشعر كقوله ❊ لتقم انت يا ابن خير قريش ❊ فتقضى حاجة المسلمين ❊ وكل ذلك
يدل على ان أصل امر المخاطب المعلوم باللام ولكون الامر مطلقا دالا على الطلب وهو مدلول اللام
لكونها موضوعة له فكان قياس امر المخاطب ايضا ان يكون بزيادة اللام ولكن لما كثر استعماله احتاجوا
الى التخفيف فحذفوا اللام ثم لزم حذف حرف المضارعة ايضا لئلا يلتبس بالمضارع المخاطب على ماقاله

المصنف رحمه الله تعالى فى الامتحان شرح اللب ونم ماقيل ان اصل افعل لتفعل بالاتفاق اذ الطلب مفهو من اللام لكنها منوية مقدرة عند الكوفيين ولذا كان معربا مجزوما ومنسية عند البصريين ولذا كان مبنيا موقوفا ولم يعد المحذوفات فى الاخر علامة للجزم بعد زوال الجازم نسيا منسيا للتخفيف وعدم الداعى الى العود وللطرفين أدلة احترزت عن اتيانها لكونها من مسائل النحو (فان كان مابعدها) اى مابعد حرف المضارعة (ساكنا) كالخاء فى تخرج فاذا حذفت التاء عند ارادة اخذ الامر الحاضر (آتوا همزة وصل) ليتوصل بها الى النطق بالساكن لتعذر الابتداء بالساكن (مكسورة) لكونها زائدة والزائد انما يزاد ساكنا ثم يحرك والاصل فى تحريك الساكن الكسر كما ذهب اليه ابن الحاجب والرضى نقلا من ابن جنى متمسكا بأن قاعدتهم اذا زادوا حرفا زادوها ساكنة ثم حركوها ان احتيج بخلاف ما اذا ابدلوها وانما كان الكسر اصلا فى تحريك الساكن لان الجزم الذى هو السكون فى الافعال عوض عن الجر فى الاسماء لتعذر الجر فيها فلما ثبت بين السكون الجزمى فى الافعال وبين الكسر المختص بالاسماء تعويض وتبديل واحتيج ههنا الى التعويض عن السكون جعل الكسر عوضا عنه فيكون كسرة الهمزة (فى الابتداء) تعويضا عن السكون الاصلى فاذا عرفت هذا التفصيل فقد علمت ان حذف حرف المضارعة واللام فلما سبق آنفا ثم الزيادة فلئلا يلزم الابتداء بالساكن وتخصيص الهمزة بالزيادة فلكونها من مبدأ المخارج ناسب الابتداء بها اولكونها اقوى الحروف والابتداء بالاقوى اولى ❊ وانما سميت همزة الوصل لكون اتيانها للتوصل بها الى النطق بالساكن ولذا اسماها الخليل سلم اللسان اولسقوطها فى الدرج فيتصل ماقبلها بما بعدها ويقال الف الوصل ايضا وقد سبق منا تفصيلها مع اقسامها فى آخر بيان الماضى فالحاصل ان همزة الوصل لكونها زائدة مكسورة فى ابتداء جميع الكلمة (الا فى) ابتداء الامر الحاضر من (ثلاثى ضم عين) فعل (مضارعه) وهو ماجاء من باب نصر وحسن (فتضم) تلك الهمزة فيما جاء منهما وان كانت همزة وصل (تبعا للعين) اى لتبعية حركة الهمزة لحركة عين المضارع لانها لو لم تضم فلا يخلو اما ان تفتح او تكسر او تسكن لكن لا تفتح لئلا يلتبس بمعلوم المضارع المتكلم وحده عند الوقف فانه اذا قيل مثلا اعز بفتح الهمزة وسكون الميم لم يعلم انه امر اومضارع اسكن آخره للوقف ولذا لم تتبع فيما عينه مفتوح وكذلك لم تكسر فيه لئلا يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة لثقله والساكن لا يكون حاجزا حصينا ومانعا قويا فى هذا الفن ولذا قلبت واو قنوة ياء فيقال قنية بكسر القاف فى الاصل والفرع مع ان ماقبل الواو ليس بمكسور لان ماقبلها نون ساكنة لكنها لكونها ساكنة جعلت فى حكم المعدوم فقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها وقد يضم القاف فتبقى على حالها بلا قلب يقال قنوت الغنم وغيرها قنوة وقنيتها وقنية اذا اقنيتها اى امسكتها النفسك لا للتجارة وكذا عدم جواز الاسكان مستغنى عن البيان ❊ فان قلت ان ارموا امر وعينه مضموم مع ان همزته مكسورة وان اغزى امر وعينه مكسور مع ان همزته مضمومة قلت حركة العين فيهما عارضة لان اصل ارموا ارميوا فأعل بنقل حركة الياء الى الميم بعد حذف حركتها ثم حذف الياء لدفع التقاء الساكنين منها ومن واو الجمع وكذا اغزى اغزوى نقلت كسرة الواو لثقلها عليها الى الزاى بعد سلب حركتها ثم حذف الواو لدفع اجتماع الساكنين منها ومن ياء المخاطبة انما لم تحذف الياء لكونها ضميرا وعلامة تأنيث على اختلاف الرأيين كما سبق فى واحدة المخاطبة للمضارع وكلاهما لا يحذفان (وساقطة فى الوصل) من التلفظ دون الخط لحصول المقصود بدونها وهو امكان النطق لان الهمزة انما جيئت للابتداء وهو حاصل ههنا بالاتصال الى ماقبلها فاستغنى عنها فحذفت عن التلفظ فقط انما تحذف من الخط ايضا لئلا يلزم التباس الامر بالماضى فى بعض المواضع مثلا اذا

(قيل)

فيه واعلم فلو حذفت من الخط ايضا لا يعلم انه ماض ام امر الحاضر ولم يحذف من البواقي ايضا اطرادا للباب واما حذفها في بسم الله من الخط ايضا فلكثرة استعمالها في كتابتها في اكثر الاحوال ولذا لم تحذف في اقرأ باسم ربك لقلة استعمالها وكتابتها على ما مر مفصلا (نحو فاضرب) موصولا بالفاء من تضرب بكسر العين وكذا (واعلم) موصولا بالواو من تعلم بفتح العين (وانصر) ايضا من تنصر بضم العين باسقاط الهمزة من التلفظ في الكل اكتفاء بما قبلها والاصل فلتضرب ولتعلم ولتنصر بدلالة مجهولهن كما مر مفصلا حذف لام الامر منسيا عند البصريين ومنويا عند الكوفيين للتخفيف ثم حذف حرف المضارعة للفرق ثم زيدت همزة الوصل لكون ما بعد الحذف ساكنا اما مضمومة فيما عين المضارع مضمومة ومكسورة فيما عداه كما مر قريبا مفصلا فصرن اضرب واعلم وانصر مبنيا على السكون عند البصرية ومجزوما بلام المقدرة عند الكوفيين فلما وصلن بالواو والفاء سقطت تلك الهمزة عن التلفظ لما مر فصار ما صار (فان كان ما بعدها) اى ما بعد حرف المضارعة (متحركا أبقوه) اى أبقوا ذلك الامر بعد حذف اللام وحرف المضارعة (على حاله) من غير زيادة همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها لحصول الابتداء بالمتحرك بالفعل (كدحرج) امر حاضر من باب دحرج إذ (اصله) اى اصل دحرج امر حاضر (لتدحرج) باللام والتاء فحذفت اللام منويا او منسيا على اختلاف الرأيين طلبا للتخفيف لكثرة استعماله وكذا حرف المضارعة للفرق بينه وبين المضارع فبنى آخره على الوقف علامة للجزم او انجزم باللام المقدرة فصار دحرج (ومنه) اى من قبيل الباقي على حاله بعد الحذف في الحقيقة ما جاء من باب الافعال مثل (اكرم) حال كونه (مخاطب امر معلوم من باب الافعال) يعني ان ما بعد حرف المضارعة متحرك في الحقيقة وان كان ساكنا في التلفظ (لان) اصل (يكرم يؤكرم) بالهمزة المتحركة بعد حرف المضارعة لانه من باب الافعال وهو ما زيد في اوله همزة على ما يشهده وجود الهمزة في الماضي اذ المضارع هو الماضي مع زيادة حرف المضارعة لكنهم (حذفوا همزته) اى همزة يؤكرم وكذا جميع المضارع من ذلك الباب (لئلا يجتمع همزتان في) نفس (المتكلم) اذ قد عرفت ان همزة أتين عينت له لما مر ولو ابقى همزة باب الافعال في المضارع يلزم اجتماع الهمزتين مثل اءكرم مع انه مستكره (و) لما حذفوها لتلك العلة (حذفوا) تلك الهمزة ايضا (في) اسم (الفاعل و)اسم(المفعول وغيرهما) اى غير الفاعل والمفعول من اسمي الزمان والمكان وكذا سائر مشتقات المضارع (ايضا) اى كما حذفوا من متكلم المضارع وان لم توجد تلك العلة اعني اجتماع الهمزتين في المذكورات(اطرادا للباب) اى حملا على ما وجد فيه تلك العلة ليكون بناء الكلمات على نسق واحد فكأنه هذا جواب عن سؤال مقدر بأن يقال لم حذفت الهمزة من يؤكرم يعني ان يؤكرم من اكرم وأصله كرم زيدت في اوله همزة مفتوحة لنقله الى باب الافعال فصار اكرم فزيد في اوله حرف المضارعة فيكون مضارعه يؤكرم بالهمزة ايضا اذ المضارع هو الماضي مع زيادة حرف المضارعة فيه فعلى هذا يجتمع في المتكلم همزتان أحدهما همزة باب الافعال والاخر همزة اتين اى حرف المضارعة مع انه مستكره لاشتباهه بنباحة الكلاب او صوت السكران فحذفت احداهما لدفع هذا المحذور في المتكلم وحده واما حذفها عن البواقي فللاطراد على ما وجد فيه ذلك المحذور لا للعلة المقتضية لذلك في البواقي ولذا جاء في الضرورة على الاصل كما في قول الشاعر ❊شيخ على كرسيه معمما❊ فانه اهل لان يؤكرما❊ باثبات الهمزة (وبنوا مخاطب امره) اى امر ذلك المضارع او ذلك الباب (المعلوم) دون المجهول لبقاء علة الحذف فيه (على الاصل المرفوض) اى على الاصل المتروك لزوال الاجتماع والاطراد ما أعادوا تلك الهمزة المتروكة في المذكورات يعني لما حذفوا حرف المضارعة لقصد بناء امر المخاطب عدت الهمزة لزوال علة حذفها وهي الاطراد الذي لزم من حرف المضارعة لاستلزامه زوال العلة زوال

المعلول فلما حذفت حرف المضارعة اعني تاء الخطاب بعد حذف اللام زال المضارعة وكذا حكم الا
فان قيل لم لم تعد الواو في تعد بعد حذف حرف المضارعة لقصد بناء الامر مع ان حذفها للاطراد ا
فقد زال بزوال علته * يقال لو اعيدت تلك الواو لزوال علة حذفها وهي الاطراد على ماوقع بين ال
والكسرة يلزم اعلاله ايضا بالحذف تبعا الاعلال فعله فتكون الاعادة عبثا على ماسيجيء تفصيل ذلك في با
ان شاء الله تعالى (فهمزته) اي لما كانت همزة ذلك الامر اصلية فتكون همزته همزة (قطع) لكو
مماعدا مواضع همزة الوصل المفصلة في بيان علامة معلوم الماضي سابقا انما سميت به لقطع مابعدها عماقبل
عند الاتصال بشيء (مفتوح تثبت) اي لا تسقط مطلقا تلك الهمزة (في) حال (الوصل) بشيء (في الابتدا
مثل واكرم فاخرج ثم اقعد بفتح الهمزة في الكل فكأنه جواب عن سؤال مقدر ايضا تقديره ان قو
ان كان مابعد حرف المضارعة ساكنا أتوا همزة وصل مكسورة منقوض بمثل اكرم لكون مابعد حرف
المضارعة وهو الكاف في مثل اكرم والخاء في مثل اخرج والقاف في مثل اقعد ونحوها ساكنا فتكو
همزته همزة وصل فيلزم ان تكون مكسورة مع انها مفتوحة فأجاب بمنع كون الهمزة همزة وصل لا
ليست بزائدة لبناء امر الحاضر حتى تكون للوصل فيلزم تكسيرها

﴿ و اما فعل التعجب ﴾

من اقسام الافعال (فهو ما) اي فعل لكونه قسما منها (وضع) بهيئته (لانشاء التعجب) اي لاحداث
التعجب وايجاده لاصل الفعل اما بالنسبة الى فاعله او مفعوله او بالنسبة الى نفس الفعل او الى كل منها لجواز
حصول التعجب بأشياء متعددة فالمتعجب عند سماع اعطاء الامير لزيد مالا كثيرا اذا قال ما انعم زيدا يحتمل
ان يتعجب من الامير لعظم شانه في نفسه او في لطفه او مما اعطاه لكثرته وقيمته او من نفس الاعطاء والسخا
او من الكل فخرج من التعريف تعجب او عجبت ونحوهما مماليس لانشاء التعجب بل للاخبار عنه بمواده مع
دلالة هيئته على الزمان الماضي وعدم كون التعجب لاصل الفعل اذ التعجب ليس للعجب ولدلالتهما عليه
بالمادة لا بالهيئة * وقد يعترض على التعريف بمثل قاتله الله من شاعر ولا شلت عشره فانه فعل وضع لانشا
التعجب وليس بمحض الدعاء * ويجاب عنه بأن امثال ذلك ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد
الوضع للدعاء فيكون مجازا وبأن المراد وضع لانشاء التعجب فقط بحيث لا يستعمل في غيره مع ان تلك الافعال
كثيرا ما تستعمل في الدعاء او المراد ماوضع لانشاء التعجب في نفس مصدر هذا الفعل وماذكر ليس كذلك
على مابين في المفصلات (والتعجب انفعال النفس) الناطقة المدركة اي تأثرها (عند ادراك الامور الغريبة)
التي خفي سببها وخرج عن نظائرها لحسنها او قبحها او شدتها او ضعفها او قلتها او كثرتها وغيرها مما توجب
الانفعال وهذا الخفا سبب غرابتها لانه لو ظهر السبب لبطل العجب ولذا لا يتصور في حقه تعالى اذ لا يخفى
عليه شيء في الارض ولا في السماء وسع كل شيء علما (وله) اي لفعل التعجب الذي وضع لانشاء التعجب
(صيغتان) لا غير بالاستقراء (احدهما) من الصيغتين (منقولة من) ماضي (باب الافعال) اتفاقا
وهذا من الاخبار وزمانه مقدم ولذا قدمه على الثاني (وهو) اي مانقل عن ذلك الباب صيغة (ما انصره)
وهي الاشهر والاكثر (والثانية) من الصيغتين (منقولة من مخاطب امره) اي امر حاضر ماضي باب
الافعال (المعلوم) عند الاخفش فيكون من الانشائي وزمانه مؤخر ولذا جعل في المرتبة الثانية على
مافي الكافية ولب الالباب والامتحان او عند الفراء والزمخشري وابن حروف على مافي الرضي والتسهيل
او عند الزجاج على في شرح لب الالباب لسيد عبد الله على مانقل في شرح الاطوى (وهو) اي ذلك المنقول
من مخاطب امر المعلوم لذلك الباب صيغة (انصر به) وهي الاقل في الاول انمحى اصل المعنى الاخباري

الذي هو الجعل واقتصر منه على ثمرته وهي التعجب منه مطلقا سواء كان مجعولا وله سبب او لا وفي الثاني انمحى معنى الامر واعتبر فيه محض انشاء التعجب ولم يبق فيه معنى الخطاب الاصلي لمصدر الفعل كما عند الزجاج او المخاطب كما عند الفراء فيكون هذا وجها لعدم التصرف على قول الفراء وان خوطب به في الاصل مثنى ومجموعا مذكرا وتأنيثا (ومعناهما) اى معنى الصيغتين من حيث انهما للتعجب يعني بعد النقل وانمحاء معنى الجعل في الاول ومعنى الخطاب في الثاني (واحد) وهو محض انشاء التعجب فلا فرق بين فعلى التعجب في المعنى المراد لانه لم يبق فيهما شيء مما قبل النقل كما في الرضي وغيره واما ما يقال من ان زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى فليس على اطلاقه بل هو مشروط بكون البناءين من نوع واحد بعد تلاقيهما في الاشتقاق وههنا ليس كذلك لكون احدهما منقولا من الاخباري والاخر من الانشائي ولو سلم ان تلك القاعدة اكثرية لا كلية بشهادة الاستقراء فلا اشكال (ولا تبنيان) صيغتا التعجب من شيء من الاشياء (الا من ثلاثي المجرد) لتعذر البناء مما فوق الثلاثي مع المحافظة على تمام حروفه لانه لو سقط بعض الحروف يلتبس لبناء دونه وهو خلاف المطلوب فيمتنع البناء من غير الثلاثي واما اذا اريد بناؤه من غير الثلاثي فيمكن التوصل بأن يؤخذ صيغة التعجب من الفعل الذي يدل على نوع اسباب التعجب كالحسن والقبح والكثرة والقلة والشدة والضعف ونحوها مما يوجب التعجب ويجعل مصدر الفعل الذي قصد تعجبه مفعولا او مجرورا بالباء بأن يقال ما احسن استكتابا واحسن باستكتابه وكذا ما اقل انكسارا وما اكثر انقطاعا واشدد باستعطافه وغيرها وليس ذلك البناء على اطلاقه بل (ثابت مدلوله في الزمان الماضي على الاستمرار) لانه لا يتعجب الا مما حصل في الزمان الماضي واستمر حتى يستحق ان يتعجب منه لان الحال الذي لم يتكامل بعد وكذلك المستقبل الذي لم يدخل في الوجود والماضي الذي لم يستمر لا يستحق ان يتعجب منه ولذا كان اشهر صيغة التعجب على الماضي اى ما افعله ❊ قيل لا يبنى فعل التعجب الا من باب فعل بضم العين في اصل الوضع او المنقول اليه اذا كان من غيره نحو ما اضربه وما اقتله ليدل بذلك على ان المتعجب منه صار كالغريزة اذ هذا الباب موضوع لهذا المعنى ويشترط في البناء ايضا بأنه (قابل الزيادة والنقصان) كما او كيفا لان ما لا يقبل ذلك لا يوجب الاستغراب فلا يقال ما اموته لعدم قبول الموت بالزيادة والنقصان ❊ ولا يبنى من الافعال الناقصة ايضا لانها وان دلت على الحدث على ما هو الحق كما يشعره تعلق الجار بها لكنها ليست بجرى في مدلولها الزيادة والنقصان والقوة والضعف مع ان التعجب يقتضي سبب العجب كالزيادة والنقصان والقوة والضعف والقلة والكثرة ونحوها كما سبق آنفا (غير لون) كالحمرة والصفرة ونحوها (ولا عيب ظاهري) فيجوز من العيوب الباطنية مثل ما احمقه وما الوكه وما الده وندر ما اخيره وما اشره بحذف الهمزة بخلاف خير وشر في التفضيل ❊ ولما اشترط بناء التعجب بتحقق هذه القيودات (فلا يقال ما احمره) من الحمرة لكونها لونا بل يكون هذا الوزن من الالوان للصفة المشبهة قياسا (ولا) يقال ايضا (ما أعرجه) لكونه من العيوب الظاهرية انما لم يبنيا منهما لان وزن افعل منهما وضع للصفة المشبهة ولو بنيا منهما ايضا يلتبسان بالصفة المشبهة لفظا وكذا اذا اريد منهما بناء التعجب يؤخذ صيغة التعجب من الفعل الدال على نوع اسباب التعجب ويجعل مصدر الفعل الذي قصد تعجبه مفعولا كما سبق آنفا مثل اشد حمرة واشدد بحمرته وما اكثر بياضا وما اشنع اعرجة وعورا واشدد بأعرجته (وقياسه) اى قياس بناء التعجب من الثلاثي المجرد (ان يبنى من المعلوم) لعمومه واصالته وشرفه (و) ما يبنى من المجهول (نحو ما امقته) بضم الهمزة وسكون الميم وكسر القاف لنقله مجهولا من باب الافعال (اى ما اشد كونه ممقوتا) اى مغضوبا من المقة بفتح الميم وسكون القاف وكذا المقاتة بمعنى الغضب لمن صدر عنه امر قبيح يقال مقته مقتا ومقاتة من باب نصر اذا ابغضه ❊ ونكاح المقة عبارة

عن نكاح المرء زوجة ابيه في وقت الجاهلية او عبارة عن دلك المرء على رواية ويقال على الولد الحاصل منه مقتي بالياء النسبة كما قال الله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء الا ما قد سلف انه كان فاحشة ومقتا وساء سبيلا وهذا ايضا مأخوذ من المقة بمعنى الغضب كما في الاوقيانوس (شاذ) لبنائه من المجهول على خلاف القياس لان القياس بناؤه من المعلوم (ولا يتصرف فيهما) اى في صيغتي التعجب لانهما انما وضعتا لمجرد انشاء التعجب الذى اصله ان يكون من الحروف التي لا يجرى فيها التصرف (بالتثنية والجمع وغيرهما) من التأنيث والتذكير والتكلم والخطاب والغيبة والمضارعية والامر والنهى والمجهول وتبديل ما والباء الى مرادفهما والاعلال والادغام مثل ما اقوله وابيع به واشدد به على ما سيجئ بخلاف ما اشده وبتقديم ما والباء او بتأخيرهما اى لا يتصرفان في جميع الاحوال بل يتصرف ضميرهما مثل ما انصره ما انصرهما ما انصرهم ما انصرها ما انصرهما ما انصرهن ما انصرك ما انصركما ما انصركم ما انصرك ما انصركما ما انصركن ما انصرنى ما انصرنا * وكذا وانصر به انصر بهما انصر بهم الى انصر بنا ويجئ الظاهر في بدل الضمير مثل ما انصر زيدا ما انصر زيدان ما انصر زيدين وانصر بزيد وانصر بزيدين بدل ما انصره وانصر به بالضمير * وقيل انهما مأخوذتان من اسم التفضيل لاستعمالهما مثل استعماله اصلا وتوصلا ولمشابهتهما له في المبالغة والتأكيد اذ التعجب انما يكون فيما زاد على غيره فيما يقتضى التعجب من الصفات كما سبقت وكذا اسم التفضيل على ما يظهر ذلك من تعريفه ولاتحادهما في الاصل الذى يبنيان منه وكذا في شرائط بنائهما وعدم جريان الاعلال في الاجوف مثل اقول وابيع وما اقوله وما ابيعه واقول به وابيع به واشدد به بلا اعلال ولا ادغام لكونهما نوع تصرف فلا يجامع غير المتصرف بهما وفي الوزن في الاول مثل انصر اسم تفضيل وما انصره فعل تعجب وبنى آخر الاول على الفتح كما في الماضى وآخر الثانى على السكون كما في الامر تشبيها لا لفهما بألف افعل للتكثير ماضيا او امر ليفيد المبالغة الى حد العجيبة هذا على مذهب البصريين من فعلية افعل التعجب ووافقهم الكسائى من الكوفية وتوهم الكوفيون انه اسم كاسم التفضيل لاتحادهما فيما ذكر آنفا وكذا في التصغير والتجرد عن معنى الحدوث والزمان اللذان من خواص الافعال فكأنهما اسمان فيهما معنى الصفة واعتذروا من بنائهما بتضمنهما معنى الحرف وهو التعجب الذى كان حقيقا بأن يوضع له حرف وعلى الفتح لكونه اخف * ولما فرغ من بيان الفعل الذى هو القسم الاول من الاقسام الاربعة للكلمة الاشتقاقية شرع في بيان القسم الثانى منها ولكن لما كان بين القسمين مغايرة اتى بعلامة التفريق فقال

فصل

اى هذا فصل (في) بيان (الصفات) الصرفية قد سبق البحث المتعلق بالفصل في الفصل الاول وكذا الاقوال المتعلقة بالصفة في بيان تقسيم الكلمة فمن اراد فليراجع ثمه وهى ههنا جمع صفة انما أتى بصيغة الجمع اشارة الى الانواع المندرجة تحتها والى ان الكلام فيها * ولها اربعة اقسام الاول اسم الفاعل والثانى اسم المفعول والثالث الصفة المشبهة والرابع اسم التفضيل (اما اسم الفاعل) من تلك الاقسام للصفات (فهو اسم) لا فعل ولا حرف وهو جنس يشمل جميع الاسماء مشتقة او غير مشتقة (مشتق) اى مأخوذ ومخرج فخرج الاسماء الغير المشتقة من الجوامد (من معلوم المضارع) فخرج ما اشتق من مجهول المضارع كاسم المفعول وتسميته باسم الفاعل لكونه اسم ما فعل الشئ وهو الفاعل اللغوى وهذا اسمه لا اسم الوزن ولذا لم يسم باسم المفعل والمستفعل وغيرهما الا انهما لم يأتيا بمعنى الذى فعل الشئ واما تسمية ما لم يفعل الشئ كالمنكسر والمتدحرج والجاهل فحملا على الغالب لان الغالب فيما بنى له هذه الصيغة ان يفعل فعلا وقيل لكونه على وزن الفاعل من الثلاثى الاصلى الغالب والبواقى للحمل عليه وانما اشتق منه لما بينهما من المناسبة والمشابهة التى سبق

(تفصيلها)

تفصيلها في بحث المضارع * لا يقال ان الاصل في الاشتقاق هو المصدر والبواقي مشتقات منه على المختار كما سبق فكيف يصح قوله مشتق من معلوم المضارع لانه اذا كان مشتقا من المضارع وهو من الماضي وهو من المصدر فيكون مشتقا من المصدر بالواسطة فلا اشكال فيه وهذا مذهب الجمهور ويفهم من كلام امامنا الاعظم وهمامنا الافخم ابي حنيفة نعمان بن ثابت رحمهما الله تعالى واسعة ورضي الله عنهما وما زال مذهبه ساطعا فيما بين الانام الى آخر الايام في المقصود انه مشتق من الماضي لكونه اصلا بالنسبة الى المضارع ولقلة التصرف في اخذه منه حيث قال اما الفاعل فينظر في عين الفعل الماضي فان كان مفتوحا فوزنه ناصر وان مضموما فعظيم وضخم وان مكسورا فمن المتعدي عالم ومن اللازم يأتي على اربعة اوزان مريض وزمن واحمر وعطشان الخ مختصرا وقيل انه مشتق من المصدر لاصالته ولقلة التصرف فيه ولانه لو كان مشتقا من المضارع لكان الظاهر ضم العين في مثل ناصر وفتحها في مثل قائم وكسرها في مثل ضارب تأمل (لمن قام به الفعل) في الجملة فيدخل فيه مثل زيد مقابل لعمرو وانا مقترن من فلان ومقرب او متبعد عنه او مجتمع معه فان هذه الاحداث نسب بين الفاعل والمفعول لا تقوم بأحدهما معينا دون الآخر الا ان قيامها انسب الى ما نسب اليه صريحا كزيد وانا فيما نحن فيه ولا يعتبر قيامها بما نسب اليه ضمنا كالعمرو وفلان ههنا فكأنها قائمة بأحدهما معينا في الجملة ويخرج بقوله لمن قام به الفعل اسم الزمان والمكان والالة والتفضيل * فان قيل ان زيادة الفعل المدلول عليها بافعل اسم تفضيل فعل ايضا فيصدق عليه انه مشتق منه لمن قام به الفعل ايضا يقال ان المتبادر من قوله مشتق منه لمن قام به الفعل تمام الموضوع له من غير زيادة ولا نقصان الا ترى انه لو ضم الى اصل الفعل معنى آخر كالزيادة مثلا كما ههنا ووضع له اسم لا يصدق عليه انه موضوع لمن قام به الفعل بل يصدق عليه انه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة ومن المعلوم ان الاشتقاق متضمن لمعنى الوضع كما اشار اليه المصنف رحمه الله تعالى في بحث الاشتقاق بعطفه عليه * فان قيل فعلى هذا يلزم خروج صيغ المبالغة من التعريف فينتقض التعريف جمعا يقال كل ما اشتق من الثلاثي لمن قام به ليس باسم الفاعل بل صفة مشبهة او افعل تفضيل او مبالغة الفاعل * قيل الاولى ان يقال بدل قوله لمن قام لما قام لان الذي جهل امره يذكر بلفظ ما لا بلفظ من لانه موضوع للعقلاء مع ان اسم الفاعل لم يوضع للشيء باعتبار كونه عاقلا بل وضع لمعنى قائم بذات سواء كانت تلك الذات عاقلة او غير عاقلة واجيب بأنه قصد تغليب العاقل على غير العاقل ويمكن ان يقال ان كل واحد منهما يستعمل مقام الآخر كما استعمل ما في مقام من في قوله تعالى والسماء وما بناها اي ومن بناها الا ان الباني لا يكون الا ذا العقل وبالعكس في قوله تعالى فمنهم من يمشي على بطنه في مقام ما فتأمل (بمعنى الحدوث) اي ملابسا بحسب الوضع والهيئة بمعنى الحدوث ومعنى الحدوث تجدد وجوده وقيامه به مقيدا بأحد الازمنة الثلاثة فيدخل في التعريف مثل مؤمن وكافر وواجب ودائم وثابت ومستمر وراسخ وخالد وباق وضامر في فرس ضامر وعالم في الله عالم وكائن ابدا وغيرها مما يقصد به الاستمرار لان هذه الكلمات تدل بحسب الصيغة والوضع على الحدوث وانما الاستمرار مدلول جواهر هذه الكلمات اعني دلالة هذه الكلمات على الاستمرار بالمادة لا بالهيئة بحسب الوضع ومدلول الصيغة متروك بالعقل والشرع مع ان المراد بالحدث ههنا انما هو مدلول الصيغة لا مدلول المادة وقصد الاستمرار عارض فلا اعتبار به * ويخرج الصفة المشبهة لكون وضعها على الثبوت والدوام ولذا اذا قصد بها الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل فيقال في حسن حاسن الان اوغدا ومنه قوله تعالى في ضيق وضائق به صدرك وهذا مطرد في كل صفة مشبهة وسيجيء تفصيله ان شاء الله تعالى فظهر من هذا التعريف انه مشتق من المضارع عنده * وطريق اشتقاقه ان يحذف

حرف المضارعة ويزاد الالف بين الفاء والعين ويكسر ماقبل الاخير اما حذف حرف المضارعة
بينهما واما الزيادة فلئلا يلتبس بالماضى بعد الحذف وتحريك الفاء يلزم الابتداء بالساكن واما اختيار الا
بالزيادة فلخفتها واما اختيار مابين الفاء والعين بالزيادة مع ان محل الزيادة هو الاخر او ماهو اقرب منه او الا
فلانه لو زيدت فى الاول يلزم الابتداء بالساكن ولو حرك يخرج عن حقيقة وضعه الاصلى اذ وضع الا
على السكون ولو سلم فلا يخلو من ان يكون مفتوحا او مضموما او مكسورا ولا سبيل الى الكل * واما عدم ا
فلئلا يلتبس بمتكلم المضارع او الماضى من الافعال واما الضم فلئلا يلتبس بالامر فى الوقف واما الكس
فلئلا يلزم الخروج من الكسرة الثقيلة الى الضمة الاثقل فى مثل ينصر ويحسن ولو زيدت فى الاخر يلتبس
بتثنية الماضى مثل نصرا ولو زيدت فى ماقبل الاخر يلتبس بالمصدر مثل ذهاب وصراف وسؤال وصي
المبالغة ايضا مثل نصار لان الابهام كثيرا ما تترك فلا اعتداد بها فلم يبق محل بالزيادة غير مابين الفاء والعي
واما كسر ماقبل الاخر فلانه لو لم يكسر فلا يخلو اما ان يفتح او يضم او يسكن والكل لا يجوز * اما عدم جو
الفتح فلئلا يلتبس بالماضى من باب المفاعلة مثل قاتل بفتح التاء ماضيا منه واما الضم فلثقله واما السكو
فلئلا يلزم اجتماع الساكنين على غير حده لانه غير جائز فلم يبق الا الكسر * فان قلت فعلى تقدير الكسر يلتبس
بالامر من ذلك الباب مثل قاتل وحارب امرين من المقاتلة والمحاربة قلت نعم الا انه ابقى مع ذلك الضرور
واما اختيار هذا الالتباس اولى من التباسه بالماضى لتبادر الماضى فى الوهلة الاولى دون الامر ولا
التباس الشئ بما يشابهه لان الامر يشابه باسم الفاعل فى كون كل منهما مشتقين من المضارع وليس كذلك
فى الماضى فاختيار الالتباس بين الامرين المتناسبين اولى من اختياره بين الامرين المتباينين اذا تعين اختيا
احدهما ومن الثقل على تقدير الضم اذ الالتباس يمكن دفعه بالتنوين دون الثقل خصوصا بعد الف المدو لن
قلبوا الياء الفا فى مثل مختار فى اسم الفاعل والمفعول دفعا للثقل مع انه يلتبس أحدهما بالاخر بعد القلب لاقبل
واكتفوا بالفرق التقديرى واما تحريك الاول فلئلا يلزم الابتداء بالساكن وقدم اسم الفاعل على المفعول
لكون الفاعل لازما لكل فعل والمفعول انما يلزم للمتعدى على تقدير الاقتضاء ولكون الفاعل موجدا للفعل
غالبا ولهذا سمى هذا القسم من الكلمة فاعلا والمفعول مايقع عليه الفعل والايجاد قبل الوقوع اولكون
الفاعل مشتقا من المعلوم والمفعول من المجهول والمعلوم مقدم على المجهول لشرفه اولكون الفاعل عمدة
والمفعول فضلة فلاشك ان العمدة مقدم على الفضلة وكذا اسمهما

(واسم المفعول)

من تلك الاقسام الاربعة للصفات الصرفية (اسم) ايضا يشمل جميع الاسماء جامدا كان او مشتقا (مشتق)
يخرج الجوامد (من مجهول المضارع) خرج اسم الفاعل والصفة المشبهة والتفضيل لكونها مشتقة من المعلوم
(لمن وقع عليه الفعل) او جرى مجرى الواقع عليه اى التعلق المعنوى وهو تعلق فعل الفاعل بشئ بحيث
لا يتعقل الفعل بدون تعقل ذلك الشئ لا الامر الحسى فيدخل فيه مثل أوجدت ضربا فهو موجود وعلمت عدم
خروجه فهو معلوم وذكرت الله تعالى فهو مذكور وغير ذلك فلا يلزم كونه تعالى محلا للوقوع * فان قيل ان
التعريف لا يصدق على مثل مضروب فى قولنا يوم الجمعة مضروب فيه والتأديب مضروب له لعدم الوقوع عليه
قلنا ما استعمل على خلاف الوضع اى فى غير من وقع عليه الفعل من الظرف والسبب بتنزيل الظرف والسبب
منزلة المفعول ويخرج اسم الزمان والمكان والالة وانما اعتبر اشتقاقه من المضارع اتباعا لاسم الفاعل للمناسبة
بين معنييهما اعنى الفاعل والمفعول فى تعلق الفعل بهما من حيث الصدور او القيام فى الفاعل ومن حيث

فى المفعول فينبغى ان يكون بين اسميهما مناسبة ايضا فى المشتق منه و اما من المجهول فللمناسبة بينهما
الاسناد الى مفعول مالم يسمّ فاعله و لذا لا يبنى من اللازم الا بواسطة حرف الجر و طريق اشتقاقه فى الثلاثى
حذف من مجهول المضارع حرف المضارعة و زيادة ميم مفتوحة فى موضعه و ضم ماقبل الاخر ثم اشباع
الضم ليتولد منه الواو اما حذف حرف المضارعة فللفرق بينهما و اما الزيادة فلئلا يلزم الابتداء بالساكن بعد
الحذف و اما تخصيص الميم فلقربه من الواو فى المخرج الشفوى مع تعذر زيادة حرف العلة فى الابتداء
اما الواو فلثقلها لا تزاد فى الاول و لو قلبت تاء يلتبس بالمضارع المخاطب و اما الالف فلانها لو زيدت يلتبس
بالمضارع المتكلم وحده و اما الياء فبالغائب فلما تعذر الزيادة مما اولى الحروف بالزيادة لزم ان يزاد مما قرب منه
و هو الميم لكونها شفوية كان كأنها من حروف العلة و اما فتح الميم فلخفته و لانه لو لم يفتح فلا يخلو اما ان يضم
او يكسر او يسكن و الكل غير جائز اما عدم جواز الضم فلئلا يلتبس باسم المفعول من باب الافعال و اما عدم
جواز الكسر فئلا يلتبس باسم الالة و اما السكون فلئلا يلزم الابتدا بالساكن و اما ضم ماقبل الاخر فلعدم
جواز الغير لانه لو فتح او كسر يلتبس باسم المكان و لو اسكن يجتمع ساكنان و اما اشباع الضم فلرفضهم
فى كلامهم مفعلا بضم العين بغير التاء و اما بالتاء فيجئ مثل مكرمة ❁ و لما كان بين صيغتيهما من المجرد و المزيد فرق
اراد بيانه فقال (و صيغتيهما) اى صيغتا القياسية لاسم الفاعل و المفعول (من الثلاثى المجرد) لان صيغتيهما
المطلقة منه ثلاثة احديها قياسية وهى وزن (فاعل) فى اسم الفاعل مشتق من يفعل بحذف حرف المضارعة
و ادخال الالف بين الفاء و العين و كسر ماقبل الاخر فى غير مكسور العين و ابقائه فيه وهذا الوزن يجئ
للنسبة كتامر و لابن و رامح و نابل بمعنى ذى تمر و ذى لبن و رمح و نبل ❁ قيل فى شرح الميزان ان هذا القسم
من الاسم معناه كالمنسوب و لفظه كالفاعل و ليس به بل موضوع لذى شئ و لذا تجرد عن التاء فى نحو
حائض يعنى انه اذا كان بمعنى شئ لا يؤنث فيقال امرأة حائض و حامل و جمل شائل و ناقة شائل كما فى قوله
تعالى السماء منفطر اى ذات انفطار لانه لو كان بمعنى اسم الفاعل لقال منفطرة و كذا قوله تعالى بقرة لا فارض
و قيل و منه عيشة راضية اى ذى رضى لان العيش لا يوصف براضية بمعنى فاعلة بل بذات رضى حتى
تكون بمعنى مرضية تأمل (و) وزن (مفعول) فى اسم المفعول مشتق من يفعل بحذف حرف المضارعة
ايضا و ادخال الميم المفتوحة مقامه و ضم ماقبل الاخر مع اشباع الضم لما مر و صيغتاهما الاخريان
سماعيتان و هما فعول و فعيل كصبور و رحيم بمعنى الصابر و الراحم فى اسم الفاعل و حلوب و حبيب
بمعنى المحلوب و المحبوب فى اسم المفعول لكن الغالب فى مثل هذه الصيغة الصفة المشبهة او المبالغة
و صيغة المبالغة للفاعل ترتقى الى ستة عشر وزنا و هو ❁ فعيل بكسر الفاء و تشديد العين نحو فسيق و صديق
❁ و فعال بضم الفاء و تخفيف العين نحو كبار و عجاب ❁ و فعال بضم الفاء و تشديد العين مثل طوال و جهال
و هذا الوزن مشترك بينها و بين جمع المكسر ❁ و فعالة بفتح الفاء و تشديد العين مثل علامة و نسابة
❁ و فعلة بضم الفاء و فتح العين و اللام مثل ضحكة و لعنة ❁ و مفعال بكسر الميم و سكون الفاء مثل
مدرار و مسقام و هذا الوزن مشترك بينها و بين اسم الآلة نحو مفتاح ❁ و مفعل بكسر الميم و سكون
الفاء و فتح العين مثل مسيف و مجزم و هذا الوزن ايضا مشترك بينها و بين اسم الآلة ❁ و مفعيل بكسر
الميم و سكون الفاء مثل معطير و مكثير ❁ و فعل بضم الفاء و سكون الفاء مثل غفل و هذا مشترك بينها
و بين الصفة المشبهة ❁ و فعل بفتح الفاء و ضم العين مثل يقظ ❁ و فاعلة بكسر العين مثل راوية ❁ و فعولة بفتح الفاء
و ضم العين مثل فروقة ❁ و مفعالة بكسر الميم و سكون الفاء مثل مجزامة و مسقامة ❁ و فعلة بضم الفاء و سكون العين

مثل ضحكة وهذا الوزن مشترك بين مبالغة الفاعل والمفعول * وفعيل مثل عليم ورحيم * وفعول مثل
وهما ايضا مشتركان بين الفاعل والمفعول على ما عرفته آنفا هذا هو المشهور وعند الجمهور صيغ المبالغة محصو
فى الثلاث فعال وفعول ومفعال (وهما) اى اسم الفاعل والمفعول حال كونهما (من غيره) اى من
الثلاثى المجرد سواء كان رباعيا مجردا او مزيدا عليه او مزيدا على الثلاثى كائنان (على صيغة المضار
المعلوم فى الفاعل والمجهول فى المفعول اى على صيغة مضارع الباب الذى اريد اخذهما منه اى باب
بتبديل حرف المضارعة (بميم مضمومة موضع حرف المضارعة) وتشترك هذه الصيغة بين الزمان والمك
والمصدر الميمى وبين اسم المفعول فيما فوق الثلاثى للاختصار ولمشابهة الزمان والمكان بالمفعول فى ان لا يكو
عمدة فى الكلام وفى تعلق الفعل بالكل واما اشتراكها مع المصدر فلمشاركة المصدر بهما فى الثلا
غالبا وكذا فيما فوقه على ما سيجئ ان شاء الله تعالى لكن المفعول من اللازم يأتى بزيادة حرف الج
فى آخره دون الزمان والمكان والمصدر * ولما كان الفرق بينهما بحركة ماقبل الاخر اراد بيانه فقال
(و) انما الفرق بين اسم الفاعل والمفعول من غير الثلاثى المجرد (كسر ماقبل) الحرف (الاخر فى اسم الفاعل)
تبعا للمضارع الذى اشتق هو منه فيما كسر ماقبل آخره والمراد اعليه فى غيره امالفظا (نحو مكرم) بكسر الراء
من الاكرام او التكريم وكذا مدحرج ومنكسر ومستخرج ومتدحرج بكسر ماقبل الاخر فى الكل لان ماقبل
الاخر فى مضارع هذه الكلمات ايضا مكسور واما تقديرا نحو مختار وممتاز ومحمار ومشهاب لان الفرق فى مثل
هذه الكلمات بالتقدير فى الاصل بكسر ماقبل الاخر فى اسم الفاعل (وفتحه) اى فتح ماقبل الاخر تبعا المضارعه
ايضا (فى اسم المفعول) امالفظا نحو مكرم ومدحرج ومستخرج بفتح الراء فى الكل واما تقديرا مثل مختار وممتاز
ومحمار به ومشهاب به ايضا فالاصل مختير ومتميز ومحمارر ومشهابب بكسر ماقبل الاخر فى اسم الفاعل وفتحه
فى المفعول هذا الفرق اعم يشمل اللازم والمتعدى وفى اللازم يفرق المفعول من الفاعل بحرف الجر لعدم اشتقاق
اسم المفعول من اللازم بغير حرف الجر واما مثل مسهب للفاعل بصيغة المفعول من اسهب ويافع من ايفع ووارس
وعاشب من اورس واعشب فشاذ خارج عن القياس لان القياس فى الاول مسهب بكسر الهاء وفى البواقى
موفع ومورس ومعشب * ولما كانت الصفات اقل استعمالا وورودا فى ذى الارواح بالنسبة الى الفعل
لم يحتج الى الفرق بين المتكلم والخطاب والغيبة بالصيغة بل بين ذلك بانضمام الضمائر المفصلة مثل انا
ضارب وانت ضارب وهو ضارب ولكن لما كانت اكثر بالنسبة الى الاسماء واحتيج الى الفرق بين
المذكر والمؤنث وبيان كميتها افرادا وتثنية وجمعا فصرفوها اراد المصنف رحمه الله تعالى اصول
تصريفهما فقال (ويصرفان) اسم الفاعل والمفعول من الثلاثى المجرد او غيره متعديا او لازما بالاصالة
او بواسطة حرف الجر (على ستة اوجه) سوى جمع المكسر لكونه كثيره سماعيا ولعدم جريانه فى غير
الثلاثى لم يعتبره فى التصريف حتى اقتصر الوجوه على الستة (ثلاثة) اوجه من الستة (للمذكر) مفردا
مثل ناصر ومنصور وتثنية مثل ناصران ومنصوران فى حالتى الرفع وناصرين ومنصورين بفتح
ماقبل الياء وكسر النون فى النصب والجر وجمعا مثل ناصرون ومنصورون فى الرفع وناصرين
ومنصورين بكسر ماقبل الياء وفتح النون فى النصب والجر (وثلاثة) اوجه منها (للمؤنث) مفردة
مثل ناصرة ومنصورة وتثنية مثل ناصرتان ومنصورتان فى الرفع وناصرتين ومنصورتين فى النصب
والجر وجمعا مثل ناصرات ومنصورات بضم التاء فى الرفع وكسرها فى النصب والجر وكذا من
المزيدات مثل مكرم مكرمان مكرمين مكرمون مكرمة مكرمتان مكرمتين مكرمات (وتثنيتهما) اى تثنية اسم

(الفاعل)

الفاعل والمفعول (يكونان بالالف والنون) المكسورة (فى) حالة (الرفع) كما اشرنا اليه فى الامثلة (وبالياء) المفتوح ماقبلها (والنون) المكسورة فى غير الاضافة (فى) حالتى (النصب والجر) كامر ايضا (وجمعهما المذكر) يكون (بالواو) المضموم ماقبلها للتجانس (والنون) المفتوحة فى غير الاضافة (فى) حالة (الرفع و) ب (الياء) المكسور ماقبلها ايضا (والنون) المفتوحة كذلك (فى) حالتى (النصب والجر) انما قيدنا النون بكونها فى غير الاضافة لانها تسقط فى وقت الاضافة للتنافى بينهما من اقتضاء النون الانفصال والاضافة الاتصال والاجتماع فى محل واحد محال مثل ابن ترى مسلمى هذه البلاد * ولما جعلوا اعراب التثنية والجمع المذكر السالم بالحروف وهى اربعة الواو والياء والالف والنون لكن النون انما تكون علامة الرفع فى المضارع جعلوا رفع المثنى بالالف لخفتها مع تقدم المثنى فى الطبع ورفع الجمع بالواو لمناسبتها بالضمة ثم جعلوا اجر المثنى والجمع وكذا نصبهما بالياء وفتحوا ماقبلها فى المثنى وكسروه فى الجمع للفرق بينهما * وعلة تخصيص الفتح بالمثنى علة تخصيص الالف برفعه ولما رأوا انه يفتح فى بعض الصورة فى الجمع ايضا نحو مصطفين فتحوا النون فيه وكسروها فى التثنية وجعلوا النصب فيهما تابعا للجر

(واما الصفة المشبهة)

باسم الفاعل لفظا ومعنى اما لفظا فلكونها اسما يؤنث ويذكر ويثنى ويجمع كاسم الفاعل واما معنى فلكونها اسما لمن قام به الفعل المشتق هى منه فان معنى زيد حسن زيد ذو حسن والحسن فعل أى حدث قائم بزيد كما ان اسم الفاعل كذلك فان معنى زيد عالم زيد ذو علم فالعلم قائم به ولذا لم يفرق بينهما بعض الفضلاء المدققين كامامنا الاعظم وهمامنا الافخم رضى الله تعالى عنه حيث عدها فى المقصود من اسم الفاعل وانما الفرق بينهما من حيث الحدوث فى اسم الفاعل وضعا والثبوت فى الصفة المشبهة كذلك والى هذا أشار بقوله (فهو اسم مشتق من فعل لازم بمعنى الثبوت) قوله فهو اى الصفة المشبهة فالتذكير باعتبار الخبر لكونه مذكرا او لضعف تأنيث الصفة لكونها مصدرا قوله اسم جنس يشمل جميع الاسماء مشتقة كانت او غير مشتقة وقوله مشتق فصل يخرج غير المشتق وقوله من فعل ماضيا او مضارعا او حدثا كما قيل وقوله لازم سواء كان لازما ابتداء أو عند الاشتقاق بالنقل كرحيم ورحمن فانهما مشتقان من رحم بالكسر بعد النقل الى رحم بالضم على مافصلناه فى بحث البسملة يخرج مااشتق من الفعل المتعدى كبعض اسم الفاعل الذى اشتق من المتعدى واسم المفعول مطلقا لعدم اشتقاقه من اللازم بالاصالة ونقل عن الفاضل العصام الظاهر انه يشتق من الفعل المتعدى الثابت ايضا نحو علم الله وسمع الله ونحوهما مما اسند الى الله تعالى لئلا يبقى الصفات الثابتة المتعدية بلا لفظ الا انه لما كان الغالب فى المتعدى حادثا لم يلتفت الى ثبوته احيانا وجعل له لفظ اسم الفاعل مجازا فيفهم من كلامه ان اطلاق اسم الفاعل على هذه الكلمات بطريق المجاز لدلالتها على الثبوت لعدم المساغ الى الحدوث بسبب الاسناد الى واجب الوجود مع ان اسم الفاعل يدل على الحدوث وفيه نظر من ان المراد بالحدوث والثبوت ههنا ماهو بحسب الوضع الاصلى مع الصيغة ودلالة هذه الكلمات على الثبوت انما هى بحسب تخصيص العقل والشرع لا بحسب الوضع والا فجميع هذه الكلمات يدل على الحدوث فى نفسه بحسب الوضع فتكون من اسماء الفاعل فى الحقيقة على ماسبق امثالها فى بحث اسم الفاعل قوله بمعنى الثبوت بحسب اصل الوضع بصيغته فلا يرد مثل مانقل عن ذلك الفاضل آنفا وكذا مثل طالق وضامر لدلالة هذه الكلمات بحسب اصل الوضع على الحدوث وان الثبوت عارض بحسب الاستعمال وكذا دائم وباق وخالد ومستمر ونحوها مما قصد به الثبوت والاستمرار لان هذا المعنى مدلول المواد دون الصيغ مع ان المراد ههنا مدلول الصيغ ومدلول هذه الكلمات

بحسب الصيغ ايضا الحدوث فخرج منه اسم الفاعل المشتق من اللازم ايضا مثل قائم وقاعد وذاهب ونائم ونحوها لان هذه الكلمات وان اشتقت من فعل لازم لمن قام به الفعل ايضا لكنها بمعنى الحدوث لكون صيغة الفاعل موضوعة للحدوث وكذا اسم المفعول المشتق من الفعل اللازم بواسطة حرف الجر كمعدول عنه وممرور به ومقرور فيه وكذا اسماء الزمان والمكان والآلة وزاد بعضهم فى التعريف بفقط فقال وقولنا فقط ليخرج افعل التفضيل اذ كما يقوم الفعل لمن اشتق له يقوم به الزيادة ايضا اقول لاحاجة اليه لاخراجه من التعريف لما سبق فى اسم الفاعل فان كنت فى ريب فارجع اليه هذا ❊ والتحقيق ان وضع الصفة المشبهة على الاطلاق لا الحدوث ولا الاستمرار والثبوت فان قصد بها الحدوث ادت الى صيغة اسم الفاعل فيقال فى حسن حاسن الان اوغدا كما قال الله تعالى فى ضيق لما قصد الحدوث وضائق به صدرك وهذا مطرد فى كل صفة مشبهة على ماسبق فى بحث اسم الفاعل كما قال الرضى والذى ارى ان الصفة المشبهة كما ليست موضوعة للحدوث فى زمان ليست ايضا موضوعة للاستمرار فى جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان فى الصفة المشبهة ولا دليل فيها عليهما فليس معنى حسن فى الوضع الا ذو حسن سواء كان فى بعض الازمنة او جميع الازمنة ولا دليل فى اللفظ على أحد القيدين كما كان فى اسم الفاعل وهو علة استعماله للحدوث ومن ثمه يحول الصفة المشبهة عند قصد الحدوث اليه كما مر آنفا فى ضيق فجعلها فى احدهما حقيقة والاخر مجازا تحكم فالاصل ان يقال هى حقيقة فى القدر المشترك بين القيدين وهو الاتصاف بالحسن مطلقا لكن لما كان وضعها على الاطلاق ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم يجر نفيه فى جميع الازمنة لانك حكمت بثبوته فلابد من وقوعه فى زمان كان الظاهر ثبوته فى جميع الازمنة الى ان يقوم دليل على تخصيصه ببعضها كما تقول كان هذا حسنا او سيحسن او هو الآن حسن فظهوره فى الاستمرار ليس وضعيا على ماذكرناه بدليل العقل وظهوره فى الاستمرار عقلا هو الذى غر من قال لمن قام به الفعل على معنى الثبوت كما قاله المصنف رحمه الله تعالى ههنا فعلى هذا يكون تخصيصه رحمه الله تعالى ههنا بمعنى الثبوت مبنيا على ظهوره عقلا فى الاستمرار فتبصر (وصيغتها) اى صيغة الصفة المشبهة يعنى اوزانها (كثيرة) غير منحصرة فى عدد معين ومخالفة لصيغة اسم الفاعل لعدم كونها قياسية كصيغة اسم الفاعل بل صيغتها (سماعية) اى متوقفة على السماع ولو على صيغة اسم الفاعل لانهم لم يجروا فيها قياسا تضبط به كما فى اسم الفاعل والمفعول بل أتوابها مختلفة الصيغ مع اتفاق صيغة الفعل فى كثير منها نحو ❊ فرق بفتح الفاء وكسر الراء من باب علم بمعنى الجنان وهذا غالب من فعل بكسر العين ❊ وشكس بفتح الشين وسكون الكاف من باب علم ايضا بمعنى سيء الخلق وحكى عن الفراء رجل شكس بكسر الكاف وهو القياس لان ماضيه بالكسر ايضا وجمعه شكس بضم الاول وسكون الكاف ❊ وصلب بضم الصاد وسكون اللام من باب حسن بمعنى الشديد وكذا الصليب منه ❊ وملح بكسر الميم وسكون اللام من باب نصر وحسن يقال ماء ملح ولا يقال ماء مالح الا فى لغة ردية ❊ وجنب بضمتين من باب حسن بمعنى الجنابة سواء فرده وجمعه ومؤنثه ومذكره وقد يقال فى جمعه اجناب وجنوب ❊ وحسن بفتحتين من باب حسن بمعنى ضد القبح وجمعه محاسن على غير القياس ومؤنثه حسنة وحسناء ❊ وخشن بفتح الخاء وكسر الشين من باب حسن بمعنى ضد اللين ❊ وشجاع بضم الشين من ذلك ايضا بمعنى شديد القلب عند البأس وجمعه شجعة وشجعان بكسر الشين وسكون الجيم فيهما ومؤنثه شجاعة ونقل عن ابى زيد انه لا يوصف به المرأة ولك ان تقول بكسر الشين شجاع على وزن الجماع وحينئذ يجئ جمعه شجعة بفتح الشين وسكون الجيم وشجعة بفتحتين ❊ وجبان من ذلك الباب ايضا من الجبن بمعنى ضد الشجاعة

رجل جبين وامرأة جبان فهو مؤنث ولو جعل من باب نصر يكون وزن الصفة جبان بكسر الجيم
وزن مذكرا ❁ وعطشان بفتح العين وسكون الطاء من باب علم معناه ظاهر وجمعه عطشى بفتح العين وسكون
الطاء وعطاش بفتح العين وعطاش بكسرها ومؤنثه عطشى ايضا وجمعه عطاش بكسر العين فقط ونقل
ابن الحاجب انه يجئ الصفة المشبهة من جميع ابواب الثلاثى اذا كانت بمعنى الجوع والعطش وضدهما
على وزن فعلان كجوعان وشبعان وعطشان وريان ولم يأت شئ من هذه المذكورات على القياس (الا)
الوزن (افعل بفتح الهمزة وسكون الفاء من الالوان والعيوب الظاهرة) دون الباطنة من العيوب عنده
رحمه الله تعالى والمشهور انها مطلقة لمجئ احمق وارعن (والحلى) بضم الحاء او كسرها مع القصر جمع
حلية بمعنى الزينة والصورة كما يقال عرفت من حليته اى صورته (فانه) اى هذا الوزن (منها) اى من
الالوان والعيوب والحلى (قياسى) مطرد كابيض وابلج واعور واحول ونحوها لكن هذا الوزن مختص
بباب فعل مكسور العين ولا يجئ من مضموم العين او مفتوحها الا ستة كلمات فانها تجئ من فعل بضم العين
مثل احمق واخرق وارعن بمعنى الاحمق اى قليل العقل من عيوب النفس وآدم وأسمر من الالوان وأعجف
من العيوب بمعنى الهزل والانثى عجفاء والجمع عجفان بالكسر على غير القياس وزاد الاصمعى على هذه
الستة الاعجم يقال فى لسانه عجمة اى عجز لا يقدر على الكلام اصلا وبهذا سميت البهيمة عجماء لانها لا تتكلم
والاعجم ايضا من لا يفصح ولا يلين كلامه والانثى عجماء ❁ وقال الفراء فى جواب هذه السبعة احمق من حمق
بالكسر وهو لغة فى حمق بالضم فكان احمق قياسا قيل وفيه بحث لان احمق اذا كان بالضم يجئ الصفة منه
احمق واما اذا كان بالكسر تجئ الصفة منه حمق بفتح الحاء وكسر الميم لا احمق كذا فى مختار الصحاح فلا يغنى
فى الجواب كون الكسر لغة فى الضم انتهى وايضا قال يجئ خرق وسمر وعجف بالكسر فى الكل كما يجئ بالضم
فيه فيكون لغة فى الضم يعنى يجئ هذه الكلمات عنده من فعل بالكسر والضم فيكون اختصاص هذا الوزن
بباب فعل بكسر العين مطردا فى هذه السبعة نظرا الى مجيئها بالكسر فتأمل ❁ ولما فرغ من بيان كيفية الصيغة
شرع فى بيان تصريفها فقال (ويصرف) ما كان على وزن افعل من الالوان والعيوب الظاهرة والحلى
قياسا (على خمسة اوجه) فى الصورة والا فى الحقيقة ستة ثلاثة للمذكر مفردا وتثنية وجمعا وثلاثة للمؤنث
ايضا وانحصاره على الخمسة (باشتراك الجمع) اى باشتراك صيغة الجمع (بين) الجمع (المذكر) بين الجمع
(المؤنث) على وزن فعل بضم الفاء وسكون العين فيهما مثل حمر فى جمع احمر وحمراء (ومؤنثه) اى مؤنث
افعل الصفة (لا يجئ بالتاء) وان كان الاصل فى التأنيث خصوصا فى تأنيث الصفات ان يجئ بالتاء (كما يجئ)
المونث (بها) اى بالتاء لاصالتها (فى) مؤنث (اسم الفاعل والمفعول) مثل ناصرة ومنصورة (بل يجئ
مؤنثه (بالالف) اى بالهمزة لان الالف لا تكون ممدودة لعدم قبولها الحركة وتعبيره عن الهمزة بالالف
لكونها فى صورة الالف فى الخط اذا وقع مبتدأ بها مثل همزة احد او باعتبار الكون او بناء على تسمية بالالف
(الممدودة و) ب (حذف الهمزة من اوله) اى من اول افعل (وفتح الفاء وسكون العين) يعنى عكس
ما فى مفرد مذكره مثل حمراء بفتح الحاء المقابلة بالفاء وسكون الميم المقابلة بالعين من فعلاء بالمد ولم يفرق بين المذكر
والمؤنث بالتاء كما فرق فى سائر الصفات بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كما هو الغالب فى الاسماء الجوامد
كجمل فى المذكر وناقة فى المؤنث بل وضعوا لهما صيغة واحدة لبعده عن الفعل ❁ قيل قياسه ان يقال حمرى
بلا مد لكن زيدت الالف مع الف التأنيث للبناء فرقا بين مؤنث فعلان ومؤنث افعل ثم قلبت الالف الثانية همزة
لئلا يختل المقصود بحذف احدهما لالتقاء الساكنين وفيه نظر لانه لو كان الالف الزائدة هى الاولى يلزم

تغيير علامة التأنيث بالقلب همزة مع ان العلامة لا تتغير ولو كانت الزائدة هى الثانية يلزم ان يقع علامة التأ
التى هى الالف الاولى فى الوسط وهو خلاف الظاهر ولو كان كلاهما للتأنيث يلزم اجتماع العلامتين
للتأنيث وهو مستكره فتأمل* وجه الامر بالتأمل اشارة الى الجواب وهو انه انما يرد على مذهب سيبويه
من ان علامة التأنيث الالف الزائدة قبل الهمزة المنقلبة من الالف المقصورة لوقوعها بعد الالف الزائدة
والكلام مبنى على مذهب الاخفش وهو ان علامة التأنيث هى الهمزة الاصلية والتوصيف بالالف
الممدودة اما تجوز لكونها سبب امامد الف قبلها واطلاق الالف عليها ايضا مجاز لكونها فى الاصل الف
او مبنى على اطلاق الالف على المتحرك والساكن على ما قاله الفاضل العصام فى شرح الكافية
(وتثنيته) اى تثنية افعل (كتثنيتهما) اى كتثنيتى اسم الفاعل والمفعول بالالف والنون المكسورة
فى حالة الرفع والياء المفتوح ما قبلها والنون المكسورة فى النصب والجر فى غير الاضافة على
ما سبق فى بحثهما مثل احمران واحمرين كضاربان وضاربين ومضروبان ومضروبين وهذا
فى تثنية المذكر دون المؤنث ولذا استثناه بقوله (غير ان الهمزة) اى تثنيته كتثنيتهما بلا فرق الا ان همزة
فعلاء مثلا كحمراء (تقلب واوا فى تثنية المؤنث) كما ان الواو تقلب همزة فى مثل اقتت اذ اصله وقتت قلبت
الواو همزة لكون كل منهما نظيرة للاخر ثقلا ونقيضا مخرجا مثل حمراوان وحمراوين (وجمعه)
اى جمع افعل (لا يجئ بالواو) المضموم ما قبلها (والنون) المفتوحة فى غير الاضافة فى حالة الرفع
كما جاء فى اسمى الفاعل والمفعول مثل ضاربون ومضروبون (ولا) يجئ (بالياء) المكسور ما قبلها
(والنون) المفتوحة ايضا فى حالة النصب والجر كما جاء فيهما كضاربين ومضروبين لان كل صيغة
لم يجئ مؤنثها بالتاء بل جاء بصيغة مخصوصة كما ههنا تكون كالاسم الجامد وهو لا يجمع بالواو والياء مع
النون لان للجمع بهما شرط وهو كونه مذكرا عاقلا او فى حكمه كما سبق فى بحث العالمين وسيجئ التفصيل
فى تصريف اسم زمان ومكان وليس كذلك ههنا (بل) يجئ جمعه (على) وزن (فعل بضم الفاء وسكون
العين فيهما) اى فى جمع المذكر والمؤنث مثل حمر فالاولى ان يشترك صيغة تثنيتهما دون الجمع لقلة استعمال
التثنية كما فى الافعال على ما سبق فى بحثها مفصلا لكن لما لم يفرق بين المذكر وبين المؤنث بالحاق العلامة
للتأنيث بل وضع لهما صيغة واحدة لزم ان يفرق بين تثنيتهما على حدة بصيغة مستقلة للمذكر وصيغة مستقلة
للمؤنث واختلاف صيغة التثنية يقتضى اتحاد صيغة جمعهما تفاديا عن الاختلاف فى جميع الاحوال (مثاله)
اى مثال افعل اى ما يوضحه نحو (احمر) للمفرد المذكر (احمران) لتثنيته فى حالة الرفع (واحمرين)
لها ايضا فى النصب والجر (حمر) للجمع المذكر (حمراء) للمفردة (وحمراوان) لتثنيتها فى الرفع
(وحمراوين) لها ايضا فى النصب والجر و(حمر) للجمع المؤنث* ولما فرغ من بيان النوع الذى يدل على
الصفة المطلقة شرع فى بيان النوع الذى يدل على الصفة المقيدة بالزيادة على الغير فقال

(واما افعل التفضيل)

مصدر ابأ ما التفصيلية ايضا لكونه مقام التفصيل بعد الاجمال ويقال ايضا اسم التفضيل وهذا اشمل من الاول
لتناوله مثل الخير والشر بخلاف افعل التفضيل عند من يفرق بينهما (فهو) اى افعل التفضيل فى الاصطلاح
(اسم) لا فعل ولا حرف (مشتق) لا جامد (من يفعل) لازما كان او متعديا فيشمل جميع المشتقات ويخرج
عنه مثل ايدى من اليد وارجل فى مدح الرجل من الرجل يقال فلان ارجل الرجلين اشدهما وكذا يقال رجل
ارجل بمعنى عظيم الرجل اى القدم فانه لم يثبت واما احنك البعيرين بمعنى اشدهما اكلا وآبل من حنيف الحناتم

(فشاذان)

فشاذان غير مشتقين من فعل قيل فيه نظر من ان معنى قولهم احنك البعيرين اشدهما اكلا فيجوز ان يكون مشتقا من قولهم احنك الجراد الارض اذا اكل ماعليها على ما في الصحاح فيكون مشتقا من المزيد بناء على مذهب سيبويه فانه يجوز اشتقاق المجرد من المزيد كاشتقاق اخصر من الاختصار بحذف الزوائد عنده حتى قيل هذا قياس عنده لا كلام في اشتقاقه ويجاب عنه بأن المختار مذهب الجمهور وفي مذهبهم لا يجوز اشتقاق المجرد من المزيد فلا يخرج من الشذوذية والصحيح ان قياسيته انما هي من الافعال لا من الغير على ماسنشير اليه ومعنى قولهم آبل من حنيف الحناتم اي اشد الناس تأنقا في رعية الابل واعلمهم بها ويجوز ان يكون مشتقا من آبل الرجل بالكسر امالة فهو آبل اي حاذق بمصلحة الابل كما في الصحاح والحناتم ابناء الحنتم ابي قبيلة وحنيف واحد منهم (للزيادة) اي لقصد الدلالة على الزيادة في الحدث الذي هو اشتق منه فيخرج اسم الفاعل والمفعول والزمان والمكان والآلة والصفة المشبهة فان هذه المذكورات ليست مشتقة للزيادة (على الغير) فخرج مبالغة الفاعل ايضا لان الزيادة فيها في نفسها لا بالنسبة على الغير ولذا وجب ذكر المفضل عليه في افعل التفضيل دون المبالغة اذا لم يكن المراد بالزيادة الزيادة المطلقة اي التفضيل على جميع ماعداه فانها حينئذ لا يذكر المفضل للاستغناء عن ذكره بالفهم نحو الله اكبر اي من كل شئ فلا حاجة لذكره لظهوره وبهذا ظهر الفرق بين افعل التفضيل وبين الصفة المشبهة مع كونهما للزيادة على اصل الفعل (وصيغته) اي صيغة افعل التفضيل وزن (افعل) للمفرد المذكر (بفتح الهمزة والعين وسكون الفاء) بحسب الاصل فيدخل مثل الخير والشر لكونهما في الاصل اخير واشرر على وزن افعل ثم خففا بحذف الهمزة للاستغناء عنها بعد نقل حركة الياء في الاول والراء في الثاني الى ماقبلهما وهو الخاء في الاول والشين في الثاني مع كثرة الاستعمال وقد يستعملان على القياس في اللغة الردية مثل صغراها شراها كما وردت في قصة المرأة التي قالت لزوجها ماقالت فانطلق بها اياما الى مكان آخر ثم تحولت الى الحي بعد برهة فبينما هي ذات يوم قاعدة مرت بها بناتها فنظرت اليها الكبرى فقالت همزه امي والله وقالت الوسطى صدقت والله وقالت المرأة كذبتما ما انا بام لكما ولا بأمرأة لابيكما فقالت لهما الصغرى اما تعرفان محياها وتعلقت وخرجت بها فقالت الام عند ذلك صغراها شراها (ولا يبنى) افعل التفضيل من الافعال (الا) يبنى (مما) اي من فعل الذي (يبنى منه) اي من ذلك الفعل (فعل التعجب) وهو الفعل الثلاثي المجرد الثابت مدلوله في الزمان الماضي على الاستمرار القابل للزيادة والنقصان غير لون ولا عيب ظاهري يعني يشترط في بناء افعل التفضيل ان يبنى من فعل مقيد بهذه القيودات الثمانية اما التقييد بالثلاثي فلعدم امكان محافظة جميع حروف الكلمات الرباعية والخماسية والسداسية في وزن افعل على تقدير عدم حذف حرف او حروف منها ولو حذفت يلتبس المعنى اذ لو قلت من دحرج مثلا ادحر بحذف الجيم من آخره لم يعلم انه من تركيب دحرج او دحر وكذا لو حذفت الهمزة والسين والتاء من استخرج وزيد في اوله همزة التفضيل وقلت اخرج من كذا لم يعلم ان معناه كثير الخروج او كثير الاستخراج وقس عليهما ماعداهما من المزيدات ولا وزن له غير افعل لانه مقصور على هذا الوزن للاختصار ولذا كان بناء افعل من الزوائد مطلقا غير قياس عند الجمهور واما عند سيبويه فغير قياس ماعدا باب الافعال واما منه فمع كونه ذا زيادة قياس عنده هذا ماوعدته آنفا بالاشارة واما التقييد بالثبوت في الزمان الماضي على الاستمرار فلتوقف تعين ازدياد الشئ على الاخر على وقوع ثبوت ذلك الشئ سابقا واما التقييد بقابلية الزيادة والنقصان فمستغنى عن البيان فلا يقال فلان اموت من فلان والشمس غربى او طلعى اليوم من امس لعدم القابلية بالزيادة والنقصان واما التقييد بعدم كونه من الالوان والعيوب الظاهرة فلان ماجاء منهما

على هذا الوزن الصفة المشبهة ولو بنى افعل التفضيل منهما ايضا يلتبس احدهما بالاخر مثلا اذا قلت زيد الاسود او الابيض ونحوهما لا يفرق احدهما من الاخر اما لفظا فظاهر واما معنى فلانه لا يعلم انه بمعنى ذو سواد وذو بياض او بمعنى الزائد فى السواد والبياض على الغير واما تخصيص هذا الوزن بالصفة المشبهة منهما فلدلالتها على ثبوت الصفة المطلقة وافعل التفضيل مقيد بالزيادة على الغير ولا شك ان ما يدل على المطلق مقدم على ما يدل على المقيد لتقدم المطلق على المقيد طبعا ❊ قدم الصفة المشبهة فى التخصيص منهما بهذا الوزن فى الوضع كى يوافق الوضع بالطبع ❊ واما تخصيص العيوب بالظاهرة فلجواز البناء من الباطنة مثل فلان ابلد من فلان وكذا ارعن واهوج واخرق واعجم وانوك واحمق والدواشكس واجهل وغير ذلك وان جاء من بعضها افعل الصفة المشبهة ايضا كما سبق وهذا اعنى عدم جواز بناء افعل التفضيل منهما مطلقا مذهب البصريين واما الكوفيون فأجازوا بناء افعل التفضيل من لفظى السواد والبياض اعنى من اصول الالوان خاصة قياسا وقالوا لانهما اصلا الالوان واحتجوا فى البياض بقول الراجز بيت ❊ جارية فى درعها الفضفاض ❊ ابيض من اخت بنى اباض ❊ وقال المبرد انه شاذ وفى السواد بقول الاخر بيت ❊ لانت اسود فى عينى من الظلم ❊ وكلاهما من البيتين شاذان عند البصريين ومما ينبغى ان يعلم ههنا انه اذا اريد بناء افعل التفضيل من الافعال التى تعذر بناء افعل منها كالرباعيات والخماسيات والسداسيات والالوان والعيوب الظاهرة فيبنى بأن يؤخذ افعل مما يدل على كيفية الزيادة فيجعل ما قصد زيادته تمييزا عن النسبة مثل اشد منه اكراما وانقطاعا او استخراجا واقل منه بياضا وسوادا واقوى منه دحرجة واضعف منه مقاتلة واعلى منه التفاتا وغير ذلك كما سبق فى بحث افعال التعجب (وقياسه) اى قياس افعل التفضيل فى البناء (ايضا) اى كافعل التعجب (ان يكون للفاعل) يعنى ان القياس فيه ان يبنى من الفعل المعلوم لتفضيل الفاعل لكونه عمدة فى الكلام لعدم افادته بدونه دون المفعول فانه فضلة فيه وكذا ما يدل عليهما فبناؤه لتفضيل ما هو عمدة اولى ولعموم الفاعل لانه ما من فعل الا ولا بد له من فاعل دون المفعول ولو بنى للمفعول ايضا يلتبس تفضيل احدهما بتفضيل الاخر مثلا اذا قيل فلان اعلم فلا يعلم ان المراد منه انه اكثر عالمية او اكثر معلومية ولم يعكس الامر لشرف الفاعل لما مر آنفا (و) ما جاء للمفعول (نحو اشهر) وكذا اعذر والوم واشغل بمعنى ازيد مشهورية ومعذورية وملومية ومشغولية (شاذ) لمخالفته بالقياس المذكور وما بنى للفاعل مشتق من معلوم المضارع وما بنى للمفعول مشتق من مجهول المضارع لكن لا باعتبار وقوع الفعل بل باعتبار اتصافه بالزيادة على الغير وطريق اشتقاقه منه بحذف حرف المضارعة وادخال الهمزة المفتوحة وفتح العين فيما كان مكسورا او مضموما مثل انصر واضرب فلا حاجة اليه فيما عينه مفتوح مثل افتح ❊ ولما فرغ من بيان كيفية البناء شرع فى بيان كيفية تصريفه فقال (ويصرف) افعل التفضيل مطردا (كاسم الفاعل) على ستة اوجه غير الجمع المكسر والافتنانية اوجه ثلاثة للمذكر مفردا ومثنى ومجموعا وثلاثة للمؤنث ايضا بالالف والنون فى المثنى رفعا وبالياء والنون نصبا وجرا وبالواو والنون فى الجمع المذكر رفعا وبالياء والنون فيه نصبا وجرا وبالالف والتاء فى الجمع المؤنث كما فى اسم الفاعل بلا فرق بينهما (غير) اى الا ان الفرق بينهما (ان مؤنثه) اى مؤنث افعل التفضيل (لا يجئ بالتاء) كما جاء مؤنث اسم الفاعل بها مثل ضاربة بالتاء فى مؤنث ضارب (بل) يجئ مؤنث افعل التفضيل (بالالف المقصورة) من ادات التأنيث دون الممدودة منها (مع حذف الهمزة) المفتوحة التفضيلية التى كانت فى افعل (وضم الفاء وسكون العين) فرقا بين افعل التفضيل وبين افعل الصفة المشبهة لان الالف فيها ممدودة والفاء مفتوحة والعين ساكنة كما مر

ولى ان يعكس الامر لكون المقصورة اصلا للممدودة كما ان افعل الصفة اصل لدلالتها على
طلقة دون التفضيل لدلالته على الصفة المقيدة بالزيادة على الغير فلا شك ان المطلق اصل للمقيد
لاصل البق (وتقلب الف المؤنث) يعنى الف المقصورة (فى التثنية والجمع ياء) فرارا عن اجتماع
ن اما انقلابها بالياء دون الواو فللتخفيف (مثاله) اى مثال تصريف افعل التفضيل على وجوه
انصر) للمفرد المذكر (انصران) بالالف والنون لتثنية المذكر رفعا (وانصرين) بالياء
مع فتح ماقبل الياء لها ايضا نصبا وجرا (انصرون) بالواو المضموم ماقبلها والنون المفتوحة
لمذكر رفعا (انصرين) بالياء المكسور ماقبلها مع النون ايضا نصبا وجرا (نصرى) بضم الفاء
ن العين مع فتح اللام للالف المقصورة لمفردة المؤنثة (نصريان) بالالف والنون مع قلب
رة يا لتثنية المؤنث رفعا (نصريين) بالياء المفتوح ماقبلها مع النون المكسورة لها ايضا نصبا وجرا
نصريات) بالالف والتاء لجمع المؤنث * ولما فرغ من بيان القسم الرابع للنوع الثانى من الانواع الاربعة
للكلمة الاشتقاقية اراد الشروع فى بيان النوع الثالث منها فقال

(فصل فى المصادر)

ال المتعلقة بالفصل قد سبقت فليراجع والمصادر جمع المصدر انما ورد بصيغة الجمع تنبيها على ان الكلام
ضا فى الافراد وهو فى اللغة اسم مكان من صدر يصدر كنصر ينصر يعنى محل الصدور ويحتمل ان يكون
ميا بمعنى الصدور او المصدور عنه او الصادر على اختلاف المذهبين كما سبق وفى الاصطلاح الاسم
شتق منه الفعل ولعله هو المراد بقولهم هو اسم الحدث الجارى على الفعل هذا عند البصريين
اصالته فى الاشتقاق عندهم او الاسم الذى اشتق من الفعل للدلالة على الحدث فقط على مذهب
يين بناء على اصالة الفعل فى الاشتقاق فينبغى ان يراد ههنا به مايطلق عليه لفظ المصدر ليعم الاقسام
لمصدر كما ينادى اليه ايراده بصيغة الجمع وايماء التفصيلية حيث قال (اما المصدر المؤكد الغير الميمى)
سام الخمسة للمصدر معلوما كان او مجهولا (فهو) اى المصدر المؤكد الغير الميمى فى اللغة قد سبق
فى الاصطلاح (ما) اى لفظ (دل) وضعا بمادته مع صورته الجزئية (على حدث) اى على معنى
ير سواء كان بطريق الصدور عن الحدث كالضرب والنصرة والمشى ونحوها مما يصدر عن الفاعل
لحيات والموت والطول والقصر مما يقوم بالذات (فقط) اى لاغير يعنى بلا اعتبار نسبة اصلا
رف الذات كما فى الصفات ولا من طرف الحدث كما فى الافعال فيكون معناه المطابق بسيطا ولا كمية
ية فيخرج المرة لدلالتها على الحدث مع كميته وكذا النوع لدلالته على الحدث مع كيفيته وكذا مبالغة
لدلالتها عليه مع قيد المبالغة لكن يصدق على المصدر الميمى فأراد اخراجه فقال (بغير ميم زائدة
) اى اول ذلك المصدر فلا يرد بمثل المنع والموت والمدو المسح ونحوها مما فاؤه ميم لاصالة الميم فيه
م هذا القسم على الاخر لتجرده عن الزيادة لفظا ومعنى ولا شك ان المجرد اقدم على المزيد اولكونه
من الثلاثى المجرد وقياسيا من غيره على الاطلاق (وصيغته) اى الكيفية العارضة للكلمة
ركات والسكنات وترتيب الحروف بتقديم بعضها وتأخير بعضها يعنى اوزانه حال كونها (من الثلاثى
سماعية) اى غير مطردة لاضابطة لها بل موقوفة على السماع من اهل اللسان بأن يحفظ كل مصدر
سمع من العرب ولا يقاس عليه (الا ان الغالب) اى الاكثر لاالقياس (فى) مصدر الفعل الواقع
زن (فعل بفتح العين) وهو من باب نصر وضرب وفتح ان يجئ على وزن (فعل بسكونه) اى

بسكون العين وحركات الفاء مثل قتل وفسق وشغل بفتح القاف وكسر الفاء وضم الشين اولاً
وثالثا وسكون العين فى الكل ونقل عن الخليل الاصل فى مصدر الثلاثى فعل بفتح الفاء وسكون
ولذا يرجع اليه المصادر المختلفة فى البناء اذا اريد المرة نحو دخلت دخلة وقمت قومة ويفرق بين المتعدى
واللازم بأن يزاد الواو فى اللازم مثل نصر وضرب وعلم ومنع مصادر من نصر وضرب وعلم و
مواضى من المتعدى ودخول وخروج وقعود وركوع وسجود من دخل وخرج وقعدور كع وسجد
بزيادة الواو فى الكل من اللازم كما ذكر فى مختار الصحاح من ان الاصل والقياس الغالب فى اوزان مصادر
الافعال الثلاثية ان فعل متى كان مفتوح العين كان مصدره على وزن فعل بسكون العين ان كان الفعل متعديا
وعلى وزن فعول ان كان الفعل لازما * مثال الباب الاول نصر نصرا وقعد قعودا * ومن الباب الثانى ضرب
ضربا وجلس جلوسا * ومن الثالث يعنى باب فتح وقطع قطعا وخضع خضوعا انتهى ولم يعكس الامر لكون
اللازم اقل استعمالا خفيف والمتعدى لكثرته ثقيل فاعطى ثقل الواو للخفيف الذى هو اللازم للتعادل
ونقل عن الفراء انه اذا جاءك فعل بفتح العين مما لم يسمع مصدره فاجعله فعلا بفتح الفاء وسكون العين للحجازيين
وفعولا لاهل نجد فيكون الفرق بالواو بين القبيلتين لا بين المتعدى واللازم عنده لعدم تقييده باللازم
والمتعدى فيكون ما قاله المصنف رحمه الله تعالى خارجا عما نقل عنهما لعدم تخصيصه بحركة الفاء بالفتح مع عدم
التقييد بالتعدية واللازم (و) كذا الغالب فى مصدر ما جاء من (فعل بكسر العين) وهو من باب علم وحسب
ان يجئ على وزن (فعل بفتحتين) اذا كان لازما نحو فرح وطرب بفتحتين من فرح وطرب بكسر العين فيهما
وان كان متعديا فعلى وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين مثل جهل بفتح الجيم وسكون الهاء من جهل بكسر الهاء
فرقا بين اللازم والمتعدى (و) كذا الغالب (فى) مصدر ما جاء من (فعل بضم العين) وهو باب حسن ان يجئ
على وزن (فعالة بفتح الفاء) مثل كرامة وظرافة وقباحة من كرم وظرف وقبح بضم العين فى الكل لانها
من باب حسن فظهر منه ان مصدر الثلاثى كثير جدا لا ضابطة قطعية تضبطه وما ذكر فى الضبط انما هو حكم
غالبى وعند سيبويه ترتقى اوزان المصادر الثلاثية الى اربعة وثلاثين بابا على مقتضى ضابطة تقريبية التى بينت
فى شروح المراح وهو اجمع مما ذكره المصنف رحمه الله تعالى بناء على ذلك التزمت بيانها ههنا تكميلا للفائدة
وهى ان عين الفعل من المصدر اما ساكن او متحرك فان كان ساكنا فاما ان يكون بزيادة شئ او لا فان لم يكن
بزيادة شئ فالفاء اما مفتوح * مثل قتل او مكسور * مثل فسق او مضموم * مثل شغل وان كان بزيادة شئ فتلك
الزيادة اما تاء او الف فقط او الف ونون وعلى التقادير الثلاث فالفاء ايضا اما مفتوح او مكسور او مضموم فالحاصل
من ضرب الثلاثة بالثلاثة تسعة وهى نحو * رحمة * ونشدة * وكدرة * ودعوى * وذكرى * وبشرى
* وليان * وحرمان * وغفران هذا على تقدير كون العين ساكنا وان كان العين متحركا فاما ان يكون بزيادة
شئ او لا ايضا فعلى الثانى فالفاء كذلك اما مفتوح او مكسور او مضموم فان كان مفتوحا فالعين اما مفتوح * مثل
طلب او مكسور مثل * خنق او مضموم وهو لم يجئ بالاستقراء وان كان الفاء مكسورا فالعين اما مفتوح * مثل
صغر او مكسور او مضموم وهما لم يجيئا بالاستقراء لثقل توالى الكسرتين فى الاول ولئلا يلزم الانتقال
من الكسرة الى الضمة فى الثانى لانهما مستكرهان فى السنة العرب لا برائهما الخلل فى الفصاحة لكونهما
موجبين بالتنافر وان كان الفاء مضموما فالعين اما مفتوح * مثل هدى او مكسور او مضموم وهما ساقطان
بالاستقراء او لما مر آنفا عكسا وعلى الاول اعنى ما كان بالزيادة مع تحرك العين اما ان يكون الزيادة فيه التاء
التأنيث فقط او لا فعلى الاول فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم بحسب القسمة العقلية لكن لم يجئ

الامفتوح الفاء بالاستقراء او عينه امامفتوح مثل ❊ غلبة وفى التنزيل غلب بفتح العين بلا تاء كقوله تعالى وهم من بعد غلبهم سيغلبون وقال الفراء انه فى الاصل غلبتهم فحذفت التاء عند الاضافة او مكسور مثل ❊ سرقة او مضموم وهو ساقط بالاستقراء وعلى الثانى فامافيه مدة او ميم زائدة بالاستقراء اولا فان كان فيه مدة فهى اما الف او واو او ياء فان كانت الفاء فامامعها زيادة اخرى اولا فان لم يكن معها زيادة اخرى فالفاء امامفتوح مثل ❊ ذهاب او مكسور مثل ❊ صراف او مضموم مثل ❊ سؤال وان كانت معها زيادة فهى اما تاء فقط او التاء مع الياء فعلى الاول فالفاء امامفتوح مثل ❊ زهادة او مكسور مثل ❊ دراية او مضموم ❊ مثل بغاية ودعاية وان كان الثانى اعنى زيادة التاء مع الياء فالفاء امامفتوح فقط مثل ❊ كراهية هذا على تقدير كون المدة الفا واما على تقدير كونها واوا فامامعها زيادة اخرى اولا فعلى الثانى فالفاء امامفتوح مثل ❊ قبول او مضموم مثل ❊ دخول او مكسور وهو ساقط لثقل الانتقال من الكسرة الى الضمة وعلى الاول اعنى الزيادة الاخرى مع الواو فالزيادة هى التاء فقط بالاستقراء ولم يجئ منه الا المضموم الفاء مثل ❊ صهوبة وان كانت المدة ياء لم يجئ شئ مما تقتضى القسمة العقلية الا المفتوح الفاء من غير زيادة شئ آخر مثل ❊ وجيف وان كانت الزيادة منه ميما فالفاء مفتوح فقط بالاستقراء وذلك امامع زيادة شئ آخر اولا وعلى الثانى فالعين امامفتوح مثل ❊ مدخل او مكسور مثل ❊ مرجع او مضموم مثل ❊ مكرم ومعون لكن هذا نادر وعلى الاول فالزيادة هى التاء فقط بالاستقراء والعين امامفتوح مثل ❊ مسعاة او مكسور مثل محمدة لكنهما ميميان فيكون مجموع الابواب اربعة وثلاثين وزنا على مقتضى هذه الضابطة الاستقرائية وان جاء على غير هذا فاحفظه فانه لازم لمن هو ملازم لانه يجئ على وزن اسم الفاعل مثل قمت قائما فان قائما مصدر بمعنى القيام وان كان على وزن اسم الفاعل وكذا افضل فاضلة اى افضالا وعفاه الله عافية اى معافاة وعقب فلان مكان أبيه عاقبة اى عقبا وقوله تعالى فهل ترى لهم من باقية اى بقاء وليس لوقعتها كاذبة اى كذب ❊ ويجئ على وزن اسم المفعول نحو قوله تعالى بأيكم المفتون اى الفتنة اذا كان الباء اصلية واذا كانت زائدة فهى بمعنى المفعول وقولهم دعا الى معسوده والى ميسوره اى الى عسره او الى يسره والمرفوع والموضوع والمعقول والمجلود بمعنى الرفع والوضع والعقل والجلادة وكذا المكروهة والمصدوقة والمحلوف اى الكراهة والصدق والحلف (و) صيغته (من غير الثلاثى) سواء كان مجردا او مزيدا (قياسية) مطردة ومضبوطة بالقاعدة الكلية (والضابط) اى القاعدة والاصل والقانون (فيه) اى فى كون صيغة المصدر من غير الثلاثى قياسية خمسة اشياء الاول (ان كل ما) اى كل مصدر كان (فى اول ماضيه) المفرد المذكر الغائب (همزة زائدة) وصلا او قطعا مثل افعل وانفعل واستفعل مثلا (يزاد قبل آخره) اى قبل آخر ذلك المصدر الذى كان فى اول ماضيه همزة زائدة (الف) فرقا بين الماضى والمصدر (ويكسر ما تحرك كله) لئلا يلتبس بالجمع القلة مثل افعال بفتح الهمزة والعين فى باب الافعال وفى غيره حملا عليه وانما لم يعكس الامر لثقل الجمع لكثرة افراده لا يتحمل الكسرة بل اللايق بشانه هو الخفة وهى انما تحصل بالفتحة والمصدر لكونه مفردا يتحمل الكسرة الثقيلة ولذا يكسر فيه (غير ما قبل الالف) الزائدة فى ما قبل آخره لانه مفتوح لاقتضائها فتحة ما قبلها تجانسا انما لم يتعرض لما بعد الالف اعنى اللام لكونه محل التغيير فانه معرب على حسب العوامل (نحو اكرام) من اكرم (وانقطاع) من انقطع (واستخراج) من استخرج الاول مثال لما جاء من الرباعى والثانى من الخماسى والثالث من السداسى وقس عليها كل ما زيد فى اول ماضيه همزة من ثلاث المزيدات مثل الاجتماع والاحارار والاجلواذ والاعشيشاب والاحيرار (و) الضابطة الثانية (ان كل ما) اى كل مصدر كان (فى اول ماضيه) المفرد المذكر الغائب

(تاءزائدة) وهو احدعشربابا اثنان لمزيد الثلاثى وهما تفعلل وتفاعل وواحد لمزيد الرباعى وهو باب تفعلل وثمانية للملحق له (بضم ماقبل لامه فقط) فرقا بينه وبين الماضى ولم يعكس الامر لمامر فى الافعال آنفا لكن هذا فى غير الناقص واما فيه فيكسر امافى اليائى فللمجانسة كالتمنى والترجى والتوقى والتعدى واتصابى والتوانى والتجافى والتماشى لانه لو ضم فيه ايضا لانقلب الياء واوا لسكونها وانضمام ماقبلها فعدلوا عن الضم ليسلم بناء الياء عن التغير بالقلب واما فى الواوى فلانقلاب الواو ياء لوقوعها خامسة على ماسيجئ فى الباب السادس فيكون البناء ايضا يائيا ومقتضاه الكسر (نحو تكسر وتباعد وتدحرج) وكذا تجلبب وتشيطن ونحوهما من الملحقات بضم ماقبل الاخر فى الكل لماذكر (و) الضابطة الثالثة الواقعة (فى) المصدر الذى جاء من (الرباعى المجرد وملحقاته) اى ملحقات الرباعى المجرد وهى ثمانية ابواب على ماسبق من مقتضى ترتيبه يعنى ان الضابطة الثالثة فى قياسية مصدرهما ان (يزاد فى آخر ماضيه) اى آخر ماضى كل منهما (تاء) للفرق ايضا (نحو دحرجة) من دحرج من الرباعى المجرد (وحوقلة) من حوقل وكذا جلببة وسلقية وغيرهما من الملحقات الثمانية (و) الضابطة الرابعة الواقعة (فى) المصدر الذى جاء من (فعل) بتشديد العين ان يجئ على وزن (تفعيل بفتح التاء وسكون الفاء وكسر العين) لانقلاب ثانى المثلين ياء كراهة اجتماعهما مع تعذر الادغام على مافصلناه فى المقدمة وبابه مثل تكريم من كرم وتعظيم من عظم وكذا التجبيل والتحرير والتوقير بتشديد العين فى ماضى الكل (و) الضابطة الخامسة الواقعة (فى) مصدر كل فعل جاء من باب (فاعل) ان يجئ على وزن (مفاعلة بضم الميم وفتح العين) مع زيادة التاء فى الاخر مثل مكاتبة من كاتب ومحاربة من حارب ومضارعة من ضارع ونحوها (وهذا) اى مابيناه من الضابطة الخمس فى قياسية مصدر غير الثلاثى (هو القياس المطرد) من جميع الكلمات من الابواب المذكورة على وتيرة واحدة (وقد جاء) بعض المصدر من غير الثلاثى على خلاف الضابطة المذكورة (كثيرا فى الرباعى المجرد وملحقاته بكسر الفاء وزيادة الالف قبل آخره نحو دحراجا) بكسر الدال وزيادة الالف قبل الجيم من دحرج مثال للرباعى المجرد (وزلزالا) ايضا من زلزل من ملحقات الرباعى المجرد على مذهب الكوفيين على ماظهر من تفصيل الاختلاف بينهما فى بابه وكلاهما بكسر الفاء وزيادة الالف قبل الاخر مع ان مقتضى القياس فيهما زيادة التاء فى الاخر فقط للفرق وابقاء الفاء على حاله من الفتحة (وجاء فتح الفاء) فى ذلك المصدر (ايضا) اى كما جاء الكسر على ماعرفته (فى المضاعف) لتعادل خفة الفتحة بثقل المضاعف مثل قوقاه بفتح القاف الاولى يقال قوقا الديك قوقاة اذا صاح قال الجامى فى هامشه الديك يقوقى اى يصيح قوقاة وقيقاء على وزن فعللة وفعلالا انتهى على مانقل وقال العلامة الزمخشرى والبيضاوى فى تفسير سورة الناس الوسواس والزلزال فالاول بالفتح اسم بمعنى الوسوسة والثانى بمعنى الزلزلة (و) ايضا جاء (فى) مصدر (فعل) بتشديد العين على وزن (تفعلة بحذف الياء) المنقلبة من ثانى المثلين (من المصدر الاول) وهو وزن التفعيل (وتعويض التاء) فى الاخر (منه) اى من الياء المحذوفة (نحو تكملة) وكذا التجربة والتذكرة والتعزية ونحوهما من التكميل والتجريب والتذكير والتعزية بحذف الياء مع تعويض التاء عنه فى الكل على خلاف القياس فان القياس فيه ابقاء الياء على أصله بلا تصرف فيه ❊ وكذا جاء على وزن مفعل بفتح الفاء وتشديد العين كقوله تعالى ومزقناهم كل ممزق اى كل تمزيق ❊ وعلى تفعال بفتح التاء وسكون الفاء مثل تذكار وتكرار وتوكاف ❊ وعلى تفعال بكسر التاء مثل تبيان وتلقاء ❊ وعلى فعال بكسر الفاء مع التخفيف مثل كذاب على مافى الشافية (و) كذا جاء (فى) مصدر باب (فاعل) على وزن (فعال بكسر الفاء)وتخفيف

(العين)

العين على خلاف القياس لان القياس فيه ان يجئ على وزن المفاعلة كما عرفته مثل قتال بكسر القاف والتخفيف وقد جاء بالتشديد شاذا مثل مراء من ماراه يماري ممارءة ومراء بتشديد الراء (وقد قيل قياس لغة) اهل (اليمن في) مصدر (فعل بتشديد العين) ان يجئ على وزن (فعال بكسر الفاء) وتشديد العين وزيادة الالف بعدها (نحو كذاب) كما في قوله تعالى وكذبوا بآياتنا كذابا (و) كذا جاء (في) مصدر (فاعل) على وزن (فيعال بكسر الفاء) مع زيادة الياء بعد العين وقيل كأنهم ارادوا ان يزيدوا في المصدر مازادوا في الماضي وهو الالف لكونه جاريا على الفعل الا ان الالف قلبت في المصدر ياء لانكسار ماقبلها (نحو قيتال) بالياء بعد القاف من قاتل (و) كذا جاء (في) مصدر (تفعل) بتشديد العين على وزن (تفعال بكسر التاء والفاء) وتشديد العين مع زيادة الالف بين العين واللام (نحو تملاق) من تملق يقال تملقه وتملق له تملاقا وتملقا اذا تعود اليه وتلطف له كما قال الشاعر * ثلاثة احباب وحب علاقة * وحب تملاق وحب هو القتل * ومعنى البيت الاحباب للانسان ثلاثة انواع حب يظهره وهو موجود فيه وحب يظهره ولا حقيقة له وحب هو القتل لصاحبه (وهذا المصدر) الذي ذكرناه من اقسام المصادر وهو المصدر الغير الميمي مجردا اومزيدا (لا يثنى ولا يجمع) مالم يقصد به العدد او النوع لكونه موضوعا لتأكيد الحدث من حيث هو هو من غير اشعار الوحدة والكثرة لدلالته على مجرد الحدث كما صرحه في التعريف بقوله على حدث فقط فلا يحتاج الى صيغة التثنية ولا الجمع ولا التأنيث مع ان اعتبار التثنية والجمع والتأنيث والتذكير في الحقيقة من احوال الفاعل على ماسبق مفصلا وهو مفقود فيه لعدم اقتضاء المصدر الفاعل وضعا وانما اقتضاؤه اياه عقلي لا وضعي واما اذا قصد به العدد او النوع فيثنى ويجمع لبيان اختلاف الانواع والعدد على ماسيجئ

(واما المصدر الميمي)

وهو القسم الثاني من الاقسام الخمسة للمصدر انما قدمه لدلالته على مجرد الحدث ولا شك ان مايدل على المجرد مقدم على مايدل على المزيد طبعا (فهو) اى المصدر الميمي في الاصطلاح (ما) اى مصدر (دل) بصيغته وضعا (على حدث) اى على معنى قائم بالغير سواء بطريق الصدور عن ذلك الغير كالضرب القائم بالضارب بطريق الصدور عنه اولا كالممات القائم بالميت يشمل جميع اقسام المشتقات والمصادر من حيث الدلالة على الحدث ايضا فيكون جنسا للتعريف ولذا قيد للاخراج بعض مايكون خارجا عن المعرف بقوله (فقط) اى بلا اعتبار نسبة اصلا ولا كمية ولا كيفية ولا مبالغة فخرج ماعدا المصدر المؤكد الغير الميمي ولذا اراد اخراجه ايضا بقوله (بميم زائدة في اوله) اى في محل قريب من أوله فيخرج مثل المنع والموت والمدوالمن مما كان الميم في أوله اصلية فانها من افراد المصدر المؤكد الغير الميمي لعدم كون الميم زائدة (وصيغته) اى وزن المصدر المؤكد الميمي يجئ (من) جميع ابواب (الثلاثي المجرد) صحيحا اولا على وزن (مفعل بفتح الميم والعين وسكون الفاء) الا ماجاء من المثال الواوي المحذوف فاؤه في المستقبل ولم يكن لامه حرف علة لان المصدر الميمي منه يجئ على وزن مفعل بكسر العين مثل موعد وموردث ونحوهما منه لكون الواو بين الفتحة والكسرة اخف منه بين الفتحتين على مايشهده الوجدان والذوق كما قال المصنف رحمه الله تعالى في الامعان * اعلم ان قياس المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان من الثلاثي المجرد منحصر على وزنين مفعل بكسر العين وهو مصدر المثال الواوي المحذوف فاؤه في مستقبله وللزمان والمكان من المثال الواوي ومن يفعل بكسر العين اذا لم يكن معتل اللام ومفعل بالفتح وهو لغير ماذكر جميعا يعني بقوله جميعا ماكان يائيا او واويا لكن لم تحذف فاؤه في المستقبل او حذف فاؤه الا ان لامه حرف علة فان المصدر من جميعها على

وزن مفعل بفتح العين نحو الميسر والموجل والموقى ولكن فى نحو موجل خلافا لما قال سيبويه من قال فى مضارعه يوجل من غير اعلال واوه قال فى مصدره موجل بالفتح ومن قال ييجل اوياجل بالقلب ياء اوألفا لان فيه اربع لغات على مابين فى محله قال فى مصدره موجل بالكسر وذلك لانه لما اعل واوه بالابدال شبه واوه بواو ما اعل بالحذف مثل يعد ويرث ونبه عليه بقوله فاحفظ هذا الضبط ينفعك فى المرام فانه غير موجود فى كتب الانام لانه من مزالق الاقدام وقد ضل عنه اكثر الاقوام انتهى اقول اما فتح الميم فيما نحن فيه فلخفة الفتحة مع دفع الالتباس باسم الآلة على تقدير الكسر وبمفعول الزائد على تقدير الضم ولا يمكن السكون على تقدير السكون وهو الظاهر واما فتح العين فللخفة ايضا واما سكون الفاء فلئلا يلزم توالى اربع حركات فى الكلمة الواحدة واما اختيار الفاء بالسكون فلقربه بما لزم منه ذلك المحذور وهو الميم فاذا عرفت هذا علمت ان القياس فى وزنه ان يجئ على ذلك الوزن (الاماشذ) اى الاماجاء على خلاف ذلك الوزن القياسى بأن جاء بكسر العين (نحو مرجع) بكسر الجيم الذى هو العين مع ان القياس الفتح وكذا المصير والمحيض من الاجوف على ما قاله المصنف رحمه الله تعالى ايضا فى الامعان ❋ اعلم ان المصدر الميمى من الاجوف اليائى يجئ على مفعل بالكسر ايضا لكن على طريق الفرعية لا الاصلية كمنحر فلا يسمى شاذا وانما الشاذ ماجاء على الاصالة بالكسر بأن لا يجوز غير الكسر كالمجئ والمحيض والمعجب بكسر مايقابل العين وكذا المهلك بضم اللام فانه مصدر يهلك لكنه نادر وكذا مكرم ومعون بالضم ايضا من النوادر (و) صيغته (من غيره) اى من غير الثلاثى المجرد سواء كان من الرباعى المجرد او من المزيدات مطلقا على وزن (صيغة) اسم (المفعول) والزمان والمكان (نحو مكرم) من الاكرام فانه على وزن مفعل بضم الميم وسكون الفاء وفتح العين اسم مفعول او مصدر ميمى او اسم زمان او مكان وكذا منكسر او منكسر به ومستخرج ومدحرج ومتدحرج بضم الميم المبدلة من حرف المضارعة وفتح ماقبل الاخر فى الكل بلا فرق الا ان اسم المفعول من اللازم يجئ بحرف الجر لما مر مرارا كما اشرنا اليه (وهذا) اى المصدر الميمى (ايضا) اى كغير الميمى (لايصرف) من حيث انه مصدر لما سبق فى غير الميمى

(واما بناء المرة)

وهو القسم الثالث من الاقسام الخمسة للمصدر (فهو) اى بناء المرة فى اللغة مابنى للدلالة على وحدة الحدث لان المرة فى اللغة الفعلة الواحدة وكذا مابنى لها وفى الاصطلاح (ما) اى بناء او مصدر (دل على حدث) يشمل جميع اقسام المصادر وغيرهما مما يدل على الحدث (وكميته) اى مقدار الحدث وعدده فخرج ماعداه لان الميمى وغيره انما يدلان على حدث فقط وغيرها بالقيد بالزمان كالافعال او بالذات كالصفات كما سبق والنوع يدل على حدث وكيفيته دون الكمية والعدد وكذا المبالغة والمراد بالعدد عدد المرات معينا او غير معين والمعين مثل ضربته ضربة واحدة اوضربو باثلاثة وضربته اربع ضربات مما وقع تمييزا من عدد صريح كقوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة وغير المعين بحذف مايدل على تعيين العدد مثل ضربته ضربة او ضربو با او بعدمه مثل ضربته ضربا كثيرا وانما قدمه على النوع لكثرة استعماله وفتحة اوله

(واما بناء النوع)

اى مابنى للدلالة على نوع الحدث وهو كل ضرب من الشئ وكل صنف من كل شئ اخص من الجنس (فهو) اى بناء النوع فى الاصطلاح (مادل على حدث وكيفيته) اى كيفية الحدث شدة او ضعفا او زيادة او كثرة او قلة ونحوها كالضرب الشديد او الضعيف والحسن الزائد والقبح القليل فخرج بقوله وكيفيته

(ماعداه)

(وصيغتهما) اى صيغة بناء المرة والنوع قياسية وضابطتها انهما (من الثلاثى المجرد الذى لا تاء في آخر مصدره) المعهود وهو المصدر المؤكد الغير الميمى ان تجيئا على وزن (فعلة بفتح الفاء) فى المرة كنصرة (وعلى) على وزن (فعلة بكسره) اى بكسر الفاء فى النوع للفرق بينهما ولم يعكس الامر لكون كثرة استعمال المرة تستحق بالخفة وهى الفتحة والنوع لقلته يتحمل بثقل الكسرة فيوجد بينهما عدالة (وسكون العين فيهما) اى فى بناء المرة والنوع وانما بنيا على هذا الوزن بناء على ان الاصل فى مصدر الثلاثى فعل بفتح الفاء وسكون العين كما قال الخليل على ما عرفته لان الثلاثى مطلوب فيه الخفة بأصل الوضع وعدد مصدره الذى لا تاء فيه الى اعدل الاوزان فبنيا عليه فان كان فيه زوائد تحذف كلها فيهما كالدخول والخروج زيادة الواو مثل دخلة وخرجة * واما مثل اتيته اتيانة ولقيته لقاءة فشاذ لان القياس فيهما اتية ولقية بحذف الالف والنون الزائدتين وانما زيدت فيهما لان المصدر المطلق بمنزلة اسم الجنس وهو كما يفرق بين الجنس والواحد فيه بالتاء كتمر فى الجنس وتمرة فى الواحد وتفاح فى الجنس وتفاحة فى الواحد كذلك يفرق بين المصدر المطلق والمرة بالتاء وكذا فى النوع للفرق بين النوع والجنس او للدلالة على وحدة النوع كما قال فى الامتحان الوحدة النوعية احد معنى التاء فى نحو دحرجة واستخراجة (و) صيغتهما القياسية (مما زاد على الثلاثى) المجرد من الرباعى مجردا او مزيدا والخماسى والسداسى (مما لم يكن فى آخر مصدره) اى فى آخر مصدر كل منهما (تاء) مثل اكرام ودحراج وانكسار واستخراج ان تجئ على (صيغة مصدره) اى على صيغة مصدر القياسى لذلك الباب من المزيدات (مع زيادة التاء فى آخره) اى آخر ذلك المصدر علامة لهما) اى لعلامة بناء المرة والنوع (معا) اى بلا فرق بينهما فى اللفظ لفقدان الفارق بينهما وهو فتح الفاء فى المرة وكسرها فى النوع فى الثلاثى على ما سبق آنفا (نحوا كرامة وانقطاعة واستخراجة) بزيادة التاء فى الكل ولابد معها من القرائن الفارقة بين المرة والنوع وهى الوصف بما يدل على المرة فى المرة مثل اكرامة واحدة وانقطاعة واحدة او على النوع كالشدة والضعف والقلة والكثرة على ما سبق فى الثلاثى الذى فى آخر مصدره تاء فى النوع مثل اكرامة كثيرة او شديدة وانقطاعة ضعيفة او قليلة واستخراجة سريعة من الاكرام والانقطاع والاستخراج ولذا قلنا قربا اتيته اتيانة على صيغة الافعال شاذ لكونه من الثلاثى المجرد الذى لا تاء فى آخر مصدره (و) صيغتهما (من غيرهما) اى من غير الثلاثى والمزيد الذين لا تاء فى آخر مصدرهما وهو المصدر الذى من الثلاثى المجرد او المزيد او الرباعى مطلقا مع زيادة التاء فى آخره ان تجيئا (على) وزن (المصدر المستعمل) مع التوصيف بالمذكورات فيهما مثل رحمة او نشدة او كدرة او دراية او غلبة واحدة او واسعة او كثيرة واستقامة واحدة او صارفة ودحرجة واحدة او سريعة الاول للاول والثانى للثانى من الامثلة اعنى ان فى مثل هذه المذكورات صيغتهما واحدة ايضا وانما الفرق بينهما بالتوصيف بما يدل على المرة مثل واحدة فى بناء المرة وعلى نوعية الحدث كالصدق والسرعة والشدة والضعف والقلة والكثرة ونحوها واما توصيفه المصدر بقوله المستعمل فلانه لو كان للفعل مصدران احدهما اشهر فى الاستعمال من الاخر فالمرة والنوع انما يبنيان مما هو الاشهر دون الاخر ولذا يقال كذبه تكذيبة واحدة او كثيرة وحارب محاربة واحدة او شديدة ودحرجة واحدة او سريعة ولا يقال كذابة واحدة او كثيرة وحرابة او حيرابا واحدا او شديدا ودحراجة واحدة او سريعة وقد يترك التوصيف بالتلفظ اكتفاء بالقرائن كما اشار اليه المصنف رحمه الله تعالى بعدم التوصيف فى الامثلة التى اوردها من المزيدات بقوله اكرامة وانقطاعة واستخراجة * ولما فرغ من بيان كيفية بنائهما شرع فى بيان كيفية تصريفهما فقال

(ويصرفان) بناء المرة والنوع (على ثلاثة اوجه) اى مفردا وتثنية وجمعا من غير اعتبار التذ
والتأنيث والخطاب والغيبة والتكلم لما مر فى بحث الصفات وغيرها مرارا من عدم الاحتياج الى التفر
بها لقلة الورود فى ذوى العقول (و) صيغة (تثنيتهما كتثنية اسم الفاعل) فى التصريف بالالف والنو
رفعا والياء المفتوح ما قبلها والنون المكسورة نصبا وجرا مثل نصرتان ونصرتين (و) لكن (لا يجمعان
بعلامة من علامات الجمع (الا بالالف والتاء) اى يجمعان بجمع المؤنث السالم لوجود شرطه وهو زيادة
التاء فى المفرد ولذا لم يجمعا بجمع المذكر الصحيح لعدم وجود شرطه ولا بالكسر لعدم السماع (وفى جمعهم
من الثلاثى المجرد) كلمة فى متعلقة بقوله (يفتح عينهما) فرقا بين الاسم والصفات ولم يعكس الامر لكون
الصفات اولى بالسكون الخفيف لثقلها فى نفسها لاقتضائها الموصوف (ويجوز كسر العين ايضا) اى كالفتح
(فى بناء النوع) تبعا للكسرة فانه فى غير المضاعف على ماسيجيئ ان شاء الله تعالى (نحو نصرة نصرتان)
فى الرفع (ونصرتين) فى النصب والجر (نصرات) بفتح النون فى الكل مع فتحة الصاد فى الجميع بناء
المرة و (نصرة) مفردا لمصدر بناء النوع و (نصرتان) لتثنيته رفعا و (نصرتين) لها ايضا نصبا
وجرا و (نصرات) بكسر النون فى الكل مع فتحة الصاد او كسرها فى الجمع بناء النوع دون المرة لانها بالفتح دائما

(واما)

القسم الخامس من الاقسام للمصدر فهو (مبالغة المصدر) وهى ما يفيد الزيادة فى الفعل (ف) دلالتها عليها
(قياس) اى قياسى ومطرد عند سيبويه (من الثلاثى المجرد) فقط واما عند الزمخشرى فقياس مطلقا
سواء كان من الثلاثى المجرد او غيره بناء على ما قال حين السؤال عن كونه سماعيا او قياسيا هذا الباب كثير الاستعمال
فينبغى ان يكون قياسيا ولذا ذكر فى الامثلة الرميا وقال هى الرامى الكثير وكذا عند الجمهور على ما فى شروح
المراح (وله) اى لمصدر المبالغة (وزنان) قياسيان من الثلاثى المجرد فقط عند سيبويه او مطلقا عند
الجمهور والزمخشرى احدهما وزن (تفعال بفتح التاء وسكون الفاء) نحو التهذار بمعنى الهذر الكثير
والتلعاب بمعنى اللعب الكثير وكذا الترداد والتجوال والتقتال والتسيار والتعداد والتذكار والتكرار
للمبالغة فى الرد والجولان والقتال والسير والعدد والذكر والتكرر * واما التبيان والتلقاء بكسر التاء فيهما
فشاذ من هذا الوزن (و) ثانيهما وزن (فعلى بتشديد العين وكسر الفاء وفتح اللام نحو تنصار ونصيرى)
بمعنى كثير النصرة الاول للاول والثانى للثانى وكذا الحثيثى والدليلى والفتيتى بمعنى كثير الحث وكثير
العلم بالدلالة والرسخ فيها او كثير النميمة فى الفتيتى (ولا يصرفان) بالتثنية والجمع لما مر فى مطلق المصدر
* ولما فرغ من بيان القسم الثالث من اقسام الكلمة * شرع فى بيان القسم الرابع منها فقال

(فصل فى الاسماء)

التى تقابل الصفات الصرفية والافعال والمصادر وهى اربعة اقسام لانها اسم زمان او مكان او اسم آلة
او اسم فعل (اما اسم الزمان) من تلك الاقسام الاربعة (فهو) اى اسم الزمان فى الاصطلاح (اسم) لا فعل
ولا حرف ولا صفة ولا مصدر يشمل جميع الاسماء مشتقة او غير مشتقة (مشتقة من يفعل) على صيغة المضارع
المعلوم خرج غير المشتقات واسم المفعول ايضا لاشتقاقه من يفعل على صيغة المجهول (لزمان) اى للدلالة
على زمان لا مكان وقدمر بحث الزمان فى بحث المضارع فارجع اليه (وقع فيه) اى فى ذلك الزمان (الفعل)
اى الحدث فخرج ما عدا اسم الزمان فانطبق التعريف على المعرف جمعا ومنعا اما اشتقاقه من المضارع فلاختلاف
صيغته باختلاف حركة عينه على ماسيبينه ان شاء الله تعالى او لدلالته على الزمانين التزاما ولذا اجرى عليه

في الحركات والسكنات وعدد الحروف واما من المعلوم فلان اختلاف حركة العين انما يكون في المعلوم دون المجهول لان عينه مفتوح ابدا في المجهول كما سبق ✽ وقيل لان اسم الزمان لم يشبهه ولم يعمل كعمله لاصالته في الاسمية فالانسب ان يشتق من المعلوم الذي هو الاصل فيكون بينهما مناسبة في الاصالة وهذه المناسبات بعينها تجري في اسم المكان فاجر فيه ولا تغفل ✽ فان قيل هذا مخالف لما في روح الشروح من انه قال المشتق من المصدر نوعان فعل واسم فاشتقاق الفعل بحركات العين نحو فعل واشتقاق الاسم بالحروف الثلاثة احدها الميم مصدرية كانت او زمانية او الية والثانية التاء مرية كانت او نوعية مثل نصرة بفتح النون او كسرها على ماسبق ههنا والثالثة الياء تصغيرية كانت او نسبية هذا فعلى هذا يلزم ان يكون مشتقا من المصدر لا من المضارع اقول ان مراده بالاشتقاق ثمه اعم مما بالذات وابتداء او بالواسطة لانه صرح فيه ايضا في آخر فصل الوجوه بأن اسمي الزمان والمكان مشتقان من المضارع المعلوم فيكونان مشتقين من المصدر بواسطة المضارع والماضي لانهما مشتقان من المضارع وهو من الماضي وهو من المصدر فالمشتق من المشتق من الشيء مشتق من ذلك الشيء فلا يخالف ماقاله بما قال المصنف رحمه الله تعالى وانما قدمه على المكان تنبيها على ان الصيغة مشتركة بينهما لئلا يتوهم انها حقيقة في المكان ومجاز في الزمان بناء على كثرة استعمالها في المكان كما هو عادة القوم في العنوان رفعا لذلك التوهم من اول الامر بتقديمه عليه (و) كذلك (اسم المكان) فهو في الاصطلاح (اسم مشتق من يفعل لمكان وقع فيه الفعل) فائدة القيودات باهرة مما سبق في الزمان لجريانها فيه بعينها ايضا (وصيغتهما) اي صيغة الزمان والمكان سواء كانت من الثلاثي او غيره قياسية و (متحدة) اي على وزن واحد مشترك بينهما في اللفظ (في الثلاثي المجرد الذي عين المضارع مفتوح أو مضموم) في غير المثال فانه بالكسر في جميع الابواب والناقص واللفيف مطلقا فانه بالفتح ايضا عند المصنف رحمه الله تعالى على ماسيجيء في آخر الكتاب وستقف على تفصيله ثمه ان شاء الله تعالى وفي غيرها من الاقسام السبعة على وزن (مفعل بفتح الميم والعين وسكون الفا) وطريق اشتقاقهما من يفعل بحذف حرف المضارعة ثم زيادة الميم المفتوحة بدلها وفتح العين فيما كان عين المضارع مفتوحا او مضموما في غير المثال واللفيف المفروق عند البعض اما تبديل حرف المضارعة بالاخر فللفرق بينهما وبين المضارع وكذا اتيان حرف آخر بدله فللفرق من الماضي بعد حذف حرف المضارعة واما تخصيص الميم بالزيادة بدله فلان اولى الحروف بالزيادة من الحروف الزيادة حروف العلة وزيادتها في الابتدا متعذرة والميم قريبة بالواو في المخرج لكونهما شفويتين ولان كلا من الزمان والمكان مفعول فيه وفيه الميم واما فتح الميم فلقيام الميم مقام حرف المضارعة التي هي مفتوحة فاعطى حركتها لما قام مقامها او للخفة لاحتياجها اليها لكثرة استعمالها اولانه لو لم يفتح فلا يخلو اما ان يضم او يكسر او يسكن والكل غير جائز اما عدم جواز الضم فلئلا يلتبس بمفعل من الافعال واما الكسر فلئلا يلتبس باسم الآلة واما السكون فلئلا يلزم الابتداء بالسكون ولم يبق من الاحوال المحتملة الا الفتح واما فتح العين فللتوافق بعين المضارع فيما عينه مفتوح واما فيما عينه مضموم فللحمل عليه لعدم مفعل بالضم في كلامهم بغير التاء واختيار الفتح على الكسر فلخفته واما سكون الفاء فلئلا يلزم توالي اربع حركات واما اختياره بالسكون دون البواقي من الحروف فلقربه مما لزم منه التوالي اعني الميم (كالمصدر الميمي) في كون الميم والعين مفتوحتين والفاساكنا سواء كان عين المضارع مفتوحا او مضموما او مكسورا في غير المثال الواوي المحذوف فاؤه فانه مكسور العين على ماسبق مفصلا نقلا من الامعان للمصنف رحمه الله تعالى (نحو منصر) بفتح الميم والصاد وسكون النون مأخوذا من ينصر بضم العين وكذا معلم ومقال ومأخذ ومغزى بفتح العين في الكل

(الاما) اى الاالوزن الذى (شذ) بأن جاء مخالفا للقياس المذكور من الموافقة دون الاستعمال بأن
بكسر العين بدل الفتح (نحو مسجد) بكسر الجيم المقابل بالعين مع ان القياس فتحه لانه من يسجد بضم
العين وكذا المطلع و المغرب و المشرق و الجزر و المسكن و المنبت و المنسك و المفرق و المسقط و المحشر و المجمع
بكسر العين فى الكل على خلاف القياس وقد روى الفتح فى المطلع و المنسك و المجمع و المغرب كما فى قوله تعالى
هى حتى مطلع الفجر ٭ ولكل جعلنا منسكا ٭ وحتى بلغ مجمع البحرين بفتح العين فى الكل على القياس هذا على
تقدير كون عين المضارع مفتوحا او مضموما (وان كان عين مضارعه مكسورا فـ) وزنهما (مفعل بكسر
العين) ليوافق عين مضارعه فى غير الناقص و اللفيف مطلقا فانهما مفتوح العين عنده رحمه الله على ما سيجئ
فى بابهما ابدا لثلا يتوالى الكسرات فى اليائى لكون الياء فى حكم الكسرتين وكسر ما قبلها و الواوى لا يجئ
من يفعل بكسر العين كما لا يجئ اليائى من يفعل بالضم لئلا يلتبس الواوى باليائى فى الاول و اليائى بالواوى
فى الثانى على ما سيجئ من المصنف رحمه الله تعالى (نحو مضرب) و موعد و مفر على وزن مفعل بفتح
الميم و سكون الفاء و كسر العين فى الكل موافقة لعين المضارع لكونهما مشتقين منه ٭ قيل و قد تدخل على بعض
اسماء الزمان و المكان تاء التأنيث اما لارادة البقعة المخصوصة او للمبالغة ليدل على ان لها شانا فى انفسها
وذلك مقصور على السماع كالمظنة للمكان الذى يظن ان الشئ فيه و المقبرة بالفتح لموضع يقبر فيه شئ
و المشرقة بالفتح ايضا للموضع الذى تشرق الشمس فيه ٭ و المقبرة و المشرقة بالضم شاذ لان القياس الفتح
لكونهما من يفعل بضم العين ٭ و فى الميزان و يلحقه التاء قياسا اذا جعل اسما لمكان كثر فيه الشئ كمأسدة لمكان
كثر فيه الاسد و مطبخة لمكان كثر فيه الطبخ ٭ و لما فرغ من بيان كيفية اوزانهما شرع فى بيان كيفية تصريفهما
فقال (و يصرف) كل واحد منهما (على ثلاثة اوجه) وهى صيغ المفرد و التثنية و الجمع (ولا يجمع)
كل منهما كالجمع السالم (بالواو) المضموم ما قبلها (والنون) المفتوحة عند غير الاضافة فى حالة الرفع
ولا بالياء المكسور ما قبلها مع النون ايضا فى النصب و الجر لانتفاء شرط قياس هذا الجمع فيه وهو ضربان
عام للاسماء و الصفات و خاص بأحدهما فالعام لهما شيئان ٭ احدهما التجرد عن تاء التأنيث فلا يجمع مثل طلحة
فى الاسماء و العلامة فى الصفات بالواو و النون خلافا للكوفيين و ابن كيسان لتجويزهم فى الاسم ذى التاء
مثل طلحون بسكون العين للكلمة عند الكوفية و فتحها عند ابن كيسان قياسا على الجمع بالالف و التاء كالطلحات
و الحمزات ٭ و ثانيهما من الشرطين العامين ان يكون من ذى العلم فلا يجمع مثل اعوج و فرس و طويل و ما نحن
فيه بالواو و النون نعم قد يجمع بتشبيه غير ذوى العلم بذوى العلم فى الصفات اذا كان مصدر تلك الصفات
من افعال العلماء كقوله تعالى اتينا طائعين و قوله فظلت اعناقهم لها خاضعين ٭ و رأيتهم لى ساجدين و اما الخاص
من شروط الجمع بالواو و النون فشيئان العلمية فى الاسماء و قبول تاء التأنيث فى الصفات و عدم كونها على
افعل و فعلاء و فعلان و ان لا يستوى المذكر و المؤنث مثل صبور و جريح على ما فى الرضى (ولا) يجمع
ايضا (بالالف و التاء) بل يجمع بالالف فقط لانتفاء شرط قياس هذا الجمع ايضا فيه وهو ان يكون صيغة
و لها مذكر ان يجمع مذكره بالواو و النون كالمسلمات و المؤمنات فان جمع مذكرهما مسلمون و مؤمنون بالواو
و النون و ان لم يكن له مذكر فان لا يكون مجردا كحائض (مثاله) اى مثال كل واحد منهما (مضرب) على
وزن مفعل بكسر العين لمفردهما (و مضربان) لتثنيهما رفعا و (مضربين) لها ايضا نصبا وجرا
(و مضارب) لجمعهما قيل هذا الجمع من انواع المكسر قياس فى الرباعى بالتاء او لا و ما كان على زنته فى مطلق
الحركة و السكون و ترتيبهما و اما مثل مقام زمانا او مكانا فيجمع بالالف و التاء على خلاف القياس كمقامات

(لا على)

لاعلى مقاوم لئلا يقع الكسر على حرف العلة على ما سيجئ فى باب الاجوف هذا فى الثلاثى (و) صيغتهما (من غير الثلاثى) المجرد مطلقا ان تجئ (على وزن اسم المفعول) من غير الثلاثى للمشابهة بينه وبينهما فى وقوع الفعل فى كل منهما فلزم ان يكون صيغتهما على صيغة اسم المفعول بهذه المناسبة (كالمصدر الميمى) منه ايضا لاشتراكه بالمفعول لوقوعه مفعولا مطلقا يعنى ان كل واحد من الزمان والمكان والمصدر الميمى واسم المفعول من جميع ابواب غير الثلاثى على وزن المضارع المجهول من ذلك الباب بتبديل حرف المضارعة بالميم المضمومة فيكون كل واحد منها على صيغة واحدة الا ان اسم المفعول لا يجئ من اللازم الا بواسطة حرف الجر سواء كان ثلاثيا او مزيدا بلا فرق فى هذا الحكم (ويصرف) كل واحد منهما من غير الثلاثى مطردا (على ثلاثة أوجه أيضا) اى كما يصرف من الثلاثى المجرد على ثلاثة اوجه مفردا وتثنية وجمعا بلا فرق (الا انه) اى الا ان كل واحد منهما (لا يجمع) بعلامة من علامات الجمع (الا) يجمع (بالالف والتاء) اى يجمع بصيغة الجمع المؤنث السالم لاستكراه الجمع على فعالل من الخماسى بحذف الخامس على ما هو الاكثر ولعدم اشتراط شئ فى هذا الجمع اذا لم يكن صفة كما ههنا (مثاله) اى مثال تصريف كل واحد منهما من غير الثلاثى المجرد (مستخرج) مفردا (مستخرجان) تثنية فى الرفع (ومستخرجين) ايضا نصبا وجرا (مستخرجات) جمعا وكذا مخرج مخرجان ومخرجين مخرجات ومنكسر منكسران ومنكسرين منكسرات ويصلح هذه الامثلة للزمان والمكان والمصدر الميمى واسم المفعول (فيكون صيغة) كل من (اسم المفعول والمصدر الميمى والزمان والمكان من غير الثلاثى) المجرد سواء كان رباعيا او خماسيا مجردا او مزيدا (واحدة) على ما عرفته آنفا مثلا اذا قيل مستخرج يحتمل على اربعة معان زمان الاستخراج او مكانه او نفس الاستخراج او مستخرجه بل يحتمل على خمسة معان فى بعض المواضع مثل مجاب ومستجاب ومختار وممتاز ومحمار لكونها ايضا اسم فاعل الا ان الفرق بالتقدير اى بكسر ما قبل الآخر فى اسم الفاعل فى الاصل تبعا لمضارعه وفتحه فى غيره واما الفرق بين غيره من الزمان والمكان والمصدر الميمى واسم المفعول فبالقرائن حالية او مقالية

(واما اسم الآلة)

من الاقسام الاربعة للاسم (فهو اسم مشتق) لا جامد فيخرج مثل القلم للكتابة والابرة للخياطة والسكين للقطع والقدم للمشى ونحوها مما يستعان به فى الفعل (من يفعل) على بناء المعلوم على ما يفهم من قوله ولا يبنى الا من الثلاثى المجرد المتعدى لان المجهول كثيرا ما يكون لازما لقيام المفعول مقام الفاعل المتروك كما هو الظاهر وطريق اشتقاقه منه بحذف حرف المضارعة فرقا بينه وبين مضارعه ثم زيادة الميم المكسورة ليمكن الابتداء به اذ لا سبيل الى تحريك الفاء بعد حذف حرف المضارعة اما بالفتح فلئلا يلتبس بالماضى المعلوم واما بالضم فلئلا يلتبس بمجهوله واما بالكسر فلئلا يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة فيما عينه مضموم ولئلا يجتمع الكسرتان فيما عينه مكسور واما تخصيص الميم بالزيادة من بين الزوائد فلما مر فى اسم الفاعل والمفعول واما كسر الميم فلعدم جواز الغير واما عدم جواز الضم فلئلا يلتبس باسم المفعول من باب الافعال واما الفتح فلئلا يلتبس بالزمان والمكان من الثلاثى واما عدم جواز الاسكان فظاهر فلزم التحريك بالكسر لا غير وانما لم يعكس الامر بأن تكسر فى الزمان والمكان وتفتح فيه لكثرة استعمالهما مستحقان بالفتح للخفة تعادلا (للآلة) اى لما يستعان به فى الفعل الذى اشتق هو منه لان الآلة فى اللغة ما يعالج به الفاعل المفعول لوصول اثره اليه مثلا القاطع انما يوصل اثر القطع الى المقطوع بواسطة المقطع بكسر الميم وهو آلة القطع كالسكين وبها يخرج ما عدا المعرف ❋ فان قيل ان معرفة المعرف كاسم الآلة ههنا تتوقف على معرفة التعريف

وهي على معرفة اجزاء التعريف ومن اجزائه قوله الآلة فيلزم توقف معرفة الآلة على معرفتها اذ الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء وهذا باطل لانه دور مستلزم لتقدم الشيء على نفسه وهو محال يقال انما المعرف ههنا هو الاسم المضاف بالاسم الآلة من حيث هو هو لا من حيث انه مضاف وانما الاضافة لتعيين ذلك الاسم فالاضافة والمضاف اليه اعني لفظ الآلة خارجان عن المعرف فلا يلزم الدور والجواب المشهور في امثاله بان المراد بما وقع في المعرف اصطلاحي وفي التعريف لغوي لا يجري ههنا لان المراد بالآلة فيهما ههنا واحد اذ لا معنى لها في الاصطلاح الا ما هو في اللغة وانما التغاير بينهما في اسم الآلة فانه اعم منه في الاصطلاح لتناوله مثل القدم والقلم والابرة والسكين ونحوها من اسماء آلات الجامدة في اللغة دون الاصطلاح (ولا يبنى) اسم الآلة من شيء (الا) يبنى (من الثلاثي المجرد) لعدم امكان محافظة جميع حروفه في وزن مفعل من غير الثلاثي المجرد (المتعدي) اي لا يبنى من اللازم لان الآلة واسطة في ايصال اثر الفاعل الى المفعول وهو يقتضي المفعول وهو لا يجيء الا من المتعدي وكذا اسمها لا يبنى الا من المتعدي (وصيغته) المطردة (مفعل ومفعال بكسر الميم) فيهما لما مر آنفا (وسكون الفاء) موافقة للمضارع وفتح العين فيهما مع الالف في ما قبل الاخر في الثاني * وانما قدم الاول لخفته ولكثرة استعماله ولذا قيل انه هو الاصل وما عداه متفرع عليه بالزيادة وقيل انهما مترادفان وقال السكاكي ان الاصل عندي هو مفعال بالالف وما سواه منقوص عنه اما بتعويض حرف كمكسحة فانها منقوص مكساح بحذف الالف وتعويض التاء عنها في آخره واما بغير تعويض شيء كمثقب ومنقل من المثقاب والمنقال بشهادة كون الاصل والعادة الرجوع والعود من الثقيل الى الخفيف ولتركهم الاعلال في مثل مخيط ومقول لكونهما في تقدير مخياط ومقوال اذ لولا هذا التقدير لقالوا مخاط ومقال بالاعلال تبعا لخاط وقال هذا * اقول كثرة الاستعمال وكون التفرع بالزيادة شاهدان عادلان لاصالة الاول ولذا قدمه على مفعال قيل ان الآلة من الثلاثي الذي فيه علاج والانفعال يأتي على مفعل كمحصر ومفعال كمفتاح ومفعلة كمكسحة فالاولان قياسيان والثالث سماعي وظاهر كلام ابن الحاجب انه قياسي ايضا والاول من القياسي اشهر من الثاني * واما مفعل ومفعلة بضم الميم والعين وسكون الفاء كالمسعط وهو اسم للاناء الذي يجعل فيه السعوط بفتح السين وهو دواء يصب في الانف والمنخل اسم لما ينخل به الدقيق والمدق اسم لما يدق به القصار والمدهن اسم لما يجعل فيه الدهن والمحرضة اسم لما يجعل فيه الحرض والمكحلة اسم لما يجعل فيه الكحل فشواذ لمخالفتها القياس لان القياس فيه ان يكون عينه في الحركات مثل عين ما اشتق هو منه وهو المضارع المعلوم كما سبق كالمضرب بكسر العين والمعلم بفتحها وفتح الميم في الكل لقيامه مقام الحرف المضارع المفتوح لكن لما كسرت الميم للفرق بينه وبين الزمان والمكان واسم المفعول من الافعال وخص العين بالفتح لئلا يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة فيما عينه مضموم ولئلا يجتمع الكسرتان فيما عينه مكسور كان القياس في وزنه مفعل بكسر الميم وفتح العين في جميع الابواب فصار ضم الميم والعين خارجا عن القياس ولهذا قال سيبويه مثل هذا يعني مفعل بضم الميم والعين ليس باسم آلة مصطلح بل اسماء لوعاء المخصوص الذي يجعل فيه السعوط وهكذا غيره مما ذكر لا من حيث انه يجعل فيه السعوط وكذا غيره مطلقا فلا يجوز اطلاق المسعط لكل اناء يجعل فيه السعوط وكذلك غيره من المنخل والمدق والمدهن ونحوها والحاصل ان المدهن مثلا اذا جعل اسما لوعاء الدهن لا يصح اطلاقه الا على وعاء اتخذ في اصل وضعه للدهن سواء كان فيه دهن او لا ولا يصح اطلاقه على وعاء فيه دهن لكنه لم يتخذ في الاصل للدهن بل اتخذ لغيره كاوعية الماء او العسل او الدبس ونحوها واما اذا جعل آلة فيصح اطلاقه

على كل وعاء فيه دهن سواء اتخذله اولغيره حتى لوكان الدهن فى ملعقة او جلد، او كاعدة يصح اطلاقه عليها كالمفتاح فانه يصح اطلاقه على كل مايفتح به الباب سواء من الحديد او الخشب او غيرهما وهكذا كل ماجاء على هذا الوزن اعنى بضمتين سواء الحقت فيه تاء اولا على مابين فى محله واما عند غير سيبويه فمن اسماء الآلات الاصطلاحية تطلق على كل آلة لكنها شواذ مخالفة بالقياس المذكور آنفا (نحو منصر ومنصار) بكسر الميم وسكون النون وفتح الصاد فيهما مع زيادة الالف فيماقبل الاخر فى الثانى فتأمل ومنصرة ايضا بزيادة التاء فى الاخر سماعا على رأى وقياسا على رأى آخر فتفطن * ولما فرغ من بيان كيفية بناء اوزانه شرع فى بيان كيفية تصريفه فقال (ويصرف) اسم الآلة (كتصريف اسم الزمان) والمكان (من الثلاثى المجرد) على ثلاثة اوجه افرادا وتثنية وجمعا مثل منصر منصران منصرين مناصر ومنصار منصاران منصارين مناصير انما الفرق بكسر الميم فى الالة وفتحها فى الزمان والمكان ومع زيادة الالف فى الوزن الثانى غير جمعهما وفرق جمعهما بالياء فى الثانى دون الاول

(واما اسم الفعل)

وهو القسم الرابع من الاقسام الاربعة للاسم (فهو اسم) مبنى (على) وزن (فعال) بفتح الفاء وكسر اللام لئلا يلزم اجتماع الساكنين على تقدير السكون فبنى على الكسر لاصالته فى تحريك الساكن وهذا سبب كونه اسما لانهم لمارأوا دخول الكسر فيه مع اجتناب العرب من ادخال الكسر على الافعال حتى زادوا نون الوقاية فى مثل ضربنى حذرا منه حكموا بأنه اسم ولانه لوكان فعال فعلا لاتصل به الضمائر كما فى سائر الافعال وفتح فعال فى الامر لغة اسدية على مافى الرضى قال ابن الحاجب فى الكافية وفعال بمعنى الامر من الثلاثى قياس كنزال بمعنى انزل وفعال مصدرا معرفة كفجار وصفة نحو فساق مبنى لمشابهته له عدلا وزنة وعلما للاعيان مؤنثا كقطام وغلاب مبنى فى الحجاز معرب فى تميم الا ما آخره راء نحو حضار يعنى ان فعال المبنى على اربعة اضرب * الاول اسم فعل (دال على معنى امر المخاطب المعلوم) وهو طلب الفعل عن الفاعل الحاضر المقتدر على ايجاد ذلك الحدث كنزال بمعنى انزل وتراك بمعنى اترك قال سيبويه هذا الوزن مطرد فى الثلاثى نظرا الى كثرته فيه ورده المبرد بأن فعال فى الامر من الثلاثى مسموع فلايقال قوام وقعاد فى قم واقعد اذ ليس لاحد ان يبتدع صيغة لم يقلها العرب وليس لنا فى ابنية المبالغة ان نقيس فلانقول فى شاكر وغافر شكير وغفير وشيده الاندلسى بأن قال منع المبرد قوى فالاولى ان يتأول ماقاله سيبويه بأنه اراد بالاطراد الكثرة فكأنه قياس لكثرته واجاب الفاضل العصام بأن القياسية لاتتوقف على السماع فى كل فرد اذ لايلزم السماع فى اشتقاق اعلم من علم هذا فى الثلاثى واما فى الرباعى فالاكثرون على انه لم يأت منه لامر الا كلمتان قرقار اى صوت كما قال الشاعر * قالت له ريح الصبا قرقار * واختلط المعروف بالانكار * والثانى عرعار اى تلاعبوا بالعرعرة وهى لعبة لهم كقوله * يدعو بها وليدهم عرعار * وقال المبرد ايضا لم يأت فى الرباعى عدل اصلا وانما قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية اصوات الصبيان كما يقال غاق غاق وعند الاخفش فعلال امرا من الرباعى قياسى * والثانى من اقسام فعال انه مصدر كفجار قال * انا اقتسمنا خطيتنا بيننا فحملت برة واحتملت فجار * والثالث الصفة المؤنثة ولم يجئ فى صفة المذكر وجميعها يستعمل بدون الموصوف وهى بعد ذلك على ضربين اما لازمة للنداء سماعا نحو يافساق وياخباث اى يافاسقة وياخبيثة واما غير لازمة للنداء وهى على ضربين ايضا احدهما ماصار بالغلبة علما جنسيا كما فى اسامة وهو الاكثر وذلك مثل خلاق وجباز للمنية كانت فى الاصل صفة عامة لكل مايخلق به ويجبذ اى يجذب ثم اختصت بالغلبة بجنس

المنايا ❁ والضرب الثاني من غير اللازمة للنداء ما بقي على وصفيتها نحو قطاط اى قاطبة كافية قال ❁ اطلت فراطهم حتى اذاما ❁ قتلت سراتهم كانت قطاط ❁ وسبتة سبة تكون لزام اى لازمة ولا تبل فلانا عندي بلال اى بالة اى لا يصيبه عندي ندى ولا يصله من صلة ❁ والرابع الاعلام الشخصية وجميع الفاظها مؤنثة وان كان المسمى بها مذكرا نحو قطام وخذام وبهان وغلاب وسجاح لنسوة معينة وسكاب لرمكة وكساب وخطاب لكلبتين ومناع وملاع لهضبتين وبار وشراف لارضين وحرار لبقرة وظفار لمدينة والفرق بين هذه الاوزان للمعاني الاربعة بقرائن المقام (مع المبالغة) والتأكيد في الدلالة على معنى الامر المخاطب المعلوم كما قال الرضى ❁ واعلم ان مذهب النحاة ان فعال هذه معدولة عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة في الامر كفعال بتشديد العين مثل نصار وفعول مثل شكور مبالغة فاعل مثل ناصر وشاكر وقال العبد القاهر اصل نزال انزل انزل انزل ثلاثا او اكثر والثلاث وما فوقها جمع والجمع مؤنث كما قال الشاعر ❁ ان قومي تجمعوا وبقتلي تحدثوا ❁ لا ابالي بجمعهم كل جمع مؤنث ❁ فقيل انزل الحقوا الفعل الياء التي هي ضمير المؤنث دليلا على التكرار المثلث كما الحقوا الالف في القيا في جهنم دليلا على تكرار المثنى واصله الق الق والمراد بالتكرار المبالغة ثم عدلوا انزال عن انزلى فنزال اذن مؤنث كانزلى يعني انهم جعلوا الالف التي هي دليل تثنية الفاعل دليل تثنية الفعل للتكرير والياء التي هي تأنيث الفاعل علامة تأنيث اى كونه مكررا ثلاثا او اكثر وههنا ابحاث طويلة واحترزت في اتيانها عن الاطالة من اراد الوقوف بما لها وما عليها فعليه المراجعة بالرضى فالحاصل ان نزال يدل على المبالغة والتأكيد في طلب النزول دون انزل بصيغة الامر الفعلي وكذا كل ما كان على هذا الوزن من اسماء الافعال كتراك بل المبالغة ثابتة في جميع اسماء الافعال وكذا لا يخلو قسما المصدر والصفة من معنى المبالغة فحماد ولكاع ابلغ من الحمد ولكعاء على ما قاله الفاضل الرضى ❁ ولما فرغ من بيان وزنه مع مدلوله شرع في بيان كيفية بنائه فقال (ولا يبنى) اسم الفعل (الا) يبنى بعد تحقق الشروط الثلاثة ❁ احدها بناؤه (من الثلاثي المجرد) لانه لا يبنى من غيره لعدم محافظة جميع الحروف من المزيد في وزن فعال هذا عند غير الاخفش فانه يجوز من الرباعي قياسا على ما سبق مناآ نفا ❁ وثانيها بناؤه من فعل (متصرف) لا يبنى من الجامد فانه فعل في المعنى وهو يقتضى التصرف ❁ وثالثها من الشروط ان يبنى من فعل (تام) اى لا يبنى من الناقص لكونه فعلا معنى وهو الحدث مع ان الافعال الناقصة منسلخة عن الحدث فلا يبنى منها (نحو ضراب) بمعنى اضرب اضرب اضرب ثلاث مرات لما مر مفصلا وكذا كتاب وقعاد وقوام ونحوها مما جاء من الثلاثي المجرد المتصرف التام على وزن فعال لكونه قياسيا من ذلك عند سيبويه على ما فصلناه (و) لما شرط هذه الثلاثة في بنائه (لا يقال) بأن نبنى مثلا (من يذر وذار) على وزن فعال (لعدم) تحقق الشرط الثاني وهو (التصرف) اى كون فعله متصرفا وانما لم يقل من وذر بناء على ما هو المشهور من انهم اماتوا ماضى يذر ونقل عن العلاء الدين البسطامي بان ما زعمت النحاة من ان العرب اماتوا ماضى يذر ويدع ومصدرهما محمول على قلة الاستعمال والا فالنبي عليه السلام افصح العرب وقد روى عنه عليه السلام ابن عباس رضى الله عنهما بأنه عليه السلام قال لينتهين اقوام عن ودعهم الجمعات وعن عروة ومجاهد انهما قرأ ما ودعك بالتخفيف ولك ان تقول المراد بالاماتة قلة الاستعمال او عدمه لكن النادر لم يعد مستعملا فان قيل قراءة ما ودعك بالتشديد تدل على ان مجرده مستعمل قلنا استعمال المزيد لا يستلزم استعمال المجرد كأعطى واحمر حيث لا يستعمل عطو وحمر هكذا قررفى ده ده جنكى حاشية السعد الدين على العزى (و) لا يقال ايضا بأن يبنى من الكون (كوان) بمعنى كن كن كن ثلاث مرات ايضا (لعدم) تحقق الشرط الثالث وهو

(التمام)

(التمام) اى لعدم كون فعله تاما (ولا يتصرف) اسم الفعل (بالتثنية و) لا (بالجمع وغيرهما) من التذكير والتأنيث فرقا بينه وبين الفعل اسما وجسما فتأمل (بل يكون على هيئة واحدة ابدا) اى فى كل حال سواء كان مفردا اوغيره ومؤنثا اومذكرا ❁ ولما فرغ من بيان كيفية اقسام الكلمة تصريفا وبناء شرع فى بيان الاحكام المختصة لبعض من الابواب المسبوقة وان كان اللايق له رحمه الله تعالى ان يبين حكمه فى بحثه بناء على ان حكم الشئ يعقبه لكنه أخره لئلا يقع الفصل الكثير بين الابواب وكذا لم يورده فى بحث الاقسام الثمانية عشرة لئلا يفصل بين المقصود ومباديه بما لا يتوقف عليه المقصود بل جعل تلك الاحكام ذيلا للابواب استطرادا تكثير الفائدة لكونها فى الحقيقة من احكام الصحيح فكأنها جزء من الابواب السابقة لكن لما كان بينها وبين الابحاث السابقة مغايرة أوردها بعلامة الفارقة فقال

(فصل)

اى هذا فصل بمعنى قاطع ما بعده عما قبله كائن (فى) بيان (الاحكام المختصة بباب الافتعال والتفعل والتفاعل) من الخماسى المزيد على الثلاثى المجرد (والتفعلل) من الخماسى المزيد على الرباعى المجرد يعنى ما فى اوله تاء زائدة من المزيد الغير الملحق ❁ واعلم ان الاحكام جمع الحكم وهو لغة الصرف والمنع للاصلاح ومنه حكمة الفرس وهى الحديدة التى تمنع عن الجموح ومنه الحكيم ايضا لانه يمنع نفسه ويصرفها عن هواها وفى الاصطلاح يجئ لمعان باعتبار العرف ❁ الاول انه اسناد امر الى امر آخر ايجابا اوسلبا او ادراك وقوع النسبة اولا وقوعها فى عرف المنطق ❁ والثانى خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء او التخيير فى عرف الاصوليين ويقال له الكلام النفسى ومدلوله الامر والنهى والتحريم والايجاب ويسمى هذا ايضا بالاختصاصات الشرعية وباعتبار العقل انه اثبات أمر لآخر ونفيه عنه من غير توقف على التكرار ولا وضع واضع وينحصر فى الوجوب والاستحالة والجواز ويقال له الحكم العقلى وباعتبار العادة انه اثبات رابطة بين امرين وجودا اوعدما ويقال له حكم العادى وهذا اما عقلى كقولنا فى الاثبات شرب السقمونيا مسهل الصفراء وفى النفى الفطير من الخبز ليس بسريع الانهضام واما قولى كرفع الفاعل ونصب المفعول ونحوهما من الاحكام النحوية وكالادغام والاظهار والحذف والابدال ونحوها من الاحكام الصرفية والمراد من الاحكام المختصة بهذه الابواب الاربعة ههنا هذا القسم ❁ ولما تعلق الادغام بالابواب الثلاثة الاول دون الرابع اخره فى المرتبة الرابعة ولكثرة مباحث الاول من الثلاثة الاول ولتعلق البحث بفائه وعينه قدمه على الباقيين وجعلهما متوسطين بين الاول والرابع لاشتراكهما فى المباحث بالاول وللرابع ايضا فى البعض ولما اراد تفصيل كل منها فقال مصدرا بأما التفصيلية (اما) الحكم المختص بباب (افتعل) من الابواب الاربعة (فمتى) اى فى كل حين من الاحيان (كان فاؤه) اى فاء الفعل الذى نقل الى باب افتعل (صادا او ضادا او طاء او ظاء) من الحروف الاربعة المسمات بحروف الاطباق لانطباق اللسان عند التلفظ بها مع الحنك الاعلى ولذا يقال ايضا حروف المستعلية فالتخفيف بأن (قلبت) اى بأن ابدلت (تاؤه) اى تاء افتعل (طاء) مهملة قصدا لازالة تعسر النطق للمباعدة بينهما من صفة الاستعلاء والانطباق فى هذه الحروف والهمس والانخفاض فى التاء وكذا فى صفة الشدة والرخوة لان التاء حرف شديد وهذه الحروف رخوة فان الحروف تنقسم الى قسمين مستعلية ومنخفضة فالمستعلية ما يرتفع اللسان الى الحنك اطبقت أو لم تطبق وهى الصاد والضاد والطاء والظاء والغين والخاء المعجمتين والقاف ويجمع هذه الحروف صفط خفق والمستعلية اعم من المطبقة وباعتبار آخر تنقسم الى مطبقة ومنفتحة فالمطبقة هى التى ينطبق على مخرجه الحنك اى متى

اعتمد اللسان على مخارج هذه الحروف نطبق عليه مايحاذيه من الحنك الاعلى والتصق ظهر اللسان به وانحصر بينهما الصوت وهي الصاد والضاد والطاء والظاء وسبب التسمية بها ظاهر والمنفتحة ضد المنطبقة اي ينفتح الحنك عند النطق بها عن اللسان فلا ينطبق اللسان بها وهي ماعدا الحروف الاربعة فيكون خمسة وعشرين حرفا وتسميتها بالمنفتحة لعدم انطباق اللسان بشئ منها ورفعه الى الحنك وبين هذه الاقسام مباينة ومباعدة فلما اقتضى هذه البعدية في الصفة بين الحرفين تعسرا وثقلا في النطق بهما لزم تبديل احدهما بحرف يوافق الاخر في المخرج فقلبت التاء طاء لقربهما في المخرج ❁ والحاصل ان من القاعدة المقررة عندهم انه اذا وقعت تاء الافتعال بعد احد هذه الحروف الاربعة التي هي المطبقة المستعلية تقلب طاء مهملة وجوبا لما بين حروف الاطباق وبين التاء من التضاد والتنافر لما مر وجمع المتنافرين المتضادين ثقيل فطلبوا حرفا من مخرج التاء يوافق الحروف المنطبقة في الاطباق ليسهل النطق بها وهو الطاء ولم يعكسوا اعني لم يقلبوا هذه الحروف بالتاء لان التاء زائدة والتصرف فيها اولى من التصرف في الاصلي وان كان القياس تغيير الاول لكونه مدغما ولتغيير حال المدغم ولما قلبت التاء طاء يكون الحرفان متجانسين او متقاربين (فيدغم) فاء افتعل بعد قلب التاء طاء (فيها) اي في الطاء المنقلبة عن التاء (وجوبا) اي البتة لتحقق شرط وجوب الادغام لكونهما متجانسين من جنس واحد مع سكون الاول وتحرك الثاني (في نحو اطلب) اصله اطتلب بعد نقل طلب الى باب افتعل قلبت التاء طاء لما مر فصار اططلب بالطاءين المهملتين فادغم الاولى في الثانية وجوبا لكونهما متماثلين مع سكون الاولى وتحرك الثانية فصار اطلب وكذا اطار واطوى واطمع ولا يجوز العكس اي قلب الطاء بالتاء ثم ادغام احدهما بالاخر وجوبا وان كانتا متقاربتين في المخرج بأن يقال اتلب بالتاء بدل الطاء لما مر آنفا ولاستكراه زوال الاطباقية على هذا التقدير (و) كذا يدغم الفاء في الظاء المنقلبة لكن (جوازا) اي ادغام جواز لا وجوبا يعني لو ترك الادغام لا يضر بل الادغام والانفكاك سيان بلا ترجيح احدهما على الاخر (في الوجهين) احدهما وجه ادغام الظاء بالظاء المعجمتين بعد قلب الطاء المهملة بالمعجمة وثانيهما وجه ادغام الطاء بالطاء المهملتين بعد قلب الظاء المعجمة بالمهملة لتساويهما في المخرج والصفة (في نحو اظطلم) بالفك والبيان لعدم الجنسية بينهما في الذات وان اتحدتا في الصفة فانه يجوز فيه ان يقال اطلم بادغام الطاء في الطاء المهملتين بعد قلب الظاء المعجمة بالمهملة على وفق القياس وان يقال اظلم بادغام الظاء بالظاء المعجمتين بعد قلب الطاء المهملة بالمعجمة على خلاف القياس لان القياس قلب الاول بالثاني دون العكس لكون التغيير حال المدغم فيحصل فيه ثلاث صور اظطلم باظهار كل من الظاء والطاء بعد قلب التاء طاء المهملة المذكورة واظلم بتشديد المعجمتين واطلم بتشديد المهملتين كما قال الشاعر الزهير ❁ ويظلم احيانا فيظطلم ❁ (وفي اصطبر واضطرب) كلمة في في هذا القول متعلق بأكثر في قوله الاتي البيان اكثر وفي مثل اصطبر واضطرب يتصور اربعة اوجه اثنان جائزان واثنان غير جائزان والفرق بينهما يتوقف على الوقوف بحال الحروف من الصفيرية وغيرها لانهم قسموا الحروف الى صفير وغير صفير والصفير هي الصاد المهملة والزاي المعجمة والسين المهملة وانما سميت هذه الثلاثة حروف الصفيرية لان المتكلم يصفر عند اعتمادها على موضعها والحق بعضهم الشين المعجمة اليها وجعل حروف الصفير اربعة وغير الصفيرية ستة اقسام وبيانها ههنا غير لازم وانما اللازم لنا ههنا قسم الصفيرية ومن القاعدة المقررة بينهم انهم لم يدغموا الصفير في غيره لئلا يفوت صفة الصفيرية منها عند الادغام في غير الصفيرية لكون حفظها مقصودا لان من الصفات مالها فضيلة كالغنة والمدة والخفة وغير ذلك فيجب محافظتها فلو ادغم حرف ذو فضيلة في حرف ليس كذلك

(تفوت)

تفوت فضيلة الحرف الاول بسبب الادغام في الثاني وكانت ردية واما اذا ادغم في مثله فيجوز لعدم فوت الفضيلة حينئذ كما قال ابن الحاجب عليه رحمة الملك الواجب ولا تدغم حروف ضوى مشفر فيما يقاربها لان لكل حرف واحد منها فضيلة ليست لمقاربها اذ في الشين نفش وفي الضاد استطالة وفي الفاء قدر من النفش وفي الياء مدة وفي الراء تكرير وفي الميم غنة وفي الواو مدة والادغام يبطل هذه الفضائل والصفات والمزايا والخاصيات مع كونها مقصودة مطلوبة فامتنع الادغام محافظة عليها وتحرزا من فواتها ولا حروف الصفير في غيرها الفوات المحافظة على الصفير وفيها صوت ليس في غيرها وامتداد الصوت فضيلة يجب محافظتها لانه نوع تخفيف وتحسين هذا فاذا علمت ماتلوناه حق معرفة فاعلم ان الوجهين الجائزين من الوجوه الاربعة احدهما صورة البيان والى هذا اشار المصنف رحمه الله تعالى بقوله (وفي اصطبر واضطرب) بعد قلب التاء فيهما طاء فان اصلهما اصتبر واضترب من الصبر والضرب بعد نقلهما الى باب الافتعال (البيان) اى عدم الادغام باظهار كل واحد منهما من الطاء والصاد او الضاد (اكثر) من الادغام لعدم الجنسية في الذات بين الطاء وبين الصاد او الضاد وان اتحدتا في صفة الاستعلائية والاطباقية وثانيهما من الوجهين الجائزين صورة جواز الادغام واشار الى هذا بقوله (ويجوز ادغام الفاء) اى فاء افتعل سواء كان صادا مهملة او ضادا معجمة (في الطاء) المنقلبة من تاء الافتعال (بعد قلبها) اى قلب الطاء المنقلبة (فاء) اى لفاء افتعل سواء كان صادا اوصادا على خلاف القياس لما مر نظرا الى اتحادهما في صفة الاستعلائية والاطباقية مع محافظة الصفيرية (نحو اصبر واضرب) بتشديد الصاد والضاد فان اصلهما اصطبر واضطرب بعد قلب التاء طاء فيهما بعد النقل الى باب افتعل او لا ثم قلب الطاء المنقلبة من التاء بالصاد المهملة في اصطبر والضاد المعجمة في اضطرب نظرا الى الاتحاد ايضا في صفة الاستعلائية فصارتا اصطبر واصضرب ثم ادغم الاولان الاصليان في الثانيين المنقلبين فصارتا اصبر واضرب بتشديد الصاد والضاد المعجمة المهملة واما الوجهان الغير الجائزان فاحدهما عكس ماذكرآنفا اعنى قلب الصاد في الاول والضاد في الثاني بالطاء وان كان على وفق القياس مثل اطبر واطرب بتشديد الطاء فيهما فانه غير جائز وان اتحدا في صفة الاستعلائية والاطباقية مع كون القلب على وفق القياس لعظم الصاد والضاد من الطاء في امتداد الصوت فانهما من حروف الصفيرية والطاء ليس منها وقد عرفت آنفا ان حروف الصفيرية لا يدغم في غيرها لئلا تفوت فضيلتها ❋ والوجه الثاني من الوجهين الغير الجائزين قلب الصاد او الضاد بالتاء ثم ادغام التاء المنقلبة منهما بتاء افتعل بأن يقال اتبر واترب بتشديد التاء فيهما من الصبر في الاول والضرب في الثاني فعدم جواز هذه الصورة بديهى جلي لزوال صفة الاستعلائية والاطباقية والصفيرية على تقدير القلب والادغام مع ان الكل غير جائز ولعدم المجانسة بينهما وبين التاء في الذات والمخرج بل في صفة من الاوصاف ولذا لا تقلب التاء فيهما اولا بالصاد والضاد ثم ادغام الاولين الاصليين بالثانيين المنقلبين هذا واحد من الاحكام المختصة بباب افتعل ❋ ولما فرغ من بيانه شرع في بيان الحكم الثاني المختص به ايضا من ثلاث الاحكام فقال (ومتى كان فاؤه) اى فاء الفعل من افتعل (دالا) المهملة (اوذا لا اوزاء) المعجمتين من الحروف المجهورة التي لا تجرى النفس معها وتحتبس عند النطق بها على خلاف المهموسة وهى تسعة عشر حرفا الالف والباء والجيم والدال والذال والراء والزاء والضاد والطاء والظاء والعين والغين والهمزة والقاف واللام والميم والنون والواو والياء يجمعها حروف دذرزضط ظفق عيباء جلنوم وكذا يجمعها قولهم ظل قوى ربض اذاغزا جند مطيع ❋ واقوى المكان الخالى والربض الحظيرة والمأوى وصاحب المفتاح ادخل

المجهورة التاء والكاف وماعداهذه الحروف مهموسة من الهمس وهو الصوت الخفي كما قال الله تعالى لاتسمع الاهمسا ويجمعها ايضا قولهم ستشحثك خصفة معناه ستلح عليك امرأة متماة بخصفه الشحث الالحاح في المسئلة والخصفة اسم امرأة فظهر من هذا البيان ان الحروف قسمان مهموسة ومجهورة فاذا وقعت الثلاثة المزبورة من المجهورة قبل تاء افتعل (قلبت) اى بدلت (تاؤه) اى تاء افتعل (دالا) مهملة ازالة للثقل لما بينهما من المباعدة والمنافرة في صفة المهموسية فى التاء والمجهورية في هذه الحروف وبينهما تضاد لان المجهورة تقتضى انحصار النفس عند التلفظ بها والمهموسة تقتضى عدم انحصارها ولاشك ان جمعهما متعذر فقلب احدهما بما يجانسه الاخر واجب ليندفع به هذه المنافرة ويحصل المجانسة والحاصل ان من القاعدة المقررة انها اذا وقعت تاء الافتعال بعد ثلاثة احرف وهى الدال والذال والزاء تقلب دالا مهملة لاستحصال الموافقة لان هذه الحروف الثلاثة مجهورة والتاء مهموسة وبين المجهورة والمهموسة تضاد والجمع بين المتضادين ثقيل ودفعه لازم فارادوا التجانس بينهما وابدلوا من مخرج التاء حرفا مجهورا وهو الدال المهملة ولم يعكسوا اعنى ولم يبدلوا من مخارج هذه الحروف الثلاثة حرفا مهموسا مع ان المطلوب يحصل به ايضا لكون هذه الثلاثة فاء الفعل اصلية والتاء زائد اولى بالتصرف واما تخصيص الدال بالقلب من بين هذه الحروف الثلاثة فلقربها من مخرج التاء فعلى هذا يحصل ثلاثة صور * الاولى ما كان فيه الفاء دالا مهملة * وثانيها ما كان فيه الفاء ذالا معجمة * وثالثها زايا معجمة ولكن لما كان حكم كل منها فى اقتضاء الادغام متفاوتة من حيث الوجوب والجواز والقوة والضعف نظرا الى اختلاف ذواتهن أشار المصنف رحمه الله تعالى بقوله (فتدغم) يعنى لما قلبت التاء دالا فتدغم الفاء وهو الدال الاصلية ههنا (فيها) اى فى الدال المنقلبة من تاء افتعل (وجوبا) اى البتة لحصول شروط وجوبه وهو اجتماع الحرفين المتماثلين من جنس واحد فى كلمة واحدة مع سكون الاول وتحرك الثانى من غير مانع (فى نحو ادمع) من دمع فأصله ادتمع بعد نقله الى باب افتعل قلبت التاء دالا دفعا لثقل التضاد الحاصل من مغايرة المهموسة بالمجهورة فانها توجب التعسر فى النطق فصار اددمع بالدالين ثم ادغم الاولى فى الثانية وجوبا لكونهما مجتمعين فى كلمة واحدة من جنس واحد مع سكون الاول وتحرك الثانى فصار ادمع بتشديد الدال ولا يجوز عكسه اعنى قلب الدال الاصلى بالتاء ثم ادغام التاء بالتاء لئلا يلزم التصرف فى الاصلى وهو الدال دون الزائد وهو التاء لما سبق من ان التصرف اولى بالزائد ولئلا يفوت المجهورية من الدال بقلبها بالتاء لانه مستكره عندهم فلا يرد ان الثانى اعنى التاء لكونه مدغما فيه ينبغى ان يبقى على لفظه وايضا لا يجوز البيان فيه لما عرفت من ان الادغام فيه واجب وهو ينافى البيان (و) كذا يدغم فى الصورة الثانية الاولى فى الثانية بعد قلب الثانية من جنس الاولى على خلاف القياس (قويا) اى فصيحا يعنى دون مرتبة الوجوب وفوق الجواز الضعيف (على الوجهين) من قلب كل منهما بالاخر بعد قلب التاء دالا نظرا الى اتحادهما فى المجهورية مع قربهما فى المخرج (نحو اذكر) بالذال المعجمة وادكر بالدال المهملة كما فى قوله تعالى وادكر بعد امة اصله اذتكر بعد نقل ذكر الى باب افتعل فقلبت التاء دالا لما مر فصار اذدكر فيجوز فيه وجهان من قلب كل من الذال والدال بالاخر ثم ادغام الاولى فى الثانية لاتحادهما فى المجهورية والقربية مثل اذذكر بالمعجمتين واددكر بالمهملتين فادغم الاولى فيهما فى الثانية قويا فصار اذكر او ادكر معجمة او مهملة مشددة فيهما ولا يجوز اتفاقا قلب الذال بالتاء ابتداء ثم ادغام التاء المنقلبة من الذال فى تاء افتعل لما مر من اولوية التصرف فى الزائد ولئلا يفوت صفة المجهورية ولا يجوز ايضا قلب التاء ابتداء بالذال المعجمة ثم ادغام الذال فى الذال لعدم القربية فى مخرجهما بل

(تقلب)

قلب التاء دالا مهملة اولانم يجرى مايرادلماذكرقريبا فى القاعدة المقررة من ان تخصيص قلب تاء افتعل بالدال لقربية مخرجهما (و) لما كان ادغام هذه الصورة دون مرتبة الوجوب (يجوز) فيه البيان اى اظهار كل من الذال المعجمة والدال المنقلبة من غير ادغام بأن يقال (اذدكر) بالفك اعنى باظهار كل منهما لعدم اتحادهما فى الذات فى صورة اجتماع الذال مع الدال المهملة لمخالفة ذات المعجمة بذات المهملة والادغام يقتضى كون الحرفين من جنس واحد مع سكون الاول ولاداعى لتبديل أحدهما بالاخر لزوال المباعدة والمنافرة فى اجتماعهما لكون كل منهما مجهورتين (و) يدغم فاء افتعل فى الصورة الثالثة ادغاما (ضعيفا بقلبها) اى بقلب الدال المنقلبة من تاء افتعل (زايا) معجمة (فى نحو ازجر) بتشديد الزاء المعجمة اصله ازتجر بعد نقل زجر الى باب افتعل قلبت التاء دالا لاقرب مخرجهما لئلا يلزم اجتماع المتنافرين والمتضادين بين المجهورية فى الزاء والمهموسية فى التاء فصار ازدجر ثم قلبت الدال بالزاء لاتحادهما فى صفة المجهورية فصار ازدجر ثم ادغم الاولى فى الثانية فصار ازجر ولا يجوز عكس الامر بقلب الزاء بالدال ثم ادغام الدال بالدال وجوبا مع ان القياس ههنا جواز الوجوه الثلاثة وهى الادغام بقلب الاولى بالثانية او بالعكس نظرا الى اتحادهما فى صفة المجهورية والبيان نظرا الى اختلافهما فى الذات ولكن لم يجز الادغام بجعل الزاء دالا لما مر من ان الزاء صفيرية والدال غير صفيرية وقد عرفت انهم لم يدغموا الصفيرية فى غيره لئلا يفوت صفة الصفيرية بالادغام فى غيرها مع ان محافظتها ملتزمة عندهم على ما سبق مفصلا وايضا ان الزاء اعظم من الدال فى امتداد الصوت لكونها من الصفيرية ولو قلبت بالدال ثم ادغم بصير كادخال القصعة الكبيرة فى القصعة الصغيرة بلاريب لعدم الرعاية بين الظرف والمظروف وذا غير قابل وعدم جواز قلب الزاء بالتاء ثم ادغام التاء فى التاء وكذا عدم جواز قلب التاء ابتداء بالزاء ثم ادغام الزاء فى الزاء فظاهر ان بالاولوية ❊ واراد ان يشير الى جواز الوجه الثالث من الوجوه الثلاثة على مقتضى القياس وهو وجه البيان فقال (والفصيح) من بين الوجوه الثلاثة ان يقال (ازدجر) بالفك باظهار كل من الزاء والدال نظرا الى الجنسية فى الذات ولحصول الخفة المطلوبة بعد القلب بلا ادغام واعلم انه قد ظهر من هذه التفصيلات وجه وجوب الادغام فى الصورة الاولى وقوته فى الثانية وضعفه فى الثالثة اعنى لما كان الحرفان فى الصورة الاولى اى فى ادمع متحدين فى الذات والصفة والمخرج مع سكون الاول وجب الادغام فيها لتحقق شرط وجوبه ووجه كونه قويا فى الصورة الثانية اى اذكر لكون الذال والدال المهملة متحدين فى الصفة والمخرج والذات الرسمية ايضا انما الاختلاف بينهما بالاعجامية والاهمالية ولذا لم يجب ❊ واما وجه الضعفية فى الثالثة وهى ازدجر فلظهور المغايرة بين الزاء والدال فى الذات والصفة لان ذات الزاء غير ذات الدال بخلاف الدال والذال انما الفرق بين ذاتيهما بالمعجمة اى النقطة وهو الظاهر فتح الله عليك (ومتى كان فاؤه تا) اى ومن الاحكام المختصة بافتعل انها اذا وقعت تاء افتعل بعد الثاء المثلثة الفوقية (يدغم) الثاء بعد قلبها تاء فى تاء افتعل على وفق القياس او بالعكس اى قلبت التاء ثاء ثم ادغام الثاء فى الثاء وان كان على خلاف القياس (وجوبا) لتحقق شرط وجوب الادغام (على) كلا (الوجهين) من قلب الثاء الاصلية بتاء الافتعال على وفق القياس ثم ادغام التاء فى التاء او قلب التاء بالثاء ثم ادغام الثاء فى الثاء لاتحادهما فى صفة الهمس لكون كل منهما من الحروف المهموسة على ما عرفته قريبا ولمقاربتهما فى المخرج (نحو اتغر واثغر) فان أصلهما اثتغر بعد نقل ثغر الى باب افتعل قلبت الثاء بالتاء المثلثة فى الاول وبالعكس فى الثانى لما ذكر ثم ادغم الثاء المثلثة فى الثاء المثلثة فى الاول التاء فى التاء فى الثانى وجوبا لاجتماع الحرفين المتجانسين فى كلمة واحدة مع سكون الاول وتحرك الثانى

في كلا الصورتين فصار اثعر واتعر هذا مذهب الجمهور وجوز سيبويه الاظهار نظرا الى عدم اتحادهما في الذات فتأمل وقيل قلب الاول بالثاني ثم الادغام هو الافصح لان القياس ان يقلب الاول الى الثاني ثم اسكانه ان كان متحركا للادراج في الثاني فان الاول هو الذي يدغم في الثاني فينبغي ان يبقى الثاني على لفظه وقد يعترض بما يؤدي الى العكس كاعتبار الاصالة في الاول والزيادة في الثاني فينقلب الثاني الى الاول ثم يدغم الاول في الثاني على الفصيح وان كان على خلاف القياس نظرا بالادغام كما شرنا اليه فانه قياس ايضا بالنظر الى هذا الاعتبار (و) من لاحكام المختصة به ايضا انها (متى كان فاؤه) اى فاء الفعل الذي نقل الى باب افتعل (سينا او شينا) من الحروف الصفيرية بالاتفاق في السين المهمله وعلى رأى في الشين المعجمة كما سبق (فالبيان) اى اظهار كل من السين والتاء وكذا الشين والتاء من غير ادغام بالاخر بعد القلب (احسن) من الادغام بعد القلب نظرا الى عدم اتحادهما في الذات (نحو استمع واشتبه) من السمع والشبه كما جاء في قوله تعالى ومنهم من يستمع اليك بالبيان بلا ادغام (وجاء) في السنتهم (ادغام الفاء) سواء كانت سينا او شينا معجمة (في التاء) اى في تاء افتعل (بعد قلبها) اى بعد قلب التاء (فاء) سواء سينا او شينا وان كان على خلاف القياس لما مر اوقياسيا لما سبق نظرا الى اتحادهما في صفة المهموسية لكون السين والشين والتاء من المهموسة على ما عرفته (نحو اسمع واشبه) بتشديد السين مهملة والشين معجمة فان أصلهما استمع واشتبه من سمع وشبه بعد نقلهما الى باب افتعل قلبت التاء سينا في الاول وشينا في الثاني على خلاف القياس لكون كل منهما مشتركة في المهموسية مع قربية المخارج ثم ادغم الاول في الثاني فصار اسمع واشبه بتشديدهما ولا يجوز العكس بأن يقلب كل من السين والشين بالتاء ثم ادغام التاء في التاء وان كان على وفق القياس بأن يقال اتمع واتبه لئلا يفوت صفة الصفيرية على تقدير قلبها بالتاء مع ان محافظتها اهم كما سبق ومع هذا لا يجوز هذا العمل لعظم كل واحد من السين والشين في امتداد الصوت لكونهما من حروف الصفير والتاء من الهمس فقط ولو ادغم كل من السين والشين في التاء يصير هذا الادغام كادخال القصعة الكبيرة في القصعة الصغيرة في عدم الرعاية بين الظارف والمظروف ❊ فان قيل لا يبقى العظم فيهما بعد قلبهما فاء قلت بل يبقى نظرا الى الاصل ولو سلم محافظة صفة الصفيرية فيهما لازمة ❊ فان قيل ان السين المنقلبة من التاء اصغر من السين الاصلية وكذا الشين ولو ادغمت في التاء بعد قلبها اليهما يكون ايضا كادخال الكبيرة في الصغيرة قلت نعم ولذا حكموا بشاذية هذا كما قال المحقق ابن الحاجب عليه رحمة الملك الواجب ان في اسمع يدغم شاذا على شاذ واراد بالاول الادغام وبالثاني قلب الثاني الى الاول لان القياس قلب الاول الى الثاني لما مر صراحة آنفا واشارة مرارا فتأمل (وهذا) الذي ذكرناه من قوله اما افتعل الى ههنا من صور القلب والادغام وجوبا اوقويا او ضعيفا والبيان ونحوها (حكم فاء افتعل) اى الحكم المختص بفاء الفعل من افتعل وانما قدمه على بيان حكم عينه لتقدم الفاء طبعا فيوافق الوضع بالطبع ولذا عقبه بالشروع في بيان الحكم المتعلق بعينه مصدرا بأما التفصيلية فقال (واما حكم عينه) اى حكم عين فعل افتعل من التغييرات (فمتى كانت) عين فعل من باب افتعل (حرفا من) احد (حروف تثدذز سشصضظط) اى واحدا من هذه الاحد عشر حرفا (فالاظهار) اى اظهار كل واحد من تاء افتعل وما وقع عينا من هذه الحروف من غير ادغام احدهما في الاخر (اكثر) من الادغام لئلا يفضي الى تغييرات كثيرة من القلب والتحريك والحذف على ما سيظهر من الامثلة مع عدم معادلة كلفتها بخفتها ولعدم المجانسة في الذات في غير التاء واما فيها فلعدم لزوم احديهما مع انه شرط في الادغام مثل كتتب وان اجتمع حرفان متجانسان متحركان في كلمة واحدة فتأمل (ويجوز لك) ايها

مخاطب (الادغام) اى ادغام احدهما فى الآخر بعد تحصيل المجانسة (بقلب تائه) اى تاء افتعل (لى) ما يجانسها ابتداء فى مثل نثر بنثر اصلهما انتثر يتنثر على ماسيجئ او الى ما يقاربها او لاثم ما يجانسها ثانيا كما فى مثل بعذر اصل يعتذر قلبت التاء او لا الى الدال ثم الدال الى الذال لماسيجئ من (هذه الحروف) الاحد عشر المذكورة من التاء و الثاء و الدال و الذال و الزاء و السين و الشين و الصاد و الضاد و الطاء و الظاء لان بعضها متجانس لتاء افتعل و بعضها متقارب لها فى المخرج و بعضها فى الصفة بناء على ما تقرر فيما بينهم من انه كما جاز ادغام احد الحرفين فى الآخر اذا تقاربا فى المخرج نظرا الى هذه المقاربة و ان لم يتجانسا فكذلك يجوز الادغام اذا تقاربا فى صفة من الصفات اللازمة لهما نظرا الى هذه المقاربة ايضا و ان لم يتجانسا و لم يتقاربا فى المخرج ايضا و ذلك الصفة مثل الهمس و الجهر و الشدة و الرخوة و الاستعلاء و الانطباق و غيرها على ما عرفته من بعض تقسيمات الحروف باعتبار هذه الصفات فى اثناء بيان الاحكام المتعلقة بالفاء و هذا الحكم اعنى الادغام بعد القلب جاز فى الفاء ايضا اعنى اذا وقع فاء الفعل من افتعل حرفا من هذه الاحد عشر بل من الاربعة عشر بزيادة الهمزة و الواو و الياء عليها بناء على هذه القاعدة و ان كان جريانه فى الفاء على خلاف مقتضى القياس و فى العين على مقتضى القياس ❁ و حقيقة هذا البحث انه لما تحقق ان الادغام عبارة عن النطق بحرفين من مخرج واحد دفعة واحدة من غير فصل بينهما النوع من الخفة لزم حين قصد ادغام المتقارب ان يقلب احدهما الى الآخر لاستحالة الادغام اذا لم يقلب بل ترك على صورته الاصلية لمنافاة حقيقة الادغام لبقاء الاول على حال يخالف الثانى فى الحقيقة لما عرفت من ان حقيقة الادغام عبارة من النطق بحرفين من مخرج واحد دفعة واحدة وهى تقتضى كون الحرفين من جنس واحد و ان لم تكونا من جنس واحد يلزم قلب احدهما بجنس الآخر لاستحصال الجنسية بينهما و ان القياس فى القلب لهذا ان يقلب الاول الى الثانى لان الاول هو الذى يدغم فى الثانى فينبغى ابقاء الثانى على لفظه لكونه ظرفا للاول فيكون قلب الثانى الى الاول على خلاف القياس على ما صرحناه مكررا مع اصالة الثانى ههنا فلا مقتضى لقلب الثانى الى الاول اصلا (و تحريك فائه) لئلا يجتمع الساكنان لسكون ما وقع بين الفاء و التاء للادغام و سكون الفاء فى الاصل فلا بد من تحريك الفاء اما (بالفتح) للخفة او لكونه منقولا اليه من التاء المفتوحة لغرض الادغام لان الادغام اسكان الاول و ادراجه فى الثانى و اسكان الاول اما بحذف الحركة اذا لم يمكن نقلها الى ما قبلها او بنقلها اليه اذا امكن كما ههنا لان ما قبل الاول هو الفاء المحتاج الى الحركة لسكونها (و الكسر) اى تحريك الفاء بالكسر لئلا يلتقى الساكنان بعد حذف حركة التاء للادغام بدون النقل لاصالة الكسر فى تحريك الساكن (و حذف الهمزة) اى همزة افتعل لزوال الاحتياج اليها بسبب حركة الفاء لانها انما تؤتى ليمكن الابتداء بالسكون و هو مفقود ههنا فتأمل (نحو قتل) بفتح القاف او كسرها و تشديد التاء اذ اصله اقتتل من قتل بعد نقله الى باب افتعل فنقلت حركة التاء الاولى الى القاف ثم ادغمت فى الثانية لاجتماع الحرفين من جنس واحد مع سكون الاول و حذفت الهمزة للاستغناء عنها بحركة القاف فصار قتل بفتح القاف و تشديد التاء او اصله اقتتل حذفت حركة التاء الاولى للادغام فاجتمع ساكنان احدهما من القاف و الثانى من التاء فحرك القاف بالكسر لاصالته فى تحريك الساكن و ادغم الاولى فى الثانية لما مر ثم حذفت الهمزة ايضا فصار قتل بكسر القاف مع تشديد التاء ❁ قيل و عند بعضهم يجئ الماضى المدغم بالهمزة نحو اخصم بكسر الخاء نظرا الى سكون الخاء فى الاصل اى فى اختصم و الى ان الحركة العارضة فى حكم المعدوم فيحتاج الى الهمزة لامكان الابتداء و اما فى قتل بفتح القاف فلم يجئ اقتل بالهمزة لكون حركة القاف يعنى الفتحة المنقولة من التاء و ان كانت عارضة ايضا الا انها حركة احدى حروف الكلمة

فكأنها غير عارضة فلا يحتاج الى الهمزة بخلاف حركة الخاء في اخصم فانها من خارج فهي عارضة
ولذلك جاز اخصاما بفتح الخاء مع الهمزة لانها حركة الاتباع فهي عارضة هذا * اقول فيه نظر من وجوه
* اما اولا فلانه لا وجه لتخصيص مجيئة الهمزة في صورة الكسر باخصم نظرا الى سكون الخاء في الاصل لجريان
هذا الدليل في غيره في صورة الكسر ايضا * واما ثانيا فلان الاحتياج الى الهمزة لامكان الابتداء حين التلفظ
فتى كان الحرف الذى ابتدأ به متحركا اصليا او عارضا فلا احتياج الى شئ آخر للابتداء لان المطلوب
هو الابتداء بالمتحرك وهو حاصل ههنا ولو سلم فلا وجه لتخصيصه ايضا باخصم لعدم الفرق بينه وبين
غيره في هذه الصورة * واما ثالثا فلا نسلم جواز اخصاما بفتح الخاء مع الهمزة نظرا الى عارضية الحركة لكونها
اتباعا لانه يستلزم عكس ما جاز اى كسر الخاء لان حركة الخاء منقولة من الصاد المنقلبة من التاء وهي
كسرة وهو الظاهر ولو فرضنا عدم المنقولية يلزم الكسر ايضا لاصالته في تحريك السكون فاحفظ
* فان قلت لم لم يجب الادغام فيه مع اجتماع الحرفين المتماثلين المتحركين من جنس واحد في كلمة واحدة
فان مقتضى هذا ان يجب الادغام لدخوله في قسم الوجوب من الاقسام الثلاثة للادغام على ما ستطلع عليه
اقول نظرا الى كون التاء الاولى في حكم المنفصل من الثانية لان تاء الافتعال لا يلزمها وقوع التاء بعدها نحو
اقتسم واجتمع واحترم واذا لم يجب في اقتتل ففي غيره اولى كما قال المازني انما جاز الادغام في اقتتل ووجب
في مدوشد لان كل واحد من الدالين في مدوشد لا ينفك عن صاحبه بخلاف تاء افتعل فانه يجوز انفكاكها
عن التاء الواقع بعدها وذلك في الصور التي يكون في موضع العين حرف غير التاء فلا يتلازمان واذا لم يجب
الادغام فيما يجتمع فيه المتجانسان كان عدم الوجوب فيما يجتمع المتقاربان بطريق الاولى * فان قلت فاذا ادغم
وحذف الهمزة في مثل قتل من الاقتتال يلتبس بقتل من التقتيل فكيف يفرق بينهما اقول يفرق بالمضارع
وهو كاف فيه فالاولى في ان سبب عدم وجوب الادغام مع تحقق شرط وجوبه هو هذا الالتباس اعنى انما
لم يجب الادغام في مثل اكتتب مع اجتماع الحرفين المتحركين المتماثلين لئلا يلتبس ما هو من الافتعال بما هو من التفعيل
على تقدير الادغام ثم حذف الهمزة وهو خلاف الظاهر لاقتضائه اختلاط الابواب مع ان عدم الالتباس ايضا
من شرائط الادغام (يقتل) بفتح حرف المضارعة مع جواز الفتح والكسر في القاف تبعا لماضيه وتشديد
التاء فان اصله يقتتل فادغمت التاء الاولى في الثانية اما بعد نقل فتحة الاولى الى القاف او بعد الحذف ثم تحريك
القاف بالكسر اما التحريك فلدفع التقاء الساكنين واما الكسر فلاصالته هذا وجه ما قيل من ان من قال
قتل بفتح القاف في الماضي يقول في مستقبله يقتل بالفتح ايضا ومن قال قتل او اقتل بكسر القاف مع الهمزة
او بدونها يقول في مستقبله بكسر القاف ايضا تبعا لماضيه وفي المصدر يقال (قتالا) بتشديد التاء مع كسر
القاف اما بالنقل من التاء الاولى للادغام ثم حذف الهمزة لما مر او لالتقاء الساكنين من القاف والتاء الاولى
بعد حذف حركتها للادغام فعلى هذا يجئ بالهمزة مثل اقتالا بكسر القاف مع تشديد التاء او بالفتح سواء
بالهمزة او بدونها اتباعا بحركة المدغم فيه اعنى التاء الثانية فانها مفتوحة لوقوعها قبل الف المصدر لكنه
ضعيف لما بينهما من الفصل بالحروف المدغم واصل الكل اقتتالا بالتاءين ففعل به ما فعل بماضيه فصار ما صار و
(مقتل) في اسم الفاعل والمفعول بفتح القاف لكونه منقولا من التاء للادغام ويمكن ان يقال حرك القاف
بعد حذف حركة التاء الاولى للادغام لاجتماع الساكنين منها ومن القاف اما فتحه فللاتباع بحركة المحذوفة
للتاء او بالكسر نظرا الى اصالته في تحريك السكون فاصله مقتتل ادغمت التاء الاولى في الثانية اما بعد نقل
حركتها الى القاف او حذفها للادغام ثم تحريك القاف لدفع الالتقاء اما بالفتح او الكسر لما مر فصار مقتل

والفرق بين اسم الفاعل والمفعول بحركة ماقبل الاخر اعنى بالكسر اسم الفاعل وبالفتح اسم المفعول (ويجوز ضم الفاء) اى القاف كما جاز الفتح والكسر (فى) اسم (الفاعل للاتباع) اى لاتباع حركة الفاء يعنى القاف بحركة الميم وهى الضم (و) اذا عرفت كثرة الاظهار وقلة الادغام وطريقه من الاعتبارات المختلفة من جواز الفتح والكسر فى البعض وكذا الضم فى اسم الفاعل للاتباع (قس) انت (عليه) اى على المذكور من قتل ويقتل وقتالا ومقتل اوعلى يقتل فى اجراء الحكم (نحو ينثر) وغيره من الكلمات الآتية المنتظمة على ترتيب حروف الاحد عشر المذكورة فأصله ينتثر من النثر بالثاء بعد نقله الى افتعل قلبت التاء الى الثاء لكونهما متقاربين فى المخرج ثم ادغم الثاء المنقلبة من التاء فى الثاء الاصلية امابنقل الحركة او الحذف والتحريك فى النون فتحا وكسرا لما مر فى يقتل فصار ينثر بفتح الياء مع جواز الفتح والكسر فى النون وتشديد الثاء المثلثة (و) هكذا فى جميع الاواتى من (يبدل) اصله يتبدل من البدل بعد نقله الى الافتعال قلبت التاء دالا لما مر ثم ادغم الدال فى الدال (ويعذر) اصله يعتذر من العذر بالذال المعجمة بعد نقله الى افتعل قلبت التاء دالا ثم الدال ذالا معجمة ثم ادغم الذال فى الذال على قياس يقتل (وينزع) اصله ينتزع من النزع فقلبت التاء دالا وهى زايا ثم ادغم الزاء فى الزاء (ويبسم) اصله يتبسم من البسم بالسين المهملة قلبت التاء الى السين ثم ادغم السين فى السين على القياس المذكور (وينشر) اصله ينتشر من النشر بالشين المعجمة قلبت التاء شينا ثم ادغم فى الشين (ويخصم) اصله يختصم من الخصومة قلبت التاء الى الطاء ثم الى الصاد ثم ادغم فى الثانية (وينضل) اصله ينتضل من النضل بمعنى الرمى بالضاد المعجمة قلبت التاء طاء ثم ضادا ثم ادغم (ويلطم) اصله يلتطم بالطاء المهملة من اللطم قلبت التاء طاء ثم ادغم فى الثانية (وينظر) اصله ينتظر من النظر قلبت التاء طاء ثم ظاء ثم ادغم فحركة حرف المضارعة باقية على ماهى عليه قبل القلب فى الكل كما نبهنا عليه ✽ وقد عرفت من هذا البيان ان الادغام انما اجرى فى هذه الكلمات بقلب التاء الى ماوقع بعدها من هذه الحروف دون العكس لانه خلاف القياس لان القياس فى الادغام ان يقلب الاول حرفا من جنس الثانى لكونه مدغما فى الثانى فينبغى ابقاء الثانى على لفظه من غير تغيير رعاية للظرفية على مافصلناه فى بيان اتغر واثغر قريبا ولاولوية التغيير فى التاء لكونها زائدة وهذه الحروف اصلية (و) لما فرغ من بيان الاحكام المختصة بعين باب افتعل شرع فى تفصيل كيفية الاحكام المتعلقة الى باب تفعل وتفاعل فقال مصدرا بأماء التفصيلية (اما) الحكم المختص بباب (تفعل وتفاعل ف) هو (متى كان فاؤهما) اى فاء تفعل وتفاعل حرفا (من حروف تثدذز سشصضطظ يجوز قلب تائهما) اى تاء تفعل وتفاعل (الى) حرف يقاربها فى المخرج من (هذه الحروف) المذكورة للمقاربة فى المخرج مع المنافرة والمباعدة فى صفة المهموسية والمجهورية (وادغامها) اى غام التاء بعد قلبها الى مايجانسها ابتداء كما فى ادثر يدثر او الى مايقاربها اولا ثم الى يجانسها كما فى ازجر وازاجر مثل ادثر واثاقل (فيها) اى فيما وقع من هذه الحروف لحصول المجانسة بعد القلب والتبديل (مع اجتلاب الهمزة) الوصلية (المكسورة فى الابتداء) ليمكن الابتداء بها لسكون الاول بعد سلب حركته للادغام (دون الدرج) يعنى ان ستجلاب الهمزة للابتداء فى حال الابتداء لا فى حال الوصل اذ يستغنى عنها فى حال الدرج لامكان الابتداء بما يوصل به لكن الاستغناء عنها فى التلفظ دون الخط والكتابة فى غير البسملة على مافصلناه سابقا (نحو اترس) بتشديد التاء والراء اصله تترس من الترس بضم التاء بمعنى القلقان وبكسرها بمعنى الارض الخشينة بعد نقله الى باب تفعل فادغم التاء الاولى بعد سلب حركتها فى الثانية ثم اجتلبت الهمزة المكسورة الابتداء بها فصار اترس وهكذا اعلال امثاله من هذا الباب (و) كذا حكم

(اثاقل) بتشديد الثاء اصله تثاقل من الثقل بعد نقله الى باب تفاعل قلبت التاء ثاء مثلثة لقربها من مخرجها مع المناسبة فى صفة الهمس ثم ادغم الثاء المنقلبة بعد اسكانها فى الثاء الاصلية ثم اجتلبت الهمزة للابتداء بها فصار اثاقل وهكذا ايضا باقى الامثلة من هذا الباب (وادثر) من التفعل اصله تدثر من الدثار على وزن الكتاب يقال جاء وعليه دثار وهو مافوق الشعار من الثياب فقلبت التاء دالا للمقاربة فى المخرج ثم ادغم الاولى فى الثانية بعد الاسكان ثم اجتلبت الهمزة فصار ادثر ومنه قوله تعالى يا ايها المدثر اى المتلفف بثيابه كما روى عن جابر رضى الله تعالى عنه انه عليه السلام قال كنت على حراء فنوديت يا محمد انك رسول الله فنظرت عن يمينى ويسارى فلم ارشيأ فنظرت فوقى فاذا به قاعد على عرش بين السماء والارض يعنى الملك الذى ناداه فرعبت ورجعت الى خديجة رضى الله تعالى عنها فقلت دثرونى دثرونى وصبوا على ماء باردا فدثرته رضى الله تعالى عنها فجاء جبرائيل عليه السلام وقرأ يا ايها المدثر الآية (واذكر) اصله تذكر من الذكر بعد نقله الى تفعل ثم قلبت التاء دالا ثم الدال ذالا لاتحادهما فى صفة الجهورية ثم ادغم المنقلبة فى الاصلية بعد الاسكان ثم اجتلبت الهمزة فصار اذكر (و) كذا اعلال (ازجر) اصله تزجر من الزجر بعد نقله الى تفعل وفى بعض النسخ ازاجز من تزاجر فقلبت التاء دالا ثم زايا ثم الادغام مثل اذكر او اثاقل (و) كذا (اسمع) اصله تسمع قلبت التاء سينا ثم ادغمت السين المنقلبة فى الاصلية بعد الاسكان مع الاجتلاب فصار اسمع (و) كذا اعلال (اشفق) اصله تشفق من الشفقة (واصدق) اصله تصدق قلبت التاء طاء ثم صادا ثم الادغام والاجتلاب مثل ازجر (واضرع) اصله تضرع من الضرع قلبت التاء طاء ثم ضادا معجمة ثم ادغمت المنقلبة بعد الاسكان فى الاصلية فالاجتلاب (واطهر) اصله تطهر من الطهارة فاعل بقلب التاء طاء ثم ادغام الاولى فى الثانية على قياس امثاله (واظاهر) اصله تظاهر من الظهر او الظهور قلبت التاء طاء ثم ظاء ثم الادغام بعد الاسكان مع الاجتلاب فهذه احد عشر كلمة ثلاثة للتفاعل وثمانية للتفعل على بعض النسخ من اختلاف ازجر من التفعل او ازاجر من التفاعل او اثنان للتفاعل وتسعة للتفعل وان اقتضى التمثيل اثنى وعشرين مثالا منتظما على ترتيب احد عشر حرفا من تثدذز سشصضطظ لكنه اكتفى بما ذكرناه على ظهور الامر لسهولة تطبيق كل منها على البابين مثل ادثر واداثر واذكر واذاكر واثقل واثاقل ونحوها مما ذكر ومما ينبغى ان يعلم ان هذا الحكم من الادغام جار مطردا فى غير الماضى ايضا من المضارع والمصدر واسمى الفاعل والمفعول وسائر المشتقات (و) من الاحكام المتعلقة لهذين البابين ومايماثلهما فى زيادة التاء فى اوله انهما (متى اجتمع تا آن) احديهما للمضارعة والاخرى للمطاوعة او المشاركة (فى اول المضارع) وهو المخاطب والمخاطبة مفردا او مثنى او مجموعا والغائبة المفردة او التثنية (المعلوم) من المذكورات دون المجهول اذ لا حذف فى المجهول اتفاقا لان الحذف الذى سيبين لكونه خلاف الاصل لا يرتكب الا فيما على الاصل وهو المعلوم ولكون استعمال المعلوم من هذه الابواب اكثر من استعمال المجهول كان بالتخفيف اليق واجدر اولانه لو حذف الاولى من المجهول يلتبس بالمعلوم لان الفارق هو التاء المضمومة وهى الاولى ولو حذف الثانية يلتبس بمجهول المضارع من التفعيل والمفاعلة والفعللة فظهر انها لا تحذف فى المجهول (من هذين البابين) يعنى باب تفعل وتفاعل (وباب تفعلل) وهو الخماسى المزيد على الرباعى المجرد (و) كذا (ملحقاته) اى ملحقات باب تفعلل وهى الابواب الثمانية المذكورة فيما سبق مثل تمسكن وتسلقى ومابينهما فيكون مجموع الابواب التى اجتمع تا آن فى اول مضارعه احد عشر ثلاثة للمزيد وثمانية للملحق فتى اجتمع تا آن فى اول مضارع هذه الابواب (يجوز اثباتهما) اى اثبات كلا التاءين فى التلفظ والخط وهو الاصل لافادة كل واحدة منهما

مستقلا كالمضارعة والمطاوعة والاشتراك ولو حذف احدهما يفوت مدلوله مع انه مقصود ولا يدل مايدل عليه (و) يجوز ايضا (حذف) التاء (الثانية) من التاءين طلبا للتخفيف لان اجتماع الحرفين من جنس واحد ثقيل ودفعه امابالحذف او بالادغام لكن لم يمكن الادغام لئلا يلزم الابتداء بالساكن لكون شرطه تسكين اول المثلين وهو متعذر لاسيما في المضارع الذى لاتدخل عليه همزة الوصل للمشابهة التامة لاسم الفاعل فكما لاتدخل عليه لعدم الاحتياج اليها لاتدخل على المضارع ايضا بخلاف الماضى فانه لنقصان مشابهته له تدخل عليه ولما تعذر طريق الادغام تعين طريق الحذف ولان حذف احدهما وقع فى التنزيل الافصح وهو اقوى البراهين لترجيح الحذف على الادغام واما تعيين الثانية بالحذف فعلى مذهب البصريين انما اختار ما ذهب اليه البصريون من حذف التاء الثانية نظرا الى ان الاولى علامة المضارع والعلامة لاتحذف لئلا يفوت الغرض من الاشتقاق لان الغرض منه الدلالة على اختلاف المعانى باختلاف الصيغ والاختلاف انما يحصل بحرف المضارعة والمطاوعة والاشتراك وسائر معانى الابواب من مدلولات الثانية فدون هذا الغرض ولان الثقل انما نشأ من الثانية فالتخفيف بحذفها اولى واما اختيار الكوفيين حذف الاولى فللنظر الى ان الثانية للمطاوعة وغيرها من المعانى وحذفها مخل ولان الاولى زائدة وحذفها اولى بناء على اولوية التصرف فى الزائدة ورجحان مذهب البصريين غير خفى على من له نهى (نحو قوله تعالى) فأنذرتكم (نارا تلظى) والاصل تتلظى بمعنى تلهب فحذف احدى التاءين للتخفيف على اختلاف الرأيين لانه لو كان ماضيا لجاء تلظت (و) قوله تعالى اما من استغنى (فأنت له تصدى) فالاصل تتصدى بالتاءين بمعنى تتعرض لانه لو كان ماضيا لجاء على تصديت لكونه للخطاب (و) كذا قوله تعالى (تنزل الملائكة) والاصل تتنزل بالتاءين ايضا حذف احديهما ايضا لما مر هذا آخر منزل من منازل الباب الاول ولذا ختمه بما يدل عليه جعل الله منازله ومنازل كافة المؤمنين روضة من رياض الجنان مسرورا باللطف والاحسان مع الرضوان آمين يا مستعان

(الباب الثانى)

من الابواب السبعة المكسور عليها الكتاب كائن (فى) بيان احكام (المهموز) واعلم ان البحث المتعلق بالمهموز من جهة المعنى قد سبق مفصلا منا فى التقسيمات فمن اراد الوقوف فليراجع اليها لكن بقى ههنا شئ ينبغى ان يعلم وهو ان الهمزة فى نفسها حرف صحيح على ما اشار اليه بتقديم المهموز على المعتل ولكن لما كان تلك الهمزة حرفا شديدا يجرى عليها مايجرى على حرف العلة من التغييرات للتخفيف لايقال لما وجدت هى فيه صحيحا مع كون الهمزة حرف صحيح كما لايقال معتلا وتخفيفه انما يحصل بخمسة طرائق امابالقلب او بالحذف او بجعلها بين بين مشهورا او غير مشهور او بالادغام بعد القلب او بالتسكين على ماسيفصل كل واحد منها على هذا الترتيب فتبصر ان كنت من اهل البصيرة (وهو) اى المهموز مطلقا اعنى سواء اجتمع مع المضاعف مثل ام او المعتل مثل اوى واول ووال وجاء اولا مثل أخذ (ما) اى كلمة اشتقاقية بقرينة المقسم (كان أحد اصوله) مما يقابل بالفاء والعين واللام من فعل فى الوزن فتذكير الضمير باعتبار اللفظ او معنى الكلمة (همزة) كما يشعر لفظ المهموز على ماسبق من معنى المهموز فى التقسيمات وهو على ثلاثة اقسام (فان كانت) الهمزة (فاء) اى حرفا مقابلا بفاء فعل (يسمى) ذلك الكلمة (مهموز الفاء) وجهه ظاهر ويسمى ايضا القطع لانقطاع الهمزة عما قبلها لشدتها ومهموزا لصدر لوقوعها فى صدر الكلمة لكن الاول اشهر واظهر ولذا عليه اقتصر (نحو أخذ) من باب نصر (وان كانت) الهمزة

(عينا) اى فى مقابلة العين من فعل (يسمى مهموز العين) والاوسط وقد يسمى بالنبر بالباء الموحدة الرفع بالصوت وجهه ارتفاع الصوت عند تلفظها لشدتها او بمعنى المنبور اى المهموز لان النبر على و الصبر فى اللغة يجئ بمعنى جعل الكلمة ذات همزة يقال نبر الحرف نبرا من باب ضرب اذا همز ومنه الحديث قال رجل للنبى عليه السلام يا نبئ الله بالهمزة فقال عليه السلام لا تنبر باسمى اى لا تهمز وفى رواية انا معشر قريش لا ننبر اى لا نهمز ويؤيد هذا مانقل عن امير المؤمنين على ابن ابى طالب رضى الله تعالى عنه انه قال نزل القرآن بلسان قوم وليسوا بأصحاب نبر ولولا ان جبرائيل نزل بالهمزة على النبى عليه السلام ما همزنها وبمعنى الرفع يقال نبر الشئ اذا رفعه ومنه المنبر لارتفاع الخطيب (نحو سأل) من باب فتح (وان كانت الهمزة (لاما) اى حرفا مقابلا بلام فعل (يسمى) ذلك القسم (مهموز اللام) وكذا المهموزة وجههما ظاهر قيل ان وجوه التسامى من المصححات وتمييز الاقسام من المهمات ثم كلما ازداد التناسب ازداد التعارف (نحو قرأ) من باب فتح ايضا هذا حصر عقلى ان اعتبر وجود الهمزة واحدة فى كلمة ثلاثية والافهنا غالبى اذ يجئ من الرباعى ماكان عينه ولامه الثانية همزتين مثل كأكأ كما قيل تكأكأتم على كتكأكئكم على ذى الجنة فافرنقعوا وكذا الا لأ فيكون الاقسام اربعة ولما فرغ من التعريف او لا ثم التقسيم ثانيا لكونه اوقع فى النفوس شرع فى بيان مواضع التخفيف او عدم التخفيف على حسب الاقتضاء وقدم بيان عدم التخفيف لكونه اصلا بالنظر الى ذاتها فانها حرف صحيح والاصل فيه عدم التغيير واما عروض التغيير فلشدتها الموجبة للتخفيف (ولا يخفف الهمزة) مطلقا (اذ كانت مبتدأ بها) يعنى اذا وقعت فى اول الكلمة بحيث لم يسبق عليها لفظ مثل اخذ لان تخفيفها انما يحصل بخمسة طرائق كما اشرنا اليه آنفا والكل يقتضى سبقة حرف قبل الهمزة وسبقة الحرف تنافى الابتداء بها على ماستطلع عليها عند بيانها واما قولهم هزت الثوب فى ازت الثوب بمعنى جعلته معلما شاذ مثل هراق فى اراق وكذا مثل وله وناس اذا اصلهما اله واناس فلا اعتداد به وحذفها فى خذ وكل ومر ليس للتخفيف بل للاستغناء عنها بعد حذف الثانية على خلاف القياس لماسنذكره كما فى مثل قل وبع اصلهما اقول وابيع فتأمل ✲ وانما قال اذا كانت مبتدأ بها اعنى قيد وقوعها فى الاول بالابتدائية لانها قد تخفف اذا وقعت فى اول الكلمة اذا لم تكن مبتدأ بها نحو وامر بالالف والاصل وأمر بالهمزة (واذا لم تكن) الهمزة (مبتدأ بها) سواء وقعت فى الاول مثل وأمر او لا فتخفف بأحد من الطرق الخمس المذكورة لكونها حرفا شديدا ثقيلا فى نفسها ولكون مخرجها ابعد المخارج للحروف لخروجها من مبداء المخارج وهو اقصى الحلق فالتخفيف اصل قياسا عند اكثر اهل الحجاز وخاصة عند القبيلة الشريفة القريشية على ماعرفته بمانقل عنه عليه السلام وعلى كرم الله وجهه رضى الله تعالى عنه وبنى تميم وقيس فأراد تفصيل طرق التخفيف لان الهمزة اذا لم تكن مبتدأ بها (ف) لا تخلو (اما) ان تقع فى الكلمة (واحدة او اثنين) مجتمعتين فى محل واحد (ف) الصورة (الاولى) وهى الصورة التى وقعت الهمزة فيها واحدة ايضا لا تخلو من ان تكون (اما ساكنة او متحركة) سواء عارضتين او اصليتين (ف) ان كانت الاولى اعنى الهمزة الواحدة (الساكنة يجوز) التخفيف بطريق الاول من الطرق الخمس وهو التخفيف بـ (قلبها) اى قلب الهمزة حال كونها ساكنة وماقبلها متحركا (بجنس حركة ماقبلها) اى قلب الهمزة المذكورة بحرف يجانس حركة ماقبلها كالالف اذا كانت حركة ماقبلها فتحة والواو اذا كانت ضمة والياء اذا كانت كسرة ولهذا قال (فان كانت) حركة ماقبل تلك الهمزة (فتحة قلبت) تلك الهمزة (الفا) لكونها حرفا من جنس حركة ماقبل الهمزة وهى الفتحة لتولدها منها (نحو يأخذ) بالالف

[ت]خفيف الهمزة فان اصله يأخذ بالهمزة قلبت الفالسكونها وانفتاح ماقبلها ويجوز تركها على حالها
[ك]يأبى الله بالهمزة لحصول الخفة من سكونها وفى القلب مبالغة فى الخفة لكون التخفيف بالقلب بعدما
[ك]ساكنة ابلغ من التخفيف الحاصل بالسكون فقط فلايلزم تحصيل الحاصل (وان كانت) حركة
[ما قب]ل الهمزة الواحدة الساكنة (ضمة قلبت) تلك الهمزة (واوا) لكونها من جنس حركة ماقبلها
[و]هى الضمة لتولدها منها (نحو يومن) بالواو اصله يؤمن بالهمزة الساكنة المضموم ماقبلها قلبت الهمزة
[وا]وا لسكونها وانضمام ماقبلها ويجوز الترك على حالها ايضا مثل يؤمنون بالغيب باثبات الهمزة (وان كانت)
[ح]ركة ماقبلها (كسرة قلبت) تلك الهمزة (ياء) لكونها من جنس الكسرة لتولدها منها (نحو ميخذ)بالياء
[ا]صله مئخذ بالهمزة الساكنة المكسور ماقبلها قلبت ياء لسكونها وانكسار ماقبلها اعنى الميم لكونها اسم آلة
[و]يجوز تركها على حالها مثل بئس الاسم الفسوق لحصول الخفة بالسكون هذا حال الهمزة الواحدة الساكنة
[و]) اما حال الهمزة الواحدة (المتحركة) فهى ايضا (لاتخلو اما) من (ان يكون ماقبلها) حرفا
[ا]ساكنا او) حرفا (متحركا فان كان) ذلك الحرف الساكن (حرفا صحيحا) فتخفف بالطريق الثانى
[م]ن الطرق الخمس للتخفيف وهو التخفيف بالحذف بعد نقل الحركة ولذا قال (يجوز) اى لايجب ولايمتنع
بل يجوز تركها على حالها نظرا الى حصول الخفة بسكون ماقبلها او لصحتها ويجوز تخفيفها ايضا بأن (نقل
حركة الهمزة الى ماقبلها) لاحتياج ماقبلها الى الحركة لكونه حرفا صحيحا ساكنا (ثم حذفها) اى حذف
الهمزة التخفيف لعدم زوال الثقلة بالكلية لشدتها فى نفسها لكن لايقع الحذف ابتداء بل بعد تليين الهمزة
بالاسكان فيما اذا كانت متحركة لايقاع التخفيف على التدريج بتليين طبيعتها ليستعد التصرف فيها او لابقاء
اثرها وهو الحركة فيما نقلت اليه لئلا يؤدى الى الاخلال باسقاط حرف مع حركته من غير حاجة شديدة
تضطر الى ذلك على تقدير حذف الهمزة قبل التليين بأن تحذف مع حركتها (نحو يسل اصله يسأل) نقلت
حركة الهمزة الى السين لكونها حرفا صحيحا ساكنا مع لزوم تليين الهمزة ثم حذفت الهمزة لاستحصال
التخفيف بالكلية اعنى مبالغة فى التخفيف فصار يسل بفتح الياء والسين بلا همزة مضارع سأل من باب فتح (و)
كذا تخفيف الهمزة بالحذف فى مثل (سل) امر حاضر منه ايضا لاجتماع الساكنين بعد نقل حركتها الى
ماقبلها فان (اصله) اى اصل سل (اسأل نقلت حركة الهمزة الى السين) التى كانت فيما قبل الهمزة لما مر
(فحذفت) تلك الهمزة (لاجتماع الساكنين) احدهما من اللام لكونها موقوفا والاخر من الهمزة لنقل
حركتها الى ماقبلها وانما لم يحذف اللام للخلاص عن ذلك الاجتماع مع كونها فى محل التغيير للحوق الهمزة
بحرف العلة بعد الاسكان لزوال شدتها وانما تعين الحذف حينئذ لانها لو بدلناها الفا لوقعنا فيما فررنا ايضا (ثم)
اى بعد حذف الهمزة الاصلية بعد نقل حركتها الى ماقبلها (استغنى عن همزة الوصل) بسبب نقل الحركة
الى السين لان تلك الهمزة انما جيئت ليمكن الابتداء بالساكن وهو السين واندفع ذلك بنقل الحركة اليها لوقوع
الابتداء بالمتحرك (فصار سل) على وزن فل مثل قل وبع بحذف العين (ووجب هذا التخفيف) اى التخفيف
بالحذف بعد نقل حركة الهمزة الى ماقبلها (فى) مثل (يرى) مضارع رأى من الرؤية الا فى ضرورة
الشعر كقوله ❁ الم تر ما لاقيت والدهر اعصر ❁ ومن يطيل العيش يرأى ويسمع ❁ باثبات الهمزة فاصله
يرأى بفتح الهمزة وسكون الراء مثل يفتح قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم نقلت حركة الهمزة الى
الراء للتخفيف فالتقى ساكنان احدهما من الالف المنقلبة من الياء والاخر من الهمزة فحذفت الهمزة لدفع ذلك
فصار يرى ويجوز تقديم اعلال الهمزة على اعلال الياء بأن حذفت الهمزة بعد نقل حركتها الى ماقبلها

ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وهكذا باقى تصاريفه (و) كذا فى مثل (ارى) ماضيا من باب الافعال اصله ارأى قلبت الياء الفا لتحركها و انفتاح ماقبلها ثم نقلت حركة الهمزة الى الراء فاجتمع ساكنان من الالف المنقلبة عن الياء و الهمزة او حذفت الهمزة بعد نقل حركتها الى ماقبلها اولا ثم قلبت الياء الفا لمامر لكن الاول ارجح لعدم وجوب التخفيف فى الصورة الثانية فتأمل (و) كذا اعلال (يرى) مضارعا من الاراءة اى من ذلك الباب اصله يرأى حذفت الهمزة بعد نقل حركتها الى ماقبلها ثم اسكنت الياء لاستثقال الضمة عليها ثم مدت على حالها لسكونها وانكسار ماقبلها و هكذا سائر تصاريفها و انما وجب هذا التخفيف فيها (لكثرة الاستعمال) اى كثرة استعمال هذه الكلمات (و اجتماع الهمزة مع حرف العلة فى الفعل الثقيل) يعنى ان وجوب التخفيف مشروط بتحقق هذه العلل الثلاث من كثرة الاستعمال و الاجتماع مع حرف العلة وثقل الفعل مجتمعة واو فقدت واحدة منها لم يجب بل يجوز مثل ينأى اذ التخفيف فيها غير واجب مع انها مثل يرأى لعدم كثرة استعمالها ولا فى مثل يسأل لعدم الاجتماع مع حرف العلة ولا فى مثل مرأى لعدم الثقلة لكونها اسما كما قال الشاعر بلا تخفيف * حمامة جرعى حومة الجندل اسجعى * فأنت بمرأى من سعاد و مسمع * باثبات همزة مرأى ولا يجوز هذا التخفيف فى مثل رأى لعدم سكون ماقبلها الا فى ضرورة الشعر كقوله * صاح هل رايت او سمعت براع * ردفى الضرع ماثوى فى الحلاب * ثوى تمكن واستقر و الحلاب المحلب يقول الفائت مما لا يتدارك هذا اذا كان ماقبل تلك الهمزة حرفا صحيحا ساكنا (وان كان) ماقبل الهمزة المتحركة الواو وحده (حرف علة) ساكنة (ف) هى ايضا لا تخلو من ان تكون (اما الفا او غيرها) اى غير الالف وهو الواو و الياء لانحصار حرف العلة فى هذه الثلاثة على الاصح الاشهر (فان كانت) تلك الحرف (الفا فيجوز) التخفيف بالطريق الثالث من الطرق الخمس وهو (ان تجعل) الهمزة (بين بين المشهور) فى الاصطلاح لان الهمزة فيه بحركة الهمزة نفسها ولذا تكتب اذا كانت متحركة على وفق حركة نفسها ولما كان بين بين على قسمين مشهور وغير مشهور اراد تعريف ماهو المراد هنا وهو المشهور ليمتاز عن الاخر فقال (وهو) اى بين بين المشهور (ان تجعل) اى ان تقرأ (بين) مخرج (الهمزة وبين) مخرج (حرف علة من جنس حركتها) اى حركة الهمزة وذلك بأن تقدر ثلاث مخارج مخرج للهمزة ومخرج لحرف العلة ومخرج ثالث بين هذين المخرجين وهو الذى تخرج الهمزة المذكورة منه مثلا تجعل بين مخرج الهمزة والالف اذا كانت الهمزة مفتوحة نحو سأل و بين مخرجها و مخرج الواو اذا كانت مضمومة نحو رؤف مثلا و بين مخرجها و مخرج الياء اذا كانت مكسورة (نحو سائل) انما اختير ذلك لامتناع التخفيف بالحذف بعد النقل لعدم قبول الالف بالحركة و لا بالقلب و هو الظاهر و لا بالادغام لانها لا تدغم و لا تدغم فيها مع ان الاصل فى التخفيف بين بين لانه تخفيف مع بقاء الهمزة ثم الابدال لانه اذهاب الهمزة بعوض ثم الحذف لكون اذهاب الهمزة بغير عوض و لا بالجعل بين بين غير المشهور وهو ان تجعل الهمزة بين نفسها و بين الحرف الذى منه حركة ماقبلها نحو سئل على ما سيجئ منه رحمه الله لان ماقبلها ساكن ولانه فرع المشهور * فان قلت فعلى جعلها بين بين المشهور يلزم المحذور وهو اجتماع الساكنين على مذهب الكوفيين لان همزة بين بين ساكنة عندهم و متحركة بحركة ضعيفة مائلة نحو الساكن عند البصريين ولذا لا يقع الا فيما يجوز وقوع الساكن فيه فلا يقع فى اول الكلمة قلت نعم الا انه انما جاز هذا لخفاء الالف فكأنها ليس قبل الهمزة شئ ولقيام مد الالف مقام الحركة كالمدغم (وان كانت) تلك الحرف (غيرها) اى غير الالف وهو الواو والياء لانحصارها فى الثلاثة على الصحيح كما مر فلا يخلو (اما ان تكون) تلك الحرف (اصلية او زائدة) بأن زيدت

(للالحاق)

(للالحاق) الى اصل وقد سبق معنى الالحاق فى بحثه من اراد فليراجع اليه (او) زائدة (لغيره) اى لغير الالحاق بأن زيدت لافادة المعنى كالياء فى خطية فانها للفاعلية والواو فى مقروة فانها للمفعولية والياء فى افيس فانها للتصغير اولمجرد المد (والاوليان) اى الاصلية والزائدة للالحاق (كالحرف الصحيح) فى تحمل الحركات واما الاصلية فلقوتها ولعروض الحركة عليها واما الزائدة فلكونها زائدة للالحاق اى للموازنة بالحروف الاصلية فكانت كأنها اصلية فجاز نقل حركة الهمزة اليها لقوتهما الاصالتهما او حكما ثم حذفها كيسل * والاصلية على ضربين احدهما ما كانت الهمزة المتحركة وماقبلها واوا او ياء فى كلمة واحدة وثانيهما ماكانت الهمزة فى كلمة وماقبلها فى كلمة اخرى ولم يذكر المصنف رحمه الله تعالى هذا الضرب لئلا يختل التقسيم على طريق الحصر ونذكره ان شاء الله تعالى فمثال الاصلية من الضرب الاول (نحو شى) بفتح الشين وضم الياء (وسو) بفتح السين وضم الواو على وزن فع بحذف اللام فيهما واصلهما شيء وسوء باثبات الهمزة وسكون ماقبلها فيهما فنقلت حركة الهمزة الى ماقبلها فيهما وهو الياء الاصلية فى الاول والواو الاصلية فى الثانى ثم حذفت الهمزة مبالغة فى التخفيف مع دلالة حركتها المنقولة عليها فصار شى وسو على وزن فع * ومثالها من الضرب الثانى وهو ماكان الهمزة فى كلمة وماقبلها فى كلمة اخرى مثل ابو بوب لان اصله ابو ايوب باثبات الهمزة المتحركة وماقبلها حرف علة اصلية وهى الواو الساكنة فنقلت حركة الهمزة الى ماقبلها اعنى الواو الساكنة لتحملها لما مر ثم حذفت الهمزة لاجتماع الساكنين فصار ابو يوب بفتح الواو مع الياء المشددة المضمومة من غير حاجز بينهما (و) مثال الزائدة للالحاق مع الهمزة المتحركة نحو (جيل) بفتح الجيم والياء جيأل والاصل جيأل باثبات الهمزة المتحركة بعد الياء الساكنة الزائدة للالحاق بجعفر وهو الضبع (و) كذا (حوبة) بفتح الحاء المهملة والواو جيعا والاصل حوأبة باثبات الهمزة المتحركة بعد الواو الساكنة الزائدة للالحاق بجعفر ايضا وهى القربة الواسعة فنقلت حركة الهمزة فيهما الى ماقبلهما وهو الواو فى الثانى والياء فى الاول لكونهما بمنزلة الاصلية فى تحمل الحركات لما مر ثم حذفت الهمزة للمبالغة فى التخفيف ايضا * فان قيل من القاعدة المقررة ان الواو والياء اذا تحركتا وانفتح ماقبلهما اقلبتا الفا وههنا كذلك فان الياء فى جيل والواو فى حوبة متحركتان بالحركة المنقولة من الهمزة وماقبلهما مفتوح فعلى هذا يلزم ان يقال جال وحابة بالقلب الفا قلنا حركتهما غير معتبرة لان الهمزة وان كانت ملقاة من التلفظ لكنها مبقاة فى التقدير والافلانكونان ملحقتين بجعفر فحركتهما فى حكم المعدوم فتأمل (والثالثة) اى الصورة الثالثة وهى زيادة الواو والياء فيماقبل الهمزة الواحدة المتحركة لغير الالحاق بل لافادة المعنى مطردا كالفاعلية والمفعولية والتصغير ونحوها كما سبق (يجوز) التخفيف بطريق الرابع من الطرق الخمس وهو التخفيف بالادغام بعد القلب (فيها) اى فى الصورة الثالثة و (قبلها) اى قلب الهمزة المذكورة مع جواز اثباتها على مايشير اليه التعبير بقوله يجوز (بمثل) حرف كائن فى (ماقبلها) من الواو والياء فان كان ماقبلها ياء قلبت ياء وان واوا قلبت واوا (مع الادغام) اى ادغام الاولى فى الثانية المنقلبة من الهمزة لحصول موجب الادغام وهو اجتماع المثلين مع سكون الاول وتحرك الثانى مع عدم المانع لكن اكتفى المصنف رحمه الله تعالى بالمثالين احدهما لمازيد فيه الياء للفاعلية (كخطية) بتشديد الياء المفتوحة والاصل خطيئة باثبات الهمزة المفتوحة بعد الياء الساكنة الزائدة للفاعلية على وزن فعيلة كصحيفة من الخطأ قلبت الهمزة التى هى لام الكلمة ياء لاستحصال المجانسة تخفيفا فاجتمع ياآن فادغمت الاولى فى الثانية لما مر فصار خطية (و) الاخر لمازيد فيه الواو للمفعولية (نحو مقروة) بالواو المشددة المفتوحة

والاصل مفروءة على وزن مفعولة من القراءة قلبت الهمزة واوا لما مر فاجتمع واوان فادغمت الاولى فى الثانية فصار مقروة ❊ ومثال ما زيد فيه الياء للتصغير مثل افيس بضم الهمزة وفتح الفاء وكسر الياء المشددة تصغير افؤس بفتح الهمزة مع سكون الفاء بعدها همزة مضمومة جمع فأس كا كلب فى جمع الكلب والاصل افيئس باثبات الهمزة بعد ياء التصغير فقلبت الهمزة ياء فادغمت الاولى فى الثانية فصار افيس ويجوز اثبات الهمزة فى الكل ❊ فان قيل لم لم تخفف الهمزة بطريق الحذف بعد نقل حركتها الى ماقبلها اقول لتعذر القاء الحركة على الواو والياء الساكنتين للمد والتصغير لمنافاة التحريك بالمد والتصغير ❊ فان قيل لم لم تخفف بجعلها بين بين اقول لان فى جعلها بين بين تقريبا من التقاء الساكنين وهم لا يجمعون بين الساكنين ومايقاربه كما لم يجمعوا بين الساكنين هكذا قيل فتأمل (وان كان ماقبل الهمزة) الواحدة (المتحركة) بأية حركة كانت (متحركا) بأية حركة كانت ايضا (فذلك) اى حال الهمزة باعتبار حركتها وحركة ماقبلها (تسع صور) حاصلة من ضرب الثلاثة اعنى حال الهمزة فتحة وكسرة وضمة بالثلاثة اعنى حال ماقبلها ايضا لان الهمزة اما (مفتوحة) وما (قبلها) اى ماقبل الهمزة المفتوحة متحرك بالحركات (الثلاث) فتحة نحو سأل او ضمة نحو مؤجل او كسرة نحو مائة (و) اما (مكسورة كذلك) اى الهمزة مكسورة وماقبلها متحرك بالحركات الثلاث ايضا اما فتحة نحو سئم او ضمة نحو سئل بضم السين او كسرة نحو مستهزئين (و) اما (مضمومة) وماقبلها متحرك (كذلك) اى بالحركات الثلاث اما فتحة نحو رؤف او ضمة نحو رؤس بضم الراء او كسرة نحو مستهزؤن فأشار المصنف رحمه الله تعالى مثال الكل على سبيل التعداد بقوله (نحو سأل ومائة ومؤجل) امثلة للصورة الاولى وهى كون الهمزة مفتوحة وماقبلها متحركا بالحركات الثلاث وههنا كذلك ونحو (سئم ومستهزئين سئل) امثلة للصورة الثانية اعنى كون الهمزة مكسورة وماقبلها متحركا بالحركات الثلاث ونحو (رؤف مستهزؤن رؤس) امثلة للثالثة اى كون الهمزة مضمومة مع تحرك ماقبلها بالثلاث لان الهمزة مضمومة فى الكل وماقبلها مفتوحة فى الاول او مكسورة فى الثانى ومضمومة فى الثالث (فى هذه الصور) التسع المفصلة بالامثلة (يجوز) اى لا يجب ولا يمتنع (التخفيف) اى تخفيف الهمزة على طريق القياس (و) كذا يجوز (التحقيق) اى اثبات الهمزة والتخفيف بالطريق الثالث من الطرق الخمس وهو جعلها بين بين لان فيه تخفيف للهمزة مع بقية من آثارها ليكون دليلا على ان اصل الكلمة بالهمزة الا اذا كانت الهمزة مفتوحة وماقبلها مكسورا او مضموما فتخفيفها حينئذ ليس بجعلها بين بين بل بطريق القلب بأن تقلب واوا اذا كان ماقبلها مضموما او ياء اذا كان ماقبلها مكسورا للتجانس ولذا قال (فتخفيف نحو مؤجل) اى تخفيف ماكانت الهمزة فيه مفتوحة وماقبلها مضموما حاصل بـ (قلبها) اى بقلب الهمزة المذكورة (واوا) للمجانسة بينها وبين حركة ماقبلها نحو موجل بالواو المفتوحة المنقلبة من الهمزة وتخفيف (نحو مائة) اى تخفيف ماكانت الهمزة فيه مفتوحة وماقبلها مكسور حاصل ايضا بقلب الهمزة (ياء) لما مر نحو مية بالياء المفتوحة المنقلبة من الهمزة وهكذا مير بكسر الميم وفتح الياء والاصل مئر بفتح الهمزة وهى جمع المئرة بمعنى العداوة وكذا الجون بضم الجيم مع فتح الواو والاصل جؤن بفتح الهمزة جمع جؤنة بالضم بمعنى الجبل الصغير اوطبلة العطار اوسواد فى جنس الفرس والسبب كون الفتحة كالسكون فى الضعف فكما ان الهمزة تقلب اذا كانت ساكنة بجنس حركة ماقبلها مثل يومن ومجذ بالواو والياء المنقلبتين من الهمزة كما سبق كذلك تقلب اذا كانت مفتوحة وماقبلها مضموم او مكسور بجنس حركة ماقبلها واما عدم قلب الهمزة بالالف فى مثل سأل مع كونها مفتوحة ايضا فلقوة فتحتها بسبب فتحة ماقبلها

لان الجنس يتقوى بالجنس ولما كان بين تخفيف ما كانت الهمزة مضمومة وما قبلها مكسورا وبالعكس بجعلها بين بين اختلافا بالمشهورية اوغيرها اشار اليه بقوله (و) تخفيف (نحو مستهزؤن وسئل) اى تخفيف ماكانت الهمزة فيه مضمومة وماقبلها مكسور كما فى الاول وبالعكس كما فى الثانى حاصل بجعل الهمزة (بين بين المشهور) اى القريب بقرينة المقابلة بالبعيد وهو قراءة الهمزة من مخرج بين مخرج نفسها وبين مخرج حرف من جنس حركتها على ماسبق منه رحمه الله تعالى وذلك واو فى الاول وياء فى الثانى لكون حركة الهمزة ضمة فى الاول والواو من جنسها وكسرة فى الثانى اعنى سئل والياء من جنسها والتسمية بالمشهور أو القريب لكون النظر فيه الى نفس حركة الهمزة كما مر قريبا وقيل فى تخفيفهما بجعلها (بين بين البعيد) اى غير المشهور لان البعدية تستلزم الغرابة التى تزيل الشهرة وأشار الى وجه التسمية لهذا القسم بالبعيد بتعريفه فقال (وهو) اى بين بين البعيد (ان تجعل) اى ان تقرأ الهمزة (بين) مخرج (الهمزة) اى بين مخرج نفسهــا (وبين) مخرج (حرف العلة من جنس حركة ماقبلها) اى ماقبل الهمزة وهى الكسرة فى مستهزؤن وماهو من جنسها الياء والضمة فى سئل وماهو من جنسها الواو يعنى تقرأ الهمزة فى نحو مستهزؤن بين مخرجها وبين مخرج الياء لكونها من جنس حركة ماقبلها وهى كسرة الزاء لتولدها منها وفى سئل بين مخرجها وبين مخرج الواو لكونها من جنس حركة ماقبلها وهى ضمة السين لما مر فظهر الفرق بين المشهور والبعيد لان النظر فى الاول الى نفس حركة الهمزة وفى الثانى الى حركة ماقبلها فيكون حال الهمزة فى احدهما عكسها فى الاخر بناء على اختلاف الحركة بين الهمزة وبين ماقبلها لان حركة الهمزة فى مثل مستهزؤن ضمة وحركة ماقبلها كسرة وبالعكس فى مثل سئل (وتخفيف الباقى) من الصور التسع وهو ما كانت الهمزة فيه مفتوحة مع فتح ماقبلها ايضا نحو سأل او مكسورة مع فتح ماقبلها نحو سئم او كسر ماقبلها ايضا نحو مستهزئين او الهمزة مضمومة مع فتح ماقبلها نحو رؤف او مع ضم ماقبلها ايضا نحو رؤس فتخفيف هذه الخمس بجعل الهمزة (بين بين المشهور) بالاتفاق واما فى مثل سأل ومستهزئين ورؤس اى فيما توافقت حركة ماقبلها بحركة الهمزة فلعدم الفرق بين المشهور وغيره لمجانسة حركة الهمزة بحركة ماقبلها وقد عرفت ان الفرق بينهما انما هو باختلاف الحركة فى الحقيقة ولما اتحدتا فالحمل على المشهور انسب لاصالته واما فى مثل سئم ورؤف اى فيما كانت حركة الهمزة كسرة مع فتح ماقبلها او ضمة مع فتح ماقبلها فلئلا يؤدى الى شبه الالف وعليها كسرة كما فى سئم او الضمة كما فى رؤف لما مر من ان النظر فى بين بين الغير المشهور الى حركة ماقبل الهمزة وهى الفتحة فيهما فيكون الهمزة فى حكم الالف مع الكسرة عليها فى مثل سئم ومع الضمة فى نحو رؤف وكراهته غير خفية على من له دربة هذا حكم الهمزة اذا كانت واحدة (واما) حكم ماذا اجتمع فيه (الهمزتان) حال كونهما فى كلمة واحدة لانها لو اجتمعتــا فى الكلمتين لم يجب التخفيف بالقلب بل يجوز كقوله تعالى قد جاء اشراطها لان اجتماعهما فيهما وان كان يستلزم الثقل ايضا الا ان الثقل الحاصل باجتماعهما فيهما لم يبلغ مبلغ الثقل الحاصل من الاجتماع فى كلمة واحدة فلا يجب التخفيف ولا يجب ايضا اذا اجتمعتا فى كلمة واحدة مطلقا بل وجوب التخفيف مقيد بكون الثانية ســاكنة ولذا قال (فان كانت) الهمزة (الثانية) من الهمزتين (ساكنة) والاولى متحركة بأية حركة كانت (وجب قلبها) اى قلب الثانية الساكنة (الى) حرف من (جنس حركة ماقبلها) اى ماقبل الثانية لان الثانية لو كانت ايضا متحركة لم يجب التخفيف بالقلب كما فى قوله تعالى ءانذرتهم وقوله تعالى ءامنتم من فى السماء باثبات الهمزتين المجتمعتين فى كلمة واحدة ❁ فان قلت لما وجب القلب للتخفيف اذا كانت

الثانية ساكنة لثقلها يلزم ان يكون اشد وجوبا اذا كانت الثانية متحركة لظهور كون المتحرك اثقل من الـ
فالمتحرك اولى بوجوب القلب للتخفيف مع ان الواقع بالعكس فاوجه هذا قلت وجهه كون تغيير الحر
بدون الحركة اسهل من تغييره معها ولذا قيدوا وجوب التخفيف بالقلب بسكون الثانية * واما نفس الوجو
فلزيادة الثقل باجتماع الهمزتين فانها ثقيلة فى نفسها فكيف اذا اجتمعتا فلا شك اذا اجتمع فى كلمة واحدة همز
وكانت الثانية ساكنة تقلب الثانية حرفا يوافق حركة الاولى فان كانت حركة ماقبلها فتحة قلبت الفا وجـ
مطردا (نحو آمن) اصله ءامن بالهمزتين على وزن افعل قلبت الثانية الفا لسكونها وانفتاح ماقبلها فصـ
آمن كما فى قوله تعالى فلما آسفونا انتقمنا منهم وكذا فى الحديث الشريف آمركم بالمعروف وكذا آخذوا آ
وآدم ونحوها (و) ان كانت حركة ماقبلها كسرة قلبت ياء ايضا (نحو ايمان) اصله ءئمان بالهمز
على وزن افعال قلبت الثانية ياء لسكونها وانكسار ماقبلها فصار ايمانا بالياء كما فى قوله تعالى لايلاف قريش
ايلافهم اصله ائلافهم بالهمزتين (و) ان كانت حركة ماقبلها ضمة قلبت واو للمجانسة فى الكل
(نحو اومن) اصله اؤمن بالهمزتين مجهول آمن ماضيا او نفس المتكلم للمضارع من الايمان فقلبت الثانية واو
لسكونها وانضمام ماقبلها وجوبا مطردا فصار اومن وكذا اورب واوثر ونحوهما هذا الذى ذكرنا
اذا كانت الاولى من الهمزتين همزة قطع (و) اما (ان كانت) الهمزة (الاولى) منهما (همزة وصل)
ف (تسقط) تلك الهمزة من اللفظ فقط (فى) حال (الدرج) اى فى حال الوصل بشئ للاستغناء عنها
حينئذ لحصول الغرض منها وهو امكان الابتداء بما يوصل بها (وتعود) الهمزة (الثانية) التى قلبت
بجنس حركة ماقبلها قبل الوصل كما فى قوله تعالى الى الهدأتنا اصله ايتنا بالياء المنقلبة من الهمزة الثانية قبل
الوصل بالهدى وعودها حينئذ لزوال مقتضى القلب وهو اجتماع الهمزتين مع سكون الثانية بسقوط
الاولى فان زوال العلة يستلزم زوال المعلول مع حصول الخفة المطلوبة فى الجملة (و) يجوز (لك) ايها
المخاطب (ان تقلبها) اى الهمزة المعادة بعد الوصل (الى) حرف من (جنس حركة ماقبلها) مطلقا
اعنى ان كان حركة ماقبلها فتحة تقلب الفا وان ضمة تقلب واوا وان كسرة تقلب ياء وان لم يكن ذلك
الحرف المتحرك اعنى ماقبل تلك الهمزة من نفس الكلمة بل للوصل وانما تقلب بذلك لعدم زوال الثقلة بالكلية
لبقاء الثانية مثال ماقلبت الفا لفتحة ماقبلها (نحو واذن) امر من الاذن اصله ايذن بياء منقلبة من الهمزة
التى هى فاء الكلمة ولما وصلت بالواو سقطت همزة الوصل للاستغناء عنها بعد الوصل فعادت الهمزة
الثانية المقلبة لزوال الاجتماع ثم قلبت الفا لسكونها وانفتاح ماقبلها اعنى فتحة الواو مبالغة فى التخفيف
فصار واذن بالالف (و) مثال ماقلبت واوا لانضمام ماقبلها نحو (يازيدوذن) اصله بعد الاعادة بسقوط
الاولى بالوصل يازيدؤذن بسكون الهمزة وضم الدال فى آخر زيد لكونه منادى المبنى على مايرفع به فقلبت
الهمزة واوا لسكونها وانضمام ماقبلها فصار يازيدوذن بالواو المنقلبة من الهمزة (و) مثال ماقلبت ياء
لانكسار ماقبلها مثل يا ابى يذن اصله بعد الاعادة بسقوط الاولى بالوصل يا ابى ئذن قلبت ياء لسكونها
وانكسار ماقبلها حكما فصار يا ابى يذن بالياء المنقلبة من الهمزة قبل الذال المعجمة (والتزموا)
العرب (الحذف) اى حذف الهمزة الثانية على خلاف القياس لان القياس قلبها واوا لسكونها وانضمام
ماقبلها ثم حذفت الهمزة الاولى قياسا للاستغناء عنها بعد حذف الثانية الساكنة (فى خذ و كل) فان اصلهما
أءخذ واءكل بهمزتين قبل التخفيف من اخذ يأخذ واكل يأكل من باب نصر انما حذفت هذه الهمزة على
هذا الحال (لكثرة) اى لكثرة استعمالهما ولئلا يفوت الغرض من الامر وهو كون المأمور آخذا

ولو مكث مقدارا فى تلفظ الهمزتين يفوت الغرض بناء على هذا حذف كلاهما احدهما على خلاف
وثانيهما بطريق القياس وحاصل هذا الكلام جواب من سؤال مقدر تقديره انه لو وجب قلب الهمزة
الساكنة بجنس حركة ماقبلها عند الاجتماع فى كلمة واحدة لتقلب فى الامر المأخوذ من تأخذ
كل بالواو لسكون الهمزة الثانية مع انضمام ماقبلها فانهما من باب نصر على ماعرفته فالقياس ان يقال
خذ واوكل بالواو المنقلبة من الهمزة الثانية التى هى فاء الكلمة ❋ ولما كان الواقع على خلاف هذا علم
لم يجب القلب المذكور فأجاب عنه بأن القياس فيهما التخفيف بالقلب لكنهم التزموا الحذف على
خلاف القياس لشدة احتياجهما الى التخفيف لكثرة استعمالهما مع كون الحذف اخف من القلب (و)
كذا (قالوا) فى الامر الحاضر من امر يأمر (مر) على وزن عل بحذف الهمزتين على خلاف القياس
القياس اومر بالواو المنقلبة عن الهمزة الثانية لمامر (وهو) اى مر بحذف الهمزتين (افصح) اى
اكثر (من اؤمر) بابقاء الهمزتين لان علة الحذف اجتماعهما فى الابتداء وهى ثابتة ههنا فكان الحذف
اولى هذا ماستفيد من بعض الشروح وماسنح لخاطر الكليل ان افصحيته بالحذف ليست من اءمر بابقاء
الهمزتين لانه لاريب فى ثقلته بل افصحيته من اومر بالواو المنقلبة من الهمزة الثانية للمبالغة فى التخفيف
بالحذف لكن ينافى كلاهما بالفصاحة لمخالفتهما بالقياس مع ان الفصاحة مشروطة بعدمها على مابين
فى علم المعانى اللهم الا ان يراد بالافصح معنى اصل الفعل اوالكثرة فى الاستعمال على طريق ذكر اللازم
وارادة الملزوم كما اشرنا اليه فتأمل (واما وأمر) بابقائها مع الوصل بماقبلها (فافصح) من (ومر)
بحذف الهمزة لزوال علة تغيير الهمزة وهى الاجتماع وقد زال ذلك بسقوط همزة الوصل عند الوصل
كما جاء فى قوله تعالى وأمر اهلك بالصلوة باثباتها وجاز ايضا ومر وفر وثم مر على فصاحة مع قلة لان
الاصل فى الكلمة ان تكون مبتدأ بها فوصلها بالاخرى من العوارض فكأنها حذفت الهمزة اولا منها
فى الابتداء ثم وقعت محذوفة الهمزة فى الدرج فبقيت على حالها فظهر من هذا البيان ان الحذف على خلاف
القياس فى خذ وكل على سبيل الوجوب والالتزام وفى مر على سبيل الجواز لجريانه على القياس ايضا
كما فى قوله تعالى وأمر ❋ والسبب فيه مع ان كل واحد منها من باب واحد عدم بلوغ مر مبلغهما فى كثرة
الاستعمال ولم يفرق احدهما عن الاخر امامنا الاعظم وهمامنا الافخم رضى الله تعالى عنه فى المقصود بل
اجرى علة الكثرة فى الثلاث وقال ثمه والامر من الاخذ والاكل والامر خذ وكل ومر على غير
القياس فتبصر (وان تحركتا) الهمزتان المجتمعتان (وجب) التخفيف بـ (قلب) الهمزة (الثانية)
التى لزم الثقل المتناهى منها (ياء ان انكسر ماقبلها) اى ماقبل الهمزة الثانية وهو الهمزة الاولى ولو عارضا
للمجانسة بحركتها (اوانكسرت) الهمزة الثانية نفسها يعنى ان كانت الثانية مكسورا ماقبلها اقلبت
ياء لانكسار ماقبلها وان كانت نفسها مكسورة قلبت ايضا ياء لكسرتها (نحو جاء) على وزن فال بحذف العين
اوفاع بحذف اللام على الرأيين فانه اسم فاعل اصله جايئ بالاتفاق من الاجوف المهموز اللام فقال الخليل
قلبت اللام الى موضع العين فصار جاءى بتقديم الهمزة على الياء فاعل اعلال قاض فصار جاء على وزن
فال بحذف العين بعد تبديل المكان وهذا يسمى بقلب المكان مثل شاك اصله شاكى واصل ذلك شاوك
من الشوكة فقلبت الواو موضع الكاف وهى موضع الواو فصار شاكوا قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار
ماقبلها فصار شاكيا ثم اعل اعلال قاض فصار شاك ❋ وقال الخليل لانه لو تقلب اللام الى موضع العين
لوجب قلب يائه همزة كما فى بايع فيصير جاء بهمزتين واجتماع الهمزتين مستكره وقال سيبويه انما يستكره

اجتماعهما اذا كان يؤدى الى بقائهما فى الاستعمال واما اذا حصل عند الاجتماع ما وجب تخفيف احدهما فلا بأس بالاجتماع وههنا كذلك فانه اذا قلبت ياؤه همزة اجتمع همزتان فقلبت الثانية ياء او جوبا لاجتماع الهمزتين والاولى منهما مكسورة فصار جاءى فاعل مثل اعلال قاضى فصار جاء على وزن فاع بحذف اللام وقد يقوى قول الخليل بأنه يلزم على قول سيبويه الجمع بين الاعلالين قلب العين همزة واللام ياء ويقوى قول سيبويه بأن قلب اللام الى موضع العين كما هو قول الخليل اكثر تغييرا من الابدال والمصير الى ما هو اقل تغييرا اولى فلكل وجهة خذ ما صفا دع ما كدر (وايمة) بالياء الصريحة المكسورة جمع امام كأزمة جمع زمام والاصل اءممة باثبات الهمزتين الاولى للجمع والثانية فاء الكلمة فاجتمع مقتضيان * احدهما مقتضى الاعلال بأن تقلب الهمزة الثانية الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها كالآنية جمع الاناء والآلهة جمع الاله ثم تبديل الالف المنقلبة من الهمزة الثانية ياء متحركة بحركة من جنسها بعد حذف حركة الميم الاولى لعدم قابلية ما قبلها الى النقل اليه حين الادغام رفعا لاجتماع الساكنين من الالف المنقلبة والميم الاولى * وثانيهما مقتضى الادغام بنقل حركة الميم الاولى الى الهمزة الثانية للادغام فى الثانية ثم قلبت الهمزة الثانية حرفا موافقا بحركتها وهى الياء للتخفيف والاصل فيما بينهم اذا اجتمع المقتضيان ترجح مقتضى الاعلال على مقتضى الادغام لتكميل التخفيف لكن الراجح ههنا هو الثانى لكون الادغام فى محل التغيير وهو الاخر ودفع الثقل الواقع فى جانب الاخر اهم من جانب الاول لقوة المتكلم فى الاول لان الفتور انما يعرض فى نهاية الامر فيحتاج الى تخفيفه ولانه لو قدم مقتضى الاعلال عليه لاحتيج الى عمل كثير من قلب الهمزة الفا ثم قلب الالف ياء ثم اتيان الحركة عليها مع ان قلب الالف المفتوح ما قبلها ياء غير معقول ولا معهود بل المعهود ابقاؤها كالآلهة والآنية ولان نقل كسرة الميم الى الهمزة الثانية الساكنة ثم ادغامها ثم قلب الهمزة المكسورة ياء لموافقة حركتها ولو عارضا للتخفيف قياس * فان قلت يمكن جمع المقتضيين بلا ترجيح بأن تقلب الهمزة الثانية الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها واجراء مقتضى الادغام مع ابقاء الالف المنقلبة على حالها من غير تبديل الى الياء لعدم الاحتياج اليه لكون الاجتماع على حده وهو كون الاولى من الساكنين حرف مد والثانى مدغما وههنا كذلك مثل آمة كالدابة * اقول ان الاولى اعنى الالف المنقلبة من الهمزة ليست بمدة لانها انما تكون مدة اذا كانت حرف علة وانما تكون حرف علة اذا كانت منقلبة من الواو أو الياء وههنا ليس كذلك لانها منقلبة من الهمزة فاذا لم تكن حرف مد فلا يكون الاجتماع على حده لانه مشروط بكون الاولى من الساكنين حرف مد والثانى مدغما فيه على ما سيجئ فى باب المضاعف وقد قرئ باثبات الهمزتين مع الادغام كقوله تعالى ائمة الكفر بناء على ترجيح مقتضى الادغام (و) كذا وجب قلب الثانية (واوا فى غيرهما) من الصورتين يعنى غير صورة كون ما قبل الهمزة مكسورا مثل جاء وصورة كون نفس الهمزة مكسورة مثل ايمة فانها قلبت فيهما ياء على ما عرفته مفصلا (نحو أويدم) بالواو المنقلبة من الهمزتين بين الياء والهمزة فى تصغير آدم والاصل اءيدم بالهمزتين قلبت الثانية واوا لانضمام ما قبلها تخفيفا لان اجتماع الهمزتين كريه لشدة الثقل فصار أويدم (و) كذا قلبت واوا فى (اوادم) على وزن افاعل جمع آدم والاصل اءادم قلبت الهمزة الثانية واوا حملا للتكسير المكبر على التصغير مع استكراه اجتماع الهمزتين * وانما قلبت واوا لكونها اخف بين الالفين من الياء بينهما اذ الياء اسفل والواو نظير الهمزة فى الثقل ونقيضها فى المخرج بناء على هذا قلبت واوا فى الصفة المشبهة مثل حمراوان وصحراوان كما مر فى بحثها ولما فرغ من بيان الاحكام المتعلقة بباب المهموز اراد الشروع فى بيان الاحكام المتعلقة بالمضاعف فقال

(الباب)

من الابواب السبعة المكسور عليها الكتاب كائن (فى) بيان احوال (المضاعف) وهو اسم مفعول من ضاعفت الشئ اذا زادعليه فجعله مثليه او اكثر وقدسبق منابعض الابحاث المتعلقة به فى تقسيمات الكلمة الاشتقاقية فمن ارادفليراجع اليها ويقال له بطريق التشبيه الاصم لاحتياجه الى شدة الصوت لعدم امكان النطق به عندالصوت الخفى وتكرار الحرف كما ان الاصم كذلك لان الاصم من فى اذنه وقر فلايسمع الصوت الخفى ويحتاج الى تكرار كثير ليفهم مايقال وكان اهل الجاهلية يسمون الرجب بشهر الاصم لعدم استماعهم فيه صوت المستغيثين لكونه من الاشهر الحرم ولايسمع فيه ايضا حركة القتال ولاقعقعة السلاح كما يقال فى الرباعى مطابقا على ماعرفته سابقا (وهو) اى المضاعف فى الاصطلاح (ما) اى كلمة اشتقاقية بقرينة المقسم التى (كان عينه ولامه) اى عين فعله ولام فعله فالضميران راجعان الى ماالتى كانت عبارة عن الكلمة الاشتقاقية فالتذكير باعتبار اللفظ (من جنس واحد) مطلقا سواء كانا صحيحين مثل مد او حرفى علة مثل حى وقوى اصله قوو ويسمى القسم الاخير لفيفا مقرونا فى المشهور لجواز اجتماع القسمين من الاقسام السبعة فى كلمة واحدة على ماصرحه المصنف رحمه الله تعالى فى المقدمة هذا فى الثلاثى وفى الرباعى ماكان فاؤه ولامه الاولى من جنس واحد وكذا عينه ولامه الثانية من جنس واحد مطلقا ايضا مثل زلزل وبلبل وسلسل وفدفد وجرجر وهدهد وكذا وسوس ووروس وطأطأ وفأفأ وكأكأ ونأنأ لكن زلزل عند البصريين كما سبق فى بابه انما خص بالبحث مضاعف الثلاثى لعدم جريان الاحكام فى مضاعف الرباعى لعدم مجاورة الحرفين المتجانسين فيه لوقوع الفاصلة بينهما فيه * وانما قدم على المعتلات لكونه صحيحا غالبا فى الحقيقة وانما لم يبعد من السالم للحوق التغييرات اليه من الحذف والابدال والاسكان للادغام واما الحذف فمثل مست وحست وظلت والاصل مسست وحسست وظللت * واما الابدال فمثل امليت وتقضى البازى والاصل امللت وتقضض البازى قلبت اللام فى امللت والضاد الاخيرة فى تقضض ياء * واما الاسكان للادغام فمثل مد وفر كما لحق هذه التغييرات بالمعتلات فيكون مشتركان بالمعتلات فى لحوق التغييرات وقد فصلناه فى المقدمة فليراجع اليها (ولايجئ) المضاعف المذكور على طريق الكثرة (فى الثلاثى) المجرد (الا من ثلاثة ابواب) بالاستقراء * الاول فعل يفعل بفتح العين فى الماضى وضمها فى المضارع نحو مد يمد وسر يسر * والثانى فعل يفعل بفتح العين فى الماضى وكسرها فى المضارع نحو فر يفر * والثالث فعل يفعل بالكسر فى الماضى والفتح فى المضارع نحو عض يعض وحس يحس ويجئ قليلا من فعل يفعل بالضم فيهما نحو لب يلب وحب يحب (تسمى) تلك الابواب الثلاثة الاول عندهم (دعايم الابواب) الدعايم جمع الدعامة او الدعمة او الدعام بكسر الدال فى الكل بمعنى عمود البيت واصوله يقال مال الحائط فدعمه بدعامة او دعمة او دعام اذا اقامه واستحكمه بالعمود هذا فى اللغة واراد ان يشير الى معناها الاصطلاحى فقال (اعنى) انا بالابواب المسماة بالدعايم (ما) اى بابا (خالف حركة عين ماضيه) اى ماضى ذلك الباب المفهوم من ما (حركة عين مضارعه) اى مضارع ذلك الباب ايضا كالابواب المذكورة انما سمى هذه الابواب بها لكونها اصول ابواب الثلاثى المجرد لكثرة استعمالها ولغاتها لان كثرة الاستعمال تدل على الفصاحة وهى على الاصالة ولوجود المغايرة اللفظية التى تدل على المغايرة المعنوية بين الماضى والمضارع لان الماضى يدل على الحدث الواقع فى الزمان الماضى والمضارع يدل على الحدث الواقع فى الزمان اللاحق فارادوا ان يوجد بين عين الماضى والمضارع مغايرة فى الحركة من حيث اللفظ حتى تدل تلك

المغايرة اللفظية على المغايرة المعنوية بينهما لكون هذه المغايرة هي الميزان الفارق بين الابواب ولو
المغايرة لما يفرق باب من الاخر فتكون هذه الابواب اصولا لاشتمالها على الميزان الفارق (ويجتمع
المضاعف (مع مهموز الفاء) فقط مثل ام اصله امم دون العين واللام اذ لو اجتمع بأحدهما ايضا يلزم
ان يكون الاخر ايضا همزة لاشتراط كون العين واللام من جنس واحد وذلك غير موجود في كلامهم
بالاستقراء لاستلزامه شدة الثقل ولما اشترط في المضاعف كون العين واللام من جنس واحد اشتمل على الثقل
الناشي من اجتماع المثلين فاحتاج الى التخفيف ومن اسبابه الادغام ولذا التحق اليه غالبا ويختلف حكمه
باختلاف العوارض وجوبا وجوازا وامتناعا فأراد ان يشير الى هذا وقال (وهو) اى المضاعف باعتبار
اختلاف العوارض كائن (على ثلاثة اقسام) لانه اما واجب الادغام او جائز الادغام او ممتنع الادغام
(قسم) واحد منها (يجب فيه الادغام) اذا اجتمع المثلان المتحركان او الاول ساكن والثاني متحرك
في كلمة واحدة مع عدم المانع كالالحاق والالتباس والافلا لانه لو كان الثاني ساكنا اما ان يكون سكونه
اصليا مثل ظللت ومددن فيكون ممتنعا او عارضا مثل لم يمدد فيكون جائزا ✻ ولو اجتمع المثلان المتحركان
في الكلمتين مثل ضرب بكر واجاز زيد وقال لطفي لم يجب فيه الادغام لان الثقل الحاصل من اجتماع المثلين
في الكلمتين ليس كالثقل الحاصل من اجتماعهما في الكلمة الواحدة في الشدة فلا يقتضي وجوب الادغام
واما الالحاق مثل جلبب وقردد فالادغام لا يجب فيه بل يمتنع لئلا يبطل الالحاق فالباء الثانية في جلبب والدال
الثانية في قردد زيدتا للالحاق بجعفر في الثاني ودحرج في الاول فلو ادغما يخرجان عن كونهما على وزن
جعفر ودحرج لعدم الموازنة بين الملحق والملحق به حركة وسكونا ✻ واما الالتباس ففي مثل صكك بفتحتين
وهو عيب في رجل الفرس فانه لو ادغم يلتبس بصك بفتح الصاد وهو كتاب القاضي ومثل سرر بضمتين
جمع سريرة فانه لو ادغم يلتبس بسر بالضم وهو ما تقطعه القابلة من سرة الصبي وكذا جدد بضم الجيم
وفتح الدال جمع جدة بالضم وهي الخطة التي في ظهر الحمار فانه لو ادغم يلتبس بجد بالضم وهو البئر
في الطريق وكذا الطلل بالفتحتين وهو ما بقي من آثار الديار وطل بالتشديد المطر الضعيف وقدمه اما على
الجائز فلقوة الوجوب واما على الممتنع فلشرفه مع الاصالة في المطلوب (وقسم) ثان منها (يجوز) فيه
الادغام والاظهار لحصول الخفة المطلوبة في الجملة على ما ستطلع عليها (وقسم) ثالث منها (يمتنع) فيه
الادغام بل يجب الفك والاظهار لعدم تحقق شرط الادغام ايضا فعلم من هذا ان الادغام على ثلاثة اقسام
اما واجب او جائز او ممتنع (والادغام) هذا شروع في بيان كيفية الادغام مع اعطاء جواب لسؤال مقدر
فكأنه لما سمع الادغام في اثناء تقسيم المضاعف قيل فما الادغام فأجاب عنه والادغام الخ فيكون الواو
في قوله والادغام الاستينافية البيانية ✻ الادغام بالتخفيف من الافعال من عبارة الكوفيين وبالتشديد من الافتعال
من عبارة البصريين وله معنيان لغوي واصطلاحي فاللغوي الادخال والاخفاء اى ادخال شيء في شيء
او اخفاؤه فيه يقال ادغمت اللجام في الفرس اى ادخلته فيه وادغمت الكتاب في كمي اى اخفيته فيه
والاصطلاحي (اسكان) الحرف (الاول) من المتجانسين اذا كان متحركا اما بنقل حركته الى ما قبله
ان كان صحيحا ساكنا مثل يمد اصله يمدد او بحذفها ان كان ما قبلها متحركا او حرف مد مثل مد وماد اصلهما
مدد ومادد واما ان كان ساكنا فأبقي على حاله بطريق الاولى فلا يرد عليه ان هذا التعريف غير شامل على مثل مد
مصدرا فان الدال الاولى فيه ساكنة والساكن لا يسكن فان اسكان الساكن محال ✻ وانما التزم سكون الاولى
ليتصل بالثاني فيحصل التخفيف المطلوب من ثقل التكرار اذ لو كان متحركا لما يتصل بالثاني لتخلل الحركة بين

(الحرفين)

الحرفين فسكون فاصلة بينهما ولا يحصل التخفيف ولابد ان يكون الثانى متحركا لانه مظهر للاول والحرف الساكن كالميت لا يظهر نفسه فضلا عن اظهار غيره (وادراجه) اى ادخال الاول الساكن (فى) الحرف (الثانى) المتحرك بحيث يصير الحرف الساكن كالمستهلك لا على حقيقة التداخل لانه من خواص الاجسام بل على ان يصير حرفا مغايرا لهما بهيئته وهو الحرف المشددة زمانها اطول من زمان تلفظ الحرف الواحد واقصر من زمان تلفظ الحرفين وهذا نوع من الخفة لان الغرض من الادغام التخفيف لان تلفظ المثلين ثقيل لما فيه من العود الى حرف بعد النطق به كالماشى المقيد رجلاه الذى يرفع احدى قدميه من موضع فيضع فيه ثم يرفع عن ذلك الموضع ايضا بلا زوال منه ومشقته غير خفية لمن له ذرة من الحس فاذا ادغم احدهما فى الاخر يزول ذلك الثقل لكون ارتفاع اللسان عند النطق عنهما دفعة واحدة ويسهل التلفظ بهما وانما لم يخففوا بالحذف لئلا ينتقص البناء ويسمى الاول من الحرفين المذكورين مدغما لدخوله فى الثانى والثانى مدغما فيه لدخول الاول فيه وهما حرفان فى اللفظ وحرف واحد فى الخط والكتابة اذا كانا فى كلمة واحدة مثل دالى مد فان الدال حرف واحد فى الخط لكنه يقرؤ مرتين او حرفان فى اللفظ والكتابة معا اذا كانا فى كلمتين مثل لام والله والليل واللفظ واللام وتاء فما ربحت تجارتهم بالتاءين فى الاخر واللامين فى الاول فى التلفظ والكتابة واذا ادخلت على اللاميات لام الجارة مثل لله وللفظ وللحم يجتمع فيها ثلاث لامات احدها الام الجارة وثانيها لام التعريف وثالثها فاء الكلمة فاذا ادغم لام التعريف فى فاء الكلمة تجعلان حرفا واحدا فى الكتابة وان لم تكونا فى كلمة واحدة لئلا يجتمع ثلاث لامات فى الكتابة فانه كريه (القسم الاول) من الاقسام الثلاثة للمضاعف وهو ما وجب فيه الادغام (نوعان) باعتبار حال الحرفين المتماثلين (النوع الاول) منهما (ما) اى مضاعف (سكن فيه اول المثلين) فى الذات او فى الصفة كالهمس والجهر وكذا الحرفان المتقاربان فى المخرج على ما سبق فى بيان الاحكام المختصة بباب الافتعال (بلا فصل) بينهما بحرف حقيقة مثل زلزل او حكما مثل قوول ونحو قالوا وما وفى يوم بلا ادغام وان اجتمع الحرفان المتماثلان مع سكون الاولى فان مدة الواو والياء فاصل بين المثلين لكونها حرفا حكما مع ان الادغام يقتضى شدة امتزاج المدغم بالمدغم فيه بحيث يعدان حرفا واحدا على ما يدل عليه رسم الخط (نحو مد) حال كونه (مصدرا) مؤكدا غير ميمى لا ماضيا لانه من النوع الثانى ولا امرا فانه من القسم الثانى الذى يجوز فيه الادغام اصله مدد على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين فأدغمت الدال الاولى فى الثانية وجوبا لاجتماع الحرفين المتماثلين مع سكون الاولى وتحرك الثانى فصار مدا ❊ والحاصل اذا اجتمع الحرفان المتماثلان مع سكون الاولى وتحرك الثانى فى الذات مثل مد او فى الصفة مثل اتغرو لو فى كلمتين مثل واذكر ربك والم اقل لكم وقل لهم ومن يظلم منكم بادغام احد المتماثلين فى الاخر مع جعل المدغم والمدغم فيه حرفين فى اللفظ والكتابة معا لوقوعهما فى كلمتين على مقتضى قاعدة الخط كما مر آنفا او المتقاربان فى المخرج مثل ودت طائفة وقالت طائفة بالطاء المشددة فى اللفظ والاولى منقلبة من التاء والاصل ودت طائفة بسكون التاء المنفكة عما بعدها فقلبت طاء فاجتمع طاآن فى اللفظ وكان الاول منهما ساكنا والثانى متحركا من غير فصل فالادغام واجب بالضرورة لكن لا على اطلاقه بل اذا لم يكن ذلك المثلان همزتين فانهما لا يدغم احداهما فى الاخرى وان كان الاولى منهما ساكنة مثل املاء أنك بفك الادغام الا ان تكونا عينين فحينئذ تدغمان مثل سأل ورأس بتشديد الهمزة فيهما وكذا اذا كان الاولى منهما حرف مد لا يدغم اما اذا كان الفا فانه ساكن اصلا فيلزم ان يكون مثله ايضا ساكنا وعدم ادغام الساكن فى الساكن ظاهر ولو حركت الثانية يلزم خروجها عن كونها الفا ولو سلم

يمتنع الادغام فى الالف مطلقا مثل صحراء وحمراء ونحوهما بلا ادغام اذ لا يتصور ان يكون مدغمة فى
من الحروف ولا ان يدغم فيها غيرها اما امتناع كونها مدغمة فلوجوب محافظة ما فيها من المدية ولو ادغم يزول
ذلك واما امتناع كونها مدغما فيها فلان المدغم فيه لابد وان يكون متحركا والالف لا تكون الا ساكنا واما اذا
كان واوا مثل قوول فى مجهول قاول فلا يدغم ايضا لما مر من كون مدتها فاصلة بين المثلين لقيامها مقام الحرف
حكما ولانه او ادغم وقيل قول بتشديد الواو لم يعلم انه مجهول فاعل او مجهول فعل بتشديد العين من التفعيل
وكذا فى مثل فى يوم مع اجتماع اليائين مع سكون الاولى وتحرك الثانى فعدم الادغام اما لكون مدة الاولى فاصلة
او لمحافظة المدية كما قيل فى مثل هذا المقام وسيجئ من المصنف رحمه الله تعالى الاشارة اليه ان شاء الله تعالى
(و) نحو (مدة) بفتح الميم للمرة (و) كذا (مدة) بالكسر للنوع واصلهما ممددة بسكون الدال الاولى مع الفتح
والكسر فى الميم فادغم الاولى فى الثانية وجوبا لاجتماع المثلين مع سكون الاولى وتحرك الثانى فصار مدة فتحا
وكسرا (وكذا) اى مثل ما سبق من المفردين فى وجوب الادغام (تثنيتهما) اى تثنية مدة ومدة مرة ونوعا
نحو مدتان رفعا ومدتين نصبا وجرا والفرق بحركة الميم (و) كذا حكم (جمعهما) فيما ذكر من وجوب الادغام
والفرق نحو مدات بالحركتين فتحا وكسرا فى الميم اصلهما مددات بسكون الدال الاولى ادغمت الاولى فى الثانية
لما مر فصار مدات (ولا يجوز تحريك العين فى جمعهما) كما جاز فى الصحيح (للثقل) اى لثقل جمعهما لدلالة
الجمع على الكثرة مع تكرار المثلين فى التلفظ وتوالى اربع حركات ولو تقديرا والحاصل ان الادغام ضرورى
فى هذا النوع لا مجال بتركه بسبب من الاسباب ما لم يمنع مانع خارجى مما فصلناه آنفا ولو فى كلمتين كما سبق امثلته منا
ايضا (والنوع الثانى) من النوعين للقسم الاول من الاقسام الثلاثة للمضاعف (ما) مضاعف (تحرك فيه
الحرفان (المثلان) فى الذات مثل مددا وفى الصفة مثل تاقل او فى المخرج مثل تدثر المجتمعان فى كلمة واحدة
فلا يرد بمثل ضرب بكر واجاز زيد وقال لطفى بالحرفين المتماثلين المتحركين المجتمعين مع ان الادغام ليس
بواجب لاجتماع الحرفين المذكورين فى الكلمتين لعدم لزوم تلاقى الحرف الاخير من الاولى بالاول
من الثانية اذا بدل مكان احدهما بالاخرى مثل بكر ضرب وزيد اجاز ولطفى قال فيفصل بين المتماثلين مع
أن عدم الفصل بينهما شرط اعظم ولذا قال (من غير فصل) وتفريق بين المثلين بحرف حقيقة او حكما مثل
زلزال وامداد وفرار وتمديد وممدود ونحوها فان الفصل مطلقا مانع للادغام لما بينهما من التضاد على ما عرفته
من معنى الادغام (ولا يكون) الحرف (الاولى) من المثلين (مدغما فيهما اذ لو كانت) تلك الاولى
(مدغما فيها يمتنع الادغام) مثل مدد يمدد تمديدا من باب التفعيل لامتناع اسكان الحرف الذى وقع مدغما فيها
لان الساكن كالميت لا يظهر نفسه فضلا عن اظهار المدغم الساكن مع ان الحرف الواقع مدغما يجب اسكانه
ليمكن اندراجه فى الثانى ولما لم يمكن اسكان الاول الواقع مدغما فيها امتنع ادغامه فى الاخر (نحو مدد) بتشديد
الدال الاولى لكونها من التمديد اى من باب التفعيل كما اشرناه (و) كذا (تمدد) من باب تفعل بتشديد العين
ماضيين معلوما او مجهولا لما كانت الدال الاولى من الدالين المتحركين فيهما مدغما فيها امتنع اسكانها ولما امتنع
اسكانها امتنع ادغامها فى الدال الاخيرة (وكذا) اى مثل حكمهما فى امتناع الادغام حكم (سائر تصاريفهما)
اى باقى تصاريف مدد وتمدد من المضارع والامر والنهى واسماء الفاعل والمفعول والزمان والمكان سواء
مفردا او تثنية او جمعا مثل يمدد ويتمدد ومدد وتمدد امرا ولا يمدد ولا تتمدد نهيا فهو ممدد ومتمدد بكسر ما قبل
الاخير اسم فاعل وبالفتح اسم مفعول او زمان او مكان (و) ان عرفت ما له وما عليه فاعلم ان (هذا النوع)
الثانى من النوعين للقسم الاول الذى يجب فيه الادغام (لا يخلو اما ان يسكن فيه) اى فى هذا النوع (ما) اى

(حرف)

حرف واقع (قبل اول المثلين او بتحركه) الحال ان الحرف (الساكن) على تقدير وقوع حرف ساكن قبله فلا يخلو ايضا (اما) ان يكون ذلك الحرف الساكن (حرف علة اوحرف صحيح فان كان) ذلك الحرف الساكن الواقع قبل اول المثلين (حرف علة) اى مدة لان العلة تطلق على المتحرك ايضا كواو وعدو ياء يسر لكونها اعم من المدواللين كما ان اللين اعم من المد على ماعرفته من الفرق بين العلة والمدواللين فى المقدمة وسيجئ منه رحمه الله تعالى فى الباب الرابع وما نحن فيه مفروض السكون فاذا كان اول المثلين حرف مدأولين (يحذف حركتا ول المثلين) لامتناع نقل حركته الى ماقبله لعدم تحمله بالحركة مع اختلاف المدية مثل خويصة ودويبة فى تصغير خاصة ودابة فان ياء التصغير لا تتحمل الحركة لوضعها على السكون واما اذا كان غير المد فتنقل الحركة اليه سواء كان واوا وياء مثل يود اصله يودد ادغمت الدال الاولى فى الثانية بعد نقل حركتها الى الواو الساكنة وكذا ايل بفتح الهمزة والياء المشددة من اليلل بمعنى قصر الاسنان العليا يقال رجل ايل وامرأة يلاء اى فى اسنانه العليا قصر او انعطاف الى داخل الفم يعنى غير منتظمة اصله ايلل ادغمت اللام الاولى فى الثانية بعد نقل حركتها الى ماقبلها وهو الياء الساكنة فعلم من هذا التفصيل ان المراد من حرف العلة التى قبل المثلين حرف المد الاخص من اللين والعلة لاشتراط مجانسة حركة ماقبلها مع سكونها فيكون تعبير المصنف رحمه الله تعالى بالعلة مجازا مرسلا بذكر العام وارادة الخاص واما لزوم الحذف فليمكن الادغام لان الحركة مانعة للانماج لكونها فاصلة بين المثلين فلا يمكن اندراج احد المنفصلين فى الاخر بأن يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة على ماعرفته مفصلا من معنى الادغام (فيدغم) اول المثلين فى الثانى وجوبا مالم يمنع التخفيف عن ثقل التكرار (وان لزم) بسبب الادغام (اجتماع الساكنين) احدهما من حرف العلة الواقعة قبل اول المثلين والثانى من الحرف المدغم لكن يجوز هذا الاجتماع (لانه) اى لان هذا الاجتماع واقع (على حده وهو) اى والحال ان اجتماع الساكنين على حده (جائز) وفى الوصل بالاتفاق كما اذا دخل همزة الاستفهام على حرف التعريف مثل آلحسن بسكون الالف واللام وكذا آلآن وذى العرش وفى الوقف مطلقا مثل واللاى ومحياى باسكان الياء الثانية مع الالف قبلها وكذا مثل زيد وعمرو وبكر لكون الاخر محل التخفيف والتغيير (وهو) اى الاجتماع الواقع على حده (ان يكون)الساكن (الاول) من الساكنين (حرف لين) الذى هو اعم من حرف المد فيدخل فيه خويصة ودويبة فى تصغير خاصة ودابة كما مر قريبا (و) الساكن (الثانى) منهما (مدغما) فى الاخر فان المدغم والمدغم فيه لكونهما بمنزلة حرف واحد متحرك لاستهلاك المدغم فى المدغم فيه ولذا يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة من غير كلفة كأنه لا التقاء للساكنين الخالص سكونهما بل الساكن هو الحرف اللين فقط ولان المد الذى فى الحرف المد وهو الساكن الاول يقوم مقام الحركة ولذا امتنع الادغام فى مثل قوول مجهول قاول وصحراء وفى يوم على ماسبق بخلاف الاجتماع على غير حده (نحو ماد) بالادغام وجوبا لتحقق شرائطه حال كونه (اسم فاعل) فان أصله مادد فادغمت الدال الاولى فى الثانية بعد حذف حركتها لعدم امكان نقلها الى ماقبلها حرف مد فصار مادا مع اجتماع الساكنين من الالف والدال الاولى لكونه على حده (و) كذا مثل (يماد) من المفاعلة (ومتماد) من التفاعل حال كونهما (اسم فاعل او اسم مفعول) او زمان او مكان او مصدر اميميا انما لم يذكرها اكتفاء لشمول اسم المفعول عليها للاشتراك فى الصيغة فأصلهما مادد ومتمادد بالدالين المتحركين كسرة فى الاولى اسم فاعل وفتحة غيره فعلى كلا التقديرين ادغمت الدال الاولى منهما فى الثانية بعد حذف حركتها لعدم قابلية النقل الى ماقبلها (فاللفظ)اى لفظ اسم الفاعل وغيره (متحد) فى الصيغة بعد الادغام لزوال الفارق بينهما وهو حركة ماقبل الاخير (والتقدير)

اى تقدير صيغة احدهما (مختلف) بصيغة الاخر باختلاف حركة ماقبل الاخير يعنى يفرق صيغة احدهما من صيغة الاخر فى تقدير الفك والاظهار فان ممادد من المفاعلة ومتماد من التفاعل اذا قدر أن اصلهما ممادد ومتمادد انهما اسم فاعل اذا انكسر ماقبل الاخر وهو الدال الاولى أو غيره من المفعول والزمان والمكان والمصدر الميمى اذا انفتح وهذا الحكم من الادغام وجوبا مع الاجتماع على حده والاتحاد فى اللفظ والاختلاف فى التقدير جار منتهيا (الى آخر تصاريفها) اى تصاريف المذكورات من ماد وممّاد ومتماد افرادا وتثنية وجمعا تذكيرا وتانيثا مثل مادماد ان مادين مادون مادين مادة مادتان مادتين مادات ممادممادان ممادين ممادون ممادين ممادة ممادتان ممادتين ممادات متماد متمادتان متمادتين متمادات الاان الجمع الذى يجئ على وزن فعلة مثل مددة يمتنع الادغام فيه لئلايؤدى الى اللبس على تقدير الادغام فانه لو ادغم وقيل مدة لم يعلم انها فعلة بسكون العين او فعلة بفتحها فيلتبس زنتها بزنة الاخرى هكذا قيل فتأمل (و) كذا (نحو ماد) بتشديد الدال مع الفتح ماض معلوم من المفاعلة اصله مادد ادغمت الاولى فى الثانية بعد حذف حركتها مع الاجتماع على حده وأتى بلفظ نحو اشارة الى ان مابعده من الامثلة الآتية نوع آخر لان المسبوقات من المصادر (ومود) مجهول ماد من باب المفاعلة اصله موددعلى وزن فوعل بضم الفاء ادغمت الدال الاولى فى الثانية بعد حذف حركتها لما مر فصار مود (و) كذا (تماد) ماضيا معلوما (وتمود) فى مجهوله من التفاعل اصلهما تمادد وتمودد ادغمت الدال فيهما فى الثانية بعد حذف حركتها فصار تماد وتمود وهذا الحكم من الادغام ايجابا بعد حذف حركة اول المثلين انما يجرى منتهيا (الى جمع مؤنث الغائبة) اى الى جمع مؤنث كل منها غائبة ولايتجاوز الى المخاطب والمتكلم مطلقا وان جمع المؤنث الغائبة ايضا خارج عن حكم الادغام بناء على ان الغاية غير داخل فى المغيا فان الادغام فى هذه المذكورات يمتنع لعدم تحقق شرطه وهو تحريك الثانى فانه ساكن لزوما فيها لوقوعه قبل الضمائر المتصلة مثل مادمادا مادوا مادت مادتا مادددن ماددت ماددتما ماددتم ماددتن ماددنا وكذا مود مودا مودوا مودت مودتا موددت موددتما موددتم موددتن موددنا وهكذا تماد وتمود مدغما الى تمادن وتموددن وممتنعا الى تماددنا وتموددنا (وكذا) احكام (مضارعها) اى مضارع المذكورات من الامثلة معلوما ومجهولا فى وجوب الاغام بعد حذف حركة اول المثلين مع لزوم الاجتماع على حده سواء كان مفردا او تثنية او جمعا مذكرا او مؤنثا (سوى ما) اى غير الصيغة التى (اتصل به نون جمع المؤنث) غائبة كانت او مخاطبة فان الادغام يمتنع فيهما لما بيناه آنفا مثل يماد يمادان يمادون وتماد تمادان يماددن بالفك وتمادين وامادونماد وهكذا يتماد الى تتماد معلوما ومجهولا بلا فرق بينهما (وكذا) اى مثل ماسبق من وجوب الادغام مع الاجتماع بعد حذف الحركة حكم (ما) اى حكم المضاعف الذى (اتصل به) اى بآخره (الف الضمير) وهو الف التثنية (اوواوه) اى واو الضمير وهو واو جمع المذكر غائبا او مخاطبا (او ياؤه) اى ياء الضمير وهو فى الواحدة المخاطبة على مذهب الجمهور من ان الياء علامة الفاعل كالف يفعلان وواو يفعلون وياء تفعلين خلافا للاخفش فانه علامة الخطاب عنده على مافصلناه فى باب الصحيح مع ادلة الطرفين دون نون جمع المؤنث فانه مانع بالادغام مطلقا حال كون ذلك المضاعف (من الامر والنهى) غائبين او حاضرين سواء كانا مجردين او مزيدين معلومين او مجهولين وهذا الحكم عام للمضارع وجميع فروعاته وذلك لان ماقبل هذه الضمائر وهو الثانى من المتجانسين يجب ان يكون متحركا لئلا يلزم اجتماع الساكنين وحينئذ فان كان الاول ساكنا يندرج فى الثانى بلا احتياج الى عمل آخر لحصول شرط الادغام وهو سكون الاول من المتجانسين مع تحرك الثانى من غير مانع كماههنا وان لم يكن الاول ساكنا فيسكن ثم

(يدرج)

مثل ليمادا ليمادوا ولا يماداو لا يماد وماداو مادو اوماد ى ولا تماداو لا تمادو او تد ليتماداو ليتمادو او تمادا
ادو او تمادى معلوما او مجهولا وهكذ فيما وجد المقتضى للادغام ولذا قال (ونحو احار) مما كان من باب
فعيلال وهذا مبتدأ وخبره قوله مثل تماد (وان لم يكن مضاعفا) فى الحقيقة لعدم كون عينه ولامه من جنس
احد لكون عينه ميما ولامه راء مثل حمر (مثل تماد) وماد (فى) جريان حكم (باب الادغام) من التخفيف
ذف حركة اول المثلين واندراجه فى الثانى وجوبا مع لزوم الاجتماع على حده (بلا فرق) بينهما لتحقق
رط الادغام وهو اجتماع المتجانسين مع عدم المانع من الادغام والحاصل ان كل كلمة اجتمع فيها حرفان
تجانسان فى الذات او فى الصفات او متقاربان فى المخرج سواء كانا اصولا اولا ولم يكن بينهما فاصل يجب
يها الادغام تخلصا عن ثقل التكرار مالم يمنع مانع ولكن لما كان اجتماع الحرفين بينهما تماثل او تجانس
و تقارب فى المخرج موجبا للادغام وجب تعريف مخارج الحروف اولا حتى يمتاز المتماثل من المتجانس
و هما من المتقارب وهو من المتباعد اذ كل منها غير الاخر وان استعمل البعض مقام الاخر فى اصطلاحهم
تساهلا كالتعبير بالمتجانسين عن المتماثلين كما اشرنا اليه فى المقدمة اجمالا فاستمع هنا تفصيلا ❁ واعلم ان الحروف
الواقعة فى لغة العرب اصولها تسعة وعشرون حرفا على ماصرح به عبد الرحمن البسطامى فى علم الحروف
وان مخارجها خمسة عشر مخرجا باعتبار التقارب بين المخرجين والا فلكل حرف مخرج على حدة لانه
لو لم يكن كذلك بل كان مخرج الكل واحدا لم يفرق حرف من الاخر لان من مخرج الباء بعينه مثلا لا يحصل
الا الباء لا غيره وكذا من مخرج الواو بعينه لا يخرج الا الواو وهكذا مع ان كل حرف غير الاخر فظهر
ان لكل حرف مخرجا معينا لذاته لوجود حروف مختلفة الا انهم جعلوا مخارج بعض الحروف المتقاربة
فى المخرج كمخرج واحد بناء على شدة مقاربتها وتسهيلا لضبطها فحصل خمسة عشر مخرجا بعد توحيد
البعض بالبعض ويسمى هذه المخارج مخارج المتقاربة واعتبروا ايضا اصول هذه المخارج الخمسة عشر
اربعة مواضع الحلق والفم والشفتان ويسمى هذه المخارج الاربعة مخارجا كلية فيعتبر اشتراك بعض
حرف فى هذه المخارج ❁ فللحلق ثلاثة مراتب اقصاه ووسطه وآخره اى ادناه وحروفه سبعة فالهمزة والهاء
والالف من اقصى الحلق على هذا الترتيب والعين والحاء المهملتين من وسطه على هذا الترتيب ايضا والغين
والخاء المعجمتين من ادناه على الترتيب ايضا فلمجموع الحروف المنسوبة الى الحلق ثلاثة مخارج نظرا الى
التقارب وفى الحقيقة سبعة مخارج على ماعرفته ❁ ولمخرج الفم ايضا عشرة مراتب وحروفها على ترتيب
المراتب القاف والكاف والجيم والضاد المعجمة واللام والراء المهملة والنون والطاء والدال المهملتين والتاء
بنقطتين من فوق فهذه الثلاث متحدة والصاد والزاى والسين وهذه الثلاث واحدة ايضا والظاء المعجمة
والثاء بثلاث نقط والذال المعجمة معا ايضا فهذه المخارج العشرة من الفم ❁ وللشفتين مرتبتان بين الشفتين
والثنايا كمخرج الفاء وبين الشفتين فقط كمخرج الباء والواو والميم فصار مجموع المخارج المتقاربة خمسة
عشر ❁ وللحروف ايضا صفات لازمة كالهمس والجهر والشدة والرخوة والاستعلاء والاطباق ونحوها
فالحروف المذكورة تنقسم ايضا باعتبار هذه الصفات الى ثمانية عشر صنفا وهذا الانقسام ليس من جهة
واحدة بل من جهات مختلفة لكنها تداخل فيها الحروف حتى ان حرفا واحدا يقع فى صنفين منها او اكثر بحسب
مايعرض عليه من الصفات كالخاء مثلا فانه قد يعرض عليه الهمس فيكون من المهموسة وقد يعرض الاستعلاء
فيكون من المستعلية فاذا عرفت هذا التفصيل فقد ظهر لك ان المتماثلين هما المتحدان مخرجا وصفة كالباء
مع الباء فى مثل اب والمتجانسين هما المتفقان فى المخرج الكلى فقط كالدال والتاء فى مثل ادمع والمتقاربين

هما المتقاربان فى المخرج اوفى الصفة معا كالدال والسين المهملتين المتقاربتين مخرجا لكونهما من مخرج الفم وكالتاء والثاء المتقاربتين مخرجا وصفة لكونهما مهموستين مع اتحادهما فى المخرج الفمى مثل الثغر والمتباعدان ماعداهذه الثلاثة فاذا اجتمع الحرفان سواءكانا متماثلين او متجانسين اومتقاربين مخرجا او صفة او معايدغم الاول فى الثانى مالم يمنع مانع لان اجتماعهما مطلقا يستلزم الثقل والتخفيف مطلوب فظهر من هذا التفصيل ايضا ان الادغام غير مختص بالمضاعف لان الادغام فى كلمتين مثل فما ربحت تجارتهم بادغام التاء الاولى فى الثانية وكذا احار واقشعر فيقال لمثل هذا مدغما لايقال مضاعفا بالمعنى المشهورى وكذا قديوجد المضاعف بدون المدغم مثل زلزل ومددن ويقال لكليهما مضاعفا ولايقال مدغما وقديجتمعان فى مثل مد وعض فبينهما عموم وخصوص من وجه هذا اذا كان الساكن الذى فيماقبل اول المثلين حرف علة (وان كان) الحرف (الساكن) الذى وقع قبل أول المثلين (حرفا صحيحا نقل حركة اول المثلين اليه) اى الى ذلك الحرف الساكن الصحيح القابل للحركة (لئلا يلزم التقاء الساكنين) من الحرف الصحيح الساكن واول المثلين على تقدير الاسكان بالحذف للادغام (على غير حده) وهو مالايكون الاول حرف مد وان كان الثانى مدغما فيه اويكون الاول حرف مد والثانى ليس بمدغم فيه وهذا غير جائز لفقد الرابطة بين الحرفين بالكلية لان الرابطة بين الحروف انماهى الحركات حقيقة او المدة حكما ولو فقدت الرابطة فى اثنين من الحروف لايمكن ربط احدهما بالاخر فلايحصل الكلمة لعدم التركيب مع انها مركبة من الحروف فان قلت يمكن ازالة الالتقاء بحذف احدهما من الساكنين مع حصول التخفيف المطلوب قلت نعم لكن يلزم الاجحاف اعنى انتقاص البناء وهو غير جائز مع ان الحرف الساكن محتاج الى الحركة مع تحمله بها لكونه صحيحا اوغير المد فينقل حركة اول المثلين (فيدغم) الاول من المثلين بعد الاسكان بالنقل فى الثانى منهما (نحو يمد) مضارعا معلوما او مجهولا اصله يمدد ادغمت الدال الاول فى الثانية بعد الاسكان بنقل حركتها الى الميم فصار يمد (ممد) بالفتح مصدر ميمى او اسم زمان او مكان او بالكسر اسم آلة اصله ممدد على وزن مفعل بسكون الفاء فنقلت حركة الدال الاولى الى الميم ثم ادغمت فى الثانية (و) كذا (امد يمد) من باب الافعال اصلهما امدد يمدد فأعلا مثل اعلال يمد (ممد) بضم الميم الاولى اسم فاعل من ذلك الباب اصله ممدد بكسر الدال الاولى (وممد) اسم مفعول او زمان او مكان من ذلك الباب ايضا ممدد بفتح الدال الاولى (و) على هذا القياس التخفيف بالادغام فى (استمد) ماضيا (يستمد) مضارعا من الاستفعال اصلهما استمدد يستمدد معلوما او مجهولا (مستمد) اسم فاعل من ذلك الباب اصله مستمدد بكسر الدال الاولى (مستمد) اسم مفعول او زمان او مكان من ذلك الباب بفتح ماقبل الاخير فنقلت حركة الدال الاولى فى الكل الى ماقبلها وهو الميم ثم ادغمت فى الثانية (وكذا) اى مثل ماسبق من الادغام وجوبا بعد نقل حركة اول المثلين الى ماقبله من الحرف الصحيح الساكن (حكم نحو اقشعر) اى حكم ماجاء من باب الافعلال من مزيد الرباعى وان لم يكن مضاعفا اصليا اصله اقشعرر فنقلت حركة الراء الاولى الى العين لكونها حرفا صحيحا ساكنا ثم ادغمت فى الثانية (و) كذا (اطمأن) من ملحق اقشعر على مذهبه ومقتضى ترتيبه اصله اطمأنن فادغمت النون الاولى بعد نقل حركتها الى ماقبلها وهو الهمزة فصار اطمأن (بلا فرق) بين المضاعف الاصلى وبين مثل هذين الكلمتين فى اجراء حكم الادغام (وان لم يكونا) هذان اللفظان (مضاعفين) فى الحقيقة لعدم كون عينهما ولاميهما من جنس واحد لان الاول مأخوذ من قشعر والثانى من طمأن مثل دحرج بعينه فتنبهوا حتى تطمئن قلوبكم ❋ و لما فرغ من بيان النوعين الذين كان ماقبل اول المثلين فيهما ساكنا

روع في بيان ما كان متحركا فقال (والذى) اى المضاعف الذى (يتحرك فيه) اى فى ذلك المضاعف
ى حرف واقع (قبل اول المثلين يحذف فيه) اى فى ذلك القسم من المضاعف (حركة اول المثلين)
مكان النقل الى ماقبلها حينئذ مع اقتضاء الاندراج اسكانه (فيدغم) ذلك الحرف المحذوف حركته
ول المثلين فى الثانى (نحو مد) ماضيا من باب نصر معلوما او مجهولا اصله مدد (وانقد) ايضا
نفعال اصله انقدد (وينقد) مضارعا ايضا من ذلك الباب اصله ينقدد (منقد) اسم فاعل وكذا اسم
ل بحرف الجر مثل منقد به والفرق باختلاف حركة ماقبل الاخر اصله منقدد من ذلك الباب (واعتد
يعتد) مثل انقد ينقد منقد الا انه من الافتعال (فيتحد فيهما) اى فى هذين البابين من الانفعال والافتعال
لفاعل والمفعول) اى صيغتهما بعد الادغام وكذا اسم الزمان والمكان (ايضا) اى كما اتحد لفظهما
فاعلة والتفاعل مثل مماد ومتماد (ويختلف التقدير) اى تقدير اصلهما فان ماقبل الاخر مكسور
سم الفاعل ومفتوح فى غيره مثل معتدد بكسر الدال الاولى اسم فاعل وبفتحها غيره من المفعول
الزمان والمكان والمصدر الميمى (وكذا) اى مثل ماسبق من ذينك البابين فى اجراء احكام الادغام مالم يمنع
نع (حكم نحو احمر يحمر) ماضيا ومضارعا (ومحمر) اسم فاعل اومفعول بتقدير حرف الجر مما جاء
ى باب الافعلال من الخماسى المزيد على الثلاثى (بلا فرق) بينهما ايضا (وان لم يكن) ماجاء من ذلك الباب
مضاعفا) حقيقة لعدم كون عينه ولامه من جنس واحد اذ اصل احمر مثلا احمر فعينه ميم ولامه راء لكن
عد النقل الى باب الافعلال يجتمع المثلان وقد عرفت مكررا ان مقتضى الادغام ليس الا الاجتماع سواء كان
مضاعفا اولا وقد تحقق ذلك ههنا فادغم الاول فى الثانى وجوبا لدفع ثقل المتكرر مع تحقق شرطه ولذا
درج احكام هذه الكلمات فى باب المضاعف بناء على اتحاد الاحكام الجارية بينهما وليس بيانه استطراديا
بالنظر الى الاحكام وان كان استطراديا بالنسبة الى الباب كما لايخفى على اولى الالباب ۞ ولما فرغ من بيان القسم
الاول من الاقسام الثلاثة للمضاعف اراد الشروع فى القسم الثانى فقال (والقسم الثانى) من الاقسام
الثلاثة للمضاعف (اعنى) انا بذلك القسم (ما) اى مضاعفا (يجوز) اى لايجب ولايمنع لان الجواز على
ثلاثة اقسام اما بمعنى سلب الوجوب فقط واما بمعنى سلب الامتناع فقط واما بمعنى سلب الوجوب والامتناع
معا وهو المراد ههنا ويسمى امكانا خاصا عند المنطقيين (فيه) اى فى ذلك المضاعف (الادغام) والاظهار
يضا لما سنذكره ان شاء الله تعالى فقوله اعنى مايجوز فيه الادغام جملة معترضة بين المبتدأ وهو قوله القسم
بين خبره وهو قوله (ماسكن الثانى) من المثلين (فيه) اى فى المضاعف الذى يجوز فيه الادغام والترك
لا مطلقا بل (بعارض) اى بسبب عارض يعنى غير لازم السكون بل يمكن تحريكه وهو اما بالجزم بأى جازم
كان من الجوازم او بالوقف كما فى الامر بغير اللام عند البصريين (وذلك) اى الساكن بعارض الذى يجوز
فيه الادغام (الفعل المضارع الذى دخل عليه جازم) من الجوازم الخمسة عشر حال كونه (غير التثنية والجمع)
المذكر غائبا او مخاطبا (والواحدة المخاطبة) يعنى مالم يتصل به الضمير المرفوع فانه داخل فى النوع الثانى
من القسم الاول اعنى ماوجب فيه الادغام لاقتضاء هذه الضمائر حركة ماقبلها لئلا يلزم التقاء الساكنين
فيكون الثانى من المثلين متحركا بحركة لازمة وكذا غير الجمع المؤنث غائبة او مخاطبة لكونه داخلا فى القسم
الثالث اعنى مايمتنع فيه الادغام لوجوب سكون الثانى من المثلين لوقوعه قبل نون الجمع المؤنث مثل لم يمددن ولم
تمددن بالاظهار فيكون مايجوز فيه الادغام خمسة كلمات الواحد غائبا او مخاطبا او متكلما وحده او معه غيره
والواحدة المخاطبة (نحو لم يمد) فى الواحد الغائب وكذا لم تمد غائبة او مخاطبا ولم امد متكلما وحده ولم نمد

متكلما معه غيره وحكم الكل واحد ولذا اكتفى بالغائب لان الاختلاف بين هذه الخمسة فى حرف المضارعة فقط فأراد بيان طريق ادغام احدها وأحال الباقى على المقايسة صريحا فى الآتى فقال (اصله) اى اصل لم يمد (لم يمدد) وكذا اصل لم تمدو لم امدو لم نمد لم تمددو لم امددو لم نمدد بسكون الدال الثانية علامة للجزم (نقل حركة الدال الاولى) من الدالين (الى الميم) ليمكن الادغام (فالتقى) بعد النقل (ساكنان) وهما الدالان اما الاولى فللنقل واما الثانية فللجزم (فحرك الدال الثانية) منهما لدفع الالتقاء (امابالفتح لخفته) اى لخفة الفتح فى نفسه كما ورد فى قوله تعالى ولا تضار والدة عن ولدها بفتح الراء (او) حركت (بالكسر لانه) اى الكسر (اصل فى تحريك) الحرف (الساكن) لان الجزم الذى هو السكون فى الافعال عوض عن الجر اى الكسر فى الاسماء لتعذر الجر فى الافعال ولما ثبت بين السكون الجزمى فى الافعال وبين الكسر الجرى المختص بالاسماء تعويض وتبديل فيما احتيج الى التعويض عن السكون جعل الكسر عوضا عن السكون عند تعذره ولمشابهة الكسر بالسكون فى عدم وجودهما فى جميع الاقسام للكلمات لان السكون الذى هو الجزم لايوجد فى غير الافعال وكذا الكسر لايوجد فى غير المنصرف على مافصلناه فى بحث همزة الوصل وغيره (او) حركت الثانية (بالضم لاتباع عينه) اى لاتباع حركة عينه وهى حركة الدال الاولى التى نقلت الى الميم وهى الضمة لكونها من باب نصر (فادغم) الدال (الاولى فى) الدال (الثانية فصار لم يمد بحركات الدال) الثانية فتحة اوكسرة اوضمة هذه لغة بنى تميم (ويجوز) استعمال (لم يمدد بالاظهار) اى بترك الادغام نظرا الى عدم تحقق شرط الادغام فى اول الامر وهو كون الثانى من المثلين متحركا وهو ههنا ساكن مع وجود الخفة بسبب السكون اعنى الجزم وهذا اى عدم الادغام لغة الحجازيين وهو الاقرب الى القياس كما ورد فى النظم الجليل بالفك ولاتمنن تستكثر ولاتشطط واهدنا وفليملل الذى عليه الحق وهذه عطاؤنا فامنن وفليمدد بسبب الى السماء وغيرها ۞ ومماينبغى ان يعلم ههنا ان جواز الادغام والاظهار بالنسبة الينا والا فعند الحجازيين يمتنع الادغام وعند بنى تميم واجب فان قيل لما حرك الثانى مع ان الاول ساكن يكون اول المثلين ساكنا والثانى متحركا فيلزم ان يكون الادغام واجبا لدخوله حينئذ فى قسم الواجب فاوجه الجواز اقول وجهه جواز حركة الثانى فمايبتنى على الجواز يكون جائزا فعلم من هذا ان ماجاء من يفعل بضم العين فى هذا القسم يجوز اربعة اوجه مثل لم يمد بالضم اوبالكسر اوبالفتح ولم يمدد بالاظهار ولوقدم صورة الاظهار على الادغام لكان اولى لقربه بالقياس انما لم يقدم رعاية لمناسبة المقام فتأمل (وقس) انت ايها المخاطب (عليه) اى على لم يمد فى اجراء الادغام جوازا مع الحركات الثلاث والاظهار احكام (لم تمد ولم امدولم نمد) غائبة اومخاطبا ومتكلما وحده اومعه غيره كما اشرنا اليه تأنيسا وتأليفا للذهن حتى لايستغربك ههنا (و) كذا قس حكم (لايمد) حال كونه (نهيا) غائبا اوحاضرا بابدال تاء فى الادغام جوازا مع التحريك بالثلاث والاظهار على اللغتين هذا اعنى جواز الوجوه الاربعة اذا كان العين مضمومة (وان لم يكن عينه) اى عين المضارع الذى دخل عليه الجازم من المضاعف (مضموما) سواء كان مكسورا اومفتوحا (لم يجز تحريك المدغم فيه بالضم) لعدم الداعى وهو الاتباع لحركة العين فى الضم (بل يجوز التحريك (بالفتح) فيما كان عينه مفتوحا للخفة مع التبعية وفيما كان مكسورا للخفة فقط (و) با(الكسر) فيما كان عينه مكسورا للاصالة مع التبعية وفيما كان مفتوحا للاصالة (فقط) اى دون الضم لمامر (نحو لم يفر) بفتح الراء اوكسرها لانها من باب ضرب الذى عينه مكسور فى المضارع اصله لم يفرر فأعل اعلال لم يمد فى غير الضم (ولم يعض) بالفتح والكسر ايضا لانها من باب علم الذى عينه

[illegible] مفتوح اصله لم يعضض (ولم يعد) ايضامن باب الافعال اصله لم يعدد (ولم ينقد) من الانفعال
يمتد) من الافتعال (ولم يستمد) من الاستفعال فتحا وكسرا فى الكل لكسر العين فى الكل (وهكذا)
على هذا القياس من جواز الادغام فتحا وكسرا مع الاظهار (حكم نحو لم يحمر ولم يحمار) اى حكم
[illegible] من باب الافعلال والافعيلال من مزيد الثلاثى خماسيا وسداسيا (و) كذا حكم نحو (لم يقشعر) مما جاء
الافعلال السداسى المزيد على الرباعى المجرد (و) كذا نحو (لم يطمئن) من الملحقات وان لم يكن هذه
[illegible] كورات مضاعفة فى الحقيقة لما مر لكن الحكم مشترك بين ما سبق من المضاعف الحقيقى وبين هذه
[illegible] كورات ولذا فسر وجه الاشتراك بينهما بقوله (اعنى) انا بتشبيه حكم هذه المذكورات بما سبق انه
(يجوز فيهن) اى فى هذه المذكورات من الامثلة الاربعة وامثالها (الادغام) لاجتماع المثلين مع عدم سكون
الثانى (مع) جواز (فتح اللام) للخفة (وكسره) للاصالة والتبعية لكون العين فيهما مكسورا دون
الضم لعدم الداعى اليه (و) كذا يجوز فيهن (الاظهار) اى ترك الادغام لما مر آنفا (ومن هذا القسم) يعنى
المضاعف الذى يجوز فيه الادغام والاظهار وهو القسم الثانى من الاقسام الثلاثة للمضاعف (المفرد)
دون التثنية والجمع (المذكر) دون المؤنث اذ كل من التثنية والجمع المذكر والمفرد المؤنث من القسم الذى يجب
فيه الادغام لاتصال الضمير الالف والواو والياء وجمع المؤنث فى قسم الممتنع على ما سيجئ فبقى المفرد المذكر
فى جواز الادغام حال كونه (من الامر) دون النهى لانه داخل فى المجزوم الذى سبق بيانه (المخاطب)
دون الغائب لدخوله فى المجزوم ايضا (المعلوم) دون المجهول لدخوله فيه ايضا تفريقه
هذه الصيغة اعنى امر الحاضر المفرد المذكر المخاطب المعلوم بجملة مستأنفة بقوله ومن هذا القسم الخ مما سبق
مبنى على مذهب البصريين من ان الامر المخاطب المعلوم مبنى على الوقف ليس بمجزوم بلام مقدرة كما اشرنا
اليه فى ابتداء هذا القسم بقولنا وهو اما بالجزم بأى جازم كان من الجوازم او بالوقف كما فى امر الحاضر عند
البصريين فتنبه فتح الله عليك (فان كان عين مضارعه) الذى أخذ هو منه وهو صيغة الخطاب (مضموما)
بأن جاء من باب نصر او حسن (جاز فيه) اى فى ذلك الامر (الاظهار) اى ترك الادغام نظرا الى عدم
تحقق شرط الادغام فى اول الامر وهو كون الثانى متحركا وههنا ساكن مع حصول الخفة بسبب السكون
فلا حاجة الى الاستخفاف بالادغام وقد عرفت ان هذه لغة الحجازيين وقدمه ههنا نظرا الى قربيته بالقياس
الوارد عليه فى افصح المقال كما سبق شواهده آنفا (و) يجوز ايضا (الادغام) نظرا الى اجتماع المثلين مع
عروض سكون الثانى وهو لغة بنى تميم (مع) جواز تحريك الثانى با (لحركات الثلاث) اى بالضم للاتباع
والفتح للخفة والكسر للاصالة مثل لم يمد (نحو مد) بالحركات الثلاث فى الدال المدغم فيه مع ضم الميم فان
(اصله) اى اصل مد (امدد) كانصر (نقلت حركة الدال الاولى الى الميم فاجتمع ساكنان) من الدالين
(فحرك) الدال (الثانى باحدى الحركات) الثلاث (كما مر) فى بيان لم يمد مقتضى الحركات الثلاث
من التبعية والخفة والاصالة (وادغم) الدال (الاولى فيه) اى فى الدال الثانية (فاستغنى عن همزة الوصل)
لانها انما جيئت لتعذر الابتداء بالساكن وقد زال ذلك بسبب الحركة المنقولة من الدال الى الميم (فصار مد)
متحركا آخره (بالحركات الثلاث) لما مر مرارا والميم مضمومة فى الاحوال الثلاث ويتحد بمجهول الماضى
فى صورة الفتح والفرق بالاصل (ويجوز) استعمال (امدد) بالاظهار لما مر آنفا فظهر منه ان ما جاء
من يفعل بضم العين يجوز فى أمره ايضا اربعة اوجه مد بالفتح ومد بالكسر ومد بالضم مع ضم الميم فى الكل
وامدد بالاظهار هذا الجواز اذا كان عين المضارع مضموما (و) اما (ان لم يكن عين مضارعه مضموما)
سواء كان مكسورا او مفتوحا او كان من غير الثلاثى (لم يجز فيه) اى فى ذلك الامر (الضم) اى ضم الثانى

لعدم الداعى وهو الاتباع بل يكتفى بالكسر والفتح (نحو فر) مما عين مضارعه مكسور لكونه من
ضرب والفاء مكسورة بالكسرة المنقولة من العين (وعض) من مفتوح العين فى المضارع فانه من باب
مع فتح العين لما ذكر اصلهما افرر واعضض كاضرب واعلم (ونحو اعدوانقد واعتدواستمد) بحو
الثانى فتحا وكسرا حال كونها اوامر من الافعال والانفعال والافتعال وهذا حكم ماهو من المضاعف فى الحق
(وكذا حكم) ماتحقق فيه شرط الادغام وهو اجتماع الحرفين المتماثلين وان لم يكن مضاعفا فى نفس
(نحو احمر واحمار واقشعر واطمأن) وغيرها من هذه الابواب حال كون كلها (أوامر) دو
المواضى فانها يجب الادغام فيها كما سبق ووجه الشبه بين الحكمين انه (يجوز فيهن) اى فى هذه الابنية
(الاظهار) كما جاز فى اوامر المضاعف لما مر (والادغام) ايضا (مع فتح اللام) للخفة (وكسره
اى جواز كسر اللام للاصالة والتبعية (ولا يجوز الضم) اى ضم اللام لعدم الداعى كما مر مرارا (و
لما فرغ من بيان القسم الثانى الذى يجوز فيه الادغام اراد الشروع فى بيان القسم الذى يمتنع فيه الادغام وهو
(القسم الثالث) من الاقسام الثلاثة للمضاعف باعتبار اختلاف العوارض (اعنى) اما بالقسم الثالث
(ما) اى مضاعفا (امتنع فيه الادغام) وذلك القسم (ما) اى مضاعف (سكن فيه) اى فى ذلك المضاعف
الذى هو عبارة عن القسم الثالث (الثانى) اى سكن المثل الثانى من المثلين (بسبب اتصال الضمير اعنى
انا بالضمير (التاء المتحركة) بالحركات الثلاث بالفتح للمخاطب والكسر للمخاطبة والضم للمتكلم وحده
(ونون جمع المؤنث) غائبة اومخاطبة (ونون المتكلم مع الغير) فى الماضى فان هذه الضمائر لكونها
كالجزء من الفعل يجب سكون ماقبلها لئلا يتوالى اربع حركات اوللفرق بين هذه الضمائر التى للفاعل وبين
الضمير المنصوب المتحرك مثل ضربك وماقبل هذه الضمائر ثان المثلين والادغام يقتضى تحريكه ولما تعذر
التحريك امتنع الادغام فيكون موضع الممتنع من الماضى تسعة اثنان فى المتكلم وستة فى المخاطب وواحد
فى الجمع المؤنث الغائبة ومن المضارع اثنين جمع المؤنث غائبة اومخاطبة ومن الامر واحدا فيكون المجموع
اثناعشر موضعا ومواضع الوجوب من الماضى خمسة وهى المفردات الخمس كما سبق ومن المضارع اثنا
عشر وهو ماعدا هذين الاثنين ومن الامر اربعة وهى ماعدا الواحد المخاطب (والممتنع) فاما المواضع
الممتنعة فى الماضى فهى (نحو مددت) متكلما او مخاطبا او مخاطبة (ومددتم) جمع المخاطب مذكرا
(اومددتن) جمعه مؤنثا (ومددنا) متكلما مع الغير وكذا مددن جمع المؤنث الغائبة (و) فى المضارع
(يمددن) جمع المؤنث الغائبة (وتمددن) جمع المؤنث المخاطبة هذا من الثلاثى المجرد ومن المزيد فيه
(نحو امددن) جمع المؤنث الغائبة (وامددت) بالحركات الثلاث تكلما وخطابا مذكرا ومؤنثا وكذا
امددتم وامددتن وامددنا من الافعال (واعتددن) الى اعتددنا من الافتعال (واستمددن) الى استمددنا
من الاستفعال بالاظهار فى الكل قطعا (وهذا) الذى ذكرناه مما امتنع فيه الادغام من المضاعف وهكذا
(حكم احمررن) منتهيا الى احمررنا اى فى امتناع الادغام بعينه مواضى من الافعلال (و) كذا (يحمررن)
وتحمررن مضارعين من ذلك الباب (و) كذا (احماررن) منتهيا الى احماررنا مواضى من الافعيلال
(ويحماررن) وكذا تحماررن مضارعين منه ايضا (واقشعررن) الى اقشعررنا (ويقشعررن)
وتقشعررن من الافعلال من السداسى المزيد على الرباعى (وكذا) اى مثل الامثلة المسبوقة (ان فصل
بين المثلين بحرف) حقيقة مثل زلزل او حكما كمدة حروف المد كما فى قوول فى مجهول قاول من المقاولة
على ماسبق فى ابتداء البحث (يمتنع الادغام) لمنع الفاصل من الادغام والادراج (نحو ممدود وامداد وتمديد)

(لوقوع)

لوقوع الواو والالف والياء فاصلة بين الدالين (و) كذا (استمداد) واحمرار واحيرار واسويداد واقشعرار واطمينان ونحوها مما وقع فيه بين المثلين فاصلة فتبصر واحفظ ❀ ولما فرغ من بيان المضاعف الذى كان واسطة بين المعتل والصحيح اراد ان يشرع فى بيان المعتلات فقال

(الباب الرابع)

من الابواب السبعة المكسور عليها الكتاب كائن (فى) بيان احوال (المثال) من المعتلات انما قدمه فى الوضع على ماعداه منها لتقدمه على غيره من كل الوجوه طبعا لان المعتل ماكان فيه حرف العلة وهى اما ان تكون واحدة او متعددة ولاشك فى تقدم ماكانت فيه واحدة على ماكانت متعددة لتقدم الواحد على المتعدد وكذا ماكانت العلة فيه واحدة فلا يخلو من ان تكون العلة فيه فاء او عينا او لاما من الكلمة فاكانت العلة فيه فاء مقدم على الغير لتقدم الفاء فلزم ان يقدم المثال على غيره فى الوضع حتى يوافق الطبع (وهو) اى المثال فى اللغة مصدر من المماثلة بمعنى المماثل اى المشابه اسم فاعل على ماستطلع عليه من وجه التسمية به وفى الاصطلاح انه (ما) اى كلمة اشتقاقية لكونها قسما من اقسامها (كان فاؤه) اى فاء فعله لا عينه ولا لامه ولا كلاهما يعنى (وحده) اى منفردا (حرف علة) فخرج عن التعريف ماكان فاؤه وعينه حرفى علة مثل ويل ويوم كأنه خارج عن المعرف لكونه من اقسام الكلمة الاشتقاقية ولو سلم يدخل فى اللفيف وكذا ماكان فاؤه ولامه حرفى علة مثل وقى او الكل حروف علة مثل يَبي وواو فانه يسمى لفيفا لا مثالا فى الاصطلاح ولا مشاحة فيه (نحو وعد) مما كان فاؤه واوا (ويسر) مما كان ياء ولم يأت مما كان فاؤه الفا لعدم وجودها اصلية خصوصا فى الابتداء لتعذر الابتداء بالساكن لان الحرف المنطوق به اما معتمد على حركته كباء بكر او على حركة مجاوره كميم عمرو او على لين قبله يجرى مجرى الحركة كباء دابة وصاد خويصة فتى لم توجد هذه الاعتمادات تعذر التكلم دليله التجربة وانكاره انكار العيان ومكابرة بالمحسوس وجوز البعض الابتداء بالساكن واختاره السكاكى بأن التلفظ بالحركة انما يحصل بعد التلفظ بالحرف وتوقيف الشيء على مايحصل بعده محال ورد بمنع انها بعده بل هى معه والا لامكننا الابتداء بالحرف فى النطق بالحرف بعد ذهاب الذى قبله كما تخيله البعض حتى التزم وقوع الابتداء بالساكن ونقل عن السيد السند قدس سره فى حواشى الكشاف ان الحق جوازه ومن قال بامتناعه لايسمع منه الا حكايته عن لسانه واذا استقريت لغة العجم وجدت فيها الابتداء بالساكن المدغم لاسيما فى لغة خوارزم الا انه غير واقع فى لغة العرب هذا ومانحن فيه ايضا من تلك اللغة فلا توجد مافاؤه الف اصليا او عارضيا وللاشارة الى هذا فقال (اعلم) ايها الطالب وايضا هذا تمهيد مقدمة لمباحث المعتلات مصدر بخطاب عام ايقاظا لمن غفل وتنشيطا لمن كسل وترغيبا الى طول الامل حتى وقف على اختلاف التعبير بحسب اختلاف التغيير (ان حروف العلة) ثلاثة (الواو والياء والالف ساكنة كانت) كل منها (او متحركة) غير الالف فانها لاتتحرك ابدا من حيث هى الف وسواء كانت مجانسة حركة ماقبلها او لا ووجه التسمية بالعلة قد سبق فى المقدمة ولا نعيده لعلاك تعود (و) ان (حروف اللين) ايضا (هذه الثلاثة) من الواو والياء والالف لكن لا مطلقا بل حال كونها (ساكنة) سواء كانت مجانسة حركة ماقبلها او لا انما سميت هذه الحروف به حينئذ لكونها لينة بسبب السكون ولاتساع مخارجها (و) ان (حروف المد) ايضا (هذه الثلاثة) لا مطلقا بل حال كونها (ساكنة مجانسة حركة ماقبلها) اى حركة ماقبل هذه الثلاثة (لها) اى لتلك الثلاثة انما سميت به ايضا لما فيها حينئذ من امتداد الصوت وتطويله عند التلفظ بها فاعلم من هذا التفصيل ان الفرق بين التعبير بالعموم والخصوص المطلق

فالعلة اعم منهما لان كلا منهما يقال حرف علة دون العكس وكذا اللين اعم من المد لان كل حرف مد حرف
لين وليس بالعكس لان حرف العلة اذا كانت ساكنة ولم تكن حركة ماقبلها مجانسة صدق انها حرف لين
ولم يصدق عليها انها حرف مد مثل قول وبيع مصدرين على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين لان المدية
مشروطة بالمجانسة دون اللين وعلم منه ايضا ان الالف حرف مد دائما لسكونها وانفتاح ماقبلها ابدا والواو
والياء تكونان تارة حرفي لين كما ذكر واخرى حرفي مد مثل واو يقول وياء يكيل وتارة اخرى لاتكونان
حرفي مد ولا لين بل هما بمنزلة حرف الصحيح وذلك اذا وقعتا في اول الكلمة نحو وعد ويسر فان كل واحد
منهما بمنزلة الحرف الصحيح لعدم امكان الاسكان وقبول التغيير ولذا سمي مثالا لمشابهته بالصحيح فيه (والالف)
من هذه الثلاثة (لاتكون) اى لاتوجد حال كونها (اصلا في الفعل والاسم المتمكن) اى الاسم المعرب
لتمكنه في الاسمية بقبوله الرفع والنصب والجر وبقائه على اصله من غير مشابهة للفعل والحرف ولذا يسمى
المبنى غير متمكن هذا جواب سؤال مقدر فكأنه سأل سائل بأن المثال من المعتل وهو ماكان احد اصوله
حرف علة وهى الواو والياء والالف فهل تكون كل منها على طريق الاصالة فى الكلمة ام لا فأجاب عنه
بان الالف لاتكون اصلا فى الفعل والاسم المتمكن لان حروف الاصول حرف الماضى المفرد المذكر
من المجرد وهى من الثلاثى متحركة ابدا فى الاصل والالف ساكنة ابدا ايضا فلا يصلح ان تكون اصلا
واما الرباعى فحروف اصوله ايضا تكون متحركة الا الثانى ولا يجوز ان يكون الثانى منه الفا لئلا يلتبس
بالماضى من باب المفاعلة او للحمل على الثلاثى الذى امتنع كونها اصلا فيه (بل تكون) اى توجد اذا وجدت
فيهما (اما زائدة كألف ناصر) ماضيا من المفاعلة او اسم فاعل من الثلاثى المجرد (او منقلبة من حرف)
اصول (كالف راس) منقلبة من الهمزة لسكونها وانفتاح ماقبلها فان اصله رأس مهموز العين اسما
او مصدرا وكذا الف قال وكال وغزا ورمى منقلبة من الواو والياء وانما قيد الاسم بالتمكن لان غير المتمكن اى
المبنى كمتى ومهما وما وكذا الاسماء الاعجمية كجالوت وداود وكذا الحرف مثل على وبلى وحتى وباوتا
وماشبه بهذه المذكورات فقد تكون اصلية فيها فان هذه المذكورات لكونها غير مشتقة وغير متصرفة
لايعرف لها اصول غير هذا الظاهر فلا يعدل عن الظاهر من غير دليل فلا يحكم فى الف مهما مثلا بأنها زائدة
لعدم اشتقاق يفقد فيه الفها ولا يقال ايضا انها بدل لكون الابدال نوعا من التصرف ولا تصرف لها فحكم
فيها باصالتها بناء على الظاهر (وانما سمى) ماكان فاؤه وحده حرف علة فى الاصطلاح (مثالا لمماثلته
الصحيح) اى لمشابهته بالصحيح (فى تحمل الحركات) الثلاث اى فى قبولها اما الفتحة ففى (نحو وعد) ماضيا
معلوما بفتح الواو واما الضم ففى (وعد) بضم الواو ماضيا مجهولا واما الكسرة ففى الوعدة والوجهة
مصدرين على وزن فعلة بكسر الفاء (الى آخرهما) اى وعد معلوما ووعد مجهولا منتهيين الى آخرهما
من الغيبة والخطاب والتكلم افرادا وتثنية وجمعا وتأنيثا وتذكيرا كما علم بفتح العين فى المعلوم وضمها
فى المجهول وكسرها فى المصدر بخلاف ماكان عينه اولامه او كلاهما حرف علة كالاجوف والناقص
واللفيف فانها لاتحتمل بالحركات ولذا تتغير على ماسيجئ كل منها فى بابه ولمشابهته بالصحيح فى عدم جريان
الاعلال فى ماضيه الذى هو الاصل لعدم الاحتياج اليه فيه لان الغرض من الاعلال التخفيف والتسهيل
فى التلفظ والمتكلم قوى عند الابتداء بالتكلم لعدم عروض الفتور والكسل له ولذا يبتدؤن عند تعذر
الابتداء بالساكن بهمزة الوصل مع انها اثقل الحروف لشدتها فى التلفظ ولذلك لاتتغير اذا كان مبتدأ بها على
ماعرفته سابقا فى بحثها وقيل انما سمى به لمشابهة امره بأمر الاجوف مثل عد وزن اما على وزن عل بحذف الفاء

امر حاضرين من الوعد والوزن واما على وزن فل بحذف العين ايضا من العود والزينة فأصلهما على تقدير كونهما من المثال اوعدوا وزن فحذفت الواو والياء تبعاً للمضارع ثم حذفت الهمزة للاستغناء عنها وعلى تقدير كونهما من الاجوف اعودوا زين فحذفت الواو والياء بعد نقل حركتهما الى ماقبلهما لكونهما متحركتين وماقبلهما حرفا صحيحا ساكنا ثم حذفت الهمزة للاستغناء وهما للالتقاء فصار تاعد وزن اما على وزن عل بحذف الفاء اوفل بحذف العين هذا اذا كان المثال من المثل بكسر الميم وسكون الثاء اوبفتحهما اومن المثيل على وزن الامير بمعنى المشابهة على ماهو المشهور واما اذا كان من المثول بمعنى الانتصاب كما يقال لعلم الامير مثالا لانتصابه امامه فوجهه انتصاب حرف العلة فى ابتداء الكلمة من غير رؤية شيء قبلها ويقال ايضا اطرافا لوقوع حرف العلة فى الطرف هذا فى الواوى (وكذا) اى ماسبق من الواوى المثال اليائى فى جميع ماذكر من وجوه التسمية الا انه قليل بالنسبة الى الواوى ولذا فصل بينهما بقوله وكذا مثل (يسر) ماضيا من اليسر معلوما ومجهولا الى يسرنا (ثم) اى بعد ماعلمت المثال بتعريفه ووجه تسميته به ونحو ذلك اعلم (ان المثال) واويا كان اويائيا غير المضاعف والمهموز (يجئ) فى ألسنتهم قياسا ومطردا هذا مقتضى صيغة المضارع بقوله يجئ وكذا فى يسقط ويحذف وامثالها فانهم يستعملان فى القاعدة والقياس صيغة المضارعية كالاسمية واما فيما خالفه فى بعض المواد فالماضية كما سيجئ من قوله وقد حذفت الا بالقرائن فتدبر هكذا قيل فى هذا المقام لعل الامر بالتدبر اشارة الى جواب سؤال مقدر اما السؤال فبأن احتمال هذه المخالفة فى بعض المواد انما فهمت من كلمة قد الداخلة عليها من الصيغة واما الجواب فبأن كلمة قد الداخلة عليها المجرد التحقيق والتخلف يستفاد من نفس الصيغة (من ابواب الثلاثى) المجرد (كلها) اى دعا ما كان اوغيره مثل وعد يعد ثانيا ووجل يوجل ثالثا ووهب يهب رابعا اووجه يوجه خامسا وومق يمق سادسا (الا الباب الاول) اى لايجئ من الباب الاول وهو ما كان عينه فى الماضى مفتوحا والمضارع مضموما (فانه) اى المثال (لايجئ منه) اى من ذلك الباب بالاستقراء الا وجد يجد فى لغة بنى عامر ومن باب ضرب فى لغة غيرهم وانما حذف الواو من يجد فى لغة بنى عامر مع عدم وقوعه بين الياء والكسرة لكون مابعده مضموما بناء على ضعفية بحيثيته بالضم لخروجها من القياس واستعمال الفصحاء فاتبع فى الحذف ليعد فيكون حذف الواو فى يجد على طريق الاتباع لا على طريق القياس ولذا ترك المصنف رحمه الله تعالى ذكره كما بين فى المراح وشروحه (ويجتمع) المثال فى كلمة واحدة (مع مهموز العين) بناء على جواز تداخل الاقسام فى غير السالم لعدم المنافاة بينهما على ماصرح المصنف رحمه الله تعالى فى المقدمة سابقا (كوأر) من الوأر بفتح الواو بمعنى الاخافة يقال وأر الرجل وأرا من باب ضرب اذا فزعه وزعره ويجئ بمعنى الالقاء فى الشر كما يقال وأر فلانا اذا القاه فى الشر وبمعنى اعمال موضع الاحراق النار فيه يقال وأر النار ووأر للنار اذا عمل لها ارة هذا من الواوى ومن اليائى كيئس من باب علم وانما لم يذكر مثالا من اليائى المجتمع مع المهموز العين اشارة الى قلته بالنظر الى الواوى (و) يجتمع ايضا مع (مهموز اللام) وهذا يجئ من باب فتح (نحو وجأ) يجأ من الوجأ بفتح الواو بمعنى الضرب باليد اوبالسكين يقال وجأه باليد اوبالسكين كوضعه يضعه وجأ اذا ضربه هذا ما استفيد من القاموس وفى المطلوب شرح المقصود عده من باب ضرب لعلة خطأ ومن هذا الباب ايضا وطأ يطأ قال فيه ايضا وهو من باب ضرب فى الاصل وقيل من باب علم والاول اصح هذا ومن باب حسن نحو وضأ يوضؤ (و) يجتمع ايضا مع (المضاعف نحو ود) فى الماضى يود فى المضارع (فحينئذ) اى حين اذا اجتمع مع المضاعف (يختص) ذلك المجتمع (بالباب الثالث) على مقتضى ترتيبه رحمه الله تعالى وهو ما كان

عينه فى الماضى مكسورا و المضارع مفتوحا مثل علم يعلم بناء على مامر من ان المضاعف لايجئ الامن
الابواب وهى ماخالف حركة عينه فى الماضى بحركة عينه فى المضارع وهو ثلاثة ابواب وقد عرفت
ان المثال لايجئ من الباب الاول وهو احد هذه الثلاثة فبقى اثنان واذا اجتمع احدهما مع الاخر لايجئ
من الباب الثانى فبقى باب واحد وهو الباب الثالث على مااشار اليه بعض الافاضل وفى القاموس الود
والوداد بالحركات الثلاث فى الواو والودادة على وزن السعادة والمودة على وزن المحبة والمودة بكسر
الميم والمودة بالاظهار والكسر ايضا والمودودة فالكل بمعنى الحب تقول وددته بكسر العين وودته
بفتحها اوده بالفتح فيهما وودا ووداد بالتثليث فيهما و ودادة ومودة ومودة ومودة وموددة ومودودة
من الباب الرابع والثالث اى حببته فعلى هذا يلزم ان يكون تخصيص المصنف رحمه الله تعالى بالثالث
بلامخصص وتوجيه البعض بلاوجه لكن حمل صاحب الاوقيانوس مجيئه من باب فتح على الشذوذ مثل
عض يعض فيكون تخصيص المصنف رحمه الله تعالى ههنا بناء على هذا القياس تأمل وفى شرح المشارق
اول المحبة الموافقة ثم الميل ثم الود ثم الهوى ثم الوله فالموافقة للطبع والميل للنفس والود للقلب والمحبة للفؤاد
وهو باطن القلب والهوى غلبة المحبة والوله زيادة الهوى فمن اراد العثور على تفصيل مراتب العشق
والمحبة فليراجع الى المستطرف وههنا ليس مقامه (ويسقط) من الخط والتلفظ معا (فاؤه) اى فاء
المثال من اربعة ابواب صورتا والقياس منها بابان (ان كان) الفاء (واوا) لاياء لعدم تعلق هذا المقتضى
بحذفها على ماستطلع عليه (من المضارع) سواء كان مثبتا او منفيا مجزوما او منصوبا اولا (و) لذا قال
(الامر والنهى) غائبا او حاضرا (المعلومات) دون المجهولات لزوال المقتضى فيها الاول من الابواب
الاربعة حذفه (من الباب الثانى) وهو ما كان عينه فى الماضى مفتوحا والمضارع مكسورا (نحو يعد)
اصله يوعد من الوعد فحذفت الواو لوقوعها بين الياء والكسرة لانه يستلزم الخروج من الكسرة التقديرية
التى هى الياء الى الضمة التقديرية التى هى الواو ومن تلك الضمة الى الكسرة التحقيقية وهى كسرة العين
وثقل هذا على اللسان ظاهر والتخفيف لازم بازالة هذه الثقل اما بحذف شئ او اسكانه ولايمكن التخفيف
بحذف الياء لكونها علامة المضارعة وحذفها اخلال للمقصود مع كراهة الابتداء بالواو ولا باسكانه لئلا يلزم
الابتداء بالساكن ولا بحذف كسرة العين لئلا يلزم التقاء الساكنين ولو بدلت بالضمة والفتحة يلزم تغيير البناء
ولم يبق للتخفيف بالحذف او الاسكان شئ سوى الواو فحذفت (و) حملت عليها اخواتها من التاء والهمزة
والنون فى حذف الواو اطراد الباب وان لم يتحقق تلك العلة الموجبة للتخفيف فيها مثل (تعدواعدونعد)
مضارعا مرفوعا مثبتا وكذا لم يعد ولما يعد ومايعد ولايعد ولن يعد مجزوما ومنصوبا منفيا وكذا يصل ويسم
ونحوها (وليعد) امرا غائبا (ولايعد) نهيا غائبا وكذا سائر تصاريفهما من الافراد والتثنية والجمع
مذكرا او مؤنثا مثل ليعدا ليعدوا ليعدن فان قيل لم لم يحذفوا الواو فى يوعد مضارع أوعد من الافعال مع انها
واقعة بين الياء المضمومة والكسرة فالعلة موجودة بل هى اثقل من يعد لكون يائها مضمومة وياء يعد
مفتوحة اقول ان المراد بوقوع الواو بين الياء والكسرة حال كونهما اصليتين وههنا ليس كذلك لان
اصل يوعد يأوعد بالهمزة بين الياء والواو لان المضارع هو الماضى مع زيادة حرف المضارعة على ماسبق
فى بحث المضارع فلما كان الماضى اوعد كان مضارعه يأوعد فوقع الواو بين الهمزة والكسرة فى الاصل
لابين الياء والكسرة مع ان العلة هذا ولما حذفوا الهمزة لئلا يلزم اجتماع الهمزتين فى متكلم المضارع وحملا
عليه فى غيره لم يحذفوا الواو فرارا عن كثرة الحذف واعتبارا بالاصل وان وقع بين ياء وكسرة ظاهرا فان قلت
لو سلم ان الواو قد وقعت فى الاصل بين الهمزة والكسرة ولذا لم تحذف فيلزم الحذف فى الحال لوقوعها بين

(الياء)

الياء والكسرة مع ثقلة الضمة فكيف يكتفى باعتبار الاصالة لان العلة الموجبة للحذف هى الثقلة الحاصلة فى التلفظ وما يتلفظ فى الحال هو الواو الواقعة بين الياء والكسرة اقول نعم الا انها لو حذفت فيه يلتبس بمضارع الثلاثى وهو مانع قوى مع ان انتفاء الموانع معتبرة فى القواعد العقلية ❊ فان قيل لم يعكس الامر بأن يحذف الواو منه واثباتها فى يعد من الثلاثى حتى لا يلتبس مع ان يوعد من الافعال اشد احتياجا الى حذف الواو لكون الياء فيها مضمومة اقول انما لم يعكس لئلا يلزم كثرة الحذف على هذا التقدير فانه حذفت الهمزة اولا ولو حذفت الواو ايضا يلزم ذلك بخلاف يعد فانه لم يحذف منه شئ غير الواو فاختياره بالحذف اولى من العكس (و) الثانى من الابواب الاربعة التى يحذف واو المثال من المضارع وغيره حذفها (من الباب الرابع) على مقتضى ترتيبه وهو ما كان عينه فى الماضى والمضارع مفتوحا بمعنى باب فتح (نحو يهب) مضارعا (وليهب) امرا غائبا (ولا يهب) نهيا غائبا وكذا سائر التصاريف جحدا ونفيا حالا واستقبالا وكذا سائر فروعات الكل والاصل بالواو مثل يوهب وليوهب ولا يوهب وكذا يضع ويقع ويسع ويدع وغيرها مما عينه او لامه حرف حلق لان الاصل يوهب ويوضع ويوقع ويوسع ويودع بكسر العين اعنى من الباب الثانى فى الحقيقة كما شرنا اليه ثمه فحذفت الواو لوقوعها بين الياء والكسرة ثم فتحت العين للتخفيف لئلا يلزم الثقل على الثقل اى ثقل الكسرة فى جوار حرف الحلق الثقيل حقيقة كما فى الامثلة المذكورة او حكما فى يذر بمعنى يدع لوجود الحلق فيه ❊ فان قيل فعلى هذا يلزم اعادة الواو المحذوفة لزوال علة الحذف وهى كسرة العين لان زوال العلة يستلزم زوال المعلول اقول انما لم يعيدوها بناء على ان الفتح عوض من حرف الحلق والا انما هو الكسر فاعتبروا الاصل والغوا الفتحة العارضة ولك تقول ان الثقلة التى اوجبت حذف الواو حين الوقوع بين الياء والكسرة انما تشاهد عند التلفظ ولما زال ذلك حين الفتح يلزم الاعادة بناء على استلزام زوال العلة زوال المعلول فما تأثير اعتبار الاصل بالتلفظ لان العبرة بالتلفظ فى الحال فالجواب الشافى ما قاله المحقق الثانى العلامة التفتازانى فى شرح الزنجانى انه قد وقعت هذه الافعال محذوفة الواو ومفتوحة العين فاذكروا من التأويلات لئلا يلزم هدم قاعدتهم انما هى مناسبات عقلية وتعليلات بعد الوقوع وكذا جميع العلل المذكورة فى هذا الفن والحاكم فى الكل هو الواضع والعمدة هى السماع كما نبهنا عليه مرارا (و) الثالث من الابواب الاربعة التى تسقط الواو من المضارع وفروعاته (من الباب السادس) وهو ما كان عينه فى الماضى والمضارع مكسورا (نحو يرث) يرثان يرثون وكذا ترث ارث نرث وكذا لم يرث لما يرث ما يرث لن يرث (ليرث ولا يرث) فى الامر والنهى وغيرهما مما ذكرنا فالاصل فى الكل يورث ولا يورث من الوراثة باثبات الواو فحذفت لوقوعها بين الياء والكسرة وفى مثل ترث وأرث ونرث حملا على يرث (و) كذا (فى مخاطب امر المعلوم) دون المجهول فانه لا تحذف لزوال العلة فيه كما فى مجهولات المضارع والامر والنهى وغيرها (يحذف الهمزة من اوله) اى اول مخاطب امر المعلوم (ايضا) اى كما تحذف الواو ولعدم الاحتياج الى الهمزة بعد حذف الواو وهذا بالنظر الى اثبات الواو فيه والا فلا حاجة الى هذا التكلف فان عد مثلا امرا اصله تعد فحذفت التاء بقى عد فأين الواو والهمزة حتى حذفتا والحذف يقتضى وجودهما فان الواو قد حذفت فى الاصل من المضارع ولم يؤت الهمزة حين اشتقاق الامر لعدم الاحتياج اليها فتأمل (وقد حذفت) الواو على غير القياس (من الباب الثالث) على مقتضى ترتيبه رحمه الله تعالى وهو ما كان العين مكسورا فى الماضى ومفتوحا فى المضارع وهذا هو الرابع من الابواب الاربعة التى تحذف الواو من مضارعها وثان من البابين الغير القياسيين ولذا لا تحذف مطردا بل تحذف (من لفظين فقط) اى لا غير (وهما) اى اللفظان

اللذان يحذف الواو منهما فقط مع كونهما من الباب الثالث لفظ (يسع) مضارعا من الوسع (ويطأ) يضا
من الوطئ اى وسع يسع ووطى يطأ اصلهما يوسع و يوطأ حذفت الواو فيهما لاستثقالها بين الياء وجوار
حرف الحلق ولذا لم تحذف فى وجل يوجل وفى الاوقيانوس يقال وسعه الشئ يسعه كيضعه سعة بفتح العين
وكسرها من الباب الرابع يعنى باب علم كما ههنا ضدضاق وتقول العرب ليسعك دارك وهو امر بالقرار فيها
ثم قال ان الشارح يقول ان هذه المادة على ما بينه المصباح تجئ من الباب الثالث يعنى باب فتح والرابع يعنى
باب علم والخامس يعنى باب حسن يقال وسع الاناء المتاع يسعه سعة من الباب الثالث ويقال وسع المكان القوم
ووسع المكان اذا اتسع يتعدى ولا يتعدى ويقال وسع المكان من الباب الخامس وكذا قال يقال وطأه يطؤه
وطأ من الباب الرابع يعنى باب علم اذا دسه ويقال هم اى بنو فلان يطؤهم الريق يعنى ينزلون بقربه فيطؤهم
اهله ويقال وطئ المرأة اذا جامعها ويقال وطأه يطأه من الباب الثالث يعنى باب فتح اذا هيأه فاذا عرفت
هذا علمت ان حذف الواو منهما غير مختص بالباب الثالث مع ان الحذف على غير القياس فى الكل لعدم تحقق
الكسر فيما بعد الواو وهو شرط فى الحذف ونقل فى المقصود شرح المقصود لغة من باب ضرب حكاية
عن ابن الاثير (و) كذا (يحذف) الواو مطردا (من المصدر الذى) جاء (على) وزن (فعلة بكسر الفاء
وسكون العين نحو عدة) وزنة وصفة ومقة وثقة وجهة وغيرها مشروطا بشرطين احدهما كسر الفاء
وثانيهما سقوط الواو فى مستقبله والا فلا ❊ اما الاول فلان حذف الواو لثقل الكسرة عليها ❊ واما الثانى
فلكون اعلال المصدر تابعا لاعلال فعله فلما حذفت فى المضارع تحذف فى المصدر مع تحقق الشرط الاول
واو انتفى واحد من الشرطين لم يجز حذف الواو مثل وعد مصدر ا باثبات الواو لكونها مفتوحة وان سقطت
فى المضارع وكذا الوصال باثبات الواو ايضا وان كانت مكسورة لعدم سقوطها فى المضارع فانه من واصل
يواصل فاذا عرفت هذا فاعلم ان اصل عدة وعد بكسر الواو فحذفت الواو تبعا للمضارع مع ثقلة الكسرة
عليها ثم كسرت العين لتعذر الابتداء بالساكن مع اصالة الكسر فى تحريك السكون ثم عوض التاء فى آخره
من الواو المحذوفة فصار عدة وهكذا غيرها من الامثلة ❊ وقيل اصل عدة وعدة كنشدة نقلت كسرة الواو
الى العين لثقلها على الواو مع اعتلال فعلها ثم حذفت تبعا له مع تعذر الابتداء بالساكن ❊ ولما فرغ من بيان
تخفيف المثال بطريق الحذف والاسقاط شرع فى بيان تخفيفه بطريق القلب فقال (وتقلب) الواو (ياء
فى نحو ميعاد) فيما كان الواو ساكنا وماقبلها مكسور كميخاء وميلاد وميزان وميراث والاصل موعاد
من الوعد قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها وفى القاموس ميعاد الشئ وقته وموضعه وكذا
فى الصحاح وقس عليه اعلال ميخاء وميلاد وميزان وميراث والاصل موخاء ومولاد وموراث وموزان
(وايعاد) اصله اوعاد قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها (و) كذا (استيعاد) اصله استوعاد
(وايجل) اصله اوجل امرا من الوجل كاعلم فقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها (لان كل
واو ساكنة اذا كسر ماقبلها قلبت ياء) وجوبا للين حركة الساكن مع اقتضاء حركة ماقبلها التجانس
بالحرف فيما بعده وذلك الواو سواء (فاء كان اوغيره) اى غير الفاء بأن يكون عينا او لاما وسواء كان اصليا
او لا (نحو اعشيشاب اصله اعشوشاب) قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها وان كانت زائدة
اعنى غير اصلية من الكلمة وكذا سواء كان السكون والكسر اصليين كما فيما نحن فيه او عارضين نحو قيل على
ما سيجئ ❊ ولما فرغ من بيان ما كانت العلة فيه واحدة شرع فى بيان ما كانت فيه اثنتين فقال (واذا اجتمع واوان
متحركان فى اول كلمة) من المثال (وجب قلب اوليهما) من الواوين (همزة) لئلا يلزم اجتماع الواوات

(عند)

عطف مثل هن فوارق ووواصل بجمع ثلاث واوات فكأنه يشبه نباح الكلب وهو مستكره
دفع ما استلزم الكراهة واجب ولان الواو لما كانت فى حكم الضمتين يلزم توالى الضمات الكثيرة
خصوصا اذا تحركت الواوات وثقلها اظهر من الشمس فاذا قلب الاولى بالهمزة يزول ذلك الثقل
(نحو اواصل) فى جمع واصل اصله ووواصل بالواوين اوليهما فاء الكلمة وثانيهما منقلبة من الف
واصل حين زيدت الف آخر للجمع فانه اجتمع الفان أحدهما الف اسم الفاعل والثانية الف الجمع فلزم
اجتماع الساكنين منهما ولم يمكن دفعه بحذف احدهما لئلا يلتبس بالمفرد ولا بتحريك احدهما لعدم قبولهما
الحركة فلزم قلب احدهما بحرف متحرك ولم يقلب بالياء لئلا يقع الالف العلوى بين السفليين اعنى الياء والكسرة
مثل وياصل لانه ثقيل ايضا فقلبت الاولى منهما واوا حملا لتكسير المتكبر على التصغير فى القلب فان الالف
تقلب بالواو فيه ضرورة انضمام ما قبلها على ما سيجئ فاجتمع الواوان المتحركان فى اول الكلمة فلزم الثقل
المار فقلبت الاولى منهما همزة لكونها نظيرة للواو فى الثقل ونقيضة فى المخرج وان كان فيه ثقل ايضا الا انه
خفيف بالنسبة الى ثقل الواو لعدم كون الهمزة فى حكم الضمتين ولعدم الاشتباه المذكور (و) كذا
(اويصل) فى تصغير واصل فان اصله وويصل بالواوين ايضا الاولى فاء الكلمة والثانية الواو المنقلبة
من الف اسم الفاعل لانضمام ما قبلها فى تصغيره اذ الالف اذا انضم ما قبلها تقلب واوا كما اذا انكسر
ما قبلها تقلب ياء فاجتمع الواوان فابدلت الاولى منهما همزة وجوبا بالمار وكون هذا القلب واجبا اذا كانت
الواوان متحركتين (و) اما (اذا سكن) الواو (الثانى) من الواوين ف(لا يجب) القلب المذكور
(بل يجوز) لحصول الخفة بالسكون نوعا مع كون احد الواوين غير اصلية من الكلمة واما جواز القلب
فلعدم زوال الثقل بالكلية بسبب الاجتماع (نحو اورى) بالهمزة المنقلبة عن الواو الاولى اذ أصله ووري
بالواوين فى مجهول وارى من الموارات بمعنى الستر كقوله تعالى كيف يوارى سوأة اخيه لما جعل مجهولا
قلبت الف المفاعلة واوا لانضمام ما قبلها فى المجهول فصار ووري بالواوين فقلبت الاولى منهما جوازا
بالهمزة تخلصا عن ثقل اجتماع الواوين فصارا ورى وانما قلبت الاولى اعنى الاصلية مع اولوية التغيير
فى الثانية لكونها زائدة فرارا عن الابتداء بالواو لثقله ولذا تبدل كثيرا ما بحرف آخر اذا وقعت فى الابتداء
مثل تجاه وتراث وتكلان والاصل وجاه ووراث ووكلان (وكذا) اى لا يجب بل يجوز القلب (لو كان)
الواو (واحدا مضموما) حال كونها واقعة (فى الاول) اى فى اول الكلمة مبتدأ بها اما عدم الوجوب
فلعدم ثقل الاجتماع واما الجواز فلما ذكرناه من ثقل الابتداء بها خصوصا اذا كانت مضمومة فانه يلزم حينئذ
توالى ثلاث ضمات حكما بل ازيد (نحو وجوه) بالواو على الاصل (واجوه) بالهمزة المنقلبة عن الواو
وكذا يجوز القلب اذا كانت الواو مفتوحة كأحد اصله وحد او مكسورة كاشاح اصله وشاح لما ذكرناه
من استثقال الابتداء بالواو مطلقا وانما اكتفى المصنف رحمه الله تعالى عنهما لعدم اطرادهما وقلب
المضمومة قياسا مطردا ❋ ولما كان فى صيغة المصدر الميمى من المثال اختلاف اراد ان يبحث عنه فقال
(والمصدر الميمى) من الاقسام الخمسة للمصدر اى صيغته حال كونها (من المثال الواوى غير المضاعف
مخالف للصحيح) اى لصيغته من الصحيح فى الوزن (لانه) اى المصدر الميمى من المثال الواوى غير المضاعف
(يجئ) من يفعل ولو بكسر العين على وزن مفعل (بكسر العين) بخلاف ما جاء من الصحيح والمضاعف
فانه على وزن مفعل بفتح العين من جميع الابواب الا ما شذ مثل المرجع والمصير كما سبق تفصيله فى بحثه لكن
هذا ليس على اطلاقه بل مشروط بشرطين احدهما كونه واويا وثانيهما سقوط فائه فى مستقبله والا فقال

(ان سقط فاؤه) وهو الواو (فى المستقبل) من الابواب الاربعة المذكورة (نحو موعد) بفتح الميم وكسر العين من يعد وكذا الموضع والموهب والمورث والموسع ونحوها مما ذكر سابقا وذلك لما زال مماثلة المثال بالصحيح بسبب سقوط الفاء فى المستقبل التزم المخالفة بين وزنيهما فى المصدر تنبيها على زوال المماثلة بينهما واما اختيار الكسر بالفرق لكونه اخف مع الواو من الفتح معها لكون المسافة بين الواو والفتحة منفرجة بخلاف الكسرة مع الواو ❁ لا يقال الفتح اخف الحركات والكسرة ثقيلها فاستعمال الاخف مع الواو لكان اخف من استعمال الثقيل معها لانا نقول جاز ان يكون للثقيل مع الثقيل حالة موافقة يصير التلفظ بها ايسر مما ليس بين الخفيف والثقيل لجواز كون حالة انفراد الثقيل مغايرة لحالة اجتماعه يعرفه من له ذوق سليم هكذا قيل فتأمل (وان ثبت) اى وان لم يسقط فاؤه فى المستقبل كيوجل (أو كان) المثال الواوى (مضاعفا) مثل يود من الود على ما سبق تفصيله (فبالفتح) اى فالمصدر الميمى من ذينك البناءين على وزن مفعل بفتح الميم والعين وسكون الفاء (كالصحيح) اى كالمصدر الميمى من الصحيح من جميع الابواب (نحو موجل) بفتح العين تبعا لعين المضارع مثال لما ثبت فاؤه فى المضارع قيل لكن قال سيبويه من قال فى مضارعه يوجل من غير اعلال واوه قال فى المصدر موجل بالفتح ومن قال ييجل او ياجل بقلب الواو ياء او الفا قال فى المصدر موجل بالكسر وذلك لانه لما اعل واوه بالابدال شبه واوه بواو يعد الذى اعل بالحذف كما فصلناه فى بحث المصدر الميمى فعليك المراجعة ان كنت من اهل المطالعة (ومود) من يود مضاعفا بفتح العين ايضا لعدم الخروج عن المماثلة بالصحيح فلم يجعل حكمه مخالفا لحكمه ولان مستقبله لما لم يخفف مع ثقله لكونه فعلا لم يناسب قصد التخفيف بجعل الكسر مع الواو فى المصدر الخفيف لكونه اسما ولحصول الخفة بنقل فتحة الدال الاولى الى الواو للادغام لتقليل الانفراج بين الفتحة والواو فلا حاجة الى الكسر خصوصا مع الموافقة بفعله (وكذا) اى كالمصدر الميمى فى المخالفة (اسم المكان والزمان) من المثال الواوى غير المضاعف (مخالف) فى الوزن (للصحيح لانه) اى المثال الواوى غير المضاعف (يجئ من جميع الابواب) الستة للثلاثى المجرد (بالكسر) اى بكسر العين قياسا مطردا سواء (ثبت فاؤه فى المستقبل) مثل يوجل فى لغة (او سقط) فاؤه فيه مثل يضع ويعد (نحو موعد) على وزن مفعل بكسر العين مثال لما سقط فاؤه فى المستقبل وكذا موضع لمخالفته للصحيح من جهة مجيئه من جميع الابواب بكسر العين والا فالصحيح من يفعل بكسر العين ايضا يجئ على وزن مفعل بكسر العين مثل مجلس ومضرب (وموجل) على على وزن مفعل بكسر العين ايضا مثال لما ثبت فاؤه فى المستقبل والقياس على الصحيح يقتضى ان يجئ بالفتح لكون مضارعه مفتوح العين لان المكان والزمان من يفعل بفتح العين او ضمها يجيئان على وزن مفعل بفتح العين لكن لما كثر استعمال المكان والزمان بالنسبة الى المصدر الميمى جعلا بكسر العين للتخفيف لما مر من كون الكسرة مع الواو اخف من الفتح مع الواو وانما قدم المصنف رحمه الله تعالى فى التمثيل موعد على موجل لموافقة الاول بالصحيح (بعد ان لم يكن) المثال الذى يخالف الصحيح فيما ذكر (مضاعفا) يعنى انما ثبت مخالفة المثال الواوى بدون كونه مضاعفا واما ان كان مضاعفا فليس كذلك (فان حكمه) اى حكم المثال الواوى المضاعف (كحكم الصحيح) فى مجئ الزمان والمكان من يفعل بضم العين او فتحها على مفعل بفتح العين ومن يفعل بكسر العين على مفعل بالكسر ايضا للموافقة فى المضارع لكن هذا على فرض وجود الكسر والا فالزمان والمكان من المثال المضاعف على وزن مفعل بالفتح ابدا لما مر من ان المثال المضاعف مختص بالباب الثالث الذى عين مضارعه مفتوح ❁ ولما فرغ من بيان المثال الواوى شرع فى بيان اليائى فقال (واما

(المثال)

(اليائى) فثبت اذا وقعت فى الثلاثى سواء كان ماضيا او مضارعا او امرا او غيرها وسواء كان عين
[فعله] مفتوحا او مكسورا او مضموما لكون الياء اخف من الواو فى نفسها وكذا وقوعها بين الياء و بين الكسرة
[لا] يستلزم الثقلة لما بينهما من المجانسة فلا حاجة الى التخفيف واما اذا وقعت فيما جاء من باب الافعال
(فتقلب واوا) فى الماضى المجهول فقط و المضارع مطلقا واسم الفاعل و المفعول وغيرهما على ماسيصرح
بها (نحو اوقظ) ماضيا مجهولا من الايقاظ اصله ايقظ بضم الهمزة من يقظ (ويوقظ) مضارعا معلوما
او مجهولا اصله يوقظ بضم الياء الاولى وسكون الثانية وكذا توقظ واوقظ ونوقظ خطابا و تكلما والاصل
تيقظ وأيقظ ونيقظ بسكون الياء الاصلية فى الكل مع ضم ماقبلها اى حرف المضارعة لكونها من الافعال
(وموقظ) اسم فاعل او مفعول او مكان او زمان من ذلك الباب والاصل ميقظ فقلبت الياء فى الكل واوا
لسكونها وانضمام ماقبلها (لان) من القاعدة المقررة فيما بينهم ان (كل ياء ساكنة اذا انضم ماقبلهما)
كما ههنا (قلبت) تلك الياء وجوبا (واوا) سواء (فاء كانت) الياء المذكورة (او غيره) اى غير
الفاء بأن يكون عينا وسواء كانت اصلية او غيرهما فيا سمطرد لانها من اقوى الحركات والياء اضعف
الحروف لكونها حرف علة مع اينة عريكتها بالسكون فاستدعى حركة ماقبلها وهى الضمة القوية قلبها
بحرف تجانسها لتوافق لها مابعدها قلبت واوا مع ان الياء الساكنة المضموم ماقبلها يتعسر النطق بها
بشهادة الذوق والوجدان هذا حكم المثال اليائى من الافعال (واذ بنيت) انت (افتعل من المثال
واويا كان) ذلك المثال (او يائيا) يعنى اذا نقلت كلمة من المثال واويا او يائيا الى باب افتعل من الخماسى المزيد
على الثلاثى (تقلبهما) اى تقلب انت الواو اذا كان واويا او الياء اذا كان يائيا (تاء) ازالة للثقل الناشى
من المباينة بينهما وبين التاء فى الصفة لمامر فى بحث حكم الافتعال من ان التاء مهموسية والواو والياء
مجهوريتان وبينهما تنافر وتضاد وجمعهما متعذر ودفعه لا يمكن الا بتبديل أحدهما بجنس الاخر ❊ ولما كان
الواو والياء مدغمتين والتاء مدغما فيها لزم ان يبدلهما بجنس التاء لكون التغيير من احوال المدغم وكذا
القياس تغيير الاول بجنس الثانى وان كانت التاء زائدة وهما اصليتين والتغيير بالزيادة اولى ولانهما لولم
تقلبا تاء يلزم المحذور الاخر امافى الواو فلانها لولم تقلب تاء يلزم قلبها ياء لسكونها وانكسار ماقبلها فيلزم
حينئذ كون الفعل مرة يائيا كما فى الماضى نحو ايتعد ومرة اخرى واويا كما فى المضارع نحو يوتعد لعدم
موجب قلب الواو ياء فى المضارع وانكسار ماقبلها ومع هذا يلزم ايضا توالى الكسرات الثلاث فى الماضى
والاربع فى المصدر بناء على ان الياء كسرتان فوجب قلب الواو تاء اما تخصيص التاء بالقلب فلقرب
مخرجهما واما فى الياء فلئلا يلزم التوالى المذكور ايضا وان فات المجهورية حين قلبهما تاء فانها محذور
خفيف فلا شك ان القوى مرجح على الخفيف (و) اذا قلبتهما تاء (تدغم) التاء المنقلبة منهما وجوبا
(فى تاء الافتعال) لاجتماع الحرفين من جنس واحد مع سكون الاولى وتحرك الثانى (فى جميع تصاريفه)
اى تصاريف هذا الباب من الماضى والمضارع وغيرهما من المختلفات والمطردات مهما امكن واستعمل
(نحو اتعد) ماضيا اصله اوتعد (يتعد) مضارعا اصله يوتعد (متعد) فاعلا ومفعولا اصله موتعد
(اتعادا) مصدرا أصله اوتعادا فقلبت الواو فى الكل تاء لما ذكر ثم ادغم التاء الاولى فى الثانية قيل هذا
فى لغة غير الحجازيين واما فى لغتهم فتقلب الواو ياء فى الماضى مثل ايتقى اصله اوتقى قلبت ياء لسكونها وانكسار
ماقبلها فيصير ايتقى فانهم انما اختاروا قلب الواو ياء دون التاء لئلا يفوت صفة الجهر من الواو على تقدير
قلبها تاء لما مر من ان التاء من المهموسة مع ان محافظة بعض الصفات لازمة عندهم على ما فصلناه فى بحث
الاحكام المتعلقة بالافتعال والتفعل والتفاعل واما الياء فهى كالواو فى صفة الجهر ثم حملوا الواو

فى مضارعه على ماضيه فى ذلك ثم قلبوا الياء الفا لتحركها فى الاصل اى ماضى الثلاثى وانفتاح ماقبلها
فصار ايتعد يا تعد انما اعتبروا ذلك لئلا يلزم كون الفعل مرة يائيا كما فى الماضى والاخرى واويا كما فى المضارع
على تقدير بقاء الواو فيه لعدم مقتضى تغييرها على ماعرفته آنفا وحملوا اسم الفاعل والمفعول وغيرهما
من المختلفات والمطردات على هذا ثم قلبوا الياء واوا فيما كانت ساكنة وماقبلها مضموما مثل موتعد فاعلا
اومفعولا اوزمانا اومكانا والفارق هو القرائن وكسر ماقبل الآخر بين الفاعل وغيره فعلى هذا يلزم
ورود قوله تعالى ان المتقين على لغة غير الحجازيين لقلب الواو تاء ثم ادغامها فى تاء الافتعال اذ اصله موتقين
من الوقاية تأمل (و) كذا الحكم فى اليائى (نحو اتسر يتسر متسر اتسارا) والاصل ايتسر ييتسر ميتسر
ايتسارا بعد نقل اليسر الى الافتعال فقلب الياء تاء لمامر ثم ادغمت التاء المنقلبة فى تاء الافتعال فصار ماصار
وعلى لغة الحجازيين فلا حاجة الى القلب والادغام نحو ايتسر بلا تغيير ياتسر بقلبها الفا وموتسر بقلبها
واوا (وفى غير ماذكر) من المذكورات التى اعل فى بعضها بالحذف وفى بعضها بالقلب وفى بعضها
بالادغام بعد القلب (لايعل) المثال سواء كان واويا اويائيا وسواء كان كل من الواو والياء مفتوحتين
كما فى وعد ويسر ماضيين معلومين اومضمومتين كما فيهما مجهولين (بل يكون) المثال مطلقا (ك) البناء
(الصحيح) فى عدم التغيير المادام المقتضى كما فى (نحو وعد) ماضيا معلوما وفى (وعد) ماضيا
مجهولا و (واعد) اسم فاعل و (موعود) اسم مفعول كلها من الثلاثى المجرد و (أوعد) ماضيا
من الافعال (و) اما لوجود المانع من التغيير كما فى نحو (توعد) ماضيا من التفعل (وتواعد) ايضا
من التفاعل (واستوعد) ايضا من الاستفعال معلومات اومجهولات مع وجود مقتضى الاعلال
فى الكل لتحرك الواو وانفتاح ماقبلها فى توعد وتواعد واجتماع الواو مع التاء فى استوعد مع هذا المقتضى
لم يعل فى الكل امافى الاولين فلانه لوقلبت الواو فيهما ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها يلزم التقاء الساكنين
ولوحذف الالف يلزم الالتباس بالثلاثى فى الصورة مع ان من شرط الاعلال عدم لزوم اللبس واما فى مثل
استوعد فلامتناع الادغام بعد القلب لسكون الثانى هذا فى المثال الواوى (وكذا) الحكم فى اليائى مثل
(يسر) ماضيا معلوما اومجهولا من الثلاثى و (ايسر) ماضيا من الافعال (وتيسر) من التفعل
(وتياسر) من التفاعل وغيرها مما لايوجد فيه مقتضى الاعلال كما فى يسر أووجد ولكن منعه مانع
كما فى تيسر وتياسر لمامر فى توعد وتواعد من التصاريف مختلفة اومطردة ❋ ولما فرغ من بيان ماوقع حرف
العلة الواحدة فيه فاء اراد الشروع فى بيان ماوقعت هى فيه عينا فقال

(الباب الخامس)

من الابواب السبعة المكسور عليها الكتاب (فى) بيان احوال (الاجوف) اى معتل العين ولذا قدمه على
الناقص بناء على تقدم العين على اللام طبعا ولصيرورته فى المتكلم والمخاطب على ثلاثة احرف نحو قلت
وبعت والناقص على اربعة احرف نحو غزوت ورميت والثلاثة مقدم على اربعة ولمشابهة الاجوف
بالصحيح فى عدم التغيير فى بعض المواد على ماسيجئ بخلاف الناقص (وهو) اى الاجوف فى اللغة الاناء
الواسع من الجوف على وزن الخوف بمعنى وسط الشئ يقال جوف الحيوان بمعنى داخل بطنه
وفى الاصطلاح (ما) اى كلمة اشتقاقية لمامر غير مرة (كان عينه) اى ماىقابل بعين فعله (وحده)
منفردا يعنى دون عينه مع لامه مثل طوى وشوى ولاعينه مع فائه مثل يوم وويل ولاعينه مع فائه ولامه
مثل واو فان هذه الثلاثة لفيف فى الاصطلاح (حرف علة) سواء كانت متحركة اوساكنة متجانسة حركة

(ماقبلها)

ماقبلهاالولا (وانماسمى) ماكان عينه وحده حرف علة فى الاصطلاح (اجوف لخلو وسطه) الذى بمنزلة الجوف من الحيوان لما مر من المعنى اللغوى (عن حرف صحيح) لوقوع حرف العلة فيه و يقال ايضا ذو الثلاثة لصيرورته الى ثلاثة احرف فى التكلم والخطاب كما عرفته آنفا (ويجتمع) الاجوف فى الكلمة الواحدة (مع مهموز الفاء) لجواز تداخل الاقسام السبعة كما صرح فى المقدمة (نحو أب) على وزن قال كصام وقال ماضيا من الاوب بعد قلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها من باب نصر يجئ لمعان بمعنى الرجوع يقال آب الرجل يأب اوبا واياباو اوبة وايبة اذا رجع وبمعنى السحاب اوالريح وبمعنى سرعة الدواب فى المشى يقال ماعجب اوب قوائمه اى رجعها فى السير وبمعنى القصد والعزيمة يقال آبه اوبا اذا قصده وبمعنى العادة يقال هذا اوبه اى عادته وبمعنى الاستقامة والنحل والطريق والجهة وغيرها من المعانى الاخر (و) كذا يجتمع (مع مهموز اللام نحو جاء) على وزن قال ايضا مثل باع اصله جيأ من الجيئية قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار جاء (ولا يجئ) الاجوف من باب من الابواب بالاستقراء (الا) يجئ (من دعائم الابواب) وهى الابواب الثلاثة التى تخالف حركة عينها فى الماضى بحركة عينها فى المضارع وهى الباب الاول والثانى والثالث على مقتضى ترتيبه رحمه الله تعالى فى هذه الجملة المجملة مثل قال يقول و كال يكيل وخاف يخاف وقد جاء نادرا من باب حسن واويا اويائيا مثل طال يطول وهئ يهئ (والواوى منه) اى من الاجوف (لا يجئ من يفعل بالكسر) اى بكسر العين يعنى باب ضرب وحسب (ولا) يجئ الاجوف (اليائى من يفعل بالضم) اى بضم العين وهو باب نصر وحسن فعلى هذا يجيئان كلاهما مطردا او متحدا من باب واحد وهو باب علم لان الاجوف مطلقا منحصر على دعائم الابواب وهى ثلاثة ابواب ولما سقط الاول من اليائى والثانى من الواوى يعنى الثالث وهو باب علم فتأمل وانما لم يجئ الواوى من يفعل بالكسر واليائى من يفعل بالضم فلئلا يلتبس كل منهما بالاخر على تقدير المجيئية فانه لو جاء كذلك يلزم قلب الواو ياء والياء واوا بعد نقل حركتهما الى ماقبلهما اى الفاء الذى هو ساكن فى المضارع بناء على ان الواو والياء اذا تحركتا و كان ماقبلهما حرفا صحيحا ساكنا كما ههنا ينقل حركتهما الى ماقبلهما بالضرورة فتكون الياء ساكنة وماقبلها مضموم والواو ساكنة وماقبلها مكسور فقلب كل منهما بجنس حركة ماقبلهما واجب فيكون الواوى يائيا واليائى واويا وهو اخلال البناء بلا ضرورة ❁ ولما كان تسعة ابنية من الاقسام الثمانية عشرة للامثلة المختلفة من الاجوف لا يجرى فيها الاعلال اما لمانع عن الاعلال وان وجد المقتضى فى بعضها او لعدم المقتضى فى البعض الاخر على ما سنشير اليه فى محله ان شاء الله تعالى اراد بيان هذه الابنية على وجه التعداد للاخراج من بين ما يجرى فيه الاعلال ولايضاح المقام حتى ينكشف المرام بناء على ان الاشياء تنكشف باضدادها فاشار الى الاول من التسعة التى لا يجرى فيها الاعلال بقوله (ولا يعل منه) اى من الاجوف واويا اويائيا بل يصح على خلاف مقتضى تغييرات القياسية لمانع عنه او بحسب الاستقراء (صيغتا التعجب) وهما ما افعله وافعل به (لعدم تصرفهما) بالتثنية والجمع والتأنيث والتذكير والمعلومية والمجهولية لجريانهما مجرى ضروب الامثال لا يجرى فيهما التصرف مع ان الاعلال نوع من التصرف فظهر ان عدم جريان الاعلال فيهما لمانع عنه مع وجود المقتضى (نحو ما اقوله واقول به) من الواوى (وما ابيعه وابيع به) من اليائى بلا اعلال الواو والياء مع وجود المقتضى وهو كونهما متحركتين وماقبلهما حرفا صحيحا ساكنا فان من القاعدة المقررة عندهم ان كل واو وياء اذا تحركتا وكان ماقبلهما حرفا صحيحا ساكنا فالاعلال بنقل حركتهما الى ماقبلهما ثم تغييرهما بحسب الاقتضاء واجب مثل

اقام واكال ويقوم ويكيل وقد تحققت تلك القاعدة ههنا لكنهما لم تعلا لعدم تصرف صيغتهما و
فى بعض شروح الشافية فانهما واعلا لكان اعلالهما بالحمل على فعلهما لكونه اصلا فيه وهو اقال وا
مثلا لكنهما لما لم يتصرفا تصرف الفعل لم يحملا على المتصرف فى الاعلال وقال الآخر لانهم قصدوا
الفرق بين باب التعجب وغيره فى معتل العين بترك الاعلال فى التعجب والتزامه فى غيره لكون باب التعجب
اولى بالتصحيح اى الابقاء على الاصل بلا تغيير لمشابهته بالاسم فى عدم التصرف وفى المراح ولا يعل مثل
ما قوله واغليت المرأة واستحوذ حتى يدلان على الاصل يعنى لا تعل هذه الكلمات مع وجود المقتضى فيها
ليدلان على ان اصلهن واوى اويائى كما لا يعل مثل القود والصيد ليدل على اصل طائفة من الالفاظ وهى
الاسماء فيكون عدم الاعلال فيما ذكر للدلالة على اصل طائفة اخرى منها وهى الافعال والى الثانية من الابنية
التسع اشار بقوله (ولا) يعل منه ايضا ما كان على وزن (افعل سواء كان) ذلك الوزن من الاجوف
(صفة مشبهة نحو اسود) من الواوى (وابيض) من اليائى وكذا اعور واحول والين وغيرها
(او للتفضيل نحو) هذا (احوط) من ذلك من الواوى (و) هو (اقيس) من هذا من اليائى بلا اعلال
مع ان القياس قلبهما ألفا بعد نقل حركتهما الى ماقبلهما لما ذكرناه من القاعدة المقررة مثل اقام واباع
(لئلا يلتبس) هذا الوزن من الصفة على تقدير الاعلال بما ذكر (بالفعل المتكلم) وحده من المضارع
يعنى انما خولف فيما جاء على هذا الوزن من الصفات بتلك القاعدة المقررة احترازا عن الالتباس فانه لو اعل
بقلب الواو والياء ألفا بعد نقل حركتهما الى ماقبلهما على مقتضى تلك القاعدة كما فى اقام واباع يصير هكذا
اساد واباض واحاط واقاس فيلتبس بمضارع المتكلم وحده من ساد وباض وحاط وقاس فلا يعلم ان كلا منها
صفة او فعل وقد عرفت غير مرة ان جريان مقتضى القاعدة العقلية مشروط بانتفاء الموانع وكذا مثل
اعين وادور وانما لم يعكس الامر لكون الفعل اصلا فى الاعلال لثقله وكثرة استعماله وانواعه وافراده
ويمكن ان يقال فى عدم جريان الاعلال فيه للتبعية على التعجب لاجرائهما مجرى الواحد فيما يجب ويمتنع
ويجوز كما اجريا فى البناء حيث يجب بناؤهما من الثلاثى المجرد ويمتنع من اللون والعيوب على ماعرفته
فى بحثهما حتى قيل ان فعل التعجب مشتق من افعل التفضيل (و) الثالث (لا) يعل منه ايضا (المصدر الذى)
ورد (على) وزن (فعل بفتح الفاء وسكون العين نحو قول) من الواوى (وبيع) من اليائى لان
الغرض من الاعلال طلب التخفيف وهو حاصل فيه لكون الواو والياء ساكنة بسكون اصلى فلا حاجة
الى التغيير فى مثله مع ان الاصل فى نفس الامر هو الصحة لا التغيير (و) الرابع من تلك الابنية انه (لا)
يعل منه (بناء المرة) اى المصدر العددى (نحو قولة وبيعة) بسكون الواو فى الاول والياء فى الثانى بلا
اعلال (لان الواو والياء اذا اسكنتا سكونا اصليا) احتراز عن العارضى بنقل حركتها الى ماقبلهما
كما فى اقام واباع ويقول ويكيل فانه يعل بحسب اقتضاء الحركة المنقولة كاعلال تلك الكلمات (وانفتح
ماقبلهما لا يعلان) لعدم الاحتياج الى الاعلال لحصول التخفيف المطلوب بسكونهما مع انفتاح ماقبلهما
مع اصالة الصحة فى الكلمة فظهر منه ان عدم جريان الاعلال فيه لعدم وجود المقتضى اياه الا فى لغة
الحارثية فانهم يقلبون كل ياء او واو ساكنة انفتح ماقبلها الفا كقوله ✽ تبت اليك فتقبل تابتى ✽ وصمت ربى
فتقبل صامتى ✽ اى توبتى وصومتى كما قال الواحدى فى الوسيط فى تفسير قوله تعالى ان هذان لساحران انه قال
ابن عباس رضى الله تعالى عنهما انه لغة بلحرث ابن كعب فى قال مصدرا اجمع النحاة بان هذه لغة حارثية وذلك
ان بلحرث ابن كعب وخثعما وزبيدا وقبائل من اليمن يجعلون الف التثنية فى الرفع والنصب والجر على لفظ

(واحد)

واحد ويقولون اتاني الزيدان ورأيت الزيدان ومررت بزيدان بناء على قلب الواو والياء الساكنتين الفا اذا انفتح ماقبلهما وههنا تفصيل بين في المواقف في آخر بيان اعجاز القرآن (ولا يجوز) بل يمتنع (تحريك العين) واوا او ياء (في جمع بناء المرة) من الاجوف كما حرك بالفتح فقط في الصحيح على ماسبق (للثقل) اى لثقل الجمع ولو بالفتح لكون الحركة مطلقا ثقيلة على الحرف العلة الضعيفة ولذ تغير من حال الى حال في ألسنة قبائل العرب (الا عند) قبيلة (بنى هذيل) من البصرة اى يجوز تحريك العين عندهم (نحو قولات) بفتح الواو (وبيعات) بفتح الياء عند هذه القبيلة واسكانهما عند غيرهم (و) الخامس انه (لا) يعل منه ايضا (بناء النوع) اى المصدر النوعى بسبب من الاسباب (الا) بطريق (ان يكون) حرف العلة في بناء النوع (واوا) حينئذ (تقلب) تلك الواو (ياء لسكونها وانكسار ماقبلها) بناء على ان من القاعدة المقررة فيما بينهم ان كل واو ساكنة اذا انكسر ماقبلها قلبت ياء لاستدعاء الكسرة فيما بعدها حرفا موافقا لها وهو الياء (نحو بيعة) بكسر الباء مع سكون الياء من اليائى (وميتة) بكسر الميم وسكون الياء المنقلبة من الواو فان (اصلها) اى اصل ميتة (موتة) بكسر الميم وسكون الواو فقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها فصار ميتة (ويجوز) اى لايجب ولا يمتنع (في جمعه) اى جمع بناء النوع (تحريك عينه بالفتح) لكونه اخف الحركات كما يجوز بالكسر ايضا في الصحيح تبعا لفائه كما سبق في بحثه (و) يجوز ايضا (ابقاؤه) اى ترك بناء النوع (على) حاله في المفرد من (السكون) اى سكون عين فعله مبالغة في التخفيف لكون الجمع في نفسه ثقيلا لاسيما عند وقوع العين حرف علة فيكون احتياجه الى التخفيف اشد لثقل الحركة في نفسها ولذا لم يجوزوا توالى الحركات في كلمة واو فتحات وكذا تقلب الفا وجوبا في مثل قال وكال وان كان الحركة فتحة (نحو بيعات) بفتح الياء لكونه اخف او سكونها مبالغة في التخفيف لما مر (و) السادس منها انه (لا) يعل من الاجوف ايضا (مبالغة المصدر) مع وجود مقتضى الاعلال فيه (نحو تقوال) من القول وكذا تسيار وتبيان وتكيال ونحوها بفتح الياء في الكل بلا اعلال لئلا يلتبس بمجهول المضارع على تقدير الاعلال بقلب الواو او الياء الفا بعد نقل حركتهما الى ماقبلهما ثم حذف الالف المنقلبة لاجتماع الساكنين منها ومن الف المصدر فيصير كل منها تقال وتسار وتبان وتكال فلا يعلم انها مضارع قيل وسير وبين وكيل ام مبالغة مصدر اعل بما ذكر في الصورة لعدم العبرة بفتحة الابتداء بناء على ترك الاعجام فعلم ان ترك الاعلال فيه لمانع عنه وان وجد المقتضى للاعلال وهو كون حرف العلة متحركة وماقبلها حرفا صحيحا ساكنا (و) السابع انه (لا) يعل من الاجوف مطلقا (صيغتا اسم الآلة) وهما مفعل ومفعال بكسر الميم (نحو مقول ومخيط) على وزن مفعل من القول والخياطة (ومقوال ومخياط) على وزن مفعال بزيادة الالف قبل الاخير ايضا بلا اعلال مع وجود المقتضى في الكل وهو كون حرف العلة متحركة وماقبلها حرفا صحيحا ساكنا اما عدم الاعلال في وزن مفعال مثل مقوال ومخياط فلئلا يلتبس بوزن مفعل على تقدير الاعلال بقلب حرف العلة الفا بعد نقل حركتها الى ماقبلها ثم حذف تلك الالف لاجتماع الساكنين منها ومن الف الاصلية فانه لا يعلم حينئذ انه على وزن مفعل ام مفعال فيفوت الغرض من زيادة البناء وهو زيادة المعنى مع ان من شرط الاعلال عدم استلزام اللبس اذ ما لم ينتف الموانع لايتحقق الشرائط واما في وزن مفعل فللاتباع على وزن مفعال في عدم الاعلال لكونه فرعه بحذف الالف على ماذهب اليه السكاكى اعنى ان مفعل منقوص مفعال بحذف الالف عنده فالاصل مفعال فلو اعل ماهو على وزن مفعل مثل مقول ومخيط يلزم مزية الفرع على الاصل بناء على ترك الاعلال

فى الاصل لما ذكر وقد فصلنا بحث الاصالة والفرعية بينهما فى باب الصحيح فمن يراجع اليه لا يضر (و) الثامن انه (لا) يعل منه ايضا (اسم الفعل نحو قوال) وكيال لئلا يلتبس بقال وكال ماضيين على تقدير الاعلال بقلب حرف العلة الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم حذفها لاجتماع الساكنين منها ومن الالف الاصلية (و) التاسع من الابنية التسع التى لا يجرى فيها الاعلال اما لوجود مانع او لعدم الداعى انه (لا) يعل من الاجوف مطلقا (ما) اى البناء الذى (عدا اربعة ابنية من المزيد فيه) وهو سبعة وعشرون بناء لان مطلق المزيد على الثلاثى احد وثلاثون بابا واذا استثنى اربعة منها بقى سبعة وعشرون ولكن لا يجئ الاجوف من جميع تلك الابنية فيكون المراد ماجاء الاجوف منه مما عدا هذه الاربعة وهو ستة ابنية على على ماظهر من الامثلة فأراد اخراج المستثنيات الاربعة التى يجرى فيها الاعلال من المزيد بناء على اختصاره فقال بطريق التعداد (افعل) اى الاول من تلك الابنية الاربع بناء افعل من الرباعى المزيد على الثلاثى مثل اجاب يجيب اجابة مجيب مجاب من الواوى وكذا اباع يبيع اباعة من اليائى (و) الثانى بناء (افتعل) من الخماسى المزيد على الثلاثى مثل اجتاب يجتاب اجتيابا وامتاز يمتاز امتيازا (و) الثالث بناء (انفعل) ايضا مثل انقاد ينقاد انقيادا (و) الرابع بناء (استفعل) من السداسى المزيد على الثلاثى ايضا مثل استقام يستقيم استقامة مستقيم واستلان يستلين استلانة من اللين والذى لم يعل فيه من غير هذه الاربعة المستثناة من المزيدات ثلاثة اصناف لان الزيادة اما فى الاول اولا والاول اما همزة او تاء فما كان الزيادة فيه فى غير الاول (نحو قول) من الواوى (وميز) من اليائى كلاهما من باب التفعيل معلوما او مجهولا فان اصلهما قوول وميبز بالاظهار كدحرج فى مجرد اللفظ انما لم يعلا كى لا يلزم اعلالان فى كلمة واحدة من جنس واحد لعدم جوازه على ماسيجئ منه رحمه الله تعالى فى النوع الاول من الانواع السبعة لاعلال الناقص فانهما لو اعلا بنقل حركة الثانيين الى الاولين لكونهما كالصحيح لاصالتهما من الكلمة مع سكونهما ولتقوى الجنس مع الجنس على ماسبق فى باب المهموز ثم قلبهما الفا فيلزم حينئذ قلب الاولين ايضا الفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما ولو فعل كذلك يلزم اجتماع الساكنين من الالفين المنقلبتين ولو حذف احدهما يلتبس بالثلاثى ولو لم يقلب الاولان يلتبسان باسم الفعل كفعال وهو من الثلاثى قياس كما سبق ولا عبرة بالاواخر حتى يفرق به ومع هذه المحاذير يلزم محذور آخر وهو فوت الغرض الذى هو المجانسة بعينه اذ الاعتناء بهم للمعنى ليس كغيره (و) كذا (قاول وساير) من المفاعلة بلا اعلال لعدم امكانه فان الاعلال اما بالقلب او بالحذف او بالاسكان والكل منتف لانتفاء الشرط فان شرط قلبهما الفا تحركهما مع انفتاح ماقبلهما لفظا او حكما من غير مانع مثل قام وأقام وههنا ليس كذلك لكون ماقبلهما الفا ساكنا بالوضع حيث لا يقبل الحركة وشرط قلب أحدهما بالآخر كون حركة ماقبلهما من جنس الاخر وانتفاء كليهما ظاهر واما شرط الحذف التقاء الساكنين وههنا ليس كذلك ولو سلم لو حذف احدهما يلتبس بالثلاثى وشرط اسكانهما تحركهما بالضمة او الكسرة مثل يقول ويكيل وانتفاء هذا ايضا باهر ومن المعلوم البديهى ان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط وكذا الحكم فى الاواتى فتبصر (ولا يدغم ايضا) اى كما لا يعل لا يدغم احد المثلين فى الاخر (فى مجهوليهما) اى مجهول قاول وساير مع وجود مقتضى الادغام بعد قلب الالف واوا لانضمام ماقبلها فى المجهول ولو بعد قلب الواو ياء فى مثل سوير مجهول ساير لاجتماع الواو والياء مع سبقة احدهما بالسكون على الاخر ومع هذا لا يدغم فيهما (لئلا يلتبسا) على تقدير الادغام (بمجهول فعل) بتشديد العين اى من التفعيل فانه لو قلت قول بالادغام فى مجهول قاول وكذا سير فى مجهول ساير يلتبسان

(بمجهول)

بمجهول قول وسير من التقويل والتسيير وقد مر غير مرة ان انتفاء الموانع شرط في اجراء احكام القواعد (نحو قوول) في مجهول قاول بقلب الف المفاعلة واوا لانضمام ماقبلها (وسوير) في مجهول ساير كذلك (و) الصنف الثاني من الاصناف الثلاثة التي لم يعل فيها ماكان الزائد فيه في الاول تاء (نحو تقول) من التفعل واويا كتكلم (وتميز) ايضا منه يائيا (وتقاول) من التفاعل واويا (وتمايز) منه ايضا يائيا بلا اعلال في الجميع لعلة المذكورة في المفاعلة والتفعيل (ولا يدغم ايضا) اى كما لا يعل (في مجهولهما) اى مجهول تقاول وتمايز مع تحقق مقتضى الادغام لما مر (لئلا يلتبسا) تقاول وتمايز على تقدير الادغام في المجهول (بمجهول تفعل) بتشديد العين (نحو تقوول) في مجهول تقاول (وتموير) في مجهول تمايز بقلب الف تفاعل واوا لانضمام ماقبلها في المجهول وقد تحقق موجب الادغام فيهما وهو اجتماع الواوين من جنس واحد مع سكون الاولى في تقوول واجتماع الواو والياء مع سبقة احديهما بالسكون على الاخرى في تموير فان مقتضاه ايضا الادغام بعد قلب الواو ياء كمغني ومرمي (و) الصنف الثالث منها ما كان الزائد في الاول همزة (نحو اسود) من الواوى (وابيض) من اليائى من الافعلال (و) كذا (اسواد وابياض) من الافعيلال بلا اعلال مع تحقق المقتضى للاعلال وهو كون الواو والياء متحركين وماقبلهما حرفا صحيحا ساكنا كما في اقام واباع فانهما لو اعلا بنقل الحركة الى ما قبلهما ثم القلب الفا ثم حذفها في الافعيلال لاجتماع الالفين الساكنين ثم حذف الهمزة في الجميع للاستغناء عنها يلتبس الكل بفاعل مضاعفا مثل ساد وباض بالادغام كما من الممادة فيختلط الابنية بالكلية ولا يفرق بين الرباعي والخماسي والسداسي (وكذا) اى مثل ماسبق مما لا يعل ولا يدغم (جميع تصاريف هذه المذكورات) مما عدا الابنية الاربعة من المزيد فيه وهو من نحو قوول الى ابياض (من الامثلة المختلفة) من المضارع والامر والنهي واسم الفاعل والمفعول والمصدر (و) كذا (المطردة) اى مطردة هذه المذكورات من التثنية والجمع غائبا او مخاطبا او متكلما مذكرا او مؤنثا فتصريف الكل كتصريف الصحيح بعينه ❊ ولما فرغ من بيان ما لا يعل من الاجوف شرع في بيان ما يعل فقال (ويعل) قياسا ومطردا (ما) كلمة اشتقاقية من الاجوف (عداها) اى ما تجاوز تلك الابنية التسعة التي لم يعل فيها (واعلاله) اى اعلال ماعدا تلك الابنية المذكورة مطلقا (خمسة انواع) فان اعلاله اما بقلب العين مطلقا او بنقل حركتها فالاول اما بالقلب ألفا وهو النوع الاول او همزة وهو النوع الثالث او ياء وهو النوع الرابع وكذا النقل اما بنقل حركة كل من الواو والياء الى ماقبلهما و كان ماقبلهما حرفا صحيحا ساكنا وهو النوع الثاني او بالنقل ايضا لكن بعد سلب حركة ماقبلهما وهو النوع الخامس على ما ستطلع عليه من تفصيله ❊ ومما ينبغي ههنا ان يعلم ان الغرض من الاعلال طلب التخفيف لان الاعلال تغيير حرف العلة للتخفيف وطريقه ثلاثة القلب والحذف والاسكان وهو يقتضي وجود الثقلة قبل الاعلال فما كان اثقل فاحتياجه الى الاعلال اشد وذلك الثقل اما من نفس الكلمة او من الخارج بسبب كثرة الاستعمال واقتضائه شيأ آخر في الاستعمال كالفعل مع الفاعل ونحوهما مما يؤدي الى الثقل فاذا عرفت هذا فالاصل في الاعلال الفعل لاستلزامه معه ومن اقسامه الماضي المفرد من الثلاثي لثقله بكثرة استعماله ثم المضارع منه ثم غير الثلاثي منه ثم الموازن له من الاسم ثم غيره فاحفظه فانه لا يخلو عن الفوائد المهمة في المواضع العديدة لاسيما في الاطرادات والاحتجاجات الكثيرة النوع (الاول) من الانواع الخمسة (قلب عينه) اى تبديل عين الاجوف سواء (واوا كان) عينه (او ياء الفا) للتخفيف (وذلك) اى قلب العين مطلقا ألفا انما يتحقق لزوما (اذا تحركتا) الواو والياء (وانفتح ماقبلهما) فان كلا من الواو والياء في حكم الحركتين لكون

الحركات ابعاضهما واذا انضم اليهما حركتهما وحركة ماقبلهما ومابعدهما يلزم توالى خمس حركات فى مثل قول وبيع على الاصل ولو تقديرا وثقله ظاهر مع الكثرة فى الاستعمال كما مر فلزم تبديلهما بأخف الحروف وهو الالف لسكونه وضعا ولمجانسة حركة ماقبله ولذا كان هذا قياسا مطردا فيما ذكر لكن لا مطلقا بل بعد تحقق الشروط السبعة ❁ احدها كونهما فى وزن الفعل لما ذكرناه آنفا وبهذا يخرج مثل الحوكة فى جمع الحائك لخروجه بالتاء المحركة عن وزن الفعل ونقل عن البعض جوازه فيها نقلا عن الصحاح حيث قيل فيه الحوكة بفتح الواو جمع حائك الاعلال وعدمه جائزان فيه اما عدم الاعلال فلعدم تحقق شرطه واما الاعلال فبالنظر الى تحرك الواو وانفتاح ماقبلها قال فى مختار الصحاح حاك الثوب اى نسجه وبابه قال حوكا وحياكة فهو حائك وقوم حاكة وحوكة ايضا بفتح الواو ❁ وثانيها كون حركتهما اصليتين اذ العارض كالمعدوم فى هذا الفن ولحصول الخفة حينئذ بدون الاعلال مثل ادعوا القوم وان كان الواو متحركة وماقبلها مفتوحا الا ان حركتها ليست بأصلية بل عارضة لالتقاء الساكنين منها ومن اللام التعريف ❁ وثالثها ان لا يكون حركة ماقبلهما فى حكم السكون اذ لا يبقى فى الحركة حينئذ قوة استدعاء قلب مابعدها بحرف من جنسها مثل عور واجتور فان ماقبل الواو فيهما فى حكم عين أعور وألف تجاور ❁ ورابعها ان لا يكون فى معنى الكلمة حركة واضطراب لئلا يفوت الغرض من تحركهما على تقدير الاعلال فانها لا تعمل حتى تدل حركة اللفظ على الحركة والاضطراب فى المعنى وكذا ماقصد حمله بطريق حمل القبض على النقيض مثل الموتان ❁ وخامسها ان لا يجتمع اعلالان من جنس واحد لئلا يؤدى الى اجحاف الكلمة على ماسيجئ فى باب اللفيف تفصيله فيخرج طوى وشوى فلو اعل العين كاللام يلزم حذف احد المنقلبين من الواو والياء لاجتماع الساكنين فيخرج الكلمة عن المقدار الصالح فلا تنظر الى الامر من الرؤية والولاية والوقاية ونحوها على ماسيجئ ❁ وسادسها ان لا يلزم ضم حرف العلة فى المضارع اذ هو مرفوض فلا يعل مثل حي اذ لو قلت حاى بقلب العين ألفا يلزم ان يقال فى المستقبل يحاى بضم اللام وهو الياء كيخاف ❁ وسابعها ان لا يفوت الدلالة على اصلهما على تقدير الاعلال فيخرج مثل الصيد والقود على مامر وعدم هذه الشرائط مانع من الاعلال وانتفاء الموانع معتبرة فى اجراء احكام القواعد العقلية كما مر غير مرة فاحفظه فلا يخلو عن الفائدة واذا عرفت هذا فانظر ماقال (نحو قال وباع) من القول والبيع من الثلاثى المجرد (وانقاد) سواء من القود او القيد فالظاهر هو الاول من الانفعال (واختار) من الخير من الافتعال فى الماضى (وينقاد ويختار) فى المضارع معلوما او مجهولا (منقاد ومختار) اسم فاعل او مفعول وكذا الزمان والمكان (و) لكن (يتحد فيهما) اى فى منقاد ومختار يعنى اسم الفاعل وغيره (لفظ) اى صيغة اسم (الفاعل والمفعل) سواء مفعولا او زمانا او مكانا كما يشعره تعبيره بالمفعل (ويختلف التقدير) يعنى ان الفرق بينهما بحسب التقدير وهو كون ماقبل الاخر مكسورا فى اسم الفاعل ومفتوحا فى غيره فى الاصل فان اصلهما منقود ومختير بكسر ماقبل الاخر وهو الواو والياء فى اسم الفاعل وفتحه فى غيره واصل الكل قول وبيع وانقود وانقيد واختير وينقود ويختير ومنقود ومختير قلبت الواو فى الواوى والياء فى اليائى الفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما مع تحقق الشروط المذكورة فصار ماتراه فان من القاعدة المقررة فيما بينهم ان كل واو او ياء اذا تحركتا وانفتح ماقبلهما قلبتا الفا مالم يمنع مانع بالضرورة والعلة فيه ما فصلناه آنفا من الثقل فان قلت ان كلمة ليس اصلها ليس بكسر الياء مع فتحة ماقبلها فلم تقلب الفا بناء على هذه القاعدة المقررة قلت نعم الا ان فيها مانع وهو كونها من الافعال الغير المتصرفة فانها لا يجئ لها غير الماضى من المضارع والفاعل

(والمفعول)

والمفعول وغيرها من المختلفات فكأنها غير فعل لعدم تحقق ما من خواص الفعل فيها وقد عرفت انه شرط في الاعلال ولما جاء منها اربعة عشر بناء من الماضي وكان الكسر ثقيلا نقلوها الى حال لا تكون للافعال المتصرفة التي اصلها الماضي والمضارع وغيرهما من المختلفات وتلك الحال اسكان العين والادخال في وزن الحرف مثل ليت تنبيها على انحطاط رتبتها من المتصرفة * قيل اصله لا أيس فخفف بحذف الهمزة ووصل اللام بالياء يقال فأتني من حيث أيس وليس اى من حيث هو ولا هو بمعنى من حيث وجد او لا وجد فان أيس بمعنى الموجود واذا دخل عليه لا التبرأة يكون لا ايس بمعنى لا موجود وكذا يضرب في المثل بأن يقال لا يعرف ايس من ليس بمعنى لا يفرق الموجود من غير الموجود فعلى هذا لا يرد السؤال المذكور وفي حق هذه الكلمة رسالة مستقلة لابن الكمال (ثم) اى بعد قلبهما الفا (ان اجتمع ساكنان) احدهما من الالف المنقلبة والاخر من الاخر (يحذف الالف المقلوبة) من الواو او الياء لدفع الاجتماع (نحو انقدن واخترن) فان أصلهما انقودن واختيرن قلبت حرف العلة فيهما الفا لتحركهما وانفتاح ماقبلها فالتقى ساكنان احدهما من المنقلبة والثاني من لام الكلمة بسبب نون جمع المؤنث فحذفت الالف المنقلبة فصار ماتراه وهكذا كل ماوقع على هذا الحال اذا كانا (معلومين) دون المجهولين اذ لو كانا مجهولين يكون الاعلال بالنقل اى نقل حركتهما الى ماقبلهما بعد سلب حركته دون القلب مع ان مانحن فيه هو الثاني مثل انقدن واخترن بكسر القاف والتاء فان اصلهما انقودن واختيرن بكسر الواو في الاول والياء في الثاني مع ضمة ماقبلهما فنقلت حركتهما الى ماقبلهما بعد سلب حركته لثقل الحركة المذكورة عليهما ثم حذفتا لاجتماع الساكنين منهما ومما قبل نون جمع المؤنث فظهر ان جريان الاعلال فيهما بطريق القلب اذا كانا معلومين حال كونهما منتهيين (الى آخرهما) من المطردات مثل انقدت انقدتما انقدتم انقدتن انقدنا وكذا اخترت اخترتما اخترتم اخترتن اخترنا (و) كذا مضارعاهما مثل (ينقدن وتنقدن ويخترن وتخترن) في جمعي المؤنث غائبة او خطابة (معلومات او مجهولات) فالاصل ينقودن ويختيرن قلبت الواو في الاول والياء في الثاني ألفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما فاجتمع ساكنان من الالف المنقلبة ولام الكلمة فحذفت الالف المنقلبة وهكذا تنقدن وتخترن خطابا فظهر ان هذا الاعلال اعني القلب والحذف في موضعين من المضارع وتسعة مواضع من الماضي (و) هكذا الحكم في فروعات المضارع من المجزومات (نحو اينقد) امرا غائبا (ولا ينقد) نهيا غائبا (ولم ينقد) ولما ينقد جحد مطلقا او منفرقا من الواوى (وليختر) ولا يختر ولم يختر ولما يختر ايضا من اليائي فالاعلال على نسق واحد فاصل ليختر ليختير قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فاجتمع ساكنان من الالف المنقلبة والراء فحذفت الالف المنقلبة لدفع الاجتماع فصار ماتراه وقس عليها غيرها * ولما فرغ من بيان اعلال مالم يتصل به الضمير من الماضي وغيره شرع في بيان اعلال مااتصل به ضمير المرفوع المتحرك من الماضي الثلاثي من الاجوف واويا او يائيا فقال (وفي ماضي الثلاثي المتصل به ضمير المتحرك) البارز تكلما او خطابا مذكرا او مؤنثا افرادا او تثنية او جمعا (يبدل حركة الفاء) اى حركة فاء الفعل (من الفتحة الى الكسرة) يعني يترك الفتحة ثم يحرك بالكسر (ان كان عينه) اى عين الفعل من ذلك الماضي (ياء او واوا مكسورة) يعني اذا جاء من فعل بكسر العين (لتدل) تلك الكسرة (على الياء) المحذوفة بعد قلبها الفا لالتقاء الساكنين احدهما من الالف المنقلبة والثاني من لام فعل الكلمة بسبب اتصال الضمير في اليائي (او) لتدل على (البنية) اى بيان انه من باب فعل بكسر العين الذي هو الواو المحذوفة بعد قلبها الفا لالتقاء لما مر في الواوى (نحو بعن) على وزن فلن بحذف العين جمع المؤنث الغائبة للماضي من البيع

اصله يعن قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فالتقى ساكنان من الالف المنقلبة ولام الكلمة وهنا
ههنا فحذفت الالف لدفع الالتقاء ثم بدلت فتحة الفاء وهو الياء بالكسرة لتدل على الياء المحذوفة بعد القلب
الياء مجانسة بالكسرة (و) نحو (خفن) على وزن فلن ايضا من الخوف اصله خوفن بكسر الواو فقلب
تلك لواو الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم حذفت الالف المنقلبة لدفع الاجتماع فصار خفن مثل بعن ثم بدلت
فتحة الخاء بالكسرة لتدل على البنية اى كسرة العين فى البناء ويمكن تقرير الاعلال ههنا بوجه آخر وهو نقل
كسرة العين الى الفاء بعد سلب حركته لما ذكر ثم حذفها للاجتماع وهو الاخصر ❁ فان قيل يلتبس الواوى حينئذ
باليائى ولم يفرق بينهما مع ان الفرق لازم ولذا لم يجئ اليائى من يفعل بضم العين ولا الواوى منه بالكسر على
مامر يجاب بأن مراعاة فرق البناء اولى من فرق احدهما من الآخر لتعلق البناء بالمعنى فتأمل هذا فى الجمع
المؤنث الغائبة وقس عليه باقى التصاريف مما اتصل به ضمير المرفوع المتحرك (الى آخرهما) اى آخر بعن
وخفن مثل بعت بعتما بعتم بعت بعتما بعتن بعت بعنا وخفت خفتما خفتم خفت خفتما خفتن خفت خفنا (و)
كذلك تبدل حركة الفاء من الفتحة (الى الضمة ان كان عينه) اى عين فعل ذلك الماضى (واوا مفتوحة لتدل)
تلك الضمة للجنسية (عليها) اى على الواو المحذوفة بعد قلبها الفا (نحو قلن) من القول منتهيا (الى آخره)
من المطردة مثل قلت قلتما قلتم قلت قلتما قلتن قلت قلنا ❁ واعلم ان فى اعلال الماضى الثلاثى من الاجوف اذا
اتصل به ضمير البارز المتحرك المرفوع مطلقا طريقين احدهما طريق القلب وهو مذهب المتأخرين وثانيهما
طريق النقل وهو مذهب المتقدمين ❁ اما الاول فبأن تقلب الواو اوالياء الفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما
ثم الحذف للاجتماع ثم تبديل حركة الفاء للدلالة على المحذوفة كما فعلناه آنفا ❁ واما الثانى فبنقل فعل بفتح العين
الى فعل بالضم فى الاجوف الواوى والى فعل بكسرها فى الاجوف اليائى مثلا اصل قلن على مذهب
المتأخرين قولن قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم حذفت تلك الالف للاجتماع الساكنين منها
ومن اللام فصار قلن بفتح القاف ثم بدلت فتحة القاف الى الضمة لتدل الضمة على الواو المحذوفة بعد القلب
الفا فصار قلن بالضم وكذا بعن اصله بيعن قلبت الياء الفا ثم حذفت لما ذكر فصار بعن بفتح الباء ثم بدلت
الفتحة الى الكسرة لتدل على الياء المحذوفة بعد القلب فصار بعن ❁ واما على مسلك القدماء اصلهما قولن
وبيعن بفتح العين فيهما فنقلت قولن الى فعلن بضم العين وبيعن الى فعلن بكسر العين فصار قولن بضم الواو
وبيعن بكسر الياء ثم نقلت حركتهما الى الفاء بعد سلب حركته فاجتمع ساكنان من العين واللام ثم حذفت
ماوقع عينا وهو الواو فى الاول والياء فى الثانى لدفع الاجتماع فصار قلن وبعن بضم القاف وكسر الباء
وهذا الطريق اخصر لقلة العمل فيه الا ان فى النقل من باب الى باب شبهة تغير المعنى للاختلاف بين معانى
بناء الابواب ومما ينبغى ان يعلم ان هذا الاختلاف بينهم فى النقل والقلب اذا كان الاجوف من فعل بفتح العين على
مااشار اليه بتقييد الواو بكونها مفتوحة حيث قال واوا مفتوحة واما اذا كان من فعل بكسر العين نحو
خوف من الواوى وهيب من اليائى او من فعل بضمها نحو طول على الشذوذ من الواوى ولا يوجد ذلك
من اليائى فالاعلال فى الجميع بنقل حركة حرف العلة الى ماقبلها بعد سلب حركته ثم الحذف كما اشرنا اليه
فى بيان خفن بلا نقل الباب الى الباب مثل خفن وهبن وطلن بكسر الخاء والهاء وضم الطاء فانظر الى أى
مذهب ذهب الامام حتى ينكشف لك المرام (و) النوع (الثانى) من الانواع الخمسة فى اعلال الاجوف
اعتلاله بطريق (نقل حركة العين) سواء كانت فتحة او ضمة او كسرة (الى ماقبلها) اى الى ماقبل العين سواء
(واوا كان) العين (اوياء) بلا فرق بينهما فى هذا الحكم (وذلك) النقل انما يجرى (اذا تحركتا)
الواو والياء بأية حركة كانت (وماقبلهما) والحال ان ماقبل الواو اوالياء حرف (ساكن صحيح)لقابلية

(الحرف)

الساكن بنقل الحركة اليه بل محتاج اليها دون العلة اذحينئذ لايجرى هذا الاعلال لعدم
الحركة حتى نقلت اليها كما سبق مثل تقول وقاول ودون الصحيح المتحرك فان اعلاله ليس من هذا
فائدة التقييد بالصحة والسكون (نحو يقول ويبيع) اصلهما يقول ويبيع بضمة الواو وكسرة
سكون ماقبلهما فنقل حركتهما الى ماقبلهما الاستثقال الضمة على الواو والكسرة على الياء وان كانتا
فيهما لعدم تحمل العلة بالحركة لضعفها مع ان ماقبلهما حرف صحيح ساكن يقتضى الحركة لكونها
مع اقتداره على تحملها فصار تايقول ويبيع بسكون الواو مع ضمة ماقبلها وسكون الياء مع كسرة
فاذا ثبتا على حاليهما لسكونهما وتجانس حركة ماقبلهما وقس عليهما اعلال الباقى من نحو (مبيع)
مكان اوزمان اواسم مفعول من الثلاثى فعلى هذا اصله مبيوع حذفت الياء بعد نقل حركتها الى الباء
لتقاء الساكنين من الياء وواو المفعول ثم بدلت ضمة الباء كسرة لتدل على الياء المحذوفة فقلبت واو
ول ياء لسكونها وانكسار ماقبلها فصار مبيعا (وابيع) مضارعا معلوما متكلما وحده من الثلاثى
واذا فتح الهمزة ومن الافعال اوماضيا مجهولا منه اذاضمت (ويبيع) مضارعا معلوما من الاباعة
استبيع) مضارعا متكلما وحده معلوما اوماضيا مجهولا من الاستفعال والفرق بفتح الهمزة مضارعا
ضمها ماضيا (ويستبيع) مضارعا معلوما منه (ومبيع) اسم فاعل من الاباعة (ومستبيع) اسم فاعل
من الاستفعال فالاعلال فى الجميع بنقل كسرة الياء الى ماقبلها ثم تمديدها على حالها لسكونها وانكسار
ماقبلها كما مر فى مبيع ولما كان اعلال المضارع المعلوم من الاجوف مطلقا امابالنقل فقط كما سبق فى الامثلة
وبه وبالقلب اوبالنقل والحذف اوبالنقل والقلب والحذف اراد ان يشير الى هذا بقوله (وان كان العين)
ى عين الفعل من الاجوف (واوا مكسورة فيقلب) ذلك الواو (بعد نقل حركته) وهى الكسرة
الى ماقبله) اى الى ماقبل العين (ياء لسكونها) اى لسكون الواو بسبب نقل حركتها الى ماقبلها
وانكسار ماقبلها) بالكسرة المنقولة اليه من العين اى الواو فيكون الاعلال حينئذ بالنقل اولا ثم القلب
ثانيا (نحو اقيم) ماضيا مجهولا اومضارعا معلوما متكلما وحده من الاقامة فأصله اقوم بكسر الواو
سكون القاف نقلت كسرة الواو الى القاف لكونها حرفا صحيحا ساكنا ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار
ماقبلها بناء على ان كل واو ساكنة اذا انكسر ماقبلها تقلب ياء لاقتضاء الكسرة موافقة مابعدها لها وهكذا
اعلال كل من نحو (يقيم واستقيم ويستقيم ومقيم ومستقيم) فان اصل الكل يقوم واستقوم ويستقوم
ومقوم ومستقوم بكسر الواو مع سكون ماقبلها كما فى اقيم فأعل مثل اعلاله هذا على تقدير كون العين
واوا مكسورة (و) اما (انكان العين) اى عين الفعل من الاجوف (مفتوحا) سواء (واوا كان)
ذلك العين (اوياء) اى اعم منهما ولذا أتى باسم الظاهر فى موضع الضمير لسبق المرجع وهو لفظ العين
تنبيها على المغايرة بينهما بالاطلاق والتقييد كما هو عادتهم (قلبت) العين المذكورة اى الواو اوالياء
الفا بعد نقل حركتها) اى حركة العين وفى بعض النسخ حركتهما بالتثنية فيكون راجعا الى الواو والياء
اللذين وقعتا عينا للفعل (الى ماقبلهما) اى الى ماقبل العين وكذا ماقبلهما اى ماقبل الواو والياء (لتحركها)
اى لتحرك العين اولتحرك الواو والياء (فى الاصل) اى قبل النقل يعنى حكما (وانفتاح ماقبلها)
او ماقبلهما باعتبار العين اوالواو والياء (الان) اى بعد النقل يعنى لفظا (نحو يقال) فى مجهول يقول
اصله يقول بفتحة الواو وسكون القاف فنقلت فتحة الواو الى ماقبلها وهو القاف ثم قلبت الفا لما ذكر (و)
على هذا القيـاس اعلال كل من الا واتى من (يباع) مجهول يبيع من البيع (ويخاف) من الخوف

معلوما او مجهولا (ويهاب) من الهيبة ايضا هذه اربعة امثلة اثنان من الواوى احدهما من مضموم العين في المعلوم وهو يقال والاخر مفتوح العين وهو يخاف واثنان من اليائى احدهما من مفتوح العين وهو يهاب والاخر مكسور العين وهو يباع او اثنان للمجهول واثنان اعمان هذا من الثلاثى (و) كذا ما جاء من المزيد مثل (اقام) ماضيا معلوما او مضارعا مجهولا للمتكلم وحده من الاقامة اصله أقوم بفتح الواو وسكون القاف (واستقام) ايضا من الاستقامة اصله استقوم (ويقام) مجهول يقيم من الافعال اصله يقوم ايضا (ويستقام) مجهول يستقيم اصله يستقوم ايضا (ومقام) بفتح الميم من القيام وبالضم من الاقامة اصله مقوم فتحا اوضما على القياس سواء كان (مصدرا) ميميا (او اسم مكان) او اسم زمان او اسم مفعول اكتفى بالمكان لعدم الفرق بينه وبين غيره فى اللفظ فالاعلال فى الكل بقلب العين الفا بعد نقل حركتها الى ما قبلها ❊ ومما ينبغى ان يعلم وهو ان اعلال هذه الكلمات ليس بلازم لان الغرض من الاعلال التخفيف وهو يقتضى وجود الثقل وههنا ليس الثقل لان الفتحة اخف الحركات فلا يستثقل على الواو والياء خصوصا بعد السكون مع انها فى الوسط الذى ليس محل التغيير بل التزام الاعلال فيها ليس الا لاتباع الفرع بالاصل فى الاسكان مع بقاء الدلالة على البنية وذلك لان الفاء ليس لها حركة من تلك الامثلة واذا تحركت بالفتحة واسكن العين يعلم ان تلك الفتحة انما هى فتحة العين فتأمل ❊ قيل الفرق بين المقام بفتح الميم الاولى والمقام بضمها انه اذا قيل اقام فلان مقام فلان ينظر الى الفلان الثانى فان كان المقام له يقال بالفتح سواء قرأ من القيام او الاقامة وان كان المقام لغيره فى نفس الامر يقال مقام بالضم ايضا كالباء فى حروف القسم لانها اصل فيه والواو بدل منها والتاء بدل من الواو فاذا قيل اقيم التاء مقام الواو يكون بالضم لان المقام ليس للواو بل للباء واذا قيل اقيم الواو مقام الباء يكون بالفتح لكون المقام لها لاصالتها فى القسم فظهر فساد ما قيل ان المقام بالفتح من الثلاثى وبالضم من المزيد اى من الاقامة على ما حققه ابو السعود العمادى (ويجمع) كل من اسم الزمان والمكان او المكان لعدم سبق الزمان بالذكر فى المتن دون المصدر لانه لا يثنى ولا يجمع على ما سبق فى بحثه (بالالف والتاء) اى بطريق جمع المؤنث السالم لعدم تحقق شرط الجمع بالواو والنون او بالياء معها كما مر فى بحثه سابقا (نحو مقامات) بفتح الميم اوضمها وانما قياس على الصحيح يقتضى ان يجمع اسم المكان من الاجوف الثلاثى على مقاوم مثل مناصر لا على مقامات انما لم يجمع على مقتضى القياس لئلا يقع الكسر على الواو فى الواوى وعلى الياء فى اليائى مثل مهابات ومخافات ومستقامات بضم الميم فى الاخير فقط ومع الفتح فى الاولين على تقدير الجيئية من الثلاثى هذا ما وعدناه سابقا فالاعلال فى الجميع واحد اى بالنقل والقلب مثل يقال وقد يكون الاعلال بالنقل والحذف والى هذا يشير بقوله (وان اجتمع ساكنان بعد النقل) اى نقل حركة العين الى الفاء (يحذف العين) المذكورة من غير القلب بشئ او بعد القلب بحرف يجانس حركة ما قبلها على تقدير وجود المقتضى فيكون الاعلال بالنقل والقلب والحذف فافهم (نحو اقمن) على وزن افلن بحذف العين من الواوى جمع المؤنث الغائبة للماضى من الاقامة اصله اقومن معلوما او مجهولا نقلت حركة الواو الى ما قبلها وهو القاف فاجتمع ساكنان من الواو والميم فحذفت الواو لدفعه او قلبت الواو الفا بعد نقل حركتها الى ما قبلها اذا كان معلوما لوجود المقتضى ثم حذفت المنقلبة ايضا فيكون الاعلال بالنقل اولا والقلب ثانيا والحذف ثالثا لكن الاول اسهل واقصر (و) هكذا اعلال (استقمن) ايضا من الاستفعال اصله استقومن مثل اقومن سواء كانا (معلومين او مجهولين) فالحكم واحد وكذا سائر تصاريفهما منتهيا (الى آخرهما) من المطردات المتصل الضمائر

(مثل)

مثل اقمت اقمتما اقمتم اقمتن اقمنا واستقمت واستقمتما واستقمتم واستقمتن واستقمنا (و) كذا حكم المضارع المجزوم في سقوط العين واوا او ياء بعد النقل فقط او بعد القلب بعده لدفع اجتماع الساكنين من العين واللام لسكونه بالجزم (نحو ليقل) على وزن ليفل بحذف العين امر الغائب من القول واويا (وليبع) كذلك من البيع يائيا (ولا يقل ولا يبع) نهي الغائبين وبالتاء نهي الحاضرين ايضا منهما (ولم يقل ولم يبع) ايضا جحد المطلقين وكذا الحكم فيما سكن لام الفعل لغير الجزم مثل (يقلن) جمع المؤنث الغائبة (وتقلن) جمع المؤنث المخاطبة من الواوي (ويبعن وتبعن) ايضا من اليائي معلومين اومجهولين (و) كذا الحكم (في) امر الحاضر (نحو قل) على وزن فل بحذف العين اصله اقول على وزن افعل (و) كذا (بع) اصله ابيع (وخف) من الخوف اصله اخوف (وهب) من الهيبة اصله اهيب فحذفت الواو في الواوي والياء في اليائي بعد نقل حركتهما الى ماقبلهما في الكل لاجتماع الساكنين منهما ومن لام الفعل للجزم اولاتصال النون او الوقف او بعد قلبهما الفا فيما وجد المقتضي فحاصل هذا المقام يرجع الى شيئين احدهما اسقاط لعين وثانيهما اثباتها ففي كل موضع سكن فيه لام الكلمة من الاجوف سواء للجزم كما في المجزومات او لاتصال نون جمع المؤنث او للوقف على قول البصريين كما في امر الحاضر حذف العين منه بعد نقل حركتها او بعد القلب بعد النقل لدفع الالتقاء كما في الامثلة المذكورة وفي كل موضع تحرك فيه لام الفعل لم تحذف كما في تثانى المذكورات وجموعها المذكر مطلقا مثل لم تقولا ولم تقولوا وقولا وقولوا وكذا اليائي مثل لم تبيعا ولم تبيعوا وبيعا وبيعوا فظهر ان علة حذف العين سكون اللام لكونه مؤديا لاجتماع الساكنين وعلة اثباتها عدم السكون المذكور لعدم لزوم الاجتماع حينئذ (ويستغنى) مبنى للمفعول (عن الهمزة) اي همزة الوصل في امر الحاضر لزوال علة الاحتياج اليها (ب) سبب (حركة الفاء) لان علة لزوم الهمزة تعذر الابتداء بالساكن وقد زال ذلك بسبب الحركة المنقولة من العين الى الفاء وزوال العلة يستلزم زوال المعلول كزوال ضياء النهار بسبب زوال الشمس بعد الغروب فان اصل قل مثلا اقول فنقلت حركة الواو الى القاف فحذفت الواو لسكونها وسكون اللام ثم حذفت همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها بسبب حركة القاف الذى ابتدأ به وهكذا اعلال امثالها فان قلت قد عرفت آنفا ان علة حذف العين سكون اللام لكونه مؤديا الى اجتماع الساكنين ولذا لم تحذف في الثاني والجموع فلم حذف العين في قوله تعالى وقل الحق بكسر اللام فلا يلزم الاجتماع قلنا نعم الا ان حركة اللام فيه في حكم السكون لعروضها بسبب الخارج وهو حرف التعريف في الحق لسكونه ايضا بسقوط همزة الوصل عند الوصل ومن المعلوم ان العارض في حكم المعدوم في هذا الفن فالسكون متحقق فتبصر (ويعوض التاء عن) الحرف (المحذوف في آخر مصدري الافعال والاستفعال) من الاجوف مطلقا (نحو اقامة) من الافعال الواوي (واستقامة) من الاستفعال ايضا (اصلهما) اي اصل اقامة واستقامة (اقوام واستقوام) نقلت حركة الواو فيهما الى ماقبلها ثم قلبت الفا لتحركها حكما اي في الاصل اعني قبل النقل وانفتاح ماقبلها لفظا اي الآن اعني بعد النقل فاجتمع ساكنان احدهما من الالف المنقلبة والاخر من الالف الزائدة للمصدرية فحذفت الاولى على مذهب الاخفش لان من عادتهم انهم اذا التقى ساكنان يحذفون الاول بناء على ان الحذف بمنزلة الادغام في افادة التخفيف فكما انهم يدغمون الاول في الثاني كذلك يحذفون الاول من الساكنين ولان الالف الثانية انما زيدت للمصدرية وحذفها يستلزم فوت الغرض وهو الباطل او حذفت الثانية عند سيبويه بناء على ان الثقل انما نشأ منها ولكونها زائدة اولى بالحذف بخلاف الاولى فانها اصلية لكونها بدلا عن الحرف الاصلي

على ماسيصرح المصنف رحمه الله تعالى هذا الاختلاف بينهما فى المفعول فالحاصل حذف احدهما فصارتا بعد الحذف اقاما واستقاما ثم عوضت عن الهمزة المحذوفة التاء فى الاخر بناء على ان عادتهم بدا ون التاء عن حرف العلة كالتراث والتجاه والتكلان والاصل الوراث والوجاه والوكلان فصارتا اقامة فان قيل لم لم تعوض التاء موضع المحذوف من الاقوام والاستقوام مثلا قلنا للفرق بين البدل والعوض اذ البدل هو القائم مقام الشئ فكان من حقه ان يقع موقع المبدل منه والعوض يجبر مانقص من الكلمة فاذا وقع العوض فقد يحصل الجبر انما عين الزيادة بالاخر لكونها علامة التأنيث وحقها ان تقع فى الاخر لكون الاخر محل الزيادة والنقصان ولا يجوز حذف هذه التاء عند القراء الا عند الاضافة لان الاضافة تقوم مقامها كما فى قوله تعالى واقام الصلوة وايتاء الزكوة فان اقام مصدر اقام مضاف الى الصلوة فاصلها اقامة لما اضيفت الى الصلوة حذفت التاء لقيام المضاف اليه مقامها ومنه قول الشاعر ۞ واخلفوك عد الامر الذى وعدوا ۞ اصله عدة الامر حذفت التاء التى عوضت عن واو وعد عند الاضافة الى امر لما مر وعند سيبويه يجوز مطلقا لكون التعويض عنده من الامور الجائزة ولما وقع الخلاف بينهم فى تعيين المحذوف فى مفعول الاجوف واويا كان او يائيا اراد بيانه فقال (وفى مفعول الاجوف) واويا او يائيا حال كونه (من الثلاثى المجرد بحذف العين) اى عين فعل الاجوف مطلقا بعد نقل حركتها الى ماقبلها (كما) حذف ذلك (فى غيره) اى غير المفعول (عند) ابى الحسن (الاخفش) لكثرة عروض التغيير عليها فى غير هذا الموضع فحذفه ههنا ايضا اولى من حذف واو المفعول الذى هو علامة المفعول ويكون التغيير مطردا (نحو مقول) على وزن مفول بحذف العين اسم مفعول من القول اصله مقوول على وزن مفعول نقلت حركة الواو الاولى الى القاف بناء على القاعدة المقررة من انها كلما كان حرف العلة متحركة وماقبلها حرفا صحيحا ساكنا تنقل حركتها الى ماقبلها ثم تعامل على مقتضى حركة ماقبلها كما فصلناه سابقا ولما نقلت حركة الواو ههنا الى ماقبلها فاجتمع ساكنان من الواوين احدهما عين الفعل والاخرى واو المفعول فحذفت الاولى التى هى عين الفعل عند الاخفش لما ذكر فصار مقولا على وزن مفول بحذف العين من مفعول هذا فى الواوى (لكن) اذا اريد اجراء الاعلال (فى) الاجوف (اليائى يبدل حركة ماقبل العين) وهى الحركة المنقولة اليه من العين وهى الضمة (الى الكسرة لتدل) تلك الكسرة المبدلة (على الياء المحذوفة) بعد نقل حركتها الى ماقبلها لدفع الاجتماع (فينقلب واو المفعول) بعد النقل والتبديل والحذف المذكورة (ياء لسكونها) اى لسكون واو المفعول (وانكسار ماقبلها) بعد التبديل فانه لو لم يعل يلتبس المفعول من اليائى المفعول من الواوى على تقدير عدم الاعلال بالقلب والابدال وهو باطل لاسيما عند وجود المقتضى بدون الموانع (نحو مكيل) على وزن مفيل بحذف العين (اصله) اى اصل مكيل (مكيول) على وزن مفعول باثبات العين نقلت ضمة الياء الى ماقبلها وهو الكاف لما مر من القاعدة المقررة لاستثقال الضمة على الياء فاجتمع ساكنان من الياء وواو المفعول فحذف الياء على مذهب الاخفش لدفع الاجتماع فصار مكول بضم الكاف وسكون الواو ثم ابدلت ضمة الكاف بالكسرة لتدل على الياء المحذوفة فقلبت واو المفعول بالياء لسكونها وانكسار ماقبلها فصار مكيل فالمحذوف عند الاخفش عين الفعل وهى الياء (و) اما عند (سيبويه المحذوف) لدفع الاجتماع هو (واو المفعول)لكن (يبدل حركة ماقبل العين) وهى ضمة الكاف التى نقلت من الياء ههنا وكذا (فى) كل مفعول من الاجوف (اليائى بالكسرة لئلا ينقلب الياء) على تقدير عدم ابدال ضمة ماقبلها بالكسرة (واوا) لسكونها وانضمام ماقبلها بناء على اقتضاء الحركة التجانس فيما بعدها (ف) لو انقلب الياء واوا (يلتبس) اسم المفعول من الاجوف

(اليائى)

اليائى (و) المفعول من الاجوف (الواوى) فيختلط البناء وهو باطل فوجب الابدال لسلامة الياء فحاصل
هذا المقام ان المفعول المأخوذ من الاجوف يعل بنقل حركة العين الى ماقبلها ثم حذف العين لدفع اجتماع
الساكنين من العين وواو المفعول على مذهب الاخفش وتعين الحذف بالعين لان واو المفعول علامة المفعول
زيدت لتدل على بناء اسم المفعول وحذفها يبطل هذا الغرض بخلاف العين فانها لايفوت شئ من الاغراض
بحذفها كما حذفت فى غير المفعول بلافوت شئ من الغرض ورد من جانب سيبويه بأنا لانسلم كون الواو
علامة بل هى اشباع الضمة لرفضهم مفعلا بضم العين وسكون الفاء فى كلامهم الامكرما ومعونا كما سبق فى محله
والعلامة هى الميم فقط ولو سلم انهما علامتان تدلان على بناء اسم المفعول فلا بأس بحذف الواو فانها وان
حذفت بقيت الميم وهى تدل على بناء اسم المفعول مع انها اقوى دلالة على المطلوب لاستقلالها بدلالتها عليه
فى المجرد والمزيد مثل منصور ومدحرج ومكرم ومتدحرج والواو لاتوجد الافى الثلاثى ومع هذا لوكانت
علامة لماذكر لماتقلب ياء بعد ابدال ضمة ماقبلها كسرة على مذهب الاخفش فى مثل مبيع فان الواو لماقلبت
ياء فيه لم يبق مايدل على بناء اسم المفعول وايضا لانسلم عدم فوت الغرض بحذف العين كيف ان العين تدل على
اصل البنية بأنها واوية اويائية مع انها من اهم المقاصد لتعلقها بالمعانى هذا على ماذهب اليه الاخفش
من ان المحذوف فى مفعول الاجوف هو عين الكلمة واما على ماذهب اليه سيبويه من ان المحذوف فيه
هو واو المفعول مع ابدال ضمة الفاء بالكسرة وجوبا فى اليائى لئلا يلتبس اليائى بالواوى بقلب الياء واوا
لسكونها وانضمام ماقبلها على تقدير عدم الابدال لاعين الكلمة لان واو المفعول زائدة وعين الفعل اصلية
والزائد اولى بالحذف مع ان بقاء العين مطلوب لدلالته على البنية لما عرفته آنفا فان قيل من القاعدة المقررة
انه اذا اجتمع الاصلى مع الزائد فالمحذوف هو الاصلى كالياء مثلا فى غاز وراض ورام بحذف اللام الاصلى
مع ابقاء التنوين العارضى وكذا اذا اجتمع ساكنان وكان الاول حرف مد يحذف الاول كما فى قل وبع وخف
وكل ذلك يستلزم حذف العين دون واو المفعول يقال كل ذلك اذا كان الثانى من الساكنين حرفا صحيحا
وههنا ليس كذلك بل كلاهما حرف علة والقياس مع الفارق واما قولهم مشيب فى الواوى اى من الشوب
بمعنى الخلط ومهوب من اليائى من الهيبة فمن الشواذ والقياس على العكس اى مشوب ومهيب * قيل ورجح
مذهب سيبويه بوجهين الاول ان انقلاب واو المفعول بالياء على مذهب الاخفش بعيد كما ان انقلاب الف
الفاعل فى حال المكبر منتف والثانى ان فى حذف الاول على ماذهب اليه الاخفش تغيير ان احدهما قلب
الضمة كسرة والاخر قلب الواو ياء وفى القول بحذف واو المفعول على ماذهب اليه سيبويه تغيير واحد
وهو قلب الضمة كسرة والاقل فى التغيير اولى فعلى هذا وزن مقول عند سيبويه مفعل بفتح الميم وضم الفاء
وسكون العين بحذف واو المفعول وعند الاخفش مفول بفتح الميم وضم الفاء مع حذف العين وكذا المبيع
والمجوب والمكيل وغيرها فى الاختلاف بالوزن عندهما وبنو تميم يثبتون الياء لعدم ثقل اجتماع الياء مع
الواو كاجتماع الواوين وهذا قياس مطرد عندهم كقول الشاعر * حتى يذكر بيضات وهيجه يوم * رزاز عليه
البرجن مقيوم * وقال الاخر * كان قومك يحسبونك سيدا * واخال انك سيد مغيون * ولم يجئ ذلك فى الواوى
لثقل الواويات عليهم تأمل فتح الله عليك وانما اطنبت ههنا المقال كى ينقطع عروق الاشكال (و) النوع (الثالث)
من الانواع الخمسة لاعلال الاجوف اعتلاله بطريق (قلب عينه) اى عين الاجوف سواء (واوا كان)
عينه (اوياء همزة وذلك) اى الاعلال بقلب العين مطلقا همزة انما يجرى (فى اسم الفاعل من الثلاثى المجرد)
من الاجوف واويا اويائيا (نحو قائل) من القول (وكائل) من الكيل منتهيا كل منهما (الى آخرهما)

مماامكن ذلك من المطردات مثل قائل قائلان قائلون قائلة قائلتان قائلات وقوائل من الواوى وكذا اليائى مثل كائل كائلان كائلون كائلة كائلتان كائلات وكوائل وكذا غيرهما من الاجوف مطلقا واصل الكل بالواو فى الواوى والياء فى اليائى مثل قاول وكايل قلبت الواو والياء همزة لوقوعهما بعد الف زائدة لانهما اذا وقعتا بعد الالف الزائدة تقلبان الفا فيجتمع ساكنا ولو حذف احدهما يلتبس بالماضى فى الصورة فلزم تحريك احدهما وهو غير ممكن ههنا لعدم قابلية الالف بالتحريك فلم يبق مجال بالخلاص سوى القلب بالهمزة فان قيل ان الغرض من الاعلال التخفيف وهو غير حاصل حينئذ لثقل الهمزة ايضا قلنا نعم لكن ههنا مقتضى آخر للاعلال وهو ان الاسم فرع الفعل فى الاعلال ولو ترك على الاصل يلزم مزية الفرع على الاصل فوجب اعلاله اتباعا له فان قيل فعلى هذا يلزم ان يعتل باعلال فعله وهو المضارع المعلوم لاشتقاقه منه واعلاله بالنقل فقط مثل يقول ويكيل او به والقلب مثل يخاف على ما عرفته قلنا نعم لكنه لا يمكن ههنا لعدم قابلية ماقبلها بنقل الحركة لكونه الفا وقد عرفت انها لاتقبل الحركة فاذا لم يمكن النقل فعدم امكان القلب اظهر فانه فرع النقل فلزم حمله على الماضى واعلاله ايضا بالقلب الفا وقد عرفت تعذره فيما بقى الا العدول عن قياس الماضى ايضا الى ماهو اقرب الى الالف وهو الهمزة لاتحادهما ذاتا وكذا صورة فى كثير من المواضع فى الخط خصوصا اذا كانت مبتدأ بها مثل همزة احد على ماذهب اليه المصنف رحمه الله تعالى وههنا طريقان آخران فى تقدير الاعلال احدهما بالقلب والاخر بالزيادة فعلى الاول ان اصلهما قاول وكايل قلبت الواو والياء الفا كما قلبتا فى الفعل لتحركهما وانفتاح ماقبلهما حكما لانه لاعبرة بالف الفاعل لعدم كونها حاجزة حصينة فى منع فتحة ماقبلها كما فى قنية بقلب الواو ياء اذ اصلها قنوة على ماسبق فاجتمع الفان احدهما الف الفاعل والاخر الف المقلوبة ولم يمكن حذف احدهما لانه لو حذفت الاولى منهما يلتبس بالماضى فى حقيقة الحروف وهو ظاهر ولو حذفت الثانية يلتبس به ايضا فى الصورة وان لم يلزم ذلك فى الحقيقة بناء على ان الف الماضى مقلوبة من عين الكلمة والف الفاعل على تقدير حذف الثانية هى الالف الزائدة للفاعل لا الف الماضى حتى يلتبس اليه فى الحقيقة ولما لم يمكن حذف احديهما وجب تحريك احديهما ضرورة امتناع اجتماع الساكنين فحركت الالف المنقلبة فصارت همزة لان الالف اذا تحركت تهمزت كما شبهوا حالهما بحال الهواء مع الريح كما سبق نعم ان الالف لاتقبل الحركة من حيث هى الف اعنى على تقدير بقائها على حقيقة الفيتها وههنا ليس كذلك لصيرورتها همزة وانما عينت المنقلبة بالتحريك لكونها جزأ من الكلمة ومتحركة فى الاصل دون الف الفاعل اذ هى زائدة وساكنة وتحريك ماهو متحركة فى الاصل اولى ولان المنقلبة عين الكلمة وهى متحركة فى نظائرها من الصحيح كلام عالم ووراء ضارب وعلى الطريق الثانى وهو الاعلال بالزيادة فأصلهما قال وكال ماضيين فزيدت بين الفاء والعين الف لاسم الفاعل فاجتمع ساكنان من الالفين ايضا ولا سبيل الى حذف احديهما لما ذكرنا آنفا فقلبت الف المقلوبة همزة لما مر ايضا فصارتا قائل وكائل وهذا الاخير ماذهب اليه شمس الحقيقة فخر الملة وسراج الامة امامنا الاعظم وهمامنا الافخم رضى الله تعالى عنه فى المقصود فنل بالرجوع اليه جميع المرصود ومغايرتهما بالاول غير مفقود ولاشك ان من لم يفرق بينهما فهو مشدود وقد جاء فى الشواذ حذف هذه الالف دون القلب همزة كقولهم شاك والاصل شاوك من الشوكة حذفت الواو بعد قلبها الفا فصار شاك على وزن فال بحذف العين وقيل بقلب المكان اى وضع العين موضع اللام ووضعها موضع العين فيصير شاكو ثم يعل اعلال غاز وراض على ما فصلناه فى اواخر باب المهموز والحاصل ان فى تقرير اعلال مثل هذا اربعة طرق

(احدها)

احدهما طريق الحذف بعد القلب الفا لدفع الاجتماع كما هو عند البعض وثانيها طريق القلب المكانى كما هو عند صاحب الصحاح وثالثها طريق القصر كما هو عند صاحب الكشاف حيث قال فى تفسير قوله تعالى على شفا جرف هار وهار وزنه فعل قصر من فاعل كخلف عن خالف ونظيره شاك وصات فى شائك وصائت والفه ليست بألف فاعل انما هى عينه واصله هور وشوك وصوت فعلى هذا لا يكون من الحذف ولا من قلب المكانى ورابعها طريق التهمز بعد القلب الفا كما هو عند المصنف رحمه الله تعالى ههنا وقد ظهر من تفصيلنا هذا ان اعلال الفاعل تابع باعلال فعله وجودا وعدما فان اعل فعله فيعل مثل قال وقائل وكال وكائل والافلا مثل عور عاور وسود ساود وههنا بحث طويل تركته حذرا من الاملال فمن اراد الوقوف فعليه المراجعة الى المفصلات (و) النوع (الرابع) من الانواع الخمسة الاعتلال بطريق (قلب عينه) اى عين الاجوف (ياء او ذلك) اى قلب العين ياء جار (فى المصادر التى اعل فعلها) المأخوذ منها او هى منه على اختلاف المذهبين على مامر باحدى طرق الاعلال لان اعلال الاسماء انما هو بالحمل على الافعال بناء على اصالة الافعال فيه على مانبهنا عليه فى ابتداء البحث فيكون لاعلال الفعل مدخل فى اعلال المصادر وغيرها وجودا وعدما مثل قوام فى مصدر قاوم وعاور وصايد فى فاعل عور وصيد بلا اعلال لعدم اعلال الفعل لمامر وذلك القلب (اذا كان عينها) اى عين المصادر (واوا) لا ياء لخفتها تبقى على اصلها ولذا تقلب الواو اليها اذا (كسر ماقبلها) اى ماقبل الواو (نحو قيام) من قام اصله قوام (وصيام) من صام اصله صوام بكسر الفاء فيهما اعل الواو فيهما بالقلب ياء تبعا لفعلهما فى مطلق الاعلال ولو لم يوجد مقتضى الاعلال وههنا موجود وهو اقتضاء كسرة ماقبل الواو قبلها ياء للموافقة فيما بعدها مع كون الفتحة كالسكون فى اللينة (و) كذا (قيم) مثل صغر مصدر قام من النوادر المقبولة كقوله تعالى دينا قيما وقال البيضاوى بعض الله وجهه قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة وكسائى قيما على انه مصدر نعت به وكان القياس قوما كعوض فاعل لاعلال فعله كالقيام انتهى (بخلاف قوام) مصدر قاوم من باب المفاعلة بلا اعلال لعدم اعلال فعله وقد عرفت تبعية المصدر بالفعل وجودا وعدما آنفا (لان فعله) اى فعل قوام (وهو) اى ذلك الفعل الذى اخذ المصدر وهو قواما ههنا منه (قاوم) على وزن فاعل ماضيا من المفاعلة (لم يعل) لفظ قاوم لعدم امكان الاعلال على ما سبق قريبا فى بحث الابنية التى لا يجرى فيها الاعلال فارجع اليه ولا تهمل (و) النوع (الخامس) من الانواع الخمسة لاعلال الاجوف اعتلاله بطريق (سلب حركة ماقبل العين) لئلا يلزم تحريك المتحرك لاستحالته (ونقل حركته) اى حركة العين (اليه) اى الى ماقبل العين لاستحصال التخفيف سواء (واوا كان) العين (او ياء او ذلك) اى نقل حركة العين الى ماقبله بعد سلب حركته جار (اذا كانا) الواو والياء الواقعتان عينا (مكسورين بعد ضمة كما) وقعتا على هذه الحال (فى مجهول الماضى من الثلاثى) المجرد مطلقا (وبابى الانفعال والافتعال) من الخماسى مزيد الثلاثى (نحو بيع) من البيع وكذا هيب وكيل وزيد ونحوها من اليائى الثلاثى (و) نحو (اختير) من الاختيار حال كونهما (مجهولين) لان الاول مجهول باع والثانى مجهول اختار بسكون الياء المثنية التحتية فيهما مع كسر الياء الموحدة فى الاول والتاء المثنية الفوقية فى الثانى اذ اصلهما بيع واختير بكسر الياء وضم ماقبلهما فيهما فنقلت كسرة الياء الى ماقبلها بعد سلب حركته فيهما فصار بيع واختير هذا على تقدير كون العين ياء (و) اما (ان كان العين واوا) (ينقلب) ذلك الواو بعد السلب والنقل (ياء لسكونها وانكسار ماقبلها نحو قيل) من القول الواوى الثلاثى (وانقيد) من الانفعال حال كونهما (مجهولين) فالاول مجهول قال والثانى مجهول انقاد

اذا صلهما قول و انقود بكسر الواو وضم ماقبلها فيهما فنقلت كسرة الواو فيهما الى ماقبلها بعد سلب حركته لاستثقال الضمة قبل كسرة الواو ثم قلبت ياء لسكونها وانكسار ماقبلها و فى مثل بيع وقيل واختير وانقيد لغتان اخريان ضعيفتان احدهما بوع وقول واختور وانقود بابدال الياء واو ابعد الاسكان فى اليائى لسكونها وانضمام ماقبلها وابقاء الواو فى الواوى وثانيهما بالاشمام اى بتلفظ حركة ماقبل حرف العلة بين الضمة والكسرة وتلفظ الياء بينها وبين الواو تبعا لحركة ماقبلها والافصح مابينه المصنف رحمه الله تعالى من الياء الخالصة والكسرة الخالصة والاشمام فصيح والابدال فى اليائى والابقاء فى الواوى ضعيف ولذا اكتفى ببيان الافصح من هذه اللغات (ولو اجتمع) بعد النقل (ساكنان) كما فى صورة اتصال الضمير المتحرك المرفوع لسكون اللام حينئذ هربا عن لزوم التوالى (يحذف العين) الساكن بعد نقل حركته لكونها حرف علة دون اللام لكونها حرفا صحيحا اولى بالابقاء (نحو قلن وبعن واخترن وانقدن) حال كون هذه المذكورات (مجهولات) فاعلال الكل بنقل حركة العين الى ماقبلها بعد سلب حركته ثم حذف العين لاجتماع الساكنة من العين واللام فان اصلها قولن وبيعن واختيرن وانقودن فنقلت حركة الواو فى قولن وانقودن وحركة الياء فى بيعن واختيرن الى ماقبلهما بعد سلب حركة ماقبلهما فاجتمع ساكنان احدهما من العين والاخر من اللام فحذفت العين اى الواو والياء لدفع الاجتماع على ماهو الشايع المشهور وفى مفرداتهن ثلاث لغات فان شئت الوقوف فارجع الى شروح المقصود ومماينبغى ان يعلم ان الواوى من الثلاثى مشترك بين جمع المؤنث من الماضى وامر الحاضر فى المعلوم واليائى بين المعلوم والمجهول من الماضى وامر الحاضر من المعلوم بناء على عدم اعتبارهم بالاشتراك الصورى فى اللفظ والاكتفاء بالفرق التقديرى فان قلن مثلا يحتمل ان يكون جمع المؤنث معلوما او مجهولا من الماضى او الامر الحاضر ايضا فعلى الاول اصله قولن وعلى الثانى اقولن وكذا بعن يحتمل ان يكون جمع المؤنث معلوما او مجهولا من الماضى او معلوما من امر الحاضر فعلى الاول اصله بيعن على وزن فعلن وعلى الثانى ابيعن على وزن افعلن وقس عليهما غيرهما مما اتصل به الضمير المتحرك ولما قضى الوطر فى بيان العين امال عنان البيان الى جانب اللام فقال

(الباب السادس)

من الابواب السبعة المكسور عليها الكتاب (فى) بيان احكام (الناقص وهو) فى اصطلاح ارباب هذا الفن (ماكان لامه) اى لام فعله لافاء فعله ولا عينه (وحده) اى منفردا يعنى لامع الفاء او العين او الكل فيخرج اللفيف بجميع اقسامه اما تسميته به فلنقصانه فى الاخر بسقوط حرف العلة فى الجزم مثل لم يغز ولم يرم على وزن لم يفع بحذف اللام وسقوط الحركة فى الرفع مثل يغزو ويرمى بسكون اللام او لنقصان آخره من الحرف الصحيح كما قال فى الاجوف لخلو وسطه من حرف صحيح ولا يلزم تسمية اللفيف به ايضا لوجود هذه العلة فيه بناء على عدم وجوب الاطراد فى وجه التسمية بمعنى ان تسمية الشئ بالشئ لايقتضى اختصاصه به وكذا يقال له ذو الاربعة لكونه على اربعة احرف فيما اتصل به الضمير المتحرك بعد الضمير جزأ من الكلمة مثل غزوت ورميت نعم ان الضمير المتحرك ليس من حروف الكلمة حتى تكون على اربعة احرف ولو سلم انه جزء من الكلمة لايسلم كونه حرفا لكونه ضميرا والضمير اسم والجواب عن الاول ان كونه على اربعة احرف مبنى على عد الضمير جزأ من الفعل بناء على شدة اتصاله على ماسبق تفصيله فى بيان عدم جواز توالى اربع حركات متواليات واما التعبير بالحرف مبنى على الاطلاق عليه حرفا فى اللغة

(وان)

ح اطلاقه فى الاصطلاح او نظرا الى ظاهره ومعتل اللام ايضا لكونه لامه حرف علة (ويجتمع) مع مهموز الفاء) لجواز التداخل بين الاقسام الستة من السبعة اى فى غير الصحيح على ماصرحه المصنف رحمه الله تعالى فى المقدمة سابقا وحينئذ يجئ من اربعة مع اتفاق وزن المصدر والزمان والمكان فى جميع الاول من باب نصر مثل اسا يأسو والثانى من باب ضرب مثل اتى يأتى من الاتيان والثالث من باب مثل اسى يأسى والرابع من باب فتح (نحو ابى) يأبى من الاباءة بمعنى الاكراه والامتناع يقال ابى الشئ ويأبيه اباء واباءة على الشذوذ لعدم وجود حرف الحلق فى عينه ولامه كما سبق فى بابه ومن باب علم وضرب على القياس فتأمل ومثل ازى واناواوى ونحوهامن مهموز الفاء ومعتل اللام (و) يجتمع ايضا (مع مهموز العين) وهو يجئ من باب فتح فقط (نحو رأى) من الرؤية دون اللام لعدم الامكان وكذا نأى ينأى وغيرهما ولم يبين اجتماعه بالاجوف نحو قوى وحيي وطوى لانه لفيف كما مر آنفا فى تعريف الناقص (ولا يجئ) الناقص (الواوى من) باب (يفعل بالكسر) اى بكسر العين فى المضارع وهو الباب الثانى والسادس (ولا) يجئ الناقص (اليائى من)باب(يفعل بالضم) اى بضم العين ايضا وهو الباب الاول والخامس لئلا يلتبس الواوى باليائى واليائى بالواوى بقلب كل من الواو والياء بالاخرى على تقدير الجيئية بناء على اقتضاء حركة العين فيمابعدها حرفا مجانسالها على فصلناه فى الاجوف ولا يجئ كلاهما من باب فعل يفعل بالكسر فيهما بالاستقراء ويجئ مطلقا من الخمسة الباقية مثل دعى يدعو ورمى يرمى ورضى يرضى وسرو يسرو فالواوى يجئ من اربعة ابواب بعدسقوط البابين المكسور العين فى المضارع واليائى من ثلاثة ابواب بعدسقوط الابواب الثلاثة التى عين المضارع فيها مضموم اومكسور فى الماضى والمضارع وهو الاول والخامس والسادس بالاستقراء (واسم الزمان والمكان) وكذا المصدر الميمى (منه) اى من الناقص واويا اويائيا (يجئ) كل منها على وزن مفعل (بفتح) الميم و (العين) وسكون الفا من جميع الابواب المذكورة ولذا قال (وان كان) كل من الزمان والمكان والمصدر الميمى (من) باب (يفعل بكسر العين) يعنى سواء كان عين المضارع مفتوحا او مضموما اومكسورا لانه لولم يكن مفتوحا فلا يخلو اما ان يكون مضموما اومكسورا وكلاهما غير جائز اما عدم جواز الضم فلعدم وجود مفعل بضم العين فى كلامهم الا معونا ومكرما كما مر مرارا واما الكسر فلئلا يلتبس الواوى باليائى اذ الكسر فيما قبل الواو يقتضى قلب الواو بالياء لما ذكرناه آنفا فيلتبس البناء واما فى اليائى فلثقله لانه يلزم توالى الكسرات الثلاث تحقيقية اوتقديرية او لئلا يقع الاشتراك بين المتباينين اعنى الناقص والمثال لكون احدهما معتل الفاء والاخر معتل اللام لان كلا منهما يجئ بكسر العين فى المثال من جميع الابواب على المشهور وغير المستثنى عند المصنف رحمه الله تعالى على فصلناه مرتين فى باب الصحيح والمثال فى محلهما مع كون الفتحة من اخف الحركات (نحو مغزى) من غزا يغزو من باب نصر اصله مغزو بالواو قلبت الواو ياء لوقوعها رابعة ثم الياء الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ولذا تكتب الالف المقلبة فى صورة الياء ولو قلبت الواو اولا بالالف لتكتب فى صورة الالف كما فى غزا بناء على مقتضى قاعدة الخط على ما اسلفناه فى باب قلسى من ملحقات دحرج (و) نحو (مرمى) من الرمى من باب ضرب اصله مرمى بالياء المتحركة قلبت تلك الياء الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ❁ ولما كان بعض الابنية من الناقص لايجرى فيه الاعلال كما فى الاجوف اراد تفريقها عما يجرى فيها وقدم الاولى لبقائها على اصلها من غير تغيير ثم بيان مايجرى فيها فى صورة مضبوطة على عادته السميحة فقال (ولا يعل الواو) من الناقص فى ثلاثة مواضع بل ابقيت على حالها كالصحيح لعدم المقتضى الاول

(٣-اذا كان) الواو (ثالثا) من الكلمة لا رابعا ولا صاعدا لانه لو وقع رابعا فصاعدا يعل بالقلب
اعطيت واشتريت على ماسيجئ حال كونه (ساكنا) بسكون اصلى لا عارض بنقل حركتها الى ما
فانه يعل ايضا على حسب الاقتضاء كما فى قام وقيل ولا متحركا فانه يعل ايضا كما فى غزا (وماقبلها)
والحال ماقبل تلك الواو (مفتوح) اذ لو كان مكسورا يعل بالقلب ياء مثل قيل ولو مضموما تمد على
مثل يغزو كما مر غير مرة (نحو غزون) جمع المؤنث الغائبة منتهيا (الى آخره) مما اتصل باخره
بارز متحرك وهو تسعة صيغ نحو غزوت غزو تما غزوتم غزوت غزو تما غزوتن غزوت غزونا بلا اعلال الو
فى الجميع لعدم المقتضى لان الغرض من الاعلال التخفيف وهو حاصل ههنا بدون الاعلال لسكون الوا
اصليا بمعنى عدم جواز التحرك وانفتاح ماقبلها واراد ان يشير الى الموضع الثانى مما لا يجرى فيه الاعلال
فقال (او كان ماقبلها) اى ماقبل تلك الواو (مضموما وهى) اى مع ان تلك الواو (ساكنة) فانه
لاثقلة حينئذ اصلا لكون الواو ساكنة مع تجانس حركة ماقبلها مثل يغزون بضم الزاء وسكون الواو
(او) هى (مفتوحة) يعنى ان الموضع الثالث مما لا يعل فيه من المواضع الثلاثة اذا كان الواو الواقعة ثالثة
مفتوحة وماقبلها مضموم نحو سروٍ ولن يغزو لكن ليس هذا مطلقا بل اذا كان (فى الفعل) فانها لو كانت
فى الاسم لحذفت لعدم وجود الاسم آخره واو مضموم ماقبلها فى كلامهم غيره وتأمل (نحو سرو)
من فعل بضم العين على لغة فانه يجئ من ثلاثة ابواب باب نصر وباب علم وباب حسن يقال سرو الرجل
سراوة وسروا وسراوسراء اذا صار سيدا وشريفا (و) كذا (لن يغزو ويغزو ان واغزوا) بفتح الواو
فى الجميع مع ضم ماقبلها مثالا لهذا (ونحو سرون) منتهيا (الى آخره) مما اتصل به الضمير المتحرك
المرفوع من المطردات مثل سروت سروتما سروتم سروت سروتما سروتن سروت سرونا (ويغزون
واغزون) بسكون الواو وضم ماقبلها مثالا لهذا من غير اعلال الواو فى الجميع لعدم المقتضى لما ذكر آنفا
(و) كذا (لا يعل الياء) من الناقص فى ثلاثة مواضع ايضا الاول فى موضع (اذا كان ماقبلها) اى ماقبل
الياء (مكسورا وهى) اى مع ان الياء (ساكنة او) الموضع الثانى ان ماقبلها مكسور وهى (مفتوحة
نحو خشى وخشيت) بفتح الياء فى الاول وسكونها فى الثانى وانكسار ماقبلها فيهما الاول للثانى والثانى
للاول بناء على ان الاقرب للاقرب والابعد للابعد ويمكن ان يكون كلاهما للثانى بفتح الياء فيهما وسكون
التاء للتأنيث اذا كانت الثانية للغائبة وهو الظاهر نظرا بالامثلة الآتية (و) كذا (لن يرمى ويرميان وارميا)
بفتح الياء فى الكل مع كسرة ماقبلها امثلة لهذا (ونحو خشيت وترمين وارمين) بسكون الياء مع كسرة
ماقبلها فى الجميع امثلة للاول ايضا بلا اعلال الياء فى الكل لما مر فى الواوى او لعدم وجود شرطه لانه
لو اعل اما ان يعل بنقل الحركة او بقلب حرف العلة او بحذفها ولا سبيل للكل ههنا اما عدم النقل فيما هو
متحرك وماقبلها مكسور فلئلا يلتبس بالباب الاخر على تقدير نقل حركة الياء الى ماقبلها بعد سلب حركته واما
عدم القلب فيه ايضا فلعدم وجود شرطه وهو التحرك مع انفتاح ماقبلها من غير مانع وههنا ليس كذلك لكون
ماقبلها مكسورا وان كان متحركا واما عدم الحذف فيه ايضا فلئلا ينتقض البناء بناء على عدم اعتداد دلالة
الكسرة على البناء اى الياء المحذوفة على تقدير الحذف لكونها التزامية واما فيما كانت الياء ساكنة وماقبلها
مكسور فلا سبيل الى النقل لعدم الحركة ولا الى القلب لانه اما الى الواو او الالف وشرط الاول كون
ماقبلها مضموما مع سكونها وههنا مكسور وشرط الثانى كونها متحركة مع انفتاح ماقبلها وكلاهما
مفقود ان ههنا ولا الى الحذف لما مر واشار الى الموضع الثالث بقوله (وكذا) اى كما لا يعل الياء اذا كان
ماقبلها مكسورا وهى ساكنة او مفتوحة (لا يعل اذا كانت ساكنة وماقبلها مفتوح) لعدم المقتضى

(لحصول)

لحصول الخفة بدون الاعلال بسكون حرف العلة وانفتاح ماقبلها مع ان الاصل في الكلمة الصحة مهما امكن (نحو رمين) من الرمى (واشترين) من الافتعال كلاهما جمع المؤنث الغائبة للماضى حال كونهما منتهيين (الى آخرهما) مما اتصل به الضمير المرفوع المتحرك من المطردات نحو رميت رميتما رميتم رميت رميتما رميتن رميت رمينا وكذا اشتريت اشتريتما اشتريتم اشتريت اشتريتما اشتريتن اشتريت اشترينا وقس عليهما كل الناقص اليائى من جميع الابواب ❁ ولما فرغ من بيان الاحكام المختصة بكل من الواو والياء على حدة شرع فى بيان الحكم المشترك بينهما فقال (ولا يعلان) الواو والياء (اذا كان ماقبلهما) اى ماقبل الواو والياء حرفا (ساكنا) سكونا اصليا لاعارضيا ولا متحركا اذ فيهما يعلان على حسب الاقتضاء كما عرفته (صحيحا) لا علة فانها لوكانت علة تعلان كصبى ومرمى ومغزو فان اصلهن صبيو ومرموى ومغزوو وقد اعل الكل بالقلب والادغام فى الاولين والادغام فقط فى الاخير فتبصر (نحو غزو) مصدرا وكذا غيرميمى (وغزوة) مرة أو نوعا من الواوى (ورمى ورمية) ايضا من اليائى بدون الاعلال فى الكل لسكون ماقبلهما وعدم اعتبار حركتهما لزوالها بزوال العامل فتكون فى حكم المعدوم لكونهما فى محل الاعراب ولا يرد بالتاء لكونها عارضة لا اعتبار بها ايضا على ان سكون ماقبلهما الاصالته لا ينقل اليه الحركة لحفظ البنية (وجمع بناء النوع) دون المرة (من الواوى) دون اليائى (يخالف) لجمع بناء النوع من (الصحيح) مثل نصرات بحركة العين فتحة اوكسرة جوازا (فى جواز تسكين العين) فى الناقص الواوى مثل غزونا بسكون الزاى التى فيما قبل الواو وهى عين الكلمة للتخفيف بخلاف الصحيح لعدم الاحتياج اليه لصحته (مع) جواز (فتحه) كما فى الصحيح لخفته مثل غزوات بفتح الزاى كنصرات بفتح الصاد (وعدم جواز كسره) اى كسر العين فى الناقص وهذا الوجه مابه المخالفة بينهما وسببه الفرار من لزوم الصعود من الكسرة السفلى الى الواو العليا او من الكسرة التحقيقية الى الضمة التقديرية وهى الواو للمنافاة بينهما وثقل الكسرة فيما قبل الواو غير منكر وجوازه فى الصحيح عدم لزوم هذه المحاذير فيه ❁ هذا آخر مالا يجرى فيه الاعلال من الناقص وبعد ذا اراد بيان مايجرى فيه الاعلال فى صورة مضبوطة بتفريق انواعه ومحل جريانه وكيفيته تسهيلا للضبط فلله دره واعلى الله مقامه ومأواه فقال (واعلال الناقص) واويا ويائيا يتنوع بحسب تنوع المقتضى على (سبعة انواع) وقد اسلفنا حقيقة الاعلال وطريقه فى باب الاجوف النوع (الاول) من السبعة اعلال (مختص بالواو وهو) اى النوع المختص بالواو (قلبه) اى تبديل الواو (ياء وذلك) اى اعلال الواو بتبديلها ياء يجرى (فى موضعين احدهما) من ذينك الموضعين فيما (اذا كان ماقبلها) اى فى موضع كان ماقبل الواو فيه (مكسورا) سواء كان الواو ساكنة او متحركة وسواء فى الاسم او فى الفعل وسواء كانت ثانية اولا وسواء كان اللام فى حكم الوسط بلحوق حرف لازم نحو غزيان على وزن فعلان من الغزو فاللام فى حكم الوسط للزوم الالف والنون فيه اولم تكن فى حكم الوسط فالحكم فى الجميع سيان (نحو رضى اصله رضو) بالواو سواء كان معلوما او مجهولا وانما حكمنا بأن اصله رضو بالواو (بدليل) ان مصدره (رضوان) فان المصدر ممايرد الكلمة الى اصلها كالتصغير والجمع والمرة والتثنية والضمائر المتحركة المتصلة والمضارع فى الفعل مثلا الاسم يحتمل المثال والناقص لكن اذا نظرنا الى مصدره او جمعه او تصغيره او مرته اوما اتصل به الضمير المتحرك او المضارع كالتسمية والاسماء وسميو وسموة وسميت ويسمى نعلم انه ناقص واوى اصله سمو وكذا الفتى والهدى يحتملان الواوى واليائى ولكن تثنيتهما فتيان وهديان فعلم انهما يائيان وكذلك هذا

ورمى وعصا وعفا ودعا تحتملهما عند من لا وقوف بقاعدة الخط واذا اتصل التاء مثل رميت وهديت وعفوت ودعوت يفرق الواوى من اليائى على ما سبق منا فى الديباجة بطرقه السبع كما نظم بعض الادباء ❁ اذا الفعل يوما غم عنك هجاؤه ❁ فالحق به تاء الخطاب ولا تقف ❁ فان تر قبل التاء ياء فكتبه ❁ بياء والا فهو يكتب بالالف ❁ ولا تحسب الفعل الثلاثى والذى ❁ تعداه والمهموز فى ذاك يختلف ❁ على ما فى اوائل الكليات (و) كذا (غزى) بالياء وكسر الزاى اصله غزو بالواو ايضا فانه (مجهول غزا) اصله غزو بالواو من الغزوة (وكذا اعطى) فى مجهول اعطى اصله اعطو (وغازية) اصلها غازوة بالواو ايضا فقلبت الواو فى الجميع بالياء لتطرفها وانكسار ما قبلها لانها لما كانت فى آخر الكلمة الذى كان محل التغيير والتبديل وكان كسرة ما قبلها تستدعى موافقة ما بعدها بتبديل الواو ياء للتجانس بين الياء والكسرة اولئلا يلزم الصعود من الكسرة التحقيقية الى الضمة التقديرية على تقدير ابقاء الواو من غير اعلال مع ثقل الكسرة قبل الواو ويدخل المثالان الاخيران اعنى اعطى وغازية فى الموضع الثانى الآتى لوقوع الواو فيهما رابعة ولذا فصلهما عما قبلهما بايراد لفظ وكذا تدبر (وثانيهما) من الموضعين ما يعل الواو فيه بالقلب ياء (اذا كانت) الواو (رابعة) من الكلمة (فصاعدا) اى متصاعدا الى الخامسة والسادسة (ولم يكن ما قبلها مضموما) طلبا للتخفيف فان الكلمة اذا زادت على الثلاثة تستثقل بالضرورة لاستطالتها والواو ثقيلة فى نفسها فتحتاج الى التخفيف فاذا قلبت ياء يندفع تلك الثقلة بناء على خفة الياء بالنسبة الى الواو ولم تقلب بالالف مع كونها اخف من الياء لعدم وقوعها قبل الضمير المرفوع المتحرك لكون الالف المبدلة مقدرة بحركة مع ان ما قبل الضمير المذكور لابد وان يكون ساكنا لئلا يلزم التوالى على ما سبق مفصلا فى باب الصحيح (نحو اعطين) اصله اعطون معلوما او مجهولا قلبت الواو ياء لوقوعها رابعة وليس ما قبلها مضموما فصار اعطين منتهيا (الى آخره) مما اتصل به الضمير المرفوع المتحرك من المطردات مثل اعطيت اعطيتما اعطيتم اعطيت اعطيتما اعطيتن اعطيت اعطينا فاذا كان معلوما يكون مثالا لما كان ما قبلها مفتوحا وان كان مجهولا لما كان ما قبلها مكسورا (وكذا) الحكم بالقلب ياء كما فى اعطين (نحو يغزيان) بالياء اصله يغزوان (وليغزيا) ايضا اصله ليغزوا قلبت الواو فيهما ياء لوقوعها رابعة حال كونهما اذاك المثالان (مجهولين) لا معلومين اذ لا تقلب الواو فيهما ياء لكون ما قبلها مضموما مع فتحها فحينئذ لا مقتضى لاعلال يغزوان وليغزوا وقال امامنا الاعظم وهمامنا الافخم غرة الملة والدين رضى الله تعالى عنه فى المقصود وفى الناقص الواوى تقلب الواو ياء فى المستقبل والامر والنهى المجهولات لانهن فروع الماضى وفى الماضى المجهول تصير الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها مثل غزى فى مجهول غزا كما سبق فى الموضع الاول ايضا ههنا فعلى هذا يكون قلب الواو حملا على الماضى المجهول كما اشار اليه المصنف رحمه الله تعالى ههنا بالتقييد بقوله مجهولين فانهما لو كانا معلومين لا تقلب ياء لعدم القلب ياء فى معلوم الماضى لعدم كون ما قبل الواو مكسورا وان كانت متطرفة مثل غزا (و) النوع (الثانى) من الانواع السبعة لاعلال الناقص اعتلاله بطريق (قلب لامه) سواء (واوا كان) لامه (او ياء الفا) اى قلب لام الفعل الناقص مطلقا الفا (وذلك) اى قلب اللام المذكور الفا جار (اذا تحركتا) الواو والياء لانهما لو اسكنتا لا تعلان مثل غزوت ورميت (وانفتح ما قبلهما) اى ما قبل الواو والياء يعنى ان قلبهما الفا مشروط بشرطين احدهما تحركهما والاخر فتحة ما قبلهما ولو لم يوجد واحد من هذين الشرطين لم تقلبا الفا مثل الغزو والرمى مصدرين ولن يغزو ولن يرمى بلا قلب فى الكل لعدم كون ما قبلهما مفتوحا وان كانتا متحركتين ومع هذين الشرطين الوجوديين شرط عدمى آخر والى هذا

(اشار)

اشار بقوله (ولم يكن مابعدهما) اى مابعد الواو والياء (الف التثنية) مثل غزوا ورميا واعطيا ويخشيان ورضيان لانهما معها لاتعلان لئلا يلتبس التثنية بالمفرد على تقدير الاعلال بالقلب ثم الحذف لاجتماع الساكنين على ماسيأتى (اوياؤها) اى ياء التثنية وهى توجد فى الاسم مثل مغزيين ومرميين فى اسم المفعول نصبا وجرا من الافعال (اوالف جمع المؤنث) مثل غزوات ورميات فى جمع الغزو والرمى بلا اعلال لئلا يلتبس بغزات ورمات على وزن نحات فى جمع غاز ورام على تقدير الاعلال بالقلب والحذف لما مر وفى بعض النسخ نون جمع المؤنث وهى توجد فى الفعل مثل غزون ورمين لعله سهو من قلم الناسخ فانه لايكون ممانحن فيه لكونهما ساكنين حينئذ لاقتضاء ثلث النون سكون ماقبلها وكذا سائر الضمائر المتصلة المرفوعة المتحركة مثل غزوت ورميت على مامر غير مرة ومانحن فيه مشروط بالحركة مع فتحة ماقبلها فتبصر فتح الله عليك (ولم يلزم) ايضا على تقدير الاعلال بالقلب (اجتماع الاعلالين فى حرفين) دون الواحد فانه يجوز فى الحرف الواحد اجتماع الاعلالين مثل رضى بقلب الواو ابتداء ياء ثم الياء الفا (متواليين) اى بلا فاصلة بينهما مثل طوى وشوى بلا قلب الواو فيهما الفا مع تحركها وانفتاح ماقبلها فانه قد قلبت اللام اى الياء فيهما الفا لوجودها فى محل التغيير مع تحقق شرطه ولو قلبت العين اى الواو ايضا نظرا الى تحركها وانفتاح ماقبلها يلزم حذف احدى المنقلبتين لاجتماع الساكنين منهما وهو غير جائز لاستلزام اجحاف الكلمة فلا يجوز اجتماع الاعلالين فى الحرفين المتواليين واما اذا كان بين الحرفين فاصل فيجوز كما فى اللفيف المفروق مثل قد اصله اوقى حذف الفاء والهمزة مثل عد وكذا اللام مثل ارم فبقى ق على وزن ع بحذف الفاء والعين على حرف واحد فزيد الهاء للوقف فصار قه على ماسيجئ فى بابه (فى كلمة واحدة) لا فى كلمتين فانه يجوز فيهما ايضا (من جنس واحد) صفة الاعلالين اى بطريق واحد من طرق الاعلال كالقلبين او النقلين او الحذفين او الاسكانين يعنى انما لايجوز اجتماع الاعلالين فيما ذكرا اذا كانا من جنس واحد واما من الجنسين فيجوز كما قال ابن الحاجب عليه رحمة الملك الواجب ان الاعلال تغيير حرف العلة للتخفيف ويجعل بالقلب والحذف والاسكان اى لايخلو عن احدها فاجتماع الاعلالين ليس بمستكره مطلقا لجواز الجمع بين الاسكان والابدال كيقال وبين الاسكان والحذف كقول وبين الابدالين كيدعى فان الالف فيه مبدلة من الياء وهى فى الواو لانها من الدعوة وبين الابدال والحذف كقلن وبين الحذفين مثل قه حذف الفاء واللام وانما لايجوز الجمع بتغيير مخصوص وهو الجمع بين الابدالين او ابدال وحذف بعدان يكون احدهما فى موضع والاخر فى موضع آخر على سبيل التعاقب كما فى ماء اصله موه قلبت الواو الفا ثم الهاء همزة كما فى ده ده جنكى (نحو غزا ورمى) اصلهما غزو ورمى قلبت الواو فى الاول والياء فى الثانى الفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما فصارا غزا ورمى لكن تكتب الف رمى فى صورة الياء بناء على مقتضى قاعدة الخط فرقا بين الواوى واليائى كما مر غير مرة (و) كذا (اعطى) اصله اعطو قلبت الواو ياء لوقوعها رابعة ثم الياء الفا لماذكر آنفا ولذا تكتب الالف المنقلبة فى صورة الياء (و) كذا (اشترى) بالالف فى صورة الياء اصله اشترى بفتح الياء قلبت الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها (واستقصى) اصله استقصو من القصوى قلبت الواو ياء لوقوعها سادسة ثم الياء الفا (واعروري) اصله اعرورى كاعشوشب من العرى قلبت الياء الفا لما مر (وارعوى وهو) اى لفظ ارعوى (ناقص) واوى (من باب افعل) بتشديد اللام من الخماسى المزيد على الثلاثى المشهور بباب الافعلال مثل احمر واحمرار فان (اصله) اى اصل ارعوى بالياء (ارعوو) بالواوين من الرعو بمعنى الرجعة والكف

عن القبيح والجهل فاجتمع مقتضيان احدهما مقتضى الاعلال وهو وقوع الواو الثانية خامسة فانه يقتضى قلبها ياء ثم الياء الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها والاخر مقتضى الادغام وهو اجتماع الحرفين المتجانسين المتحركين (و) لكن (لم يدغم) احد الواوين فى الاخر يعنى ترك مقتضى الادغام (لتقدم) اى لرجحان مقتضى (الاعلال على) مقتضى (الادغام) لوجوه ❊ الاول ان الغرض من التغيير التخفيف وهو فى الاعلال اظهر واوفر ❊ والثانى ان الاعلال فى محل التغيير من الكلمة اى فى الاخر دون الادغام لتحققه فى الوسط ❊ والثالث ان حصول الاعلال يتوقف على حرف واحد والادغام على الحرفين المتجانسين فلاشك ان مايتوقف على الواحد مقدم على مايتوقف على الاثنين بالطبع ❊ والرابع كون مقتضى الاعلال فى مثل هذه الصورة موجبا غير مختلف بخلاف الادغام لجواز تخلفه مثل حيي بلا ادغام ونحوها وقد استوفينا هذا البحث فى باب الافعلال مرة اخرى فليراجع ثمه (ثم) اى بعد قلب الواو الثانية ياء (قلبت) الياء المنقلبة (الفا) لتحركها وانفتاح ماقبلها (فصار) الحصل (ارعوى) بالالف فى الاخر فى صورة الياء ايذانا لاصله القريب (ولم تقلب واوه) اى واو ارعوى وهى الواو الاولى (الفا مع تحركها وانفتاح ماقبلها) يعنى ان من القاعدة المقررة ان كل واو وياء اذا تحركتا وانفتح ماقبلهما تقلبان الفا وجوبا كما مر مرارا وههنا كذلك فلم لم تقلب فأجاب عنه بانها انما لم تقلب مع تحقق المقتضى (لئلا يلزم) على تقدير القلب (اجتماع الاعلالين) فى حرفين متواليين فى كلمة واحدة مع جنس واحد لانه لما كان الاخر محل التغيير اعلت الثانية لوقوعها فيه خامسة بالقلب ياء ولو قلبت الاولى ايضا يلزم ماذكر وقد عرفت آنفا انه غير جائز والحاصل وان وجد ههنا مقتضى الاعلال لكن لم يتحقق شرطه ومن البين ان تحقق المشروط متوقف على تحقق الشرط هذا ومايأتى ايضاح لما استثناه سابقا بقوله ولم يكن مابعدهما الف التثنية او ياؤها الخ (وكذا) اى مثل ماذكر من القلب الفا بعد القلب ياء (نحو المغزى) اصله المغزو بالواو قلبت ياء لوقوعها رابعة ولم يكن ماقبلها مضموما ثم قلبت الياء المنقلبة الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار المغزى (و) كذا فى مجرد القلب (المرمى) بالالف فى صورة الياء اذ اصله المرمى بالياء المتحركة والميم المفتوحة فيهما مصدرا ميميا او اسم زمان او مكان من غزا ورمى وان كان القياس فى المرمى بكسر الميم على ماعرفته فى بحثه وان كان الميم الاولى مضمومة يكونان اسمى مفعول او مصدرا ميميا او اسم زمان او مكان من الافعال وانما تيهما معرفين باللام لاظهار المماثلة بين المثال والممثل بظهور الالف المنقلبة لسقوط التنوين والا فحكم منكر يهمـا كذلك (ومرامات) حال كونهـا (مصدرا من باب المفاعلة) اذ اصله مرامية مثل مقاتلة قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار ماتراه (واذا كان بعدهما) اى بعد الواو والياء (الف التثنية) مطلقا مثل غزوا ويغزوان واغزوا وكذا رميا ويخشيان وارميا ومرميان رفعا كمعطيان (او ياؤها) اى ياء التثنية مثل مرامين نصبا وجرا اسم مفعول وكذا امثلة المتن (لايعلان) الواو والياء (نحو غزوا ورميا) من الثلاثى المجرد (واعطيا) من الرباعى المزيد على الثلاثى اى من الافعال فى الماضى (ويخشيان) من الخشية معلوما او مجهولا فى المضـارع (ويغزوان) بالواو معلوما ايضا (ويغزيان) بالياء المنقلبة من الواو حملا على الماضى مجهولا (واخشيا) فى تثنية اخش امر الحاضر (ومعطيان) اسم مفعول فى حالة الرفع فالكل مثال لما وجد بعدها الف التثنية (ومعطيين) ايضا فى النصب والجر مثال لما وجد بعدها ياء التثنية بلا اعلال فى الجميع مع وجود المقتضى وهو تحرك حرف العلة وانفتاح ماقبلها فى الكل لمانع الاعلال اما فى مثل غزوا ورميا فلئلا يلتبس بالمفرد على تقدير الاعلال بالقلب والحذف للاجتماع وكذا فى يخشيان ويغزيان فى النصب والجزم وان لم يلتبس

(فى حالة)

فى حالة الرفع لم يعل ايضا اطرادا للباب وفى مثل اخشيا اتباعا للمضارع و كذا فى مثل معطيان ومعطيين للالتباس بالمفرد عند الاضافة على تقدير الاعلال بالقلب والحذف فى حالة الرفع وحمل عليه النصب والجر مثل معطى الامير هذا ما استفيد من سوق الكلام وفيه نظر فانه قد اعل الواو فى مثل اعطيا و يغزيان ومعطيان ومعطيين فان اصل الكل مثل اعطوا ويغزوان ومعطوان ومعطوين بالواو فتأمل (ثم) اى بعد ما علمت اصول قلب الواو ياء ثم الياء الفا فيما جرى فيه الاعلال اعلم انه (بعد القلب) اى بعد قلب الواو ياء ثم الياء الفا و قلبهما الفا مطلقا (ان اجتمع ساكنان) من الالف المنقلبة وما بعدها (تحذف الالف المقلوبة) من الياء المنقلبة من الواو اومن الواو والياء مطلقا لدفع ذلك الاجتماع (وابقى ماقبلها) اى ماقبل ذلك الالف (على الفتح) لاصالة ابقاء الشئ على ما كان عليه او لتدل الفتحة على الالف المحذوفة (نحو غزوا ورموا واعطوا واشتروا واستقصوا) فأصل هذه المذكورات غزووا بالواوين ورميوا واعطيوا واشتريوا واستقصيوا بالياء والواو وقلبت ماقبل واو الجمع من حرف العلة الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها مع تحقق الشرائط وانتفاء الموانع فاجتمع ساكنان من الالف المنقلبة وواو الجمع فحذفت الالف دون الواو اذ هى علامة الفاعل لا تحذف لئلا يفوت الغرض من الفعل لعدم افادته بدونه وابقى ماقبل واو الجمع على الفتح لما ذكر مع صحة وقوع واو الجمع بعد الفتحة (وكذا) اى مثل ما ذكر من الحذف بعد القلب لدفع الاجتماع (المفردة المؤنثة) الغائبة من ماضى الناقص (نحو غزت) ورمت على وزن فعت بحذف اللام اذ الاصل غزوت ورميت على وزن فعلت قلبت الواو والياء الفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما فاجتمع ساكنان من الالف المنقلبة وتاء التأنيث ولا يمكن تحريك كل واحد منهما لئلا يخرجا عن وضعهما الاصلى بسبب التحريك فحذفت الالف دون التاء لكونها علامة التأنيث (وكذا تثنيتها) اى تثنية كلمة غزت وكذا رمت (نحو غزتا) وكذا رمتا على وزن فعتا بحذف اللام اذ الاصل غزوتا ورميتا على وزن فعلتا قلبت حرف العلة الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار غزاتا ورماتا فحذفت الالف المنقلبة لاجتماع الساكنين منها ومن التاء (و) لا يقال لا اجتماع ههنا فالاولى ابقاء الالف فانه (لا يعتبر بحركة التاء لعروضها) بسبب الف التثنية لئلا يلتقى الساكنان فانها فى الاصل حرف موضوع على السكون لكونها علامة التأنيث فى الفعل والعارض كالمعدوم او يمكن ان يقال فى وجه الحذف انها تثنية وهى فرع المفرد وقد حذفت فيه فلو لم تحذف فيها يلزم مزية الفرع على الاصل وههنا بحث اهم لمن له همم وقد فصلناه سابقا فى بحث الفرار عن توالى اربع حركات فليراجع اليه ومن العرب من يقول غزاتا ورماتا باثبات الالف والتاء معا اعتمادا على ظاهر حركة التاء (وكذا) اى مثل ما ذكر من القلب والحذف (نحو معطون ومصطفون) اسمى مفعول من الاعطاء والاصطفاء فى حالة الرفع وكذا معطين ومصطفين فى النصب والجر اصلهما معطيون ومصطفيون ومعطيين ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فاجتمع ساكنان احدهما من الالف المنقلبة والاخر من واو الجمع فحذفت الالف لما مر فبقى معطون ومصطفون ومعطين ومصطفين بفتح ماقبل واو الجمع (و) كذا (يخشون) معلوما او مجهولا اصله يخشيون (واخشون) جمع اخشى اسم تفضيل اصله اخشيون حذفت الياء بعد قلبها الفا للعلة المذكورة غير مرة (و) النوع (الثالث) من الانواع السبعة الاعتلال بطريق (قلبهما) اى قلب الواو والياء يعنى تبديلهما (همزة) كما قلبتا فى مثل قائل وكائل بالهمزة ويردهنا ايضا ماوردثمه فارجع اليه حتى تدفع بما دفع هنالك كى ينكشف لك المسالك (وذلك) اى القلب المذكور جار (اذا وقعتا) الواو والياء (بعد الف

(زائدة)

زائدة) وصف الالف بالزيادة بيان للواقع لما عرفته سابقا من انها لا تكون اصلية من الكلمة او احتراز عن المنقلبة فان وجودها فى الكلمة منحصر بهما فانهما اذا وقعتا بعد هذه الالف المنقلبة من الحروف الاصلية فلا تقلبان لئلا يجتمع اعلالان فانه غير جائز لما مر فى النوع الثانى (فى الطرف) اى حال كونهما واقعتين فى نهاية الكلمة (كما) قلبت همزة لوقوعها بعد الف زائدة فى الطرف (فى نحو تغزاء) مبالغة المصدر على وزن تفعال من الغزو واصله تغزاو قلبت الواو همزة لوقوعها بعد الف زائدة فى الطرف وهكذا ترماء وترجاء وتلقاء بمعنى كثير الغزو والرمى والرجاء واللقاء (و) نحو (مغزاء) على وزن مفعال اسم آلة اصله مغزاو فأعل مثل اعلال تغزاء (و) كما قلبت للوقوع بعدها فى الطرف (فى اسم الفعل نحو غزاء) على وزن فعال مثل نزال وتراك بكسر الهمزة المنقلبة لما مر فى بحثه بمعنى اغز اغز اغز ثلاث مرات امر حاضر المخاطب اذ اصله غزاو قلبت الواو همزة لوقوعها فى الطرف بعد الالف الزائدة وقد سبق فى مثل قائل وكائل ان فى اعلال الواو والياء الواقعين بعد الالف الزائدة قولين آخرين فتأمل (و) هذا القياس فى (كل مصدر من المزيد فيه) مطلقا الذى (كان قبل آخره الف) زائدة للمصدر وهو مصدر كل فعل زيد فى اول ماضيه همزة وكذا بعض المصادر السماعية من المزيدات مثل فعال من المفاعلة كغزاء ورماء وفعلال من فعللة كقيقاء وفعلاء من فعلى كسلقاء (نحو اعطاء) من الافعال اصله البعيد اعطاو والقريب اعطاى (وارماء) ايضا منه اصله ارماى من الرمى وفى بعض النسخ رماء كفعال من المفاعلة والقاعدة متحدة كما عرفتها (و) نحو (اشتراء) من الافتعال اصله اشتراى (و) نحو (استقصاء) من الاستفعال اصله البعيد استقصاو والقريب استقصاى (و) نحو (ارعواء) من الافعلال اصله البعيد ارعواو والقريب ارعواى فقلبت حرف العلة همزة فى الكل لوقوعها فى الطرف بعد الالف الزائدة (و) النوع (الرابع) من الانواع السبعة الاعلال بطريق (سلب حركتهما) اى حذف حركة الواو والياء (وذلك) السلب انما يقع (اذا كان) كل من الواو والياء (مضمومتين او مكسورتين) لا مفتوحتين لعدم ثقل الفتحة مثل لن يغزو وان يرمى كما مر (ولم يكن ماقبلهما مفتوحا) لانه لو كانت مفتوحا لتقلبان الفا مثل يخشى ويرعى فيكون الاعلال بالقلب لا بالسلب مع انه مما نحن فيه دون القلب (نحو يغزو ويرمى) اصلهما يغزو ويرمى بضم الواو والياء لخلو المضارع من النواصب والجوازم فسلبت حركتهما لاستثقال الضمة عليهما لما مر فى النوع الاول من اعلال الاجوف (و) كذا (ترمين) وتغزين حال كونها (مفردة) مخاطبة احتراز عن الجمع المؤنث المخاطبة لاتحادهما فى الصورة والفرق بالتقدير فاذا كانت مفردة تكون على وزن تفعين بحذف اللام وان جمعا فعلى وزن تفعلن باثبات اللام اى بلا اعلال لعدم المقتضى اذ لا حركة فى الجمع المؤنث فضلا عن الضمة او الكسرة الثقيلة والاعلال بالسلب انما يطلب بعد ثبوتها فالاصل ترميين وتغزوين بالياء والواو على وزن تفعلين حذفت حركتهما للاستثقال ثم حذفت انفسهما لالتقاء فبقيتا على وزن تفعين بحذف اللام مع تبديل ضمة الزاى فى تغزوين بالكسرة لصيانة ياء الخطاب عن التغيير (و) كذا اعلال (الغازى والرامى) اصلهما الغازى بضم الياء المنقلبة من الواو لوقوعها فى الطرف بعد كسرة والرامى بضم الياء فحذفت حركتهما لثقل الضمة عليهما (ثم) اى بعد سلب الحركة (ان اجتمع الساكنان تحذفان) الواو والياء لدفع الاجتماع (نحو غاز) وكذا رام فالاصل غازو ورامى فحذفت حركة الواو والياء لما ذكر فاجتمع ساكنان منهما ومن التنوين فحذفتا دون التنوين لانه انما زيد للدلالة على صرف الكلمة وتمكنها فى الاعراب ولو حذف يفوت هذا الغرض ولانه حرف صحيح لكونه نونا ساكنة تابعة لحركة الاخرة

(لا للتأكيد)

لانتأكيد الفعل فيكون اولى بالابقاء وان كان زائد (و) كذلك حكم (رام) من ارمى (ومعط) من الاعطاء (ومشتر) من الاشتراء ولذا عممنا الحكم منه في بيان غاز فالاصل رامي ومعطي ومشتري بالياء المتحركة في الكل فحذفت حركتها لاستثقال الضمة عليها فاجتمع ساكنان من تلك الياء والتنوين فحذفت الياء لدفع الاجتماع دون التنوين لما ذكر ولو ازيل التنوين عادت الياء ساكنة مثل هذا الغازي والرامي والمعطي والمشتري بناء على استلزام زوال العلة وهي الالتقاء زوال المعلول وهو حذف الياء (وان كان بعدهما) اي بعد الواو والياء المسلوبة حركتهما (واو الجمع) المذكر مطلقا سواء كان ضميرا كما في الافعال مثل رضوا وخشوا ويغزون وتغزون ويرمون وترمون او اعرابا كما في الاسماء مثل غازون ورامون (بضم ماقبلهما) ان كان مكسورا والابقي على حاله من الفتح كما سبق مثل غزوا ورموا او الضم كما ههنا (بعد حذفهما) لدفع الاجتماع (ليصح الواو) اي لتسلم واو الجمع عن التغيير على تقدير بقائه على الكسرة فان ذلك الواو ساكن ولو كان ماقبلها مكسورا يلزم قلب ذلك الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها على مامر غير مرة (نحو رضوا وخشوا) جمع المذكر الغائب للماضي اصلهما رضيوا وخشيوا من الرضوان والخشية حذفت حركة الياء فيهما لاستثقال الضمة على الياء فاجتمع ساكنان من الياء وواو الجمع فحذفت الياء لدفع الاجتماع دون الواو لانها علامة الجمع لاتحذف فصارتا رضوا وخشوا بكسر الضاد والشين ثم بدلت كسرتهما بالضمة لتصح الواو عن التغيير لما ذكر آنفا ويمكن تقرير الاعلال بطريق النقل اي نقل ضمة الياء الى ماقبلها بعد سلب حركة ماقبلها ثم حذف الياء لما مر وهذا اسهل من ذلك هذا مثال لما كان ماقبل الواو مكسورا ثم بدل بالضمة لصحة واو الجمع (و) كذا (يغزون) على وزن يفعون بحذف اللام اصله يغزوون بالواوين فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت فاجتمع ساكنان من الواوين احدهما لام الفعل والاخرى واو الجمع فحذفت الاولى دون واو الجمع الذي هو الفاعل لعدم جواز حذف الفاعل بلا نائب فصار يغزون (و) كذا (يرمون) ايضا اصله يرميون مضارعا معلوما وان صح للمجهول ايضا الا انه خارج عما نحن فيه (وغازون) على وزن فاعون بحذف اللام جمع غاز اسم فاعل اصله غازيون أو غازوون بالواو من الغزو (ومعطون) على وزن مفعول ايضا جمع معط حال كون كل منهما (اسم فاعل) فأصل معطون معطوون من الاعطاء قلبت الواو الاولى في كل منهما ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها فصار غازيون ومعطيون ثم حذفت حركة الياء فيهما للاستثقال عليها فجتمع ساكنان منها ومن واو الجمع فحذفت الياء للدفع فصار غازون ومعطون بكسر ماقبل الواو فبدلت تلك الكسرة بالضمة لصيانة الواو عن التغيير فصار غازون ومعطون او يقال نقلت ضمة الياء فيهما الى ماقبلها بعد سلب حركته ثم حذفت الياء للالتقاء هذا حكم ماكان بعده واو الجمع (وان كان بعدهما ياء الضمير) عند الجمهور خلافا للاخفش اذ هو علامة الخطاب فقط عنده والضمير مستتر على مافصلناه في باب الصحيح في بحثه (بكسر ماقبلهما) بعد حذفهما ان كان مضموما لحماية الياء عن التغيير وان كان مكسورا فيبقى على حاله لعدم الاحتياج الى التغيير عن اصله ولوقوعه على مقتضى الحال (نحو تغزين) على وزن تفعين بحذف اللام فان اصله تغزوين حذفت حركة الواو لثقل الكسرة عليها ثم حذفت نفسها للالتقاء ثم كسر الزاي لتصحيح الياء عن التغيير او يقال نقلت كسرة الواو الى الزاي بعد حذف حركته ثم حذفت نفسها للاجتماع فصار ماتراه (و) نحو (غزي) على وزن افعي بحذف اللام ايضا فان اصله اغزوي في واحدة الامر فاعل مثل اعلال تغزين (و) النوع (الخامس) من الانواع السبعة لاعلال الناقص الاعلال بطريق (تبديل ضمة ماقبلهما) اي ضمة ماقبل الواو والياء

(كسرة فتقلب الواو) فى الواوى (ياء) لتطرفها وانكسار ماقبلها فى الحال وان كان عارضا (ثم) اى بعد التبديل والقلب (تحذف حركتهما) اى حركة الواو والياء او الياآن المنقلبة احدهما من الواو والاخر اصلية للاستثقال عليهما (وان اجتمع) بعد حذف حركتهما (ساكنان يحذفان) الواو والياء او الياآن المنقلبة احدهما والاخر اصلية لدفع الاجتماع (ايضا) اى كما حذفت حركتهما (وذلك) اى الاعلال بالتبديل اولا والقلب فالحذف جار (اذا كانا) الواو والياء الواقعتان (فى الطرف بعد ضمة) لا فتحة ولا كسرة فان حكمهما غير حكم الضمة وقد عرفته فى نوع القلب تأمل حال كونهما على هذا الحال (فى الاسم) دون الفعل فان اعلاله بالاسكان مثل يغزو ويدعو بالواو المتطرفة بعد الضمة (كما) وقع ذلك على تلك الحال (فى مصدرى باب التفعل والتفاعل) من الخماسى المزيد على الثلاثى لكون آخر ماقبلهما مضموما قياسا لما مر فى بابه من ان كل فعل ماض زيد فى اوله تاء فالقياس فى مصدره ضم ماقبل الاخر فرقا بينه وبين الماضى (نحو التمنى) على وزن التفعل بضم العين بمعنى الارادة يقال تمنى الشئ اذا اراده من المنى على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين بمعنى التقدير من باب ضرب اصله التمنو قلبت الواو ياء بعد تبديل ضمة ماقبلها كسرة لتطرفها وانكسار ماقبلها ثم اسكانها لثقل الحركة عليها فصار التمنى بالياء الساكنة فتأمل (و) هكذا اعلال (الترامى والتعاطى) من التفاعل اصلهما الترامى والتعاطو بضم ماقبل الاخر بدلت تلك الضمة كسرة ثم قلبت الواو فى الواوى ياء ثم الاسكان لما ذكر آنفا * هذه المذكورات امثلة لحذف الحركة فقط من الياء الاصلية فى الترامى والمنقلبة فى غيره وعلى هذا القياس التماشى والتصابى والتوانى والتراجى والتراضى من التفاعل وكذلك الحكم اذا جئن من التفعل ولما اوضح ماحذف حركته فقط بتلك الامثلة اراد ايضاح ماحذف نفسه فاستأنف بقوله (ونحو تمن وترام وتعاط) بحذف اللام فى الكل كغاز ورام فان اصلهن تمنى وترامى وتعاطو بضمة ماقبل اللام لما ذكر فبدلت تلك الضمة كسرة ثم قلبت واو تعاطو ياء لوقوعها فى الطرف وانكسار ماقبلها ثم حذف حركة اللام فى الجميع لثقلها على الياء فى الرفع والجر فالتقى ساكنان احدهما من الياء والاخر من التنوين فحذفت الياء دون التنوين لما مر غير مرة فصرن تمن وترام وتعاط على وزن تفع وتفاع بحذف اللام وقس عليهن الامثلة المسبوقة الزائدة آنفا وغيرها (و) النوع (السادس) من الانوع السبعة المذكورة الاعلال بطريق (اسقاطهما) اى اسقاط الواو والياء ولو بعد القلب او فى الاصل لكونهما بمنزلة الحركة الاعرابية فى الصحيح تسقطان فى معتل اللام (علامة للجزم) ولو وقفا وفى بعض النسخ حالة الجزم والمآل واحد (وذلك) الاسقاط جار (فى الامر والنهى) مطلقا (وما) اى فى المضارع بقرينة المقام (دخله) احد (الجازم) من الجوازم الخمس عشرة (اذا لم يتصل بهن) اى بهذه الثلاثة من الامر والنهى وما دخله الجازم (ضمير) مرفوع وهو الف التثنية وواو الجمع المذكر مطلقا وياء المخاطبة ونون الجمع المؤنث ايضا فان هذه المذكورات لا يسقطان مثل اغزوا واغزووا واغزوى واغزون ولاتغزوا ولاتغزووا ولاتغزوى ولاتغزون ولم يغزوا ولم يغزووا ولم يغزون ولم تغزوى ولم تغزوا ولم تغزون فان المحذوف فيهن انما هو نون الاعراب لان العامل الجازم او الناصب انما يسقط ماهو علامة الرفع وهى النون فيما عدا جمع المؤنث لكون الاعراب فيه محليا لا يسقط شئ من لفظه فى الاحوال الثلاث وقد اوضحنا هذا البحث سابقا فى فصل المضارع من الصحيح فليراجع اليه (نحو ليغز) امر غائب على وزن ليفع بسقوط اللام علامة للجزم فان اصله ليغزو على وزن ليفعل (و) كذا نحو (اغز) امر الحاضر على وزن افع بحذف اللام علامة للجزم عند البعض او الوقف عند الاخر اصله اغزو بالواو

على وزن افعل (و) نحو (لا يغز) نهى الغائب بالياء ونهى الحاضر بالتاء الفوقية (و) كذا (لم يغز) جحد مطلق على وزن لم يفع بحذف اللام ايضا هذا من الواوى (و) على هذا القياس اليائى فى كل الحال (نحو ليرم ولا يرم وارم ولم يرم) بسقوط اللام فى الكل للجزم (و) كذا نحو (ليخش) بحذف الالف المنقلبة عن الياء واكتفى به لظهور امر غيره من الامثلة المسبوقة فتدبر (و) النوع (السابع) من الانواع السبعة التخفيف بطريق (الادغام) اى اسكان اول المتماثلين وادراجه فى الثانى وقد سبق حقيقته مفصلا (وذلك) اى التخفيف بالادغام انما يتحقق (اذا اجتمع واوان) من جنس واحد (و) كان (الاولى) من الواوين (ساكنة) والثانية متحركة فالادغام واجب لاجتماع الحرفين المتماثلين مع سكون الاولى وتحرك الثانى مالم يمنع مانع كالالحاق والالتباس على ماسبق فى بحثه (نحو مغزو) بالواو المشددة اسم مفعول من الغزو فان اصله مغزوو بالواوين الاولى وهو واو المفعول ساكنة والثانية وهى لام الكلمة متحركة فادغم الاولى فى الثانية وجوبا لتحقق شرطه مع فقد مانع فصار مغزوا ❊ قيل ومنهم من يقول فى الواوى مغزى ومعدى بقلب الواوين ياء لاستكراه اجتماع الواوين اقول الاولى ان يقال لوقوعهما رابعة وخامسة فانه يقتضى انقلاب الواو ياء على مامر ثم الادغام على مقتضى القاعدة فتبصر (او) يتحقق ذلك الادغام اذا (اجتمع الواو والياء) فى كلمة واحدة فلا يرد مثل يقضى وطرا (والاولى) سواء كان واو او ياء (ساكنة) والثانية ايضا متحركة لعدم جواز اجتماع الساكنين فلا يرد مثل طوى وشوى وكذا مضارعهما (فتقلب الواو ياء) ليمكن الادغام بحصول المثلية وهذا على تقدير عدم المانع ايضا والا فلا مثل سوير وتسوير فى مجهول ساير وتساير بلا ادغام مع تحقق الاجتماع على الوجه المطلوب لوجود المانع من الادغام وهو الالتباس على تقدير الادغام بمجهول سير وتسير من التفعيل والتفعل وكذا اسيود وجديول فى تصغير اسود وجدول وانما عين القلب بالياء مع حصول المثلية بالقلب واوا ايضا لكون الياء اخف من الواو مع ان الغرض من التغيير هو التخفيف (ثم) اى بعد قلب الواو ياء (يكسر ماقبلها) اى ماقبل الياء الاولى مطلقا لتصح عن التغيير بالانقلاب الى جنس حركة ماقبلها (لوكان) ماقبلها (مضموما) واما لو كان مكسورا فيبقى على حاله لعدم الاحتياج الى التبديل اصلا وكذا اذا كان مفتوحا اذ الياء الساكنة المفتوح ماقبلها لاتقلب الفا حتى يحتاج الى التبديل كما مر مثل رمين ورميت وكذا فى صورة الادغام مثل طى وريان واصلهما طوى وروبان (نحو مرمى) اسم مفعول من الرمى (اصله مرموى) بتقديم الواو على الياء فقلبت الواو بالياء ثم بدلت ضمة ماقبلها كسرة ثم ادغمت الاولى فى الثانية فالتبديل مقدم على الادغام اعنى ان يبدل ضمة ماقبلها كسرة اولا ثم يدغم لانه لايتحقق بمجرد تحقق المثلين مالم يسلم المدغم من التغيير بالانقلاب هذا مثال ماتقدم فيه الواو على الياء وهكذا ماتقدم فيه الياء على الواو مثل صبى اصله صبيو من الصبوة بمعنى الميل قلبت الواو ياء لما مر ثم ادغم الاولى فى الثانية فصار صبيا ❊ ولما فرغ من بيان انواع السبعة لاعلال الناقص الصرف اراد بيان الناقص المجتمع مع مهموز العين فقال (وتقول) انت ايها الطالب (فى مضارع رأى) من الرؤية يعنى المضارع المأخوذ من الفعل الناقص المهموز العين (يرى) مقول تقول على وزن يفعل بحذف العين فان اصله يرأى على وزن يفعل باثبات العين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم حذفت الهمزة بعد نقل حركتها الى ماقبلها للالتقاء فصار يرى بتقديم اعلال اللام على اعلال العين لما مر فى بحث المهموز او يقال حذفت الهمزة بعد نقل حركتها الى ماقبلها وجوبا للتخفيف لكثرة الاستعمال واجتماع الهمزة مع حرف العلة فى الفعل الثقيل ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها لكن وجوب هذا التخفيف بالنقل والحذف

انما يتحقق بعد تحقق هذه الشروط الثلاث مجتمعة ولذا لم يجب فى كل ناقص اجتمع مع مهموز العين مثل ينأى اصله ينأى لعدم كثرة استعماله وكذا يسل اصله يسأل لعدما لاجتماع مع حرف العلة ومرى اصله مرأى لعدم كونه فعلا بل التخفيف فى امثال هذه المذكورات على طريق الجواز وقد فصلناه سابقا فى باب المهموز فى بيان التخفيف بالنقل والحذف وجوبا فمن اراد الوقوف فعليه المراجعة وهكذا سائر المطردات مثل (يريان) على وزن يفلان بحذف العين اصله يرأيان مثل يفتحان (ويرون) على وزن يفون بحذف العين واللام جمع المذكر اصله يرأيون على وزن يفعلون قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فاجتمع ساكنان من الالف المنقلبة وواو الجمع فحذفت الالف للدفع فصار يرأون على وزن يفعون ثم حذفت الهمزة بعد نقل حركتها الى ماقبلها لما مر فصار يرون و (تريان) على وزن تفلان بحذف العين و (ترين) على وزن تفين واحدة بحذف العين واللام اوتفلن جماعة مؤنثا بحذف العين فقط فالاصل ترأيان وترأيين وترأين على وزن تفعلان وتفعلين وتفعلن وكذا (ترون) مثل يرون اعلالا وتخفيفا و (ارى ونرى) على وزن افل ونفل بحذف العين مثل يرى ايضا (فيتحد) بعد الاعلال والتخفيف (لفظ الواحدة المخاطبة وجمعه) اى لفظ الواحدة المخاطبة يعنى صيغتهما فى الصورة (والتقدير) اى اصلهما (مختلف) بأن اصل الواحدة ترأيين على وزن تفعلين واصل الجمع ترأين على وزن تفعلن والفرق بينهما ظاهر وقد عرفته من وزنيهما آنفا واراد بيان اعلال مايجرى فيه بتقديم تخفيف الهمزة على اعلال الياء وان كان المناسب بالمقام عكسه فقال (فيحذف الهمزة) للتخفيف (وجوبا) لاجتماع ثقل الهمزة مع حرف العلة وكثرة الاستعمال فى الفعل الثقيل (وينقل حركتها) اى حركة الهمزة (الى ماقبلها) وهو الياء (فى الجميع) اى جميع الامثلة المطردة المذكورة لتحقق الشروط الثلاث المذكورة آنفا والانسب ان يقدم بيان النقل على الحذف لان الحركة لم تبق بعد حذف الهمزة حتى نقلت الى ماقبلها (ثم) اى بعد النقل والحذف (تقلب الياء) وهى اللام (فى غير التثانى) جمع التثنية وهى اربعة غائبا مثل يريان او غائبة او مخاطبا او مخاطبة مثل تريان وذلك الغير ثمانية فى الاصل وستة فى الصورة مثل يرى ويرون وترى ويرين وترى وترين وارى ونرى وفى بعض النسخ فى غير الثانى فى مقام التثانى فيكون المعنى فى غير ثان الواحد والواحدة يعنى يريان وتريان غيبة وخطابا مذكرا او مؤنثا فالمآل واحد فتأمل (الفا) اى تقلب الياء الفا (لتحركها) اى لتحرك الياء (وانفتاح ماقبلها) بالفتحة المنقولة اليه من الهمزة (ثم) اى بعد القلب الفا (تحذف) الالف المنقلبة (فى الجمع المذكر) غائبا اوخطابا مثل يرون وترون (والواحدة المخاطبة) مثل ترين (لاجتماع الساكنين) اى لدفع اجتماع الساكنين من الالف المنقلبة وواو الجمع فى الاول وياء الضمير فى الواحدة المخاطبة (كما) حذفت تلك الالف لدفع الاجتماع (فى يخشون) على وزن يفعون بحذف اللام من الخشية فان اصله يخشيون على وزن يفعلون قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم حذفت تلك الالف لدفع اجتماع الساكنين منها ومن واو الجمع فصار يخشون (وكذا) اى كما وجب حذف الهمزة فى المضارع (يجب حذف الهمزة) المذكورة (من امره) اى امر رأى او يرى مطلقا (ونهيه) كذلك (ولا يجب) حذف الهمزة (فى غير هذه الثلاثة) من المضارع والامر والنهى لعدم الشروط الثلاثة المذكورة مجتمعة فى غيرها (وتقول) انت موافقا لفصحاء العرب (فى مخاطب امره المعلوم) دون المجهول لفقد احد الشروط الثلاثة فيه وهو كثرة الاستعمال فان استعمال المجهول قليل مع ان اجتماع الثلاثة جميعاً شرط فى الوجوب كما مر غير مرة (ره) فى المفرد المخاطب (وري) فى الواحدة المخاطبة و (ريا)

فى تثنيتهما و (روا) فى الجمع المذكر و (رين) فى الجمع المؤنث والراء مفتوحة فى الجميع بالفتحة المنقولة
اليها من الهمزة (واصل ره ارأى) كافتح (خففت همزته) الثانية التى هى عين الفعل بالحذف بعد نقل
حركتها الى الراء وجوبا (ثم) اى بعد تخفيف الهمزة المذكورة بالنقل والحذف (استغنى عن همزة الوصل)
لزوال الاحتياج اليها (بسبب حركة الراء) فان علة الاحتياج اليها تعذر الابتداء بالساكن وقد زال ذلك
بسبب الحركة المنقولة الى الراء التى يبتدأ بها وزوال العلة يستلزم زوال المعلول على مامر غير مرة (وسقط
لامه) علامة للجزم عند الكوفيين او الوقف عند البصريين (فصار ر) على وزن ف (على حرف واحد)
وهو الفاء المفتوحة (فلزم) حينئذ الحاق (الهاء) الموسومة بهاء السكيت (فى الوقف) اى حالة الوقف
لئلا يلزم الابتداء والوقف على حرف واحد لانه متعذر بناء على ان الوقف يقتضى السكون والابتداء التحرك
واجتماعهما فى حرف واحد بديهى الاستحالة وقس عليه اعلال البواقى من المطردات فى حذف الهمزة
(وكذا) اى كما وجب حذف الهمزة من هذه المادة من الثلاثى لما ذكر (يجب) ايضا (حذف همزته)
اى همزة ما ذكر من تلك المادة (فى جميع تصاريف) ما جاء من (باب الافعال) من الماضى والمضارع
والامر والنهى واسم الفاعل والمفعول وغيرها مما يجرى فيه الاعلال (نحو ارى) ماضيا على وزن
أفا بحذف العين وقلب اللام الفا (ويرى) على وزن يفل بحذف العين واسكان اللام اذ اصلهما ارأى يرأى
نقلت حركة الهمزة فيهما الى ماقبلها ثم حذفت وجوبا للتخفيف كما فى المجرد ثم اعل لامهما كاعلال رمى يرمى
وفى الامر (لير) على وزن ليف وفى النهى (لا ير) على وزن لا يف بحذف العين واللام فان اصلهما
ليرأى ولا يرأى فحذفت الهمزة بعد نقل حركتها الى ماقبلها للتخفيف وجوبا ثم حذف الياء علامة للجزم
فبقى مابقى وكذا (مر) على وزن مف بحذف العين واللام اسم فاعل من الاراءة فأن اصله مرئى على وزن
مفعل خففت الهمزة بالحذف بعد نقل حركتها الى ماقبلها ثم اعل كاعلال رام وكذا (مرى) على وزن
مفا بحذف العين وقلب اللام الفا اسم مفعول او زمان او مكان ايضا فان اصله مرأى على وزن مفعل قلبت
الياء الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها بعد تخفيف الهمزة توفيقا على قاعدته فصار ماتراه وفى المصدر (ارابة
واراءة) على وزن افالة بحذف العين وتعويض التاء عنها او افاءة بالحذف والتعويض ايضا مع تبديل الياء
همزة لوقوعها متطرفة بعد الالف الزائدة من ذلك الباب فان (اصلهما) اى اصل ارابة واراءة (ارآى)
على وزن افعال كاكرام (خففت همزته) الاصلية بطريق الحذف بعد نقل حركتها الى ماقبلها فصار ارايا
(ثم) اى بعد التخفيف بالطريق المذكور (عوض عنها) اى عن الهمزة المحذوفة (التاء فى الاخر) اى
فى آخر الباقى بعد التخفيف بالنقل والحذف كما عوضت عن الواو فى مثل اقامة واجابة واستقامة وعن الياء
فى مثل امالة واسالة وقد سبق وجه التعويض وتخصيص الاخر به فى بحث هذه الكلمات مفصلا فحصل بعد
التعويض ارابة (فخرج الياء عن) الوقوع (فى الطرف) بسبب التاء المفتوحة على اعتبار تقديم حذف
العين والتعويض عنه على قلب الياء (و) لذا (لم يجب قلبه) اى تبديل الياء (همزة) وان وقعت بعد
الالف الزائدة لزوال مقتضى القلب وهو التطرف وان زال الموجب الا (لكن لما كانت التاء) التى عوضت
عن المحذوفة (عارضة) اى غير اصلية عن الكلمة (فكان الياء) بهذا الاعتبار واقعة (فى الطرف)
لكون العارض فى حكم المعدوم فتحقق المقتضى للقلب حكما (فجاز قلبها) اى تبديل تلك الياء (همزة)
لوقوعها متطرفة بعد الالف الزائدة فلا حاجة الى التبديل بالالف اولا ثم الالف بالهمزة بناء على اولوية
الاختصار مهما امكن واهمية التسهيل خصوصا فى مثل هذه الرسالة لكونها كفاية للمبتدى غير المتحمل

بالاطالة ❀ ولما فرغ من بيان احكام الناقص الخالص اراد بيان احكام ما الحق به فى الصورة بسبب عروض حرف العلة فى آخره فقال (وحكم سلقى) ماضيا (ويسلقى) مضارعا وكذا قلسى ويقلسى من ملحقات الرباعى المجرد (و) كذا حكم (اسلنقى يسلنقى) من ملحق احرنجم (كحكم رمى يرمى) من الناقص الحقيق فى الاعلال بالقلب الفا فى الماضى والاسكان فى المضارع بلا فرق (و) كذا (حكم تسلقى يتسلقى) وكذا تقلسى يتقلسى من ملحقات تدحرج (كحكم سعى يسعى) من الناقص ايضا فى الاعلال بالقلب الفا لتحرك الياء وانفتاح ماقبلها (بلا فرق) بينهما فى اجراء الاعلال ونوعه (وان لم تكن) تلك الكلمات (ناقصة) فى الحقيقة لكون جميع حروفه الاصلية صحيحة لان كلها من السلق ❀ ولما فرغ من بيان انواع اعلال الناقص اصولا والحاقا مفصلا اراد اجماله بذكر ضابطة مجملة ينضبط بها جميع ماذكر من تلك الانواع بايراد الفاء الفذلكة فقال (فظهر مما ذكرنا) فى الانواع السبعة من طرق اعلال الناقص ومافى حكمه من الملحقات (ان كل ناقص) حقيقيا او حكميا مجردا او مزيدا اذا (اتصل به) اى بآخره (واو او ياء) سواء كانتا ضميرين او لا حال كونه (لغير التثنية) مثل غزوا ورميا ويغزوان ويرميان وغازيان وراميان وغيرها فان امرهما خارج عن الحكم الذى يريد بيانه على ماتقف عليه (يحذف لامه) سواء كان واوا او ياء وسواء (فعلا كان) ذلك الناقص (او اسما نحو غزوا) جمع المذكر الغائب من الفعل الماضى (وغازون) من اسم الفاعل رفعا مثالان لما اتصل بآخره واو من الفعل والاسم (و) نحو (تغزين) واحدة المخاطبة من المضارع (وغازين) جمع المذكر لاسم الفاعل نصبا وجرا وهما مثالان لما اتصل بآخره ياء ايضا فان اصل هذه الكلمات غزووا وغازوون بالواوين الاولى لام الكلمة والاخرى واو الجمع علامة للرفع وتغزوين وغازوين بالواو الاصلية والياء المتصلة علامة للفاعل فى تغزوين وعلامة الجمع نصبا وجرا فى غازيين فحذفت لام الكلمة فى الكل بعد حذف حركتها لدفع الاجتماع فصار ماتراه (وكذا) اى كما حذف لامه على تقدير اتصال الواو او الياء بآخره كذلك يحذف (ان اتصل به التاء) التأنيث (الساكنة) التى من خواص الفعل دون المتحركة التى من خواص الاسم مثل غازية ورامية او علامة الضمير مثل غزوت ورميت فان اللام حينئذ لا يحذف (ولو تحرك) تلك التاء (بألف التثنية) لئلا يلزم اجتماع الساكنين فيحذف لامه ايضا لعدم الاعتداد بتلك الحركة لكونها عارضة لاسيما ان التخفيف مطلوب مهم (اذا كان ماقبل لامه) اى لام ذلك الناقص مطلقا (مفتوحا) لامضموما ولا مكسورا فانه لا يحذف حينئذ مثل سروت وسروتا ورضيت ورضيتا باثبات الواو فى الاول لضم ماقبلها واثبات الياء فى الثانى لكسر ماقبلها لعدم موجب التغيير على هذا التقدير ومثال ماكان ماقبل اللام مفتوحا (نحو غزت وغزتا واشترت واشترتا) على وزن فعت وفعتا وافتعت وافتعتا بحذف اللام فى الكل فان الاصل غزوت وغزوتا واشتريت واشتريتا على وزن فعلت وفعلتا وافتعلت وافتعلتا باثبات اللام اى الواو والياء فحذفتا بعد القلب الفا (بخلاف) ماكان ماقبل اللام مكسورا نحو (خشيت وخشيتا) بكسر ماقبل اللام وهو الشين معلوما او مجهولا ثلاثيا (و) كذا (اعطيت واشتريت) مجهولين بكسر ماقبل اللام ايضا مع فتحة حرف العلة فى الكل من غير حذفها لعدم الاحتياج الى الحذف لعدم ثقلة الفتحة عليها مع مجانسة حركة ماقبلها ولاصالة الابقاء على الاصل مهما امكن (أو) اتصل به (التنوين و) الحال (لم يكن ماقبل لامه ساكنا) فانه لو كان ساكنا لايحذف اللام لعدم جواز حذف حركة اللام حتى حذف للالتقاء او لعدم الاحتياج اليه لحصول الخفة فى نفسه بدون الحذف مثل غزو ورمى مصدرين ودلو وظبى اسمين كما سبق (نحو غاز ومعط) على وزن فاع ومفع بحذف

(اللام)

اللام اسمى فاعل فان اصلهما غازى ومعطى كناصر ومكرم فحذفت حركة حرف العلة للاستثقال فاجتمع ساكنان منها ومن التنوين ثم حذفت حرف العلة للدفع فصارا غاز ومعط (او) ان (دخله) اى دخل الناقص واحد من (الجازم و) الحال (لم يكن فى آخره) اى آخر ذلك الناقص (ضمير الفاعل) فان حكم ما كان فى آخره ضمير الفاعل قد سبق آنفا فى مثل غزوا وغزوت وغزون تأمل (نحو لم يغزو ليغز) على وزن لم يفع وليفع بحذف اللام علامة للجزم من الواوى وكذا لم يرم وليرم بحذف اللام ايضا من اليائى (وفيما عداها) من الصور الاربعة المذكورة مما اتصل به واو وياء لغير التثنية او اتصل به التاء التأنيث الساكنة اذا كان ماقبل لامه مفتوحا او التنوين ولم يكن ماقبل لامه ساكنا ودخله الجازم ولم يكن فى آخره ضمير الفاعل (لامه) اى لام فعل الناقص الذى انتفى فيه احد القيود المذكورة سواء كان واويا او يائيا (ثابت) على حاله من غير تغيير لعدم المقتضى كما اشرنا اليه فى الجميع من الصور الاربع فتبصر فتح الله عليك وسهل الله امرك

(الباب السابع)

من الابواب السبعة المكسور عليها الكتاب كائن (فى) بيان احكام (اللفيف وهو) اى اللفيف فى اللغة مااجتمع من الناس من قبائل شتى ومنه قوله تعالى وجئنا بكم لفيفا اى مجتمعين ومختلطين باعتبار ان اللفيف بمعنى الملفوف اى فعيل بمعنى المفعول ومن هذا المعنى نقل فى اصطلاح اهل هذا الفن الى (ماكان الاثنان من اصوله حرفى علة) يشمل لكل كلمة اشتقاقية كان الاثنان من حروفها الاصلية حرفى علة سواء كانا واوين او يائين او مختلفين وسواء كان ذانك الاثنان فاؤه مع عينه او عينه مع لامه او فاؤه مع لامه مطلقا دون الالف لعدم وجودها اصالة فى الكلمة كما سبق فخرج ماكان جميع اصولها حرف علة كواو وياى (وذلك) اى اللفيف المصطلح (قسمان) لان حرفى العلة فى الكلمة اما ان يتوسط بينهما حرف صحيح فهو (لفيف مفروق) لتفريق الحرف الصحيح بين حرفى العلة مثل وقى اولا يتوسط فهو (لفيف مقرون) لاقتران احدهما من حرفى العلة بالاخرى من غير فارق بينهما فالاحتمال العقلى يقتضى ان يكون اقسام اللفيف مطلقا اربعة ثلاثة للمقرون وهى ماكان فاؤه وعينه حرفى علة مطلقا مثل يوم وويل وويل ويين او عينه ولامه ايضا مثل طوى او فاؤه وعينه ولامه حروف علة مثل واو وياى وواحد للمفروق وهو ماكان فاؤه ولامه حرفى علة مطلقا لكن الاول والثالث من المقرون غير معتبر لعدم وجودهما فى الفعل لاسيما الثالث اذ ليس له الا المثالان وهما الواو والياى حال كونهما اسمين ولذا أخرجهما بتقييد العلة بالاثنين وهذا وجه الحصر الى القسمين والا فالاحتمال الوقوعى المطلق اربعة وقد عرفته كما بينه الفاضل العبد الوهاب عز الدين الزنجانى ومطلق الاحتمال العقلى بالنظر الى وجود حرف العلة يرتقى الى عشرين فخمسة عشر للمقرون واربعة للمفروق على ما فصلناه سابقا فى المقدمة فليراجع اليها (واما اللفيف المفروق) ويقال معتل الفاء واللام ووجهه ظاهر قدمه لكون فائه حرف علة وهو مقدم على العين ومن قدم المقرون على المفروق اعتبر كثرة ابحاثه واقسامه بالنسبة الى المفروق على ما عرفته آنفا ولكل وجهة هو موليها فاعتبر احسنها (فما كان فاؤه ولامه) اى ما يقابل بالفاء واللام من (حرفى العلة) فالقسمة العقلية تقتضى ان يكون للمفروق اربعة اقسام فان حرف العلة التى توجد فى الكلمة اصالة اثنان واو وياء وموضعهما ايضا اثنان الفاء واللام فاذا ضرب الاثنان بالاثنين يصير الحاصل اربعة بأن يكون الفاء واللام واوين او يائين او الفاء واوا واللام ياء او بالعكس لكن ليس فى كلامهم فعل كان فاؤه ولامه واوين او الفاء ياء واللام واوا فبقى بعد

طرح هذين القسمين من ثلاث الاربعة اثنان وكذا ليس فى كلامهم فعل كان فاؤه و لامه ياء بن الايدى بمعنى انعم فانحصر المفروق فى الاستعمال الكثير الى قسم واحد وهو ما كان فاؤه واوا ولامه ياء (ولا يجئ) هذا القسم من اللفيف (الامن) ثلاثة ابواب بالاستقراء الاول منها (باب ضرب) وهو ما كان عينه فى الماضى مفتوحا والمضارع مكسورا وهو الباب الثانى من الابواب الستة (نحو وقى يقى) من الوقاية بمعنى الحفظ مثل وعد يعد فاء ورمى يرمى لاما فى جميع الاحكام بلا فرق على ما يصرحه (و) الثانى (باب علم) وهو ما كان عينه فى الماضى مكسورا والمضارع مفتوحا وهو الثالث من الابواب الستة المذكورة على مقتضى ترتيبه رحمه الله تعالى (نحو وجى يوجى) كرضى يرضى ايضا من الوجى بالجيم المعجمة على وزن العصى والغنى بمعنى المشى عريان الرجل فى ارض محجرة يقال وجى الماشى ووجا من هذا الباب اذا خفى او اشد منه ويجئ من باب ضرب بمعنى الالقاء فى محل لا خير ولا نفع فيه يقال سألت حاجتى فوجيتنى اى القيتنى فى محل لا خير ولا نفع فيه (و) الثالث (باب حسب) وهو ما كان عينه فى الماضى والمضارع مكسورا وهو السادس من الستة على الاكثر فلا يرد مثل ايحسب ان لم يره من يفعل بفتح العين (نحو ولى يلى) من الولاية (ويجتمع) المفروق من قسمى اللفيف (مع مهموز العين) دون الفاء واللام لكونهما حرفى علة لا غير (نحو وأى يأى) من الوأى على وزن الرأى بمعنى الوعد يقال وأى الشئ وأيا اذا وعده من باب ضرب مثل وقى يقى * ولما فرغ من بيان اللفيف بأى شئ هو بكلى تسميه وبيان من أى باب يجئ المفروق ولكون هذا القسم منه باعتبار الفاء داخلا فى المثال وباعتبار اللام فى الناقص اراد بيان احكامهما بالمقايسة اليهما لسبق بيانهما فى بابيهما فقال (وحكم فائه) اى فاء المفروق (فى الحذف والثبوت والقلب) على حسب الاقتضاء للتخفيف (كحكم فاء المثال) لاتحادهما باعتبار الفاء فحيث لا يعل الفاء من المثال فى الماضى واسم الفاعل والمفعول مثل وعد يسر وواعد وياسر وموعود وميسور كذلك لا يعل فاء اللفيف المفروق فى هذه المذكورات ايضا (نحو وقى) وواق وموقى باثبات الفاء فى الجميع لما مر فى باب المثال وحيث يعل الفاء من المثال بالحذف كما فى المضارع اذا كان مكسور العين مثل يعد ويصف بحذف الواو لوقوعها بين الياء والكسرة كذلك يعل الفاء بالحذف فيه من المفروق اذا وقعت بين الياء والكسرة مثل (يقى) فان اصله يوقى كيوصف ويوعد فحذفت الواو لوقوعها بين الياء والكسرة فصار يقى وحيث يعل الواو من المثال بالقلب ياء او تاء مثل ميعاد وميقات واتعد واتصل اذ اصل الكل موعاد وموقات واوتعد واوتصل بالواو كذلك يعل بالقلب من المفروق مثل (ميقى واتقى) فان اصلهما موقى واوتقى كوعد واوتعد قلبت الواو فى الاول ياء لوقوعها بين ياء وكسرة وفى الثانى تاء لمقتضى باب افتعل على ما مر فى بحثه وكذا حيث تثبت الواو من المثال فى المضارع فى مثل يوجل لعدم المقتضى كذلك تثبت فى المفروق كيوجى باثبات الواو ايضا (وحكم لامه) اى حكم لام الفعل من المفروق (كحكم لام الناقص فى جميع الاحكام) المذكورة فى بابه من التغييرات على الانواع السبعة لدخول المفروق باعتبار اللام فى الناقص ولاتحادهما فى كونهما معتل اللام ففى أى موضع يحذف لام الناقص كذلك يحذف لام المفروق فيه ايضا مثل لم يق ولِيَق كلم يرم وليرم بحذف اللام فيهما علامة للجزم فان اصلهما لم يقى ولم يرمى بالياء وحيث تحذف حركة لام الناقص كذلك تحذف حركة لام المفروق مثل يرمى ويلى بحذف ضمة الياء فى كليهما للاستثقال وحيث تحذف اللام بعد نقل حركته الى ما قبله فى الناقص كذلك فى المفروق مثل ولوا كرضوا على وزن فعو بحذف اللام فيهما فان اصلهما وليوا ورضيوا جمع المذكر الغائب من الماضى فاعلا بالحذف بعد النقل كما مر فى باب الناقص وحيث تثبت لام الناقص من غير تغيير لعدم المقتضى فكذلك لام المفروق فيه

مثل ولى بالياء كرضى وحيث يقلب لام الناقص الفا فكذلك لام المفروق مثل وقى بالالف المنقلبة كرمى وهكذا سائر التصاريف منهما (و) اذا عرفت هذا (تقول فى مخاطب امره) اى امر حاضر المقرون (المعلوم) دون المجهول بلا فرق على ما اشرنا اليه فى اثناء التطبيق قبل اسطر فانظر حذاء جبهك حتى تراه (قه) فى المفرد المذكر (وقيا) فى التثنية (وقوا) فى جمع المخاطب (وقين) فى جمع المخاطبة على وزن عه عياء واعين بحذف الفاء واللام فى الجميع (واصل قه اوقى) كاوعد وارمى على وزن افعل (حذف فاؤه) اى فاء اوقى كما حذفت من عد اذ اصله اوعد (و) لما حذف الفاء (استغنى عن همزة الوصل كما) استغنى عنها بعد حذف الفاء (فى) مثل (عد) لحركة ما بقى فى الابتداء بعد الحذف لان الاحتياج الى همزة الوصل لئلا يلزم الابتداء بالساكن وقد زال ذلك بعد حذف الفاء الساكنة ههنا وكذلك زال الاحتياج الى الهمزة ايضا بناء على ان زوال العلة يستلزم زوال المعلول (وحذف لامه) ايضا علامة للوقف او الجزم على اختلاف الرأيين بين البصرية والكوفية على ما مر غير مرة (كما) حذف اللام ايضا (فى) مثل (ارم) على وزن افع بحذف اللام اذ اصله ارمى كما مر آنفا (فبقى) بعد حذف الفاء واللام ق على وزن ع بحذف الفاء واللام (على حرف واحد) وهو القاف المكسورة (فلزمه) اى وجب الحاق (الهاء) للسكيت (فى) آخره عند (الوقف) لئلا يلزم الابتداء والوقف على حرف واحد اذ لو اسكن يلزم الابتداء بالساكن والا يلزم الوقف على المتحرك وكلاهما ممتنعان على ما مر فى آخر باب الناقص فى مادة الرؤية فزيدت الها ليبتدأ بالحرف الباقى متحركا ويوقف على تلك الهاء ساكنة فصار قه وزيادة الهاء فى غير المفرد ايضا جائز لاظهار المدعى على ماقاله السيد السند قدس سره وقس عليه اعلال الفاء فى المفردة والثانى والجموع ولم يحذف اللام اى الياء فى التثنية مثل قيا علامة للجزم او الوقف لحصولها بسقوط النون واما فى الجمع مثل قوا على وزن عوا بحذف الفاء واللام فان اصله اوقيوا على وزن افعلوا فحذفت الفاء والهمزة لما مر ثم نقلت ضمة الياء الى القاف بعد سلب حركتها لثقل الضمة على الياء لاسيما بعد الكسرة للزوم الخروج من الكسرة الى الضمة فاجتمع ساكنان من تلك الياء وواو الجمع فحذفت الياء دون الواو لكونها علامة الفاعل لا تحذف فبقى قوا بضم القاف فعلامة الوقف او الجزم فيه سقوط النون كما فى التثنية هذا الذى فصلناه الى ههنا اللفيف المفروق (واما اللفيف المقرون) وقد عرفت وجه التسمية باللفيفية والمقرونية (فما) اى كلمة اشتقاقية (كان عينه) اى عين فعله فتذكير الضمير باعتبار اللفظ وكذا فى قوله (ولامه) اى لام فعله (حرف علة) مطلقا وقد سبق ان القسمة العقلية المحتملة تقتضى ان يكون هذا النوع ستة عشر قسما لكن لما خصص المصنف رحمه الله تعالى بالعين واللام تنزل تلك القسمة الى الاربعة بأن يكون كلاهما واوين مثل قوو او ياءين مثل حيي او العين واو واللام ياء مثل طوى وبالعكس وهذا لم يجئ فى كلامهم بالاستقراء فبقى القسمة الواقعة ثلاثة (ولا يجئ) المقرون من ابواب الثلاثى المجرد كلها (الا) يجئ (من) البابين الاول (باب ضرب) وهو ما كان عينه فى الماضى مفتوحا والمضارع مكسورا وهو الباب الثانى على مقتضى ترتيبه رحمه الله تعالى (نحو طوى يطوى ليطو والطو لا يطو طاو مطوى) مثل رمى يرمى ليرم وارم لا ترم رام مرمى فى جميع الاحكام السابقة فى باب الناقص بلا فرق فانه ناقص باعتبار اللام بعينه كما انه اجوف بالنظر الى العين دون حكمه ولما كان فى مصدره نوع خفاء لتغيره عن اصله أخره لتفصيله فقال (طى) مصدرا (اصله) اى اصل طى (طوى) عينه واو ولامه ياء (اجتمعت الواو والياء) فى كلمة واحدة (و) قد (سبقت احديهما) وهى الواو ههنا ملابسا (بالسكون فقلبت الواو ياء) للتخفيف فصار طيا بالياءين (فادغمت) الياء المنقلبة

فى الثانية الاصلية وجوبا لتحقق المقتضى وهو اجتماع الحرفين المتماثلين مع سكون الاولى وتحرك الثانية فصار طيا ولو كان المسبوقة ياء فالحكم هذا ايضا مثل صبى اصله صبيو قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء مع سبقة احديهما بالسكون على الاخرى ثم ادغمت الياء الاصلية فى المنقلبة وجوبا لما ذكر فصار صبيا وقد سبق التفصيل فى النوع السابع من اعلال الناقص (و) الثانى (باب علم) وهو ما كان عينه فى الماضى مكسورا والمضارع مفتوحا وهو الباب الثالث على مقتضى ترتيبه رحمه الله تعالى (نحو روى يروى) ريا كرضى يرضى من الرى بالكسر او الفتح وهو خلاف العطش لا من الرواية التى بمعنى نقل الكلام عن الغير لانها من باب ضرب فهو ريان وامرأة ريا ورجال اونساء رواء مثل عطشان وعطشى وعطاش واعلاله مثل اعلال رضى ويقال راو وراوية فان الرى من الافعال الطبعية فلم يجئ منها الا الصفة المشبهة المبنية على الثبوت لان صيغة فاعل لاتدل الا على الحدوث والمعنى فيها على الثبوت لا على الحدوث فتأمل (ويجتمع المقرون كالمفروق ايضا فى الاجتماع (مع مهموز الفاء) دون العين واللام لعدم الامكان لكونهما حرفى علة (نحو اوى) يأوى بمعنى الرجوع من باب ضرب قيل ومصدره اويا بضم الهمزة وقد تكسر للاتباع كذا فى القاموس ولم يجئ من مهموز الفاء ماعينه ولامه واو للثقل (فان كانا) العين واللام او حرفا العلة (ياءين نحو حيي) كرضى قال السيد السند قدس سره فى شرح الزنجانى اعلم انهم اختلفوا فى حيي يحيي بأن عينه ولامه ياآن او عينه ياء ولامه واو فذهب بعضهم الى انهما ياآن فعلى هذا ان حيي يحيي جار على الاصل وذهب بعضهم الى ان عينه ياء ولامه واو فعلى هذا اصل حيي حيو قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها ومنع بأنه لم يوجد فى كلام العرب ماعينه ياء ولامه واو ورد بأنه شهادة نفى لانسمع كيف وقد جاء فى كلامهم ماعينه ياء ولامه واو مثل حيوان فان قيل التمسك بالحيوان فى مجئ ماعينه ياء ولامه واو ضعيف لان اصل الحيوان حييان بالياءين قلبت الياء الثانية واو الاستكراههم توالى الياءين قلنا لو كان الامر كذلك لزم قلب الثقيل الى ماهو اثقل منه لكون الواو اثقل من الياء وبطلانه ظاهر ولقائل ان يقال لو كان الاصل حييان بالياءين المفتوحتين فلابد من قلب احدهما الفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما او ادغام الاولى فى الثانية لتحقق شرط الادغام وجوبا ايضا وهو اجتماع الحرفين المتماثلين المتحركين وبكليهما يندفع الاستكراه المذكور من غير مخالفة لكلى القاعدتين ويمكن ان يجاب بأنهم انما لم يقلبوا احدى الياءين او كليهما الفا وكذلك لم يدغموا لئلا يؤديا الى توالى الاعلالين او اللبس هذا فتأمل ولقد ظهر من هذا التفصيل ان الراجح ما فى المتن (ويجوز) فى حيي (الادغام) نظرا الى تحقق شرطه لما عرفته آنفا (و) كذلك يجوز فيه (الاظهار) اى الفك والبيان لئلا يلزم تحريك الياء فى المضارع بالضم على تقدير الادغام فى الماضى لاقتضائه ادغام المضارع ايضا وتفصيل هذا المقام ماقاله السيد السند قدس الله سره العزيز وهو ان للعرب فى حيي لغتين احديهما الادغام لما ذكر وثانيهما اثبات الياءين من غير قلب ولا ادغام اما عدم القلب الفا مع تحركها وانفتاح ماقبلها فلئلا يلتبس بحاى واما عدم الادغام فلان القياس فى ادغام المضارع ادغام ماضيه لكونه مقيسا عليه لاصالته فلا يكون فيه ماليس فيه يعنى لو ادغم فى الماضى يلزم الادغام ايضا فى المضارع ولو ادغم فيه يلزم انضمام الياء المتطرفة ضرورة لوقوعها مدغما فيها خالية عن النواصب والجوازم وهو ممتنع للثقل فامتنع الادغام فى الماضى حملا على امتناعه فى المضارع هذا لكن فيه شئ وهو ان الظاهر من هذا التقرير توقف ادغام المضارع على الادغام فى الماضى لاصالته وهو لايستلزم توقف ادغام الماضى على الادغام فى المضارع ايضا لعدم توقف الاصل على الفرع حتى لزم امتناع الادغام فى الماضى لئلا يلزم المحذور المذكور

(فى المضارع)

فى المضارع ولوسلم ان هذا القياس مشروط بوجود شرط الادغام فى المضارع معانه مفقود فانه اذا اعل
بالقلب الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها من غير مانع قبل الادغام بناء على تقدم الاعلال على الادغام فلا يبقى فيه
المثلان حتى لزم الادغام المستلزم لذلك المحذور فلا يمتنع الادغام فى الماضى وتقول على اللغة الاولى
(فى ماضيه من الثلاثى المجرد) لامن غيره (نحو حى حيا) بالادغام منتهيا (الى حيين) بالفك جمع الغائبة
لامتناع الادغام فيه مثل حى حيا حيوا حيت حيتا بالادغام وعلى هذه اللغة ورد قوله تعالى ويحيي من حى
عن بينة بالادغام فى الماضى مع التخلف فى المضارع ويجوز فى الحاء من حى الفتح على الاصل والكسر بنقل
كسرة الياء اليه بعد حذف حركتها الاصلية (و) على اللغة الثانية تقول (حيي حييا حيوا) بالفك
والاظهار منتهيا الى آخر ها من المطردات مثل حييت حيينا بلا ادغام ولا اعلال وقد جوز الاعلال
فى الجمع الغائب فقط ولذا قال (ولا يعل غير حيوا) من المطردات الاربع عشر لمامر (فانه) اى لفظ
حيوا (يجوز فيه) ان يقال (حيوا) بحذف الياء الثانية التى هى اللام (كرضوا) يعنى يعل حيوا
على قياس اعلال رضوا بالنقل بعد السلب او التبديل بعد الحذف فان اصل حيوا حييوا حذفت ضمة الياء
لثقلها عليها فاجتمع ساكنان احدهما من تلك الياء والاخر من واو الجمع فحذفت الياء لدفع فبقى حيوا بكسر
الياء ثم بدلت كسرتها الى ضمة لحماية واو الجمع عن التغيير فصار حيوا على وزن فعوا بحذف اللام كرضوا
هذا على اللغة الثانية اى عند من ترك الادغام واما على اللغة الاولى فتقول حى حيا حيوا بالادغام من غير
حذف شئ مثل عض عضا عضوا (ويجب) الادغام (فى الصفة المشبهة) من الحى (نحو حى حيان)
مفرد او تثنية بالادغام وجمعه احياء بقلب الثانية همزة لوقوعها بعد الالف الزائدة (ولا يجوز الادغام)
بل يمتنع (فى غيرهما) اى غير الماضى الذى لم يتصل به الضمير المتحرك والصفة المشبهة (نحو حيين) فى جمع
الغائبة للماضى منتهيا (الى آخره) مما اتصل به الضمير المتحرك المرفوع من المطردات مثل حييت حييتما حييتم
حييت حييتما حييتن حييت حيينا بلا ادغام فى الجميع لامتناعه على ماسبق فى باب المضاعف (و) يقال فى المضارع
على كلا اللغتين (يحيي) بقلب اللام الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها لتقدم الاعلال على الادغام حين اجتمع
مقتضيا هما كما ههنا (و) تقول فى تصريفه من باب الافعال (احيي يحيي) احياء كاعطى يعطى اعطاء بلا فرق
بينهما فى التغييرات بالقلب فى الماضى والاسكان فى المضارع والتبديل همزة فى المصدر للوقوع بعد الالف
الزائدة وفى عدم تغيير المضارع فى حالة النصب كما فى قوله تعالى اليس ذلك بقادر على ان يحيي الموتى (و) كذا
من باب التفعيل (حيي يحيي) تحية (و) من المفاعلة (حاى يحايي) محاياة (و) من الاستفعال (استحيي يستحيي)
استحياء باثبات الياءين فى المضارع مع اسكان الثانى على لغة الحجازيين وهو الاصل والشايع كما ورد فى افصح
النظم كقوله تعالى ان الله لايستحيي ان يضرب مثلا * ويستحيون نساءكم واما التميمية فيحذفون احدى الياءين
لكثرة الاستعمال مثل لاادر فى لاادرى بالياء (ويعل آخره) اى آخر اللفيف (كالناقص) اى كاعلال الناقص
على سبعة انواع لمامر من ان اللفيف باعتبار اللام داخل فى الناقص كما ان المفروق بالنظر الى فائه مثال والمقرون
باعتبار العين وان كان داخلا فى الاجوف الا انه خارج من حكمه لعدم جريان تغيير الاجوف فى عين
المقرون بعد جريانه فى لامه على مامر اسبابه مفصلا هذا الذى ذكرناه من التفصيل اذا كان العين واللام من
المقرون ياءين (و) اما (ان كانا) العين واللام من المقرون (واوين فلا يدغم) احدى الواوين فى الاخرى
(لافى ماضيه ولافى غيره) من المشتقات مع تحقق المقتضى للادغام لرجحان الاعلال عليه (الافى المصدر)
فانه يدغم فيه (نحو قوى يقوى) بالياء المنقلبة عن الواو فان (اصلهما) اى اصل قوى يقوى بالياء (قوو يقوو)

بالواو بن فيهما (قلبت الواو) الثانية (ياء فيهما) اى قوى يقوى (لمامر) فى النوع الاول من الانواع السبعة لاعلال الناقص من ان الواو اذاكان ماقبلها مكسورا اوكانت رابعة فصاعدا ولم يكن ماقبلها مضموما كما ههنا تقلب ياء والحاصل ان اصل قوى قوو قلبت الواو الاخيرة ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها كرضى واصل يقوى يقوو قلبت الواو الاخيرة ايضا ياء امالوقوعها رابعة مع عدم كون ماقبلها مضموما او حملا على ماضيه اطرادا للباب فصار يقوى بالياء المضمومة (ثم) اى بعد قلب الواو الاخيرة ياء لمامر (قلبت) الياء المنقلبة (فى المستقبل الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها) فصار يقوى فأصله القريب يقوى بالياء واصله البعيد يقوو بالواو كرضى يرضى بعينه (وتقول فى المصدر) اى مصدر قوى يقوى (قوة بالادغام) اى بادغام الواو الاولى فى الثانية وجوبا لاجتماع الحرفين المتماثلين من جنس واحد مع سكون الاولى وتحرك الثانية مع عدم المانع من الادغام وهذا الذى ذكرناه من بحث المقرون حكم لامه (و) اما (حكم عينه) اى عين اللفيف المقرون من التغيير وعدمه (كحكم) عين (الصحيح) فى انه (لايعل) اى فى عدم التغيير لئلا يلزم اجتماع الاعلالين فى الحرفين المتواليين فى كلمة واحدة من جنس واحد بعد اعلال لامه لكونه محل التغيير كما سبق فى النوع الثانى من الانواع السبعة لاعلال الناقص وكما قال العلامة التفتازانى وانما جاء فى هذا النوع يفعل بالكسر حال كون العين واوا لان العبرة فى هذا الباب باللام ولذا لايعل العين (وحكم لامه كحكم لام الناقص) بعينه فى اجراء مقتضيات التغييرات عند وجود المقتضى وعدمها عند انتفائه (بلافرق) بينهما لكونهما متحدين باعتبار اللام فلاجرم ان حكمهما ايضا متحد لعدم المانع عن الاتحاد دون الاجوف فان المقرون وان كان متحدا مع الاجوف باعتبار العين ايضا الا ان فى اتحاد حكمهما مانعا على ماعرفته غير مرة (واسم الزمان والمكان منهما) اى من المفروق والمقرون (كما) اى اسم الزمان والمكان الكائنين (فى الناقص نحو موقى) مفروقا من الوقاية (ومطوى) مقرونا من الطى (بفتح العين) من جميع الابواب فيهما وهو القاف ههنا فى الاول والواو فى الثانى يعنى ان الزمان والمكان من اللفيف مفروقا ومقرونا وكذا الناقص على وزن مفعل بفتح الميم والعين وسكون الفاء من جميع ابواب الثلاثى لكن ليس هذا على اطلاقه بل ههنا تفصيل وهو ان القياس فى وزن الزمان والمكان من الثلاثى فى غير المثال والناقص واللفيف مطلقا محول على عين المضارع فان كان عينه مفتوحا او مضموما فعلى وزن مفعل بفتح العين وان كان مكسورا فعلى وزن مفعل بكسرها واما فى المثال فعلى وزن مفعل بكسر العين فى جميع الابواب واما فى الناقص فمفعل بالفتح ايضا من جميع الابواب لتحصيل المباعدة بين الناقص والمثال من كل الوجوه واللفيف المقرون لكونه داخلا فى الناقص تابع له لعدم العبرة بعينه واما المفروق لماكان مشتركا بين المثال والناقص فاختلف فيه فمنهم من حمله على المثال لكون المنظور اولا فاء الفعل فالحاقه بما ناسبه فى الفاء اولى كامامنا الاعظم وهمامنا الافخم نعمان ابن ثابت ثبت الله قوله الثابت مادام التكاليف ثابتا فى المقصود ومنهم من حمله على الناقص اطرادا بالمقرون كالمصنف رحمه الله تعالى ههنا ولذا قال العلامة التفتازانى ولى ههنا نظر لانهم يقولون معتل الفاء بكسر دائما ومعتل اللام يفتح ابدا فلم يعلم ان معتل الفاء واللام حكمه ايفتح ام يكسر وكثيرا ماترددت فى ذلك حتى وجدت فى تصانيف بعض المتأخرين ان مفتوح العين كالناقص نحو موقى بفتح القاف وفى كلام صاحب المفتاح ايماء الى ذلك انتهى فاذا عرفت هذا علمت ان حكمه باتحادهما بالناقص ليس متفقا عليه وقد سبق منا فى بحث المصدر الميمى نقلا عن الامعان للمصنف رحمه الله تعالى ان قياس الميمى والزمان والمكان من الثلاثى المجرد منحصر على وزنين مفعل بكسر وهو لمصدر المثال الواوى المحذوف فاؤه فى مستقبله وللزمان والمكان من المثال الواوى ومن يفعل بالكسر اذا لم يكن معتل اللام ومفعل

(بالفتح)

بالفتح وهو لغير ماذكر جميعا هذا فاللفيف داخل فى ذلك الغير لكونه معتل اللام هذا ماوعدته سابقا فى بحثه والحمد لله على توفيقه بالوفاء مع اتمام الاصول بافاضة لطفه المبذول وهو خير المأمول والصلوة والسلام على خاتم الانبياء والرسول وعلى آله واصحابه الذين هم اساس الدين فى الفروع والاصول

(خاتمة)

اى هذه خاتمة الكتاب اى نهايته لان خاتمة الشئ آخره من ختم الشئ اذا ضرب عليه الخاتم وهذا انما يفعل بعد الاتمام والاكمال كما هو دأبنا فى المراسلات المحررة ومنه خاتم الانبياء لسيد الكائنات ومفخر الموجودات عليه افضل الصلوات واكمل التحيات كما نقل عن العلامة التفتازانى فى شرح الكشاف فاتحة الشئ اوله وخاتمته آخره وتاؤه للنقل لا للتأنيث (فى احكام نون التأكيد) قد سبق المراد من الاحكام فى هذا الفن فى بحث الاحكام المختصة بتفعل وتفاعل وافتعل فليراجع ثمه ❊ التأكيد بالهمزة والتوكيد بالواو لغتان فصيحتان لكن بالواو افصح كما فى الصحاح ومجمع البحرين للصغانى ومختصر اللغة ومعناه تقرير الحكم مع دفع الشك بالنسبة الى المحكوم عليه وقيل التأكيد يفيد تقوية ما يفيدها لفظ آخر (اعلم) ايها الطالب القابل للتكليف (انه) شان (يدخل الفعل غير الماضى والحال) حال كونه (من الامر والنهى وغيرهما) اى غير الامر والنهى (مما) اى من الفعل المستقبل الذى (فيه معنى الطلب) وجودا اوعدما ولو غير وضعى بل لعارض كالاستفهام والتمنى والعرض والقسم فان الامر لطلب ايجاد الفعل والنهى لطلب الترك والاستفهام لطلب الفهم والتمنى لطلب لطلب ما يتمناه والعرض لطلب ما يعرض والقسم لطلب تصديق ما ادعاه (او شابهه) اى او من الفعل الذى لم يكن فيه معنى الطلب لكنه شابه بما فيه معنى الطلب كالنفى المشابه بالنهى فى الصورة لكونهما غير موجبتين ولكون حرفيهما لا كقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا فان الفرق بينهما انما يظهر باثر كلمة لا فى النهى لكونها عاملة فيه دون النفى على ما سبق فى بحثه (نونان) المفيدتان بالوضع (للتأكيد) اى لتأكيد الحدث الطلبى الاستقبالى ولذا لا تدخلان على الماضى والحال لان الماضى قد فات وتأكيد الفائت ممتنع وكذا الحال فان فاعله لما اشتغل بايجاده فكأنه موجود ثابت والثابت لا يحتاج الى التأكيد لان الغرض من التأكيد اقدام الفاعل على ايجاد المطلوب من الفعل او الترك وذلك لا يكون الا فى الفعل المستقبل الذى لم يوجد بالفعل الآن او امس هذا هو المشهور وفى الرضى قال سيبويه تدخل بعد لم تشبيها لها بالنهى من جهة الجزم قال ❊ يحسبه الجاهل ما لم يعلما ❊ شيخا على كرسيه معمما ❊ وقد تدخل على الماضى اذا كان فيه معنى الطلب شاذا قال ❊ دامن سعدك ان رحمت متيما ❊ لولاك لم يكن للصبابة جانحا ❊ اى دام سعدك وقيل تدخل اسم الفاعل اضطرارا تشبيها له بالمضارع قال ❊ ارايت ان جئت به املودا ❊ مرجلا ويلبس البرودا ❊ اقائلن احضروا الشهودا ❊ وقال آخر ❊ ياليت شعرى عنكم حنيفا ❊ اشاهرن بعدنا السيوفا ❊ وانما تدخلان فى الاخر دون الاول لئلا يجتمع الزيادتان فى اول الفعل وهما النون وحرف المضارعة وتلك النون قسمان احدهما نون (خفيفة ساكنة) بناء على الاصل لكونها مبنية والاصل فى البناء السكون لانه اخف (لا تدخل) تلك النون (التثنية والجمع المؤنث) عند الكوفيين وجمهور البصريين لئلا يلزم التقاء الساكنين على غير حده من الف التثنية او الفاصلة والنون الخفيفة فانها لو حذفت الالف يلتبس التثنية بالمفرد ويجتمع المثلان فى الجمع من غير الادغام والكل غير جائز ولو حذفت النون لفات الغرض منها وهو التأكيد وتحريك احدهما غير جائز ايضا (خلافا ليونس) من البصريين فانها تدخلهما ايضا عنده لقيام زيادة مد الالف مقام الحركة هذا وفى الرضى واما يونس والكوفيون فجوزوا الحاق الخفيفة بالمثنى والجمع المؤنث فبعد ذلك اما ان تبقى النون عندهم ساكنة وهو

المروى عن يونس لان الالف قبلها كالحركة لما فيها من المدة كقراءة نافع محياى باسكان الياء الاخيرة فى حالة الوصل واما جوازه فى الوقف فلا خلاف فيه وقراءة ابى عمرو واللاى ولا شك ان كل واحد فى مقام الشذوذ فلا يجوز القياس عليه واما ان تحرك بالكسر لالتقاء الساكنين ودليله حمل قوله تعالى ولا تتبعان بتخفيف النون فتأمل حق التأمل وثانيهما من تينك النونين نون (ثقيلة) لكونها مشددة (مفتوحة) اى متحركة بالفتح اما كونها متحركة فلئلا يلزم التقاء الساكنين على غير حده لان المدغم ساكن ولو كان المدغم فيه ايضا ساكنا يلزم الالتقاء وهو الباطل واما كونها مفتوحة فلكون الفتحة اخف الحركات مع شدة احتياج الثقيلة الى التخفيف والتأكيد بالثقيلة اشد وابلغ من التأكيد بالخفيفة لدلالة زيادة الحرف على زيادة المعنى فيكون اضربن بالخفيفة مثلا فى قوة اضرب اضرب مرتين واضربن بالمشددة فى قوة اضرب اضرب اضرب ثلاث مرات فالحاصل ان المشددة لكونها ثقيلة انما هى مفتوحة فى جميع المواضع (الا فى التثنية) مطلقا (والجمع المؤنث) ايضا مثل اضربان واضربنان (فانها) اى النون الثقيلة (مكسورة فيهما) اى فى التثنية والجمع المؤنث تشبيها لها بنون التثنية فى وقوعها بعد الف زائدة او لانها لو لم تكسر فلا تخلو اما ان تسكن او تضم او تفتح والكل غير جائز واما عدم جواز الاسكان فظاهر لما مر من علة التحريك آنفا واما عدم جواز الضم فلثقله واما الفتح فلئلا يلزم توالى الفتحات الاربع فى كل واحد منهما لكون الالف بمنزلة الفتحتين (ويزاد الف) بعد لحوق النون الثقيلة بينها وبين نون الجمع (فى جمع المؤنث) غائبة او مخاطبة (للفصل) تلك الالف (بين النونات) الداخلة للتأكيد والجمع لان الثقيلة اذا دخلت فى الجمع يجتمع فى جميع الصور مما ليس آخر حرفه نونا ثلاث نونات احدها نون الجمع واثنان نون الثقيلة وفى بعض الصور اربع نونات مثل صنان وكنان من الصون والكون او خمس نونات مثل اننان من الانين واجتماع النونين مستكره ولذا يفر منه الى الادغام فكيف الثلاث والاربع والخمس ولذا يجب ادخال الالف بينهما لمنع الاجتماع واما مثل ما ذكر من مادة الكون والصون والانين مثل صنن وكنن وانن للمذكر فنادر ولا اعتداد به (وما قبلهما) اى ما قبل نونى التأكيد حال كونهما مقارنين (مع واو الضمير مضموم) لتدل على ان المحذوف واو فيما حذفت الواو وفيما لم تحذف للاطراد بناء على ان واو الجمع اذا كان ما قبلها مضموما تحذف لئلا يلزم التقاء الساكنين ولانه لو لم يضم فلا يخلو اما ان يسكن او يفتح او يكسر لا سبيل الى الاول لئلا يلتقى الساكنان ولا الى الثانى لئلا يلتبس بالمفرد لانه مفتوح فيه على ما سيجئ ولا الى الثالث لئلا يلتبس بالواحدة المخاطبة (ومع يائه) اى ياء ضمير المخاطبة (مكسور) لتدل على ان المحذوف هو الياء بناء على ان ما قبل الياء اذا كان مكسورا تحذف لئلا يلتقى الساكنان على ما سيجئ او لما ذكر فى الضم من الترديدات (وفيما عدا ذلك) من المفردات الخمس من مفرد المتكلم وحده او مع غيره والمخاطب والغائب والغائبة مثل لاضربن ولنضربن واضربن وليضربن ولتضربن وكذا اغزون وارمين واخشين مفردات والمثنى مثل اضربان وجمع المؤنث مثل اضربنان (مفتوح) واما فتح ما قبلها فى المفرد فلتركب الفعل مع النون وبناؤه على الفتح عند الجمهور لكون النون كجزء الكلمة ولخفة الفتحة واما عند سيبويه واكثر الكوفيين فكلمتان برأسهما ركبتا مع كلمة اخرى عند الالحاق ومن عادتهم انهم اذا ركبوا كلمة مع كلمة اخرى فتحوا آخر الكلمة الاولى نحو خمسة عشر واما فى التثنية والجمع المؤنث فلوجود الالف ضميرا او فاصلة (وتحذف من المستقبل بسبب دخولهما) اى دخول الخفيفة والثقيلة على طريق البدلية (النونات) اى نونات ما دخلتا عليه (سوى نون جمع المؤنث) فانها لا تحذف بحال من الاحوال فالباقى بعد الاستثناء خمسة امثلة وهى يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين اعنى نون الاثنانى مطلقا وجمع المذكر ايضا والواحدة المخاطبة فان هذه النونات

(علامة)

علامة الاعراب ونون التأكيد علامة البناء ولو لم تحذف تلك النونات عند اللحوق يلزم اجتماع علامة
الاعراب والبناء معا وهو يستلزم كون الكلمة الواحدة معربة ومبنية فى حالة واحدة وهو محال ولذا لم يجتمع
نون جمع المؤنث مع نونى التأكيد لكونهما علامة البناء معا كما قال السيد السند قدس الله سره العزيز ❊ واعلم
ان نون الخفيفة والثقيلة تؤثران فى الفعل المضارع اذا اكد بهما تأثيرين لفظيا وهو اخراج المضارع
من الاعراب الى البناء ويصير الفعل بسبب دخولهما عليه مبنيا بعد ان كان معربا ومعنويا وهو تخصيص
المضارع بالاستقبال بعد ان كان يصلح للحال والاستقبال وانما تؤثر فيه البناء لان الاصل فى الافعال البناء
والمضارع انما كان معربا بسبب المشابهة للاسم ونون التأكيد سواء كان خفيفة او ثقيلة من خصائص الافعال
ولما دخلتا على المضارع ضعفت المشابهة فرجع الى اصله الذى هو البناء فصار بسبب دخولهما مبنيا هذا عند
الجمهور من ان المضارع بعد دخولهما مبنى واما عند البعض انه باق على ما كان عليه قبل دخولهما من الاعراب
والبناء لحذفها لئلا تجتمع نونات (ويحذف) بسبب دخولهما وجوبا مع الخفيفة واطرادا مع الثقيلة (ايضا)
اى كما حذفت النونات من الامثلة المذكورة آنفا (واو الضمير) وهى واو جمع المذكر غائبا او مخاطبا (اكتفاء
بالضمة) اى بضمة ما قبل تلك الواو المحذوفة (وياؤه) اى يحذف ياء الضمير فى الواحدة المخاطبة بعد دخولهما
ايضا (اكتفاء بالكسرة) اى بكسرة ما قبل الياء المحذوفة لدلالة الضمة على الواو المحذوفة والكسرة على الياء
المحذوفة لمناسبة التوادّ بينهما المبالغة التخفيف وان كان القياس ابقاءهما مع الثقيلة لكون الاول حرف مد والثانى
مدغما كما ابقى الالف فى التثنية مع هما مثل اضربان لكن لما وجب حذفه مع الخفيفة فرارا عن التقاء الساكنين حذف
مع الثقيلة ايضا اطرادا للباب كما اشرنا اليه آنفا فان قيل فلم حذفوا واو الضمير او ياءه من جمع المذكر والواحدة
المخاطبة اذا دخل الثقيلة عليهما ولم تحذفوا الف التثنية اذا دخلت عليهما مع ان الساكن الاول ايضا حرف مد
والثانى مدغم ايضا قول لو حذفت الالف ايضا يلتبس التثنية بالمفرد بخلاف الواو والياء لبقاء ما يدل عليهما
بعد حذفهما ولذا لم تحذف النون لعدم الدليل على حذفها هذا الذى ذكرناه من الحذف بالاكتفاء بما بقى من آثار
المحذوف جار (فى الصحيح والمهموز والمضاعف والمثال والاجوف) من الاقسام السبعة يعنى غير الناقص
واللفيف (نحو هل ينصرن) بفتح الراء تخفيفا مع الخفيفة فى الواحد الغائب من الصحيح المشتمل على الاستفهام
الذى يفيد الطلب و (هل ينصرن) بضم الراء فى الجمع المذكر الغائب مع حذف واو الجمع اكتفاء بالضمة
لدلالتها عليها و (هل تنصرن) بالفتح ايضا فى الواحدة الثانية وكذا المخاطب و (هل تنصرن) بالضم
فى الجمع المخاطب مع حذف الواو ايضا و (هل تنصرن) بالكسر فى الواحدة المخاطبة مع حذف الياء اكتفاء
بالكسرة لدلالتها عليها ايضا و (هل انصرن وهل ننصرن) بالفتح ايضا للمتكلمين والكل مثال لما دخله
الخفيفة من الصحيح لافادته معنى الطلب بسبب الاستفهام (و) مثال ما دخله الثقيلة ايضا الماذكر (هل ينصرن)
بالفتح تخفيفا فى المفرد الغائب (هل ينصران) بالفتح ايضا مع كسر النون الثقيلة تشبيها لها بنون التثنية
او قوعها بعد الالف الزائدة فى تثنية الغائب (هل ينصرن) بضم الراء مع النون المفتوحة المشددة للجمع
الغائب مع حذف واو الجمع اكتفاء بالضمة (هل تنصرن) بالفتح ايضا فى الواحدة الغائبة و (هل تنصران) مثل
هل ينصران فى تثنية الغائبة (هل ينصرنان) بالالف الفاصلة بين نون الجمع وبين نون الثقيلة المكسورة تشبيها
لها ايضا بنون التثنية فى الجمع الغائبة (هل تنصرن هل تنصران هل تنصرن) مثل هل ينصرن هل ينصران
هل ينصرن فى العلل للمخاطب واحدا وتثنية وجمعا (هل تنصرن) بكسر الراء فى الواحدة الحاضرة
مع حذف الياء اكتفاء بالكسرة ايضا (هل تنصرنان) مثل هل ينصرنان فى الجمع المخاطبة (هل انصرن

هل تنصرن) بالفتح فيهما ايضا للمتكلمين (وقس) انت (عليه) اى على ماذكرنا ما دخلت عليه الخفيفة والثقيلة من امثلة الصحيح مادخلنا عليه من المهموز والمضاعف والمثال والاجوف فى جميع ماذكر من حركات النونات وحذف ماقبلها اكتفاء بالحركة الباقية من جنس المحذوف وزيادة الالف فى الجمع المؤنث مثل (هل يأخذن) وهل يأخذن وهل تأخذن وهل تأخذن وهل أخذن وهل نأخذن بالخفيفة فى غير التثانى وجمع المؤنث مع فتح ماقبل النون فى المفردات والضم مع حذف الواو فى الجمع المذكر والكسر مع حذف الياء فى الواحدة المخاطبة لماذكر فى الصحيح وكذا هل يأخذن وهل يأخذان وهل يأخذن وهل تأخذن وهل تأخذان وهل يأخذنان وهل تأخذن وهل تأخذن وهل تأخذان وهل تأخذن وهل تأخذين وهل تأخذان وهل تأخذنان وهل أخذن وهل نأخذن بالثقيلة فى الجميع مع فتح ماقبلهـا فى المفردات غير الواحدة الحاضرة فانه مكسور فيها مع حذف الياء اكتفاء بالكسرة وضمه فى الجمع المذكر مطلقا مع حذف واو الجمع اكتفاء بالضمة على قياس امثلة الصحيح من المهموز (و) هكذا امثلة المضاعف مع النون خفيفة مثل (هل يمدن) هل يمدن هل تمدن هل تمدن هل تمدن هل تمدن هل امدن هل نمدن او ثقيلة مثل هل يمدن هل يمدان هل يمدن هل تمدن هل تمدان هل يمددنان هل تمدن هل تمدان هل تمدن هل تمدن هل تمدان هل تمددنان هل امدن وهل نمدن بزيادة التثانى وجمعى المؤنث غائبة وخطابة مع حذف الواو والياء اكتفاء بحركة ماقبلهما من جنسيهما وزيادة الالف بين النونات للفصل وكسر النون بعدها مطلقا (و) كذا امثلة المثال مثل (هل يعدن) هل يعدن هل تعدن هل تعدن هل تعدن هل تعدن هل اعدن هل نعدن خفيفة وهل يعدن هل يعدان هل يعدن هل تعدن هل تعدان هل يعدنان هل تعدن هل تعدان هل تعدن هل تعدن هل تعدان هل تعدنان هل اعدن هل نعدن ثقيلة (و) هكذا جميع مادخلنا عليه مما فيه معنى الطلب كالامر والنهى والتمنى والعرض والقسم ومايشابه ماذكر من المنفيات صحيحا اومهموزا اومضاعفا اومثالا اواجوفا بلافرق الا ان (فى الاجوف) واويا اويائيا (يعود العين المحذوفة) سواء كانت واوا اوياء بعد دخول نونى التأكيد لزوال علة الحذف وهى التقاء الساكنين من اللام علامة للجزم اوالوقف والعين المذكورة للنقل الى ماقبلها وقد زال ذلك بعد دخولهما بسبب تحرك ماقبلهما بالضم فى الجمع المذكر والكسر فى الواحدة المخاطبة والفتح فيما عداهما لان سكون اللام بل حذف العين كان للجزم اوللوقف الجارى مجرى الجزم الذى يوجد فى المعرب وقد كانت الكلمة بعد دخولهما مبنية فلاجزم ولاوقف فيها فلزم اعادة ماحذف له بناء على استلزام زوال العلة زوال المعلول كما مر غير مرة وههنا اقوال أخر فمن اراد الوقوف فعليه المراجعة بالرضى (نحو ليصونن) بفتح ماقبل المؤكدة خفيفة اوثقيلة يصلح للواحد والواحدة وبالضم للجمع المذكر مع اعادة العين المحذوفة للالتقاء بعد اسكان اللام علامة للجزم لكونه امرا غائبا من الصون بمعنى الحماية والحفظ اجوف الواوى واما الجمع المؤنث مثل ليصنان فحذف العين لازم قطعا مع الثقيلة لبقاء علة الحذف (و) نحو (صونن) امر الحاضر باعادة العين اى الواو المحذوفة بدخول المؤكدة خفيفة اوثقيلة بفتح ماقبلها للواحد الحاضر وبضمه للجمع المخاطب وبالكسر للواحدة الحاضرة وفى التثنية صونان مع الثقيلة وفى جمع المؤنث صنان كذلك بغير اعادة العين ايضا هذا من الواوى (و) كذا اليائى مثل (بيعن) باعادة العين المحذوفة وهى الياء لكونه امرا من البيع (و) كذا مادخله نونا التأكيد من الاجوف المحذوف العين للجزم تشبيها بالنهى فى المجزومية والسالبية لكونه منفيا بلم مثل (لم يصونن) باعادة العين المحذوفة قبل الدخول علامة للجزم لماذكر هذا الذى ذكرناه الى ههنا من احوال نونى التأكيد فيما غير الناقص

(واللفيف)

واللفيف من الاقسام السبعة (واما) اذا كان الفعل الذى دخل نونا التأكيد عليه من (الناقص واللفيف)
سواء كان اللفيف مفروقا اومقرونا (فيحذفان) واوالضمير وياؤه بدخول نونى التأكيد (ايضا) اى كما
حذفتا فيما عداهما من الصحيح والمهموز والمضاعف والمثال والاجوف (ان كان قبلهما) اى ماقبل الواو
والياء الضميرين (مضموما اومكسورا) يعنى ماقبل الواو مضموما وماقبل الياء مكسورا اى اكتفاء بهما
لدلالة الضمة على الواو المحذوفة فى الجمع المذكر والكسرة على الياء المحذوفة فى الواحدة المخاطبة سواء
كانت تلك الضمة اوالكسرة اصلية (نحو اغزن) بالضمة الاصلية فيما قبل النون لكونه من باب نصر
مضموم العين فى المضارع اوعارضة مثل (وارمن وقن واطون) بالضمة العارضة فيما قبل النون
وهو الميم والقاف والواو فان اصلهن وكذا اصل اغزن اغزووا وارميوا وقيوا واطويوا فحذفت
واو اغزووا وهى اللام للالتقاء بعد حذف ضمتها للاستثقال عليها وكذا ياء ارميوا وقيوا واطويوا بعد
نقل حركتها الى ماقبلها بعد سلب حركة ماقبلها فبقى اغزوا وارموا وقوا واطووا بضم الزاى اصلية والميم
والقاف والواو عارضة لكونها منقولة من اللام مع واو الجمع فى الكل ساكنة ثم اكدن بنونى التأكيد
فالتقى ساكنان من النون وواو الجمع فحذفت واو الجمع اكتفاء بضمة ماقبلها لدلالتها عليها فصرن
اغزن وارمن وقن واطون بضم ماقبل النون خفيفة اوثقيلة اذا كن جموعا واما اذا كن واحدة فبالكسرة
العارضة فى اغزن والاصلية فى البواقى لكون عين المضارع مضموما وفى البواقى مكسورا فى الاصل
فيكون اعلال الكل بحذف اللام للالتقاء وحذف ياء الخطاب للاكتفاء ولم يحذف النون للرفع لئلا يفوت
الغرض لعدم دليل يدل عليها على تقدير الحذف (وان كان) ماقبل الواو والياء الضميرين (مفتوحا)
لاتحذفان لعدم دليل يدل عليهما فانه لايدل على الواو المحذوفة الا الضمة ولا على الياء المحذوفة الا الكسرة
لتولدهما منهما مع انهما مفقودان ههنا فلا تحذفان بل (حرك الواو بالضم) للتجانس (والياء بالكسر)
ايضا حذرا عن اجتماع الساكنين (نحو اخشون) بضم الواو مع النون المؤكدة مطلقا الجمع المخاطب
فان اصله اخشيوا من الخشية حذفت الياء بعد قلبها الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فبقى اخشوا بفتح ماقبل
واو الجمع وهو الشين ثم اكد بنون التأكيد خفيفة اوثقيلة فالتقى ساكنان من واو الجمع ونون التأكيد
ولم يمكن حذف احدهما اما النون فلئلا يفوت الغرض واما الواو فلعدم دليل يدل عليها بعد الحذف
فحركت الواو بحركة من جنسها فصارت اخشون بالواو المضمومة مع النون المؤكدة (و) هكذا
(اخشين) فى الواحدة الحاضرة بكسر الياء مع النون المؤكدة مطلقا فان اصله اخشين فحذفت الياء
بعد قلبها الفا لما مر فبقى اخشى ثم اكدت بالنون ايضا فاجتمع ساكنان من ياء الخطاب والنون المؤكدة
ولم يمكن حذف احدهما لما مر فحركت الياء بحركة من جنسها للمجانسة دفعا للاجتماع فصار ماتراه هذان
من الناقص احدهما لما حرك واو الضمير بالحاق النون وثانيهما ليائه ايضا (و) كذا الحكم فى اللفيف مثل
(ايجون) بالواو المضمومة للجمع (وايجين) بالياء المكسورة للواحدة المخاطبة مع النون المؤكدة
فيهما من اللفيف المفروق من الوجى كامر بابه ومعناه فى بابه فاصلهما اوجيوا واوجي فقلبت فاؤهما
وهى الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها فصارتا ايجيوا وايجي ثم حذفت لامهما وهى الياء الاولى بعد
قلبها الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها حذرا عن الالتقاء فبقى ايجوا وايجى على وزن افعوا وافعى بحذف اللام
ثم اكدتا بالنون فاجتمع ساكنان من الضميرين والنون ولم يمكن حذف احدهما لما مر فحركت الواو بالضم
والياء بالكسر ايضا فصار ماتراه (ويعود اللام المحذوفة) علامة (للجزم) مطلقا (فيهما) اى فى الناقص

والفيف حال كونها (مفتوحا) لخفة الفتحة اولئلا يلتبس بالجمع على تقدير الضم والواحدة المخاطبة على تقدير الكسر فيما عينه مفتوح لبقاء الواو فيه مضمومة والياء مكسورة لما مر آنفا (بدخولهما) اى بسبب دخول نونى التأكيد يعنى انه اذا دخل نون التأكيد مطلقا فيما حذف لامه علامة للجزم ترد اللام المحذوفة لخروجه عن حكم المجزوم بدخول النون لان الجزم من خواص المعرب والمؤكدة تجعل مادخله مبنيا اعنى ان الجزم علامة الاعراب والنون المؤكدة علامة البناء واجتماعهما فى محل واحد غير ممكن ولما اعيدت لزم تحريكها لئلا يجتمع ساكنان فحركت بالفتح للخفة اولما ذكر هذا على مذهب سيبويه والمبرد وابى على وههنا مذهبان آخران فان اردت الوقوف فارجع بآخر الرضى شرح الكافية وقد نبهنا قريبا مرة أخرى (نحو ليغزون) باعادة الواو المفتوحة كما فى الصحيح (وليرمين) باعادة الياء ايضا (و) كذا فى اللفيف مثل (ليطوين) باعادة الياء المحذوفة مفتوحة (ولم يغزون ولم يرمين) باعادة الواو والياء المحذوفتين علامة للجزم حال كونهما مفتوحتين بسبب دخول نون التأكيد فى الجحد تشبيها له بالنهى فى الجزم او النفى من الناقص (و) كذا (لم يطوين) باعادة اللام المحذوفة لما مر من اللفيف بعناية الملك العزيز اللطيف ❁ والحمد لله على توفيقه بختام النبيض بفيوضات العلى الاعلى الوهاب ❁ والصلوة والسلام على من أوتى الحكمة وفصل الخطاب ❁ وعلى من ارشدنا سبيل الصواب ❁ واليه المرجع والمآب ❁ ونسأل الله القبول عند جميع الطلاب ❁ بافاضة عيون لطفه المستعاب ❁ وان كان غير لائق بالعرض على محضر اولى الالباب ❁ فانه اثر الفقير الى ألطاف ربه القدير سليمان السرى بن عبد الله بن زهدى

ابن الحاج حسين حسنى عفاهم الله فى سنة ثمان وتسعين بعد المأتين والالف فى اربعة
وعشرين من شهر ذى الحجة الشريفة وقت الضحوة الكبرى فى المدرسة
المشهورة بعتيق نشانجى محمد باشا غفر الله لمن يشاء

ثم طبعه فى المطبعة العامرة وقد صادف ختامه فى اواخر ذى الحجة
الشريفة سنة اثنى عشر وثلاثمائة بعد الالف من الهجرة النبوية